

العين العلوية المقدسة

مكتبة الروضة الحيدرية

الرسائل الجامعية - ٣٥

# الجُهودُ الدَّاعِوِيَّةُ وَالنَّحْوِيَّةُ عِنْدَ ابْنِ مَعْصُومٍ الْمَلْدَانِي

(المتوفى سنة ١١٢٠ هـ)

د. عادل عباس هويدي النصراوي



## الجهود اللغوية والنحوية عند ابن معصوم المدني

- الناشر: العتبة العلوية المقدسة  
■ إعداد: مكتبة الروضة الحيدرية  
■ المؤلف: د. عادل عباس هويدي النصراوي  
■ الإخراج الفني: نصير شكر  
■ عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة  
■ السنة: ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

العتبة العلوية المقدسة، العراق . النجف الأشرف

هاتف المكتبة: ٧٨٠٢٣٣٧٢٧٧ (٠٠٩٦٤)

هاتف الرابطة الثقافية: ٢١٨٨١٥٣٣٢٢ (٠٠٩٨)



# مكتبة نرجس PDF

[www.narjes-library.blogspot.com](http://www.narjes-library.blogspot.com)



تتبنى «مكتبة الروضة الحيدرية»  
بالتعاون مع رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية  
إصدار سلسلة الرسائل الجامعية  
استعداداً للنجف عاصمة الثقافة الإسلامية عام ٢٠١٢م  
وتقديراً ودعماً لجهود الباحثين. والمكتبة إذ تنشر هذه السلسلة  
لا تتبنى الآراء المطروحة فيها بالضرورة

## مُقَدِّمَةٌ

يا رَبِّي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك والصلاة والسلام على خير خلقك سيد الأوّلين والآخريين محمد الأمين وآله الطيبين الطاهرين وعلى صحبه وتمرّن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين..

لم يكن موضوع رسالتي للدكتوراه (الجهود اللغوية والنحوية عند ابن معصوم المدني) وليد مصادفة أو اختياراً متعجلاً، وإنّما كانت فكرته قد خامرني منذ وقت ليس بالقصير، إذ عشت مع السيد علي صدر الدين بن معصوم المدني زمناً طويلاً، متّبِعاً آثاره ومؤلفاته، حتى ولعْتُ بها وأحببتها إلى درجة الشغف، فكان يعيش في ذاكرتي، فوجدته بلاغياً كبيراً ونحوياً فذاً ولغوياً من الطراز الأوّل، فضلاً عن كونه فقيهاً وأصولياً وناقداً ومستدرَكاً وشارحاً ومختصراً للكثير من المسائل التي يُناقشها.

هذا الاتساع في ثقافته وتعدّد مواهبه جعلته ملأً بأكثر علوم عصره، فلا يوجد باب من أبواب العلم في زمانه إلا طرقه وأخذ منه شيئاً.

كل هذه الاسباب دفعتني لأن أدرس جهود هذا العلم الكبير، وخاصة في اللغة والنحو، وأتناوله بالبحث، وقسمتُ دراستي على تمهيد وبابين وخاتمة.

تناولت في التمهيد، عصره، منذ ولادته (سنة ١٠٥٢هـ) وحتى وفاته (سنة ١١٢٠هـ) وما تحلّله عصره من اضطرابات سياسية في عالم كان يحكمه الصفويون



والعثانيون، وكذلك ممالك الهند، التي عاش فيها أكثر سنيّ عمره، وتناولت فيه أيضاً مايتعلّق باسمه ونسبه وأسرته ونشأته، وثقافته وآثاره العلمية وأساتذته وإجازاته في الرواية، بصورة مختصرة.

أما الباب الأول فتناولت فيه موضوع (الجهود اللغوية عند ابن معصوم المدني) وانقسم على مدخل وثلاثة فصول.

فالفصل الأول كان موضوعه (الطراز الأوّل - دراسة وتقويم)، درستُ فيه أهم كتاب له في اللغة، وكان نقداً واستدراكاً على القاموس المحيط للفيروزآبادي، وقسمته على مدخل وثلاثة مباحث، ففي المدخل تناولت الغاية من تأليفه وهي للرد على الفيروزآبادي ومناصرة الجوهري في أغلبه، وفي المبحث الأول، درستُ الخصائص العامة في منهج الطراز، و تتعلّق بالنظام الخارجي العام للمعجم، والمبحث الثاني منه خصّصت لدراسة الخصائص الدقيقة للمنهج فيه، فحلّلت منهجه الداخلي الناقد للفيروزآبادي بمبادته اللغوية، وفي المبحث الثالث برّزت شخصيته العلمية في الطراز الأول ومصادر دراسته والمؤاخذات عليه.

أما الفصل الثاني فكان موضوعه (المباحث اللغوية عنده)، وانهقد على خمسة مباحث تناولت في المبحث الأوّل مجمل آرائه ودراساته في تطوّر الدلالة من تعميمها وتخصيصها وانتقالها، والمبحث الثاني فقد خصّص لدراسة بعض الظواهر الدلالية كالترادف والأشتراك اللفظي، فيما كان المبحث الثالث في الإبدال بشقيه الصوتي واللهجي.

أما المبحث الرابع فكان في المعز الذي أخذ حيزاً مهماً في الدرس اللغوي، فيما كان المبحث الخامس في المعرّب.

أما الفصل الثالث فكان موضوعه (نقده اللغوي)، وانهقد على مبحثين:

الأول : تصحيحاته، التي انقسمت على قسمين، احدهما يتعلّق بتصحيحاته

اللغوية أي رصد الإنحرافات عن معايير اللغة والنحو، والآخر تعلق بالإضطراب في الأداء اللغوي، أو دراسة الأسلوب الفني الذي يجب أن يلتزم به الكاتب والأديب، والنظر في مواضيع الجودة والرداءة في استعمال اللغة .

الثاني : استدرأكاته على الفيروزآبادي من مواد لغوية، كان يرى أنه لم يوردها في القاموس المحيط .

الباب الثاني تناولت فيه موضوع (الجهود النحوية عند ابن معصوم المدني)، وانقسم على مدخل وثلاثة فصول .

المدخل تطرقت فيه إلى مسألة اللحن الإعرابي واتجاهات التصنيف النحوي قبيل عصره وعنده وبشكل مختصر .

وفي الفصل الأول منه تناولت موضوع (الحداثق الندية في شرح الفوائد الصمدية - دراسة وتقويم)، فدرست فيه أهم كتبه في النحو، وكان شرحاً مفصلاً لمختصر الشيخ البهائي (ت سنة ١٠٣١ هـ)، المسمى بـ(الفوائد الصمدية)، وتضمن نظرة عامة في مؤلفاته النحوية، ثم تعرّضت الى سبب تأليفه للحداثق الندية، وطريقة تأليفه له وهي مبنيّة على أساس نظرية العامل، وكذلك شواهد، ومصادره التي اعتمد عليها في مجمل مباحثه النحوية، ثم المؤاخذات عليه .

وفي الفصل الثاني درست (مذهب النحوي)، وكان في مبحثين هما:

الأول : المذاهب النحوية وأثرها في منهجه النحوي، وخصصته لدراسة نماذج من المسائل الخلافية التي اتفق فيها أو اختلف مع المذهبين البصري والكوفي، فضلاً عن مسائل سكت عنها، ولم يعط رأياً فيها .

الثاني : نماذج من دراساته النحوية، تناولت فيه بعضاً من مباحثه في الفاعل والمفعولات وفعل الأمر وعسى وبش ونعم .

وفي الفصل الثالث منه تناولت موضوع (أثر علم الأصول في دراساته النحوية

حروف الجر أتمودجاً، درست فيه دلالة حرف الجر بين النحويين والأصوليين، فبيّنت الفروق الدقيقة بينها، ثم درست بعضاً منها وتناوبها في المعنى الوظيفي عند ابن معصوم المدني من نحو من، عن، على، في، اللام، وتوصّلت إلى عدم وجود تناوب بينها في الدلالة وخاصة في القرآن الكريم.

ثم الخاتمة، فقد عرضت فيها خلاصة البحث بشقيه اللغوي والنحوي وما توصّلت إليه من نتائج، مختصراً ذلك في نقاط محدودة.

استعنت في دراستي هذه بمصادر كثيرة في اللغة والنحو والرجال، توزّعت على بابي البحث وفصوله وتمهيده، فكان لكتب المعجمات والدراسات المعجمية واللغوية، السهم الأوفى، من نحو معجم الطراز الأول والكناز لابن معصوم، والقاموس المحيط للفيروزآبادي وأساس البلاغة للزغشري وكتابي المجمل والمقاييس لابن فارس وأمانات المعجمات الأخرى.

أما مصادر النحو فكان منها كتاب الخدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية لابن معصوم المدني، وكتاب سيبويه، ومقتضب المبرد وشروح الألفية وشرح الرضي على الكافية ومغني اللبيب لابن هشام وغيرها.

أما مصادر الرجال فأهمها روضات الجنات للخوانساري ورياض العلماء لعبدالله الافندي واعلام الشيعة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطيبين

الطاهرين.



# مَهْيَدٌ

## مدخل:

عاشت الأمة العربية والإسلامية بعد إحتلال المغول بغداد عام ٦٥٦هـ في ظروف سياسية متعثرة، أضفت بظلالها على الحياة العامة للمجتمع العربي والإسلامي على حدٍ سواء وخاصة في الناحيتين العلمية والثقافية. إذ انحدر المستوى العلمي و الثقافي للفرد المسلم بشكل عام والعربي بشكل خاص، وكان هو المستهدف دون غيره، فاختار المستعمرُ الأجنبي الفض، القلبَ النابضَ في المجتمع العربي المتمثل بالثقافة العربية الإسلامية، فأسقط تراثها وأحرق موروثها العلمي، فنجح أياً نجح في السيطرة على كُلِّ مقدراته وقدراته حتَّى أصبح أداة طيعة بأيديهم، إذ فشا الجهل، واستمر ذلك مع حياة العربي، فعانى ابن معصوم المدني كغيره من العرب المسلمين، مع تأخر زمانه عنه.

## عصره:

عاش ابن معصوم المدني منذ ولادته في المدينة المنورة عام (١٠٥٢هـ) وحتى وفاته في شيراز عام (١١٢٠هـ)، في حلبة قرنين من الزمان، القرن الحادي عشر

والقرن الثاني عشر من الهجرة النبوية المباركة، وهذه المدة المنحصرة بينها قد كشفت عن حالة التردّي والحerman التي عاشها الفرد المسلم والعربي على حدّ سواء، فبعد إحتلال المغول بغداد، بدأت الحياة في العالم الإسلامي والعربي بالتردّي.

ففي الحجاز، الوطن الأوّل لابن معصوم، تكشف الحالة السياسية فيه عن أزمات عاشتها البلاد تمثّلت بالحروب بين أبناء الأسرة الحاكمة، حتى استغاث الناس من ذلك بمن يتقدّمهم من حاكم ذلك.

وذكر ابن معصوم طرفاً من تلك الحالة السيئة التي عاشها وأهله في مكة المكرمة وما جاورها، وكان أميرها آنذاك الشريف (زيد بن المحسن بن الحسين) إذ قال فيه : (وَلَيْهَا - أي مكة المكرمة - وهي حمرة تحترق، ونار تضطرم، فأخذ نيرانها وأمن جيرانها، وكانت ولايته سنة إحدى وأربعين وألف، ولَهُ من العمر سبع وعشرون سنة<sup>(١)</sup> بعد أن ثار ضد الشريف (نامي) وبقي في الحكم حتى وفاته عام (١٠٧٧هـ).

وسافر إلى بلاد الهند بدعوة من ابيه أحمد نظام الدين، ووصله إليها في شهر ربيع الأول من عام (١٠٦٨هـ)، وكان حاكم الدكن آنذاك السلطان عبدالله قطب شاه، الذي اتخذ من السيد أحمد نظام الدين (عيناً)، وهو من أرفع المناصب الحكومية عندهم، وكانت الهند تموج في صراعات وحروب بين

المغول من جهة وبين المسلمين والهندوس من جهة أخرى، وقد وصفها ابن معصوم بأنّها : (حوادث دهر تستفرغ صبر الجليد، وصروف أيام تشيب بوقائعها رأس الوليد)<sup>(٢)</sup>، وبقيت الأحوال السيئة التي عاشها في بلاد الهند حتى سنة تأليف

---

(١) (رحلة ابن معصوم المدني) / ابن معصوم : ٥٢، ظ : سلافة العمر / ابن معصوم : ٢٢٤ - ٢٢٣.

(٢) سلافة العمر / ابن معصوم : ٧.

كتابه (سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مضمر)، إذ كان يُقاسي آلام الغربة والوحشة والإزامة الإقامة في بيته، فقال : (وذلك من سنة ثلاث وسبعين إلى آخر سنة إحدى وثمانين، وهي السنة التي شرعْتُ في آخرها تأليف هذا الديوان، والله أعلم بما يعقبه الدهر بعد هذا الأوان وإلى الآن لم يُبدُ لهذه الأزمة فرج، ولا أذنٌ صباح ليلها المدهم بالبلج)<sup>(١)</sup> وكان كل ذلك بسبب من صراعات السلاطين وأسره الم حاكمة في دويلات الهند، وذهب والده أحد نظام الدين ضحية لتلك الصراعات حتى توفي في معتقله سنة (١٠٨٦ هـ)، وبقي ابن معصوم قيد الإقامة الجبرية في داره، لكنَّ بعضاً من أصحابه حاولوا أن يهربوا به إلى برهانپور، فأكرمه سلطانها (اورنكزيب) ومنحه لقب (خان)، وهو من أعلى الألقاب في دولة الهند، ثم عينه قائداً لكتيبة في الجيش الملازمة تغور البلاد (في وقت لا يتصور فيه صحة قلم لسان، ولا يتخيَّل فيه تصوُّر مسالة في جنان، بل لاتقع العين إلّا على لمع مهتد وسنان، ولا تصحب اليدان إلّا قائم حسام وجديلاً عنان، وذلك حين المراقبة بثغور العدو من الديار الهندية والمنازلة لهم في كبلٍ صباح وعشيّة، والسمع لا يبغي إلّا صارخاً ياخيّل الله اركبي، أو صائحاً لما دمه ياغلام قُرب مركبي)<sup>(٢)</sup>، وبقي على هذه الحال حتى خروجه من الهند عام (١١١٤ هـ)، وكان من نتائج ذلك ان فشا الجهل وكسدت سوق العلم وطلابه، وقامت دولة الجهل وأحزابه، فلم يُعرف من العلم إلّا رسمه<sup>(٣)</sup>.

أما بلاد فارس، فهي المحطة الأخيرة لحياته، فقد كان يحكمها الصفويون ابتداءً من (٩٠٧ هـ وحتى عام ١١٤٨ هـ)، وتوالى على حكمها أحد عشر شاهًا، وتفاوت

(١) سلافة العصر / ابن معصوم: ٧.

(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ٣٣٢/٦.

(٣) ظ: الحقائق الندية في شرح الفوائد الصمدية / ابن معصوم: ٢٧٦ (طبعة حجرية).

الحال عندهم، فمثل بعضهم إنحلالاً يائساً بالنسبة للسلاطة التي انحدروا منها، ومثل بعضهم الآخر قوة وسيطرة، حتى اتسعت سيطرتهم إلى العراق الذي أصبح ساحة قتال وصراع بينهم وبين العثمانيين، ودخلت المنطقة كلها في حروب دامية حتى سقطت الدولة الصفوية عام (١١٣٥هـ)<sup>(١)</sup>.

أسفرت حالة الصراعات السياسية والعسكرية في البلاد العربية والإسلامية عن انحلال الثقافة وتدنّي المستوى العلمي والأدبي بين أبنائها وخاصةً إبان حكم بني عثمان الذين حاربوا اللغة العربية

وفرضوا على شعوبها اللغة التركية بعد اتخاذهم إياها لغة رسمية للبلاد العربية، مما أثّر في الثقافة عندهم، فانحدر فيها الشعر والشعراء إلى مستويات متدنية (وتجد ضعفاً في أساليب الكثير إلى جانب ضعف الألفاظ والتراكيب، وقد جاء ذلك عن عجزهم عن التصرف في اللغة تصرف المالك لزمانها والمتكمن من دقائق أسرارها، وقد أخفى بعضهم هذا الضعف بثوب الصناعة اللفظية والمحسنات البديعية)<sup>(٢)</sup> حتى سادت هذه الصناعة وعمت شعر تلك الفترات، فضلاً عن ظهور فنون شعرية اختلطت فيها اللغة الفصيحة بالعامية مثل الدوبيت والكان كان، والقوما، والزجل، والموشح، إضافة إلى رواج بعض الصناعات الشعرية المتمثلة بالتأريخ الشعري وغيرها<sup>(٣)</sup>.

لكن بالمقابل، هناك مَنْ شَمَّر عن ساعد الجد ليواجه هذا الإنحلال والانحراف، إذ نشأت حركة تأليف متواصلة في ميادين شتى، إلا أنها اتسمت

(١) ظ: العراقي في العهد العثماني / د. علاء نورس: ٧٢.

(٢) في أدب المصور المتأخرة / د. ناظم وشيد: ٣٨.

(٣) ظ: تاريخ أدب العرب / مصطفى الرافعي: ٣ / ٣٥٣ - ٤٢١.

بالشروح والحواشي<sup>(١)</sup>، فنبغ فيهم علماء ومؤلفون، من أمثال بهاء الدين العاملي (ت ١٠٣١هـ)، والمُقرِّي (ت ١٠٤١هـ)، والشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)، ويوسف البديعي (ت ١٠٧٣هـ)، وعبدالقادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، والمحبي الشامي (ت ١١١١هـ)، وابن معصوم المدني (ت ١١٢٠هـ) وغيرهم كثير.

كان هؤلاء العلماء وغيرهم ممن سكن البلاد الإسلامية عموماً، لم يحظوا بالأجواء العلمية المناسبة لنشر علومهم ومصنفاتهم، فضلاً عن كون أغلبهم عاش في فقر وبؤس وحرمان، مما دفعهم هذا للسفر إلى بقية البلاد الإسلامية للبحث عن الجو العلمي المناسب والاستقرار، لنشر ما عندهم من علوم، فهناك من خرج من البحرين والعراق وغيرهما من بلاد العرب التي كانت تعيش وسط مشكلات الحروب والنزاعات بين الأقطاب الكبرى آنذاك، المتمثل بالدولة الصفوية في بلاد فارس، والدولة العثمانية التي احتلت أرضاً عربية وإسلامية كبيرة، فهاجر كثير من العلماء الأعلام طلباً لنشر العلم والعيش معاً.

فمن الذين استدعوا إلى أفند السيد أحمد نظام الدين، والد ابن معصوم المدني، وبقي هناك وزيراً وحاكماً وعالمًا وصاحب مجلس علم، وأستاذًا، حتى وفاته عام (١٠٨٦هـ)، وقد استدعى ولده من بلاد الحجاز عام (١٠٦٢هـ)، والتقى في رحلته بعضاً من رجال العلم، ممن كان مسافراً للغرض الذي جاء من أجله هو<sup>(٢)</sup>، فدرس على أكابر الأساتذة والمدرسين ممن كان يعج بهم مجلس والده، وعندما توفي الوالد، أقيم ابن معصوم في داره محجوراً عليه.

(١) ظ: تاريخ آداب اللغة العربية / جرجي زيدان: ٣/ ٢٨٦ - ٢٩٠.

(٢) ظ: (رحلة ابن معصوم المدني) / ابن معصوم: ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٢٣ - ٢٣٤.



هذه الأمور تبين لنا شدة التنافس السياسي، فضلاً عن عظم المشكلات والتزاعلات في الديار الهندية، في حين كان الوضع أكثر استقراراً في بلاد فارس والترك حيث تنتشر المدارس العلمية والهيآت التعليمية<sup>(١)</sup> في أغلب المدن الكبيرة، خلافاً لما عليه الحال في الهند والعراق وبلاد الشام وغيرها من بلدان العرب.

إذاً لا يمكن أن يُعدّ ذلك الزمن الذي عاشه ابن معصوم المدني زمناً مظلماً في تاريخ الثقافة، بل كان فيه انتكاسة بسبب من الظروف السياسية، ثم نهضت الأمة ثقافياً، بدليل ما أُلّف فيها من خيرة المصنفات في اللغة والأدب والفقه، وشؤون الثقافة الأخرى، وكان المدني رائداً فيها، إذ صُنّف أكثر من عشرين كتاباً ورسالة.

#### اسمه ونسبه وأسرته :

هو السيد علي صدر الدين بن الأمير أحمد نظام الدين بن الأمير محمد معصوم، حتى يصل نسبه إلى زيد بن الإمام علي بن الحسين بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، أما نسبه من جهة الأم، فأمه القاتنة بنت الشيخ محمد بن أحمد المنوفي المصري الشافعي نزيل مكة وأحد أعيانها وفضلانها، ورئيس الشافعية فيها، قال عنه المحبّي (ت ١١١١ هـ) : (هو في المقام خليفة الشافعي)<sup>(٢)</sup>، فضلاً عن قيامه بمهام العلم والتدريس فإنّه كان تاجراً، ومعه مفتاح الكعبة المشرفة، وتوفي سنة أربع وأربعين وألف من الهجرة النبوية المباركة<sup>(٣)</sup>.

أما خاله، فهو القاضي عبد الجواد المنوفي قال عنه المحبّي : (كان فاضلاً أديباً

---

(١) ظ : تاريخ الأدب العربي في العراق / عباس المزاري : ١١٩ - ١٢٣ - ١٧٥ - ١٨٧.

(٢) نفحة الريحانة / المحبّي : ١٧٢ / ٤.

(٣) ظ : خلاصة الأثر / المحبّي : ٣٤٤ - ٣٤٥، نفحة الريحانة / المحبّي : ١٧٢ / ٤، سلافة العصر /

ابن معصوم : ١٢٤ - ١٤٥.

حسن المذاكرة، أخذ بمكة من علمائها وولي بها مدرسة<sup>(١)</sup>. وكانت وفاته خامس شوال سنة (١٠٦٨ هـ) ودُفن بالطائف بقرب تربة ابن عباس عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

للسيد ابن معصوم أخوان، إثنان من أبيه، الأول منهم هو السيد محمد يحيى بن أحمد نظام الدين، قال عنه المحيّي : (أخو السيد علي صاحب السلافة، قال أخوه في وصفه : أخي وشقيقي وابن أبي<sup>(٣)</sup>)... وكانت ولادته في سنة ثمان وأربعين وألف... وذهب إلى والده في الهند، وأقام إلى أن مات، وكانت وفاته بها في سنة اثنتين وتسعين وألف<sup>(٤)</sup>.

والأخ الثاني له هو منصور والد السيد أحمد المشهور بجيال صاحب، وكان أحمد هذا راوية عمّه ابن معصوم<sup>(٥)</sup>.

وله أخت ماتت سنة (١٠٧٥ هـ) فبكاها بقصيدة تفيض بالشكوى<sup>(٦)</sup>.  
وأخلف ثلاثة أولاد هم محمد أمين ومجد الدين محمد، الذي من أحفاده إبراهيم الدشتكي بن محمد حسين بن مجد الدين بن علي خان المدني، صاحب كتاب (فصل الخطاب الإبراهيمي)<sup>(٧)</sup>، والابن الثالث هو أبو اسماعيل إبراهيم الذي مات سنة (١١٠١ هـ)، ومن محمد أمين انحدرت أسرة آل المدني في العراق<sup>(٨)</sup>، ومن أعلامها

---

(١) خلاصة الأثر / المحيّي : ٣٩٢ / ٢.

(٢) ظ : سلافة العصر / ابن معصوم : ١٢٥، خلاصة الأثر / المحيّي : ٣٩٦ / ٢.

(٣) ظ : سلافة العصر / ابن معصوم : ٣٦.

(٤) خلاصة الأثر / المحيّي : ٣٧٦ - ٣٧٩ / ٣.

(٥) ظ : سيرة المرجان / غلام علي : ٨٦.

(٦) ظ : ديوانه : ٢٩٨.

(٧) ظ : طبقات أعيان الشيعة / الطهراني : ١١ / ٦، كثر العرفان / عبد الجليل آل علي خان : ٧٨.

(٨) ظ : كثر العرفان / عبد الجليل آل علي خان : ٧٨، ٩٤ وما بعدها.

آية الله العظمى السيد عبدالكريم المدني، وأخوته السيد عبدالحسن والسيد عبدالحسين  
والسيد محسن، أولاد السيد علي المدني.

#### ثقافته:

ربما كان للغربة التي عاشها ابن معصوم في صباه، وحضوره مجالس والده،  
ومصاحبه لخيرة علماء عصره، ولمحتده الطيب وأسرته العلمية، أثراً مهماً أتاح له أن  
يعيش حياةً علميةً طافحةً بالعلم والمعرفة، التي قلما تتوافر لغيره، فضلاً عن أن التقاء  
الحضارات وتوغل الثقافات التي كانت في الهند والتي امتزجت فيها علوم الشرق  
بعلوم المسلمين، قد أثرت في شخصيته في أن يتجول في رياض هذه العلوم ويشتم من  
أزاهيرها أطياب شذاها واعطر طيبها، فجعلت منه قارئاً متتبعاً يغترف العلوم من  
أعذب منابعها، فركن إلى علماء عصره وشيوخه، يأخذ من هذا اللغة، ومن ذلك  
البلاغة والأدب، ومن الآخر الفقه، فوجد فيهم ضالته بمجلس والده الذي عُمر بهم،  
فكان مدرسة تخرج فيها ابن معصوم والتقى أفاضل العلماء وأجلأهم، فنهل من  
معارفهم اللغة العربية والفلسفة والفقه، فانعكس ذلك الأمر فيما بعد على فنون  
ثقافته<sup>(١)</sup>، فتتوَّعت مشاربه العلمية، فصنّف في مختلف علوم عصره، فإذا قرأته وجدته  
مفسراً ومتكلاً أوفقيهاً ومؤرخاً، بآثا كل ذلك في مُصنّفاته وكتبه، فمن ثقافته:

#### ١ - ثقافته في التفسير:

تميّز ابن معصوم بثقافة لغوية واسعة بفنون الكلام وعلومه وبلاغته، ولم يُجاريه  
أحد في عصره، فكان موسوعياً، فضلاً عن كونه متخصصاً، فهو في البلاغة إمام  
عصره، وفي النحو سيده، وفي اللغة تفوّق على مَنْ سواه، حتّى سلّمت اللغة له قيادها،

(١) ظ: ابن معصوم المدني أديباً وثاقباً / كريم علمك: ٦٢ - ٦٣.

تتملكها تملك المتفوق من دقائقها، فوظف كل ذلك في تحليل الآيات القرآنية وتبيان مضامينها. ثم كان من عادة علماء التفسير أن يعتمدوا على أمور في تفسير كتاب الله العزيز منها : النقل المتمثل بالرواية الصادقة، والعقل المقتضي إلى الحقيقة، فضلاً عن أدوات اللغة وعلومها كالبلاغة والنحو والصرف وغيرها.

والرواية أو النقل تعمل على الكشف عن الحقيقة في النص القرآني، والعقل هو المرشد إليها، فيها تكون أدوات اللغة وعلومها هي الموجهة للحقيقة التي تضمنتها النص الكريم، فابن معصوم المدني كان قد سلك في الرواية والنقل ما كان أسند إلى الأئمة المعصومين من آل بيت رسول الله ﷺ، حتى أكثر منه، لأن ذلك أصح للسند وأسلم، أو يئنّ صحّت عن غيرهم الرواية، ففي الدعاء ينقل ما (روى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام)، قال : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾<sup>(١)</sup>، قال : هو الدعاء، قُلْتُ : إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ، قال : الأَوَّاهُ :

الدعاء<sup>(٢)</sup>، فهو في مضمار شرح أدعية الإمام علي بن الحسين عليه السلام يُورد الآية داعمة لقوله عليه السلام ، فمن قوله عليه السلام : (ليختر طاعتنا وليتلي شكرنا)<sup>(٣)</sup>، قال ابن معصوم : (أي ليخترنا أنطبع أم نعصي، وليتلى أنشكر أم تكفر، كما قال تعالى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَنْفَعُ رَبِّيَ يَتْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾<sup>(٤)</sup>، أو ليختر طاعتنا وليتلي شكرنا فيعلم حسنهما من قبحهما كما قال تعالى : ﴿وَتَبْلُؤُنَا أَخْبَارَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> أي ما يحكى عنكم ويخبر

---

(١) سورة غافر / الآية ٦٠.

(٢) رياض السالكين / ابن معصوم : ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٣) م. ٥٠ / ١ : ٣٧٦.

(٤) سورة النمل / الآية ٤٠.

(٥) سورة محمد / الآية ٣١.

عن أعمالكم فنعلم حسنهما من قبحهما<sup>(١)</sup>، فيكون كلام المعصوم عليه السلام مفسراً لقوله تعالى، أو أن قوله سبحانه داعماً لحقيقة كلام المعصوم، وهذا مما يُوحى بأنه ممن لا يمنع من الاستشهاد بأحاديث آل البيت عليهم السلام فضلاً عن أحاديث النبي محمد صلى الله عليه وآله لأنّ كلامهم في غاية الفصاحة، وهم كذلك، لأنهم ممن عاش في عصر الاستشهاد، فصَحَّ لكلّ هذه الأسباب الاستشهاد بكلامهم عنده.

أما العقل، فقد كان له دورٌ عنده في الكشف عن الحقيقة أيضاً، في شرح معاني القرآن وأهدافه وفي الرد على مقالات الفرق والمذاهب المخالفة لآرائه، ويبنّي من ذلك الدفاع عن طائفته الشيعة الإمامية، ودحض ما أورد عليها من مغالطات، ففي قول إمامنا علي بن الحسين عليه السلام : (الذي قُصرت عن رؤيته ابصار الناظرين)<sup>(٢)</sup>، يسوق الدليل العقلي معارضاً فيه غيره، فيقول : (وانما قصرت الأبصار عن رؤيته تعالى لأنّ المرتني بالبصر يجب أن يكون في جهة وهو تعالى منزّه عنها، وإلاّ وجب كونه عرضاً أو جوهراً جسمانياً، وهو محال، هكذا استدلّ أهل الحق على نفي الرؤية. واعترضه الغزالي بأنّه أحد الأصلين من هذا القياس مسلّم، وهو أن كونه في جهة يوجب المحال، ولكن الأصل الآخر هو ادّعاء هذا اللازم على اعتقاد الرؤية ممنوع، فنقول : لم قلتم إنّ إن كان مرتباً فهو في جهة الرائي؟ اعلمتم ذلك ضرورة أم ينظر؟ لاسيّما إلى دعوى الضرورة<sup>(٣)</sup>، ثم يذكر مايدعم ذلك، مما يورده جدّه السيد نظام الدين أحمد (ت سنة ١٠١٥ هـ) - وهو غير والده أحمد نظام الدين (ت سنة ١٠٨٦ هـ) مؤيداً ما رآه في رسالته لأثبات (الواجب تعالى)، فقال : (قد ثبت في محلّه أنّه يجوز أن تعلم بعض

(١) رياض السالكين / ابن معصوم : ١ / ٣٧٦.

(٢) م. ن. ١ / ٢٤٤.

(٣) م. ن. ١ / ٢٤٥.

النفس المجردة الالهية الكاملة، ذات الواجب تعالى بالعلم الحضورى الذي هو عبارة عن مشاهدة ذاته من غير تكيف ولا عماسة ولا محاذاة، وإذا جاز ذلك فيا المانع من قول من يجوز رؤيته تعالى في الآخرة، فإن الرؤية في الحقيقة عن مشاهدة حضورية ولا يشترط فيها وقوعها بالجوارحة المخصوصة<sup>(١)</sup> فهذا يجعل ابن معصوم للعقل دوراً في كشف بعض جوانب الحقيقة للرد على آراء المخالفين ونصرة ما يذهب إليه، حتى بدا واضحاً في كثير من الآيات التي شرع في تحليلها وتفسيرها في مظانها.

أما أدوات اللغة وعلومها، فعنده هي المؤجدة للحقيقة في النص القرآني، فهو ما أن يستجد بالرواية أو العقل في الكشف عن بعض جوانب هذه الحقيقة، فإنه يتجه صوب اللغة وعلومها من بلاغة ونحو وصرف واشتقاق دلالة ومعاني معجمية، لإيجاد الحقيقة التي يتضمنها النص القرآني المبارك.

ففي مقام الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، يقول : (ومثاله قوله تعالى : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، إلى قوله ﴿إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُ وَإِنَّا كُنَّا نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٣)</sup> فالتفت من الغيبة إلى الخطاب، والنكتة فيه أن العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر، ثم ذكر صفاته التي كل صفة منها تبعث على شدة الاقبال، وآخرها ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾<sup>(٤)</sup> المفيد أنه مالك الأمر كله في يوم الجزاء، يجد من نفسه حاملاً لا يقدر على دفعه على خطاب من هذه صفاته بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات<sup>(٥)</sup>، فكان بذلك واجداً لحقيقة الخضوع لله تعالى من خلال هذا المدخل البلاغي المهم.

(١) رياض السالكين / ابن معصوم : ٢٥١ / ١.

(٢) سورة الفاتحة / الآية ١.

(٣) سورة الفاتحة / الآية ٤.

(٤) سورة الفاتحة / الآية ٣.

(٥) أنوار الربيع أنواع البديع / ابن معصوم : ٣٦٣ / ١، ظ : الكشف : ٥١ - ٥٥.

ومعاني القرآن عنده لا تترادف، وإن جاءت مترادفة في عموم اللغة سوى القرآن الكريم، ويستدل إلى ذلك في قوله : (والضياء والنور مترادفات لغة، وقد يُفترق بينهما بأن الضوء : ما كان من ذات الشيء المضيء، والنور ما كان مستفاداً من غيره، قيل وعليه قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرُ نُورًا ﴾<sup>(١)</sup> )<sup>(٢)</sup> هذا فضلاً عن إفادته من لغات العرب والقراءات القرآنية، فهي مما تفتح عنده آفاقاً لتضيء له حقيقة النص، ففي قوله تعالى : ﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾<sup>(٣)</sup>، قال ابن معصوم : (قرأ ابن كثير وأبو عمرو (نَسَّأَهَا) بالهمز كَمُنَعَهَا من النسيء، بمعنى التأخير، أي نَوَخَرُهَا أما بإسائها من الصدور والذهاب بحفظها من القلوب، أو بإبطال حكمها وتلاوتها، والنسخ : إبطال الحكم دون التلاوة - أو نَوَخَرْ إِنْزَالَهَا مِنَ اللُّوحِ الْمُحْفُوظِ، أو نَوَخَرْ نسخها، فلا ننسخها بالخال)<sup>(٤)</sup>.

ويبدو أن ابن معصوم في منهجه التفسيري كان جامعاً لكل فنون اللغة وعلومها من بلاغة ونحو ولغة وقراءات قرآنية لبيان حقيقة النص المبارك، حتى بدا لنا كآته الشريف الرضي في مجازاته، والقراء في معانيه وأبو عبيده في مجازه.

## ٢- ثقافته في الشعر العربي وأعارضه:

الشاعر الموهوب لا يحتاج إلى تعلّم العروض، فأوزان الشعر العربي حاضرة في قلبه، متمكنة من نفسه تطفح على لسانه موسيقى عذبة، غير أن الشاعر إذا درس أوزان الشعر فذلك فضل زيادة في ثقافته، لأن العروض ميزان الشعر يُعرفُ به

(١) سورة يونس / الآية ٥.

(٢) رياض السالكين / ابن معصوم : ١ / ٣٣٠.

(٣) سورة البقرة / الآية ١٠٦.

(٤) الطراز الأول / ابن معصوم : ١ / ٢١٣ - مادة نَسَأ.

مكسورة من موزونه، كما أَنَّ النحو معيار الكلام، به يُعرَف مُعرَّبُهُ من ملحونه<sup>(١)</sup>، ففي ذلك صقلٌ لموهبته الشعرية وثقافته في هذا الفن الذي طالما اخترعت به العرب، فهو ديوانها وبه تحفظ تراثها ولغتها، قال ابن معصوم: (وكانت العرب تعظم الشعر وتفتخر بقوله، وكانت القبيلة منهم إذا نبغ فيها شاعر أتت القبائل فهتأها بذلك، وصنعت الأطعمة واجتمع النساء يلعبن بالزاهر كما يصنعن بالأعراس، وتباشر الرجال والولدان لآته جملةً لآعراضهم، وذُبُّ عن أحسابهم، وتخليدٌ لآثرهم، وإشادة لذكرهم، وكانوا لا يهتنون إلا بغلام يُولد، أو شاعر ينبغ فيهم، أو فرس يتبحر<sup>(٢)</sup>).

كان ابن معصوم المدني ذواقاً للشعر وذوا بصيرةً بقنونه وأوزانه بعروضه وضربه، وهو لا يخرج في مفهوم اصطلاحات العروض العربي عن سابقه، وقد عقد باباً في كتابه الكبير (أنوار الريح في أنواع البديع) سَمَّاهُ (الإنسجام) عرض فيه لمجموعة من الآيات القرآنية التي جاء بعض مواضعها على زنة بعض أوزان الشعر العربي، وصحح لبعض من اهتم بذلك فوجدهم راجلين به، قال: (ومن بحر المديد ﴿وَأَصْنَعُ الْفُلَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾<sup>(٣)</sup>، وتفعيلته فاعلاتن فعلن فعلن، وغلط ابن حجة في قوله: انه من العروض الثانية من المديد، بل هو من العروض الثالثة المحذوفة المخبونة، لأن العروض الثانية المحذوفة لها ثلاثة أضرب، وكل منها وزن العروض فيه فاعلن والعروض في الآية وزنه فَعْلُن كما رأيت في تفعيلته، لا فاعلن، وغلط في التمثيل لذلك أيضاً يقول الشاعر:

(١) الإقناع في العروض ونجريح القوافي / ابن عباد: ٣، ط: ميزان الذهب في صناعة شعر العرب /

المناشي: ٣.

(٢) أنوار الريح في أنواع البديع / ابن معصوم: ٢ / ٣٨٣.

(٣) سورة هود / الآية ٣٧.



اعلموا أنّي لكم حافظ شاهداً ما كنْتُ أو غائباً لأنّ هذا شاهدُ الضرب الثاني من العروض الثانية المحذوفة، وقد علمت أن وزن الآية ليس من هذا العروض، وهذا يدلُّك على أنّ ابن حجة كان راجلاً في هذا العلم أيضاً، وأعجب من ذلك أنه لم يُدرك بسليقته أن وزن البيت زائد على الآية<sup>(١)</sup>، ذلك أن بحر المديد أصله (فاعلاتن فاعلن) أربع مرات وله ثلاث أعاريض وستة اضرب<sup>(٢)</sup> وهي :

١ - العروض الأولى صحيحة (فاعلن) ولها ضرب مثلها (فاعلاتن).

٢ - العروض الثانية محذوفة (فَاعِلَنْ) عوض (فاعلا) ولها ثلاثة أضرب، مقصور (فاعلاَن)، ومحذوف مثلها (فاعلِن) وابتر (فَعْلُنْ).

٣ - العروض الثالثة محذوفة مخبونة (فَعِلُنْ) ولها ضربان : الأول مثلها (فَوْلُنْ) والثاني أبتر (فَعْلُنْ)<sup>(٣)</sup>.

صدق ابن معصوم في ذلك، إذ إنّ (حافظٌ) هي عروضه البيت زنة (فاعلن) وهي مخالفة لما ورد في الآية المباركة التي جاءت العروض فيها على زنة (فَعِلُنْ) في الفاصلة الصغرى من الكلمة (بَاعِثُنَا)، فحذف فيها ساكناً وأسكن متحرراً، وهذه

(١) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم : ٤ - ٦.

(٢) ظ : الإقناع في العروض ونحريج القوافي / ابن عباد : ١١، ط : ميزان الذهب / الهاشمي : ٣٣ - ٣٦.

(٣) وردت بعض المصطلحات العروضية منها :

العروض : اسم لأخر جزء في النصف الأول من البيت.

الضرب : اسم لأخر جزء في النصف الأخير من البيت.

الحذف : إسقاط السبب الخفيف من آخر التفعيلة مثل فاعلاتن تصبح فاعلاً تنتقل إلى فاعلن.

القصر : إسقاط ساكن السبب الخفيف وإسكان متحركه نحو فاعلاتن تصبح فاعلان .

البتر : إسقاط ساكن الوجد وإسكان متحركه وقد سقط من آخره سبب من نحو فاعلاتن ← فاعلن ←

فَعِلُنْ .

الحقن : وهو حذف الساكن في فاعلُنْ فخصير فَعِلُنْ .

ملاحظة دقيقة جداً، استطاع ابن معصوم أن يرصدها ويوجهها على ضوء ما اتفق عليه علماء العروض، فنبّه على مواقع الخطأ وأوضح ما صحّ عنده.

ولم تقتصر ثقافته على ذلك بل أوضح أن البيت إذا كان معتدل الشطرين أي عروضه مثل ضربه فجعل لها قافية مثل قافيته ولوازم كلوازمه من الحروف والحركات، سمي البيت مقفًى<sup>(١)</sup>، كقول امرئ القيس<sup>(٢)</sup>:

قفا نبيك من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ      بسقط اللوى بين الدخول فحوّملٍ  
فوجدنا أن لعروضه (ومُنْزَلٍ) (مفاعِلُن) قد سادت الضرب (فَحَوِّمِلٍ)  
(مفاعِلُن) فسمي مقفًى، أي العروض قد اقتضت أثر القافية في وزنها، فاعتدل فيه الشطران. فيما كان البيت المصترع عنده أن تكون عروضه مخالفةً لضربه في الاستعمال، وإن لم يكن مقفًى ولا مصترعاً سمي مصمتاً<sup>(٣)</sup>.

ثم يورد ابن معصوم في باب التشريع بعضاً من بديع عمله في الشعر، فكشف عن مجموعة مصطلحات في قصيدة واحدة على بحر الرجز التام لابن جابر الأندلسي، فإذا سقط من أبياتها بعضاً من مقاطعها، فتكون تارةً من الرجز المجزوء، وإذا سقطت مقاطع أخرى أصبحت من الرجز المشطور، وفي حالة أخرى يكون من الشطر المنهوك، دون إخلال بالمعنى في كل هذه الحالات<sup>(٤)</sup>.

وكشف كذلك عن مفهوم الموازنة في الشعر وهو (أن يتقفي الشاعر جميع أجزاء البيت العروضية على قافية واحدة أو روي واحد بخلاف روي البيت من غير حشو

(١) ظ: أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ٥ / ٢٧٤.

(٢) ظ: ديوانه: ١١٠، جهرة أشعار العرب / أبو زيد القرشي: ٩٥.

(٣) ظ: أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ٥ / ٢٧٥.

(٤) ظ: م. ن. ٤ / ٣٥٠-٣٥٣.

بلفظ أجنبي يفرق بين أحد أجزائه وبين الآخر، كقول امرئ القيس<sup>(١)</sup> :

أفاد فساد فعاد فذاد      وشد فجاد وعاد فأفضل

وقد أفاد ابن معصوم من ثقافة العروضية هذه في تهذيب سليقته الشعرية وورقي ذوقه الموسيقي، حتى برز شاعراً قد تسلح سلاح المهنة، فتمكّن في الصنعة المضافة إلى الطبع حتى كان في بحنه موسوعياً، فضلاً عن كونه مختصاً كالذين سبقوه من أعلام القرون الأولى.

### ٣- ثقافته في العلوم الأخرى:

إنّ دراسة ابن معصوم المتنوّعة تتصلّ بتعدّد المشارب الثقافية لدى أساتذته، وإنّ منهجه العام في التصنيف والتأليف الذي يعتمد على الإستطراد فيها يكتب، قد جعله دائم البحث عن كلّ شيء يتعلّق بموضوع بحثه أو درسه، فأنسّم لذلك بثقافة موسوعية، فتجدّه عندما يتناول قضية ما يستشهد لها بآية قرآنية ذاكرةً معها مسألة فقهية تتصلّ بذات الموضوع، أو يذكر مثلاً عريباً مؤرداً علينا قصته ودلالته، أو قد يسلك مسلك المتكلمين عندما تقتضي الحاجة لذلك، وغيرها من المسائل الأخرى، فكان واسع الثقافة في الفقه وعلم الكلام والمثل العربي وغيرها.

ففي الفقه مثلاً يتناول مسألة الصلاة في مكة المكرمة والمدينة المنورة وأصرحه النبي ﷺ وآل البيت عليهم السلام، وبين أفضليتها على بعضها، فإن السيد ابن معصوم يرجّح استحباباً مجاورة مكة المكرمة خلافاً لما ذكره غيره مستنداً في ذلك على ما رواه ابن بابويه وغيره، فقال : (وأما كون الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في مسجد النبي ﷺ فيدل عليه صريحاً ما رواه رئيس المحدثين أيضاً في كتاب ثواب

الأعمال بإسناده عن مسعد بن صدقة عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ :  
صلاة في مسجدني تعدل عند الله عشرة آلاف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد  
الحرام فإن الصلاة فيه تعدل ألف صلاة في مسجدني، وفي هذا المعنى أخبار أخر<sup>(١)</sup>،  
ثم أن المستفاد به في ذلك ما جاء من أحاديث آل البيت عليهم السلام ، في كون مكة المكرمة  
أفضل من سائر بقاع الأرض، وأن الصلاة في المسجد الحرام أفضل من الصلاة في  
مسجد النبي ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وفي موضع آخر يوضح ابن معصوم مفهوم اليوم، ويفصل ذلك بين اللغويين  
والمنجمين والمشرعين، ففي دعاء الامام علي بن الحسين عليه السلام : (وهذا يوم حادث جديد  
وهو علينا شاهدٌ وعتيد)<sup>(٣)</sup>، يقول : (اليوم في اللغة عبارة عن الزمن الذي يقع ما بين  
طلوع الشمس إلى غروبها، وفي الشرع عبارة عما يقع بين طلوع الفجر إلى غروب  
الشمس، وفي عرف المنجمين، عبارة عن مفارقة الشمس دائرة نصف النهار إلى عودها  
إليها بحركة الكل)<sup>(٤)</sup>، فعبر عن الفقه بالشرع. ففي هذا التفصيل في مفهوم اليوم يحدّد  
الفرق بين هذه المفاهيم لليوم، فالיום الشرعي الذي بموجبه تحدّد مواقيت الصلاة  
والأهلة وغيرها تحدّد وفق المفهوم الشرعي مع الافادة من المفهومين اللغوي  
والفلكي.

وفي قوله سبحانه : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾<sup>(٥)</sup>، فقد حدّد ابن معصوم معنى  
الحرمة في هذه الآية، فيبين أنها تعني عدم تناول الميتة، فقال : (وقوله ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ

(١) رياض السالكين / ابن معصوم : ١ / ٤٧٦ - ٤٧٧.

(٢) م. ن.

(٣) م. ن. ٢ / ٢٢٨

(٤) م. ن. ٣ : ٢٢٨ - ٢٢٩ / ١١٧.

(٥) سورة المائدة / الآية ٣.

الْمَيْتَةُ ﴿١﴾ أي تناولها، لأن الحكم الشرعي إنما يتعلّق بالأفعال دون الأجرام<sup>(١)</sup>، وفي موضع آخر يرجّح بين حكّمين إذا اقتضت الضرورة ذلك، وكان هناك إيجاز في النص القرآني، فقوله تعالى: ﴿وَأَتَعَامَ حُرْمَتَ ظُهُورِهَا﴾<sup>(٢)</sup>، قال: (أي منافع ظهورها، وهو أولى من تقدير الركوب، لأنهم حرّموا ركوبها وتحميلها)<sup>(٣)</sup>، فبيّن عن الحكم الشرعي من خلال قُتيا العلماء السابقين له من حرمة ركوبها وتحميلها وتقدير المحذوف فاستنبط دليل الحرمة (منافع ظهورها).

ويتقل ابن معصوم (رحمه الله تعالى) رأي إجماع علماء الإمامية (رضوان الله تعالى عليهم) في صلاة الليل، فيقول: (عل أنّ أوّل وقت صلاة الليل انتصاف الليل، وانما كلّما قرئت من الفجر الثاني كانت أفضل، فإن طلع الفجر، وقد تلبّس بأربع منها أتمّها مخفّفة بالحمد أداءً، والمشهور تجويز تقديمها على الانتصاف لذي العذر، وقضاؤها أفضل من تقديمها)<sup>(٤)</sup>، وذلك أنّ طلوع الفجر يكون ليوم جديد لأن الشرع قد حدّد اليوم بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس، كما حكى ذلك ابن معصوم من قبل<sup>(٥)</sup>.

أما ثقافته في علم الكلام، فنجدّه قد وظّف كثيراً من المسائل التي طرحها في شرح الصحيفة السجادية المباركة بما هو أوسع من المعنى الظاهر العام، فدخل أعياق الأمور، فكشف عن مضامين المسائل بشكل أكثر وسعاً وأجلى مظهرأً، ففي مسألة الشرك، وهي من المسائل التي يدرسها علماء الكلام وتتعلق بالعقائد، قال:

(١) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ٦ / ٢٤٤.

(٢) سورة الأنعام / الآية ١٣٨.

(٣) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ٦ / ٢٢٤.

(٤) رياض السالكين / ابن معصوم: ٥ / ١١ - ١٢.

(٥) م. ن. ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩.

(والمشركون هم الذين أشركوا بالله تعالى فجعلوا له شركاء في العبادة)<sup>(١)</sup>، ولكنه لم يكف بذلك بل أورد ما اختاره العلماء لتعزيد رأيه، فقال: (قال العلماء: وليس أحد في العالم يثبت لله سبحانه شريكاً في الوجوب والعلم والقدرة ولكن الثنوية يشنون إلهين إثنين، حكيماً يفعل الخير، وسفياً يفعل الشر، أما المتخذون معبوداً سوى الله فكثروا: منهم: عبدة الكواكب وهم الصابئة، ومنهم عبدة المسيح، ومنهم عبدة الأوثان، ولا دين باطل أقدم من دينهم)<sup>(٢)</sup>، ثم يحاول أن يثبت ما ذكره بالدليل فقال: (لأن أقدم الأنبياء الذين نقل إلينا تاريخهم هو نوح عليه السلام، وهو لما جاء بالرد عليهم ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾<sup>(٣)</sup> ودينهم باقي إلى الآن وعبادتهم لها في مبدأ الأمر لم تكن لاعتقادهم فيها أنها آلهة، إذ العلم بأن هذا الحجر المنحوت في هذه الساعة ليس هو الذي خلقتني، وخلق السماوات والأرض علمٌ ضروريٌ فيمتنع إطباق جميع عظيم عليه فوجب أن يكون ثم غرض آخر سوى ذلك)<sup>(٤)</sup>، فذكر كل الوجوه المحتملة لذلك والتي يمكن حمل مذهبهم عليها بحيث يعلم بطلان مذهبوا إليه ضرورة<sup>(٥)</sup>.

ويناقد كذلك مسألة الأزل بطريقة كلامية مبدئياً تعريفه له ليثبت أن العالم حادث في غير زمان، قال: (والأزل عبارة عن اللازمان السابق على الزمان سبقاً غير زمني، وليس بين الله سبحانه والعالم بُعدٌ مقدر، لأنه إذا كان موجوداً يكون من العالم، ولا لم يكن شيئاً، ولا يُنسب أحدهما إلى الآخر من حيث الزمان بقبليّة ولا بعديّة

(١) م. ن. ١ / ٤٨٩.

(٢) م. ن. ١ / ٤٩٠.

(٣) سورة نوح / الآية ٢٣.

(٤) رياض السالكين / ابن معصوم: ١ / ٤٩٠.

(٥) ظ. م. ن. ١ / ٤٩٠ - ٤٩١.

لانتفاء الزمان عن الحق، وعن ابتداء العالم فسقط السؤال بمتى عن العالم، كما هو ساقط عن وجود الحق، لأنّ متى سؤال عن الزمان، ولا زمان قبل العالم، فليس إلّا وجود بحث خالص ليس من العدم - وهو وجود الحق - ووجود من العدم، وهو وجود العالم - فالعالم حادث في غير زمان<sup>(١)</sup>.

فيكون بذلك قد فُترّق بين الأزّل والزمان وأزال الوهم الذي وقع فيه الأكثرون، من أنّ الأزّل جزء من الزمان، ففُقد بذلك لمعة لمن كان أهلاً لذلك. ثم أن ابن معصوم المدني كان يُناقش كثيراً من أعلام الكلام الذين يضمّنون تفاسيرهم بأبحاثاً في علم الكلام، فيقدّم الدليل تلو الدليل مدافعاً عما يراه، ومؤيداً بذلك ما يذهب إليه علماء الإمامية الذين يسير هو بسيرتهم ويقتدي بهديهم، فقد ناقش القاضي الجرجاني من الأشاعرة، والزنجري، والنيسابوري وقطب الدين الشيرازي الشافعي الملقّب بـ(العلامة) وغيرهم<sup>(٢)</sup>، وهو كذلك يذكر جده العلامة نظام الدين (ت سنة ١٠١٥ هـ) (قدس سره) وجده العلامة غياث الدين منصور، ويستشهد بأقوالهما في علم الكلام والفلسفة وفي مواضع كثيرة متشرة في أثناء كتبه<sup>(٣)</sup>.

أما ثقافته في الأمثال العربية، فتكاد تكون أوضح مما سبق، ذلك أنّه جعل من مادة المثل العربي جزءاً من منهجه في تصنيف معجمه (الطراز الأول و الكناز فيما عليه لغة العرب المعوّل)، وهذا مما حدا به أن يتسلّح بثقافة عالية لأجل استعمال المثل العربي وتوظيفه في المادة اللغوية أو عند الإستطراد في غيرها لإسناد قضية ما، حتى توسّعت عنه دائرة المثل العربي في الاستعمال، وقد نهج السيد ابن معصوم (في المثل منهج

---

(١) رياض السالكين / ابن معصوم: ١٥ / ٥.

(٢) ظ: م. ن. ١ / ٤٣٧.

(٣) ظ: م. ن. ١ / ١٠١، ٤٤٤ - ٤٤٥ / ٥، ٢١.

الشرح الواقي مع الاختصار دون التطويل الممل في وجوه المثل فهو يأخذ زبدة الأقوال وخلاصتها ويشرح المثل بها<sup>(١)</sup> إذ إن مصنفي الأمثال قد يختلفون في قصة المثل الواحد والعبرة فيه، غير أن ابن معصوم المدني يختار من أقوالهم ما يتفق مع الموضوع وي طرح الأخرى منها، وهو كذلك قد عدّ كثيراً من أقوال العرب السائرة الموضوعية على حدّ المثل، عدّها أمثالاً<sup>(٢)</sup>، ذلك لإصابتها المعنى وصدقها في العقول ولانتصاب صورها في الأذهان، قال إبراهيم النظام : يجتمع في المثل أربعة لا تجتمع في غيره من الكلام : إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية، فهو نهاية البلاغة<sup>(٣)</sup>، ونجد أن الميداني (ت سنة ١٨ هـ) قد عدّ للمولدين أمثالاً حشاهما في كتابه لاتصافها بالحكمة، فلا ريب إذاً إن عدّ ابن معصوم من أقوال العرب السائرة أمثالاً إذا كانت تنصف بالموضوعية والحكمة ودوام الإستشهاد بها والإعتبار منها وقياس ذلك على حوادث قد تقع فيما بعد.

### آثاره العلمية :

تنوّعت مصادر المعرفة العلمية في حياته، منها ما هو ذاتي يتعلّق بأسرته العلمية المعروفة، ومنها ما يتعلّق بفظته وشدة ذكائه، واهتمّ في طلب العلم والبحث عن دقائق الأمور، وكذلك مجلس والده الذي يمثّل مدرسة علمية رفدته بكثير من المعارف، فنوّعت مصادره فتوسّعت ثقافته، فتنوّعت لذلك مصنفاته في مختلف فنون اللغة وآدابها، وقسمتها على :

---

(١) المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة / علي الشهرستاني : ٣٩٦.

(٢) م. ن : ٣٩٥.

(٣) جمع الأمثال / الميداني : ١ / ٦.



## أولاً/ الكتب :

- ١- سلوة الغريب وأسوة الأريب أو رحلة ابن معصوم المدني وهي رحلة قام بها من موطنه مكة المكرمة إلى بلاد الهند بطلب من أبيه إندأت سنة (١٠٦٦هـ) وإنهت سنة (١٠٦٩هـ) - مطبوع - كتبها سنة (١٠٧٥هـ)، وذكرها عدد من العلماء وأثنوا عليها<sup>(١)</sup>.
- ٢- الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية تناول فيه أغلب موضوعات النحو- مطبوع طبعة حجرية سنة ١٢٩٧هـ، كان الفراغ من تأليفه يوم الاثنين سابع شهر شوال سنة ١٠٧٥هـ<sup>(٢)</sup>.
- ٣- سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر وفيه ترجم لشعراء مستدركا على شهاب الدين الخفاجي في ربحانة الألباء . فرغ منه سنة ١٠٨٢هـ<sup>(٣)</sup> - مطبوع .
- ٤- أنوار الربيع في أنواع البديع شرح فيه بديعته في مدح الرسول ﷺ . فرغ منه عام ١٠٩٣هـ<sup>(٤)</sup> - مطبوع.
- ٥- رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين . فرغ منه عام ١١٠٦هـ<sup>(٥)</sup> - مطبوع.
- ٦ - الزهرة في النحو<sup>(٦)</sup> - مفقود.

---

(١) ظ: الغدير / الاميني : ١١ / ٣٤٨ ، الفوائد الرضوية / القمي : ١ / ٤٥٢ ، روضات الجنات ،

الخوانساري : ٤ / ٣٨٠ .

(٢) ظ : م . ن . وسيم الحديث عنه في الباب الثاني من (جهود النحوية) .

(٣) ظ : رياض العلماء / عبد الله الأندلي : ٣ / ٣٦٦ ، الغدير / الاميني : ١١ / ٣٤٨ ، هدية العارفين /

إسماعيل الباشا : ١ / ٧٦٣ .

(٤) ظ : م . ن . ٣ / ٣٦٧ .

(٥) ظ : م . ن . ٣ / ٣٦٦ .

(٦) ظ : روضات الجنات / الخوانساري : ٤ / ٣٨٠ .

٧- موضع الرشاد في شرح الإرشاد<sup>(١)</sup> - مخطوط، وقيل توجد نسخة منه في مكتبة الإمام أمير المؤمنين العامة في النجف الأشرف وأخرى في مكتبة المرعشي بقسم، لكنني لم أعر على أية واحدة منها.

٨- الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة<sup>(٢)</sup> - ترجم فيه للمصحابة والتابعين والمحدثين والمفسرين والحكماء والمتكلمين والسادة الصنفويين والملوك والوزراء والشعراء والنساء من الشيعة - مطبوع.

٩- حديقة العلم. مفقود<sup>(٣)</sup>.

١٠ - الكلم الطيب والغيث الصيِّب - في الأدعية - مطبوع طبعة حجرية عام ١٣٢٨ هـ<sup>(٤)</sup>.

١١ - الطرز الأول والكناز لما عليه لغة العرب المعول وهو معجم رد فيه وإستدرك مواداً على القاموس المحيط - لم يتمه إذ وصل إلى حرف الصاد ووافاه الأجل - طبع منه إلى مادة سهرورد من باب الدال.

١٢ - محك القريض - مفقود<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ظ: رياض العلماء / عبد الله الأفندي : ٣ / ٣٦٧.

(٢) ظ: أعيان الشيعة / الأمين : ١٢ / ١٨٢ - ٨٢، هدية العارفين / إسماعيل باشا : ١ / ٧٦٣، الغدير / الاميني : ١١ / ٣٤٨.

(٣) ظ: معجم المطبوعات العربية والعربية / يوسف سر كريس : ١ / ٢٤٥، أعلام العرب / الدجيلي : ٣ / ١٣١.

(٤) ظ: الغدير / الاميني : ١١ / ٣٤٨، الفوائد الرضوية / القمي : ١ / ٤٥٢، روضات الجنات / الخوانساري : ٤ / ٣٨٠.

(٥) ظ: أنوار الربيع في أنزع الديدع / ابن معصوم : ٢ / ٣٨٢.

## ثانياً/ الرسائل:

- ١- نفثة المصدر<sup>(١)</sup> - مفقودة.
  - ٢- التذكرة في الفوائد النادرة<sup>(٢)</sup> - مفقودة.
  - ٣- تقارير في الفلسفة<sup>(٣)</sup> - مخطوط.
  - ٤- لا تفعل وإن فعلت فلم تلم<sup>(٤)</sup>. مطبوعة في آخر كتاب رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين، وهو رسالة صغيرة رد فيها على السيد حسين بن حسن الجيلاني الأصفهاني، عندما عثر على بعض مجلدات كتابه رياض السالكين قد انتحلها الأخير منه.
  - ٥- المسلسلة في الأبياء<sup>(٥)</sup>، مطبوعة في أول كتاب رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين.
  - ٦- الحاشية على المحيط باللغة للصاحب بن عباد<sup>(٦)</sup> - مخطوط.
  - ٧- شرح قصيدة الغرزدق<sup>(٧)</sup>.
- 
- (١) ظ: روضات الجنات / الخوانساري: ٣٨٠/٤، أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ٣٨٢/٢.
- (٢) ظ: روضات الجنات / الخوانساري: ٣٨٠/٤، الغدير / الاميني: ٣٨٤/١١، الفوائد الرضوية / القمي: ٤٥٢/١.
- (٣) ظ: كنز العرفان / عبد الجليل المدني: ٩٣.
- (٤) ظ: رياض العلماء / عبد الله أفندي: ٣٦٦/٣، روضات الجنات / الخوانساري: ٣٧٩/٤، الفوائد الرضوية / القمي: ٤٥٦/١.
- (٥) ظ: رياض السالكين / ابن معصوم: ٤٥٢/٧، روضات الجنات / الخوانساري: ٣٨٠/٤، الغدير / الاميني: ٣٤٨/١١.
- (٦) ظ: الذريعة / الطهراني: ١٥٨ - ١٥٩.
- (٧) ظ: م. ن. ١٤/١٤.

## ثالثاً/ الكشكول:

- ١ - مجموعة كشكولية<sup>(١)</sup>، وفيها أشعار من إختيارات ابن معصوم من شعره .
- ٢ - الكشكول - مطبوعة في كشكول الشيخ يوسف البحراني<sup>(٢)</sup>، وتضمن مسائل عامة ومتفرقة وهو غير مجموعته الكشكولية .
- ٣ - المخلاة في المحاضرات<sup>(٣)</sup>، صاغه على شاكلة الكشكول للشيخ البهائي .

## رابعاً/ الشعر:

- ١ - ديوان شعره - مطبوع<sup>(٤)</sup>.
- ٢ - نغمة الأغان في عشرة الإخوان، وهي إرجوزة من الشعر ذكرها البحراني في كشكوله برمتها - فرغ منها سنة ١١٠٤ هـ<sup>(٥)</sup>.
- ٣ - تخميس البردة<sup>(٦)</sup>، وهي تخميس لميعة شرف الدين البوصيري (ت ٦٩٧ هـ) الشهيرة، ذكرها الأميني في الغدير .

## أساتيذه:

كان لوالده السيد أحمد نظام الدين مجلس عامراً بالعلماء والأدباء يقصدونه من كل حذب وصوب في الديار الهندية، وأتاح له منصبه كوزير في حكومة الدكن أن

---

(١) ظ : م . ن . ٣ / ٧٥٤ / ٢ / ١١١ .

(٢) ظ : مجلة المروء / المجلد ٩ / العدد ٢ : ٤٧٣ .

(٣) ظ : روضات الجنات / الخوانساري : ٤ / ٣٨٠ ، الغدير / ١١ / ٣٤٨ ، الفوائد الرضوية / القمي :

١ / ٥٢ .

(٤) لم يجمع ديوانه في حياته، وقد حققه المرحوم شاکر هادي شکر وطبع .

(٥) ظ : الكشكول / البحراني : ٦٧ / ١ .

(٦) ظ : الغدير / الاميني : ١١ / ٣٤٨ .

يكون مجلسه مهوى لقلوب هؤلاء المتعطشين للعلم فحضر مجلسه جماعة من الأعيان ورؤساء العصر، وانتخب منهم ليكونوا أساتذة ومعلمين لولده.

إلا أن والده كان له المعلم الأول، إذ كان أديباً وشاعراً وعالمياً، وقد حضر في مجلسه وأصغى لما دار فيه من محاورات ومناظرات، فأخذ عنه كثيراً وأشار إلى ذلك بقوله : (وحدثني والذي السيد الأجل)<sup>(١)</sup>، و(ماحكاها في سيدي الوالد رحمه الله)<sup>(٢)</sup> أو (حدثنا والذي بالسند المذكور)<sup>(٣)</sup> وتنوع أخذه عنه شعراً ونثراً وأخباراً وبلاغاً<sup>(٤)</sup> وتوفي (سنة ١٠٨٦ هـ).

ومن أساتذته أيضاً جعفر بن كمال الدين البحراني، خرج من البحرين إلى شيراز ومنها إلى الهند حيث استوطن فيها، قال فيه ابن معصوم : (قَدِمَ علينا الهند سنة تسع وستين - أي بعد الألف - فعلمت منه يداي بالحبل المتين وقد أودعت من أنفاسه من رحلتي ما أعدّه من نفائس نحلي)<sup>(٥)</sup> وكان يحلّه إجلالاً عظيماً، وذكره في رحلته بقوله : (أخبرني شيعني الأفضل واستاذي الأكمل، بمجمع الفضائل والآداب ومرجع الأفاضل في كل باب الشيخ جعفر كمال الدين البحراني)<sup>(٦)</sup>، وكان أيضاً استاذاً للسيد نعمة الله الجزائري (ت ١١٠٤ هـ)، وتوفي البحراني سنة (١٠٨٨ هـ) ودفن في حيدرآباد<sup>(٧)</sup>.

---

(١) ظ : رياض السالكين / ابن معصوم : ٣٢ / ١.

(٢) ظ : أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم : ٣٣١ / ١.

(٣) ظ : رياض السالكين / ابن معصوم : ٣٣ / ١، ٣٤، ٣٧.

(٤) ظ : ابن معصوم المدني أديباً وناقداً / كريم عليكم : ٦٣.

(٥) (رحلة ابن معصوم المدني) / ابن معصوم : ٢٤٢.

(٦) (رحلة ابن معصوم / ابن معصوم : ٢٠٦ ، ظ : أنوار البدرين / علي البلادي البحراني : ١٢٩

(٧) ظ : م. ن.

ومن أساتذته كذلك الشيخ محمد بن علي بن يوسف الشامي العاملي، قال فيه ابن معصوم: (هو الذي اوضح لي من الشعر طرائقه وعرفني سائغه ورائقه، وعنه أخذتُ علمي النحو والبيان وبعض أبواب الفقه والحساب)<sup>(١)</sup>. وُلِدَ في جبل عامل سنة (١٠١٤هـ)، استدعاه أحمد قطب شاه إلى حضرته، وبعد إقامته في الهند رغب السيد أحمد نظام في أن يكون في سلك ندمائه وأصدقائه. وكان ابن معصوم يحلّه إجلالاً عظيماً، قال فيه: (وهو أستاذي الذي أخذتُ عنه في بدء حالي وانصببتُ إلى موائد فوائده بعملات رحالي فاشتغلتُ عليه فاشتغل بي وكان أدبه تهذيب أدبي، ووهبي من فضله مالا يضيع، وحنا عليّ حنو الظفر على الرضيع)<sup>(٢)</sup>، وتوفي الشيخ في اصفهان (سنة ١١٠٤هـ).

أما تلامذة ابن معصوم المدني فقد سكت عنهم أصحاب التراجم إلا واحداً ذكره أغا بزرك الطهراني، وهو أبو الحسن بن محمد باقر الحسيني الحسيني إذ أهداه كتاب جدّه نظام الدين أحمد (ت ١٠١٥هـ) وهو (إثبات الراجب) وكان بخط مؤلفه في برهانپور في سنة ١١٠٦هـ<sup>(٣)</sup>.

### إجازاته في الرواية:

يروى عن أستاذه الشيخ جعفر بن كمال الدين البهراني<sup>(٤)</sup>، والشيخ محمد بن علي العاملي<sup>(٥)</sup> عن الشيخ فخر الدين الطريحي والشيخ المجلسي، ويروي كذلك عن

(١) ظ: أنوار البدرين / علي البلادي البهراني: ١٢٨، روغات الجنات / الخوانساري: ٢ / ٢٢٨.

(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ١٣٥ / ٤.

(٣) ظ: طبقات أعلام الشيعة / الطهراني: ٥٢٢ / ٦.

(٤) ظ: رياض السالكين / ابن معصوم: ٣٣ / ١.

(٥) ظ: م. ن. ٤٩ / ١.

أبيه عن أجداده<sup>(١)</sup> أما الراون عنه فهم كثر منهم السيد ميرزا إبراهيم بن مراد الحسيني سنة ١١٠٩ هـ<sup>(٢)</sup>، والشيخ محمد باقر بن المولى محمد حسين النيسابوري المكي سنة (١١١٧ هـ)<sup>(٣)</sup>، والشيخ المجلي والسيد محمد حسين الخاتون آبادي والسيد محمد المعروف بقوام الدين السيفي<sup>(٤)</sup>.



---

(١) ظ : م . ن . الثب الجديد في معرفة المشايخ والأسانيد / كاظم الفتلاوي، الاوراق : ٢١١، ٢٢٩، ٢٥٧، ٢٥٨ (مخطوط).

(٢) ظ : الذريعة إلى تصانيف الشيعة / الطهراني : ١ / ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٣) ظ : م . ن .

(٤) ظ : الثب الجديد في معرفة المشايخ والأسانيد / كاظم الفتلاوي : الورقة : ١٧٩ (مخطوط).

## الباب الأول

الجهود اللغوية عند ابن معصوم المدني





## مدخل

### اللحن وتطور التأليف اللغوي إلى عصره

كان العرب قبيل الإسلام وبدايات الدعوة الإسلامية لم يعرفوا للنحو معنى أو منهجاً معيَّناً، ولم يضعوا في حسابهم مقاييس نحوية أو قواعد معروفة لأنَّ العربية كانت عند أغلبهم سليقةً، لذا لم نجد اللحن موجوداً في كلامهم ومعاملاتهم، إلّا ما ندر، بسبب من الاختلاط بالأعاجم، في حين بقيت السنة الكثير من القبائل العربية التي عاشت وسط الصحراء بعيدة عن هذا الاختلاط، فارتفعت ألسنتها عن اللحن والعجمة.

ولم يُعرف اللحن بصفته خطأً إعرابياً إلّا بعد تقعيد القواعد للنحو العربي، أي بعد زيادة إختلاط العرب بغيرهم من الأقوام الأخرى في أثناء الفتوحات الإسلامية وبعدها، فسكن الكثير منهم بلادها ودخلوا مدارسها وتزوجوا فيها بينهم، وهذا مما ساعد على شيوع اللحن وفسّوه فيهم حتى شمل الكثير من علماء العرب وكبارهم<sup>(١)</sup>.

يمكن رصد اللحن وتتبع تأريخ ظهوره منذ بدايات ظهور الإسلام وتوافد القبائل العربية على رسول الله ﷺ، لإعلان إسلامها، إذ كان يتقدّم عن كلّ قبيلة

---

(١) تاريخ آداب العرب / الراجزي : ١ / ٢٣٧، ط : حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث/ د. محمد ضاري حادي : ١٠.

خطيب منها ليخطب في الناس، فبرزت بعض الإنحرافات عن اللغة الفصحى، وربما كان ذلك بسبب من إختلاف اللغات، أي أنّ هذا الإنحراف الذي قد يُسَمَّى لحناً هو في حقيقته لغة أو لهجة تعارفت عليها قبيلة دون أخرى، وإنّ هناك شكّاً فيما روي من أحاديث تسوّغ وقوع اللحن في حياة رسول الله ﷺ فضلاً عن العصر الجاهلي، إذ يرى الأستاذ مصطفى الرفاعي: (إنّ اللحن لم يكن في الجاهلية البتة، وكلّ ما كان في بعض القبائل من خور الطباع وانحراف الألسنة، فإنّها هو لغات لا أكثر)<sup>(١)</sup>.

وكذلك ظهور قسم من الإنحرافات النطقية عند الأعراب كان بسبب من اللثغة أو كان عند الأعاجم أو العرب المستعجمة ممّن عاصر النبي محمد ﷺ، ما هي إلاّ إنحرافات في مخارج الحروف سببت لكثرة عند بعضهم، منهم (صهيب بن سنان النمري، صاحب رسول الله ﷺ كان يقول: إنَّك لهائن، يريد إنَّك لحائن، وصهيب بن سنان يرتفع لكثرة رومية)<sup>(٢)</sup>.

ومن اللكنة أيضاً زياد الأعجم وعبيد الله بن زياد<sup>(٣)</sup>، ومن الشعراء سُحيم عبد بني الحسحاس، أنشد قصيدة أمام الخليفة عمر بن الخطاب: (التي يقول أولها:

عميرة ودّع إنَّ تجهزت غازياً كفى بالشيب والإسلام للمرء ناهياً  
فقال له عمر: لو قدّمت الإسلام على الشيب لأجزتكَ. فقال له: ما سعرتُ،  
يرد ما شعرت، جعل الشين المعجمة سيناً غير معجمة)<sup>(٤)</sup>.

هذه الإنحرافات النطقية لم تُخرج الكلام العربي عن قواعده التي اعتادها

---

(١) م. ن. ط: العربية / يوهانك فك: ٦٢ - ٨١.

(٢) البيان والبيان / الجاحظ: ١ / ٧٢.

(٣) ط: م. ن. ط: ٧١ - ٧٢.

(٤) ط: م. ن. ط: ٧٢ / ١.

العرب من ضبط المعنى والدلالة، بيد أن ظروفاً خلقية أو بيئية هي التي حالت دون النطق الصحيح، غير المنحرف عن القواعد العامة لكلام العرب.

ولم تعرف العربُ اللحنَ بمعنى مخالفة التعبير الصحيح قبل أن يختلطوا بالأعاجم وبأخذوا في التفرقة بين فصاحة المنطق وفساد اللسان<sup>(١)</sup>، فحُثِّي منهم على اللغة فُشِّمَ عن ساعد الجدِّ لتثيت قواعدها وأصول الكلام بها، وتنبه لذلك رعائُها وعلماؤها، واتجهوا باتجاهين اثنين:

أحدهما، مواجهة اللحن الإعرابي<sup>(٢)</sup> المتعلّق بخرق قواعد النحو والإعراب في الكلام العربي، وثانيهما، مواجهة اللحن اللفظي المتعلّق ببنية الكلمة وصيغتها ودلالاتها سواء في التركيب أو خارجه.

نجد يوارد هذا الاتجاه في توضيح دلالات الألفاظ وإزالة الإبهام منها أو صيغها، ماكان من إيضاح عبدالله بن عباس رضي الله عنه وإجاباته عن سؤالات نافع بن الأزرق، إذ كان يرشد في هذا البيان إلى الشعر العربي، فهو يقول: (الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعنا إلى ديوانها، فالتصنا معرفة ذلك منه)<sup>(٣)</sup>، وقيل أيضاً: (إنه كان يُسأل عن القرآن فينشد فيه الشعر، قال أبو عبيد: يعني كان يستشهد به على التفسير)<sup>(٤)</sup>، وكانت سؤالات نافع بن الأزرق دليلاً على صحة ما ذهبنا إليه<sup>(٥)</sup>، فهي تمثل النواة الأولى في العمل المعجمي.

(١) ظ: دراسات في لغة / د. صبحي الصالح: ١٢٧.

(٢) ستوضح ذلك في مدخل الباب الثاني (الجهود التحوية) إن شاء الله تعالى.

(٣) الانتقان في علوم القرآن/ السيوطي: ٢٤٢/١.

(٤) الانتقان في علوم القرآن/ السيوطي: ٢٤٣/١.

(٥) ظ: م. ن: ١/ ٢٤٢ - ٢٦٤.

فضلاً عن ذلك كان علماء العربية يذهبون إلى البوادي ليأخذوا اللغة عن رعاة الإبل وسقاة الألبان، ومن أفواه الأطفال والنساء والشيوخ وحتى المجانين، فهؤلاء أصدق من يؤخذ عنهم، وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) يقول: (فليحترَ أخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة، فقد بلغنا من أمرِ مشيخة بغداد ما بلغنا - والله جلّ ثناؤه - نستهدي التوفيق وإليه نرغب في إرشادنا لسبل الصدق، إنه خير موفّق ومعين)<sup>(١)</sup>، وذلك صيانةً للغة وحفظاً لها، فجمعوها بعدما تحرّروا الصدق فيمن نقلوا عنهم، فألقوا الرسائل في أسماء الخيل والإبل وأعضاء الإنسان والمطر والسحاب وغيرها من الموضوعات، فحدّثوا معانيها وأشكّلوا ألفاظها، وهذا الجهد يمثل عملاً لغوياً كبيراً، بيد أن أولَ مَنْ أَلَفَ فيه الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه العين وفق منهجٍ علميٍّ رصين.

غير أنّ هذا العمل اللغوي، لم يصل إلى ما وصلَ إليه الآن بعد مروره بمراحل طويلة من التطوّر المشحون بالنقد والتصحيح والإستدراك والشرح، وسار العلماء في التأليف به، بإتجاهين رئيسين هما:

#### أولاً - التصنيف المعجمي:

انقسم العمل المعجمي على قسمين، تمثّلا في كتب الموضوعات ورسائلها، ومعجمات الألفاظ.

١ - كتب الموضوعات ورسائلها، اهتمت بجمع الألفاظ وحصرها بما له علاقة بموضوعات خاصة، وكان من نتائج ذلك كتاب المخصّص لابن سيده (ت ٤٥٨هـ) الذي تناول موضوعات عدّة في الإنسان والحيوان وما يتعلّق بهما فضلاً عن مسائل

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة/ ابن فارس : ٦٣ .

لغوية بحثة لها علاقة بالموضوعات الأصل، ومنها أيضاً ما كتبه العلماء من رسائل تتعلق بالخيل والإبل والحشرات وخلق الإنسان، وكذلك في غريب القرآن واللغة والحديث، فضلاً عن كتب لغات القرآن ولغات القبائل وكتب البلدان والمواضع، وكتب الأفراد والثنية والجمع، وكتب الأبنية المتمثلة بالمصادر والصيغ الخاصة بالأفعال والاسماء وغيرها.

إذ إنّ جمع اللغة في هذا الإطار يسير في مرحلتين مهمتين هما<sup>(١)</sup>:

المرحلة الأولى: جمع الكلمات حينئذ اتفق، فالعالم يرحل إلى البادية، ويسمع كلمة في المطر وأخرى في اسم السيف، وثالثة في الزرع والنبات، وغيرها، فيدون ذلك حسبما سمع من غير ترتيب.

المرحلة الثانية: جمع الكلمات المتعلقة بموضوع واحد في موضوع واحد، كالمحدث يجمع أحاديث الصلاة، ويسمّيها كتاب الصلاة، وأحاديث البيع ويسمّيها كتاب البيع، وهكذا، وقد تُوجّه هذا الجهد بتأليف كتب في المطر والخيل والبشر والسحاب، فألف الأصمعي (ت ٢١٣هـ) كتاباً في النخل والكرم وكتاب الشتاء وآخر في الإبل وأسماء الوحوش، وألف أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) كتاباً في نوادر اللغة، وأبو زيد الأعرابي (ت ٢٣١هـ) ألف كتاباً في البشر.

وكذلك الحال في كتب غريب اللغة والقرآن والحديث الشريف، وكتب لغات العرب والقرآن الكريم وبقية الموضوعات. إنّ كتب الموضوعات والرسائل هذه، تمثل مرحلة متقدمة على المعجم العربي، وخطوة مهمة مهّدت لظهور المعجمات، وكان لها أثرها فيه، حتى حُشيت في أكثرها<sup>(٢)</sup>.

(١) ط: ضحى الإسلام/ أحمد أمين: ٢/ ٢٦٣ - ٢٦٥.

(٢) ط: المعجم العربي / د. حسين نصار: ١٠/ ٣٩.

تُمثِّل مرحلة مهمة في المعجمية العربية منطوَّرة عن رسائل الموضوعات المذكورة آنفاً إذ سلك أصحابها منهجاً في تنظيم المواد وترتيبها كي يضمنوا الإحاطة بكل الألفاظ والمفردات في اللغة وعدم ضياعها أو نسيانها، وكان الخليل أوَّل واضع لمعجم عربي وفق الأسس الصحيحة لبنائه، إذ استعمل النظام الصوتي وتقليبات الأبنية، وسار على نهج الكثير من المعجميين مثل الأزهري (ت ٣٧٠هـ) في التهذيب، والصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ) في المحيط في اللغة، وغيرهما، على أنَّ المعجمية العربية مرَّت بعدة أطوار في بناء المعجم العربي وتصنيفه، وهي:

الطور الأول : وفيه مرحلة البناء والتأصيل للمعجم العربي. صُنِّفَ فيها عدَّة معجمات، يُمثِّل كل معجم منها مدرسة قائمة بذاتها من حيث ترتيب المواد ونوع المادة اللغوية، فكانت كل مجموعة منها متَّمة لما سبقها، فقد ذكرنا من قبل أن معجم العين أول معجم عربي جمع الكثير من المفردات العربية، وقسَّمها على وفق منهج صوتي لم يعهده أحد من قبله، غير أنَّ ابن دريد (ت ٣٢١هـ) في جهمرة اللغة، عمل على رصد ظواهر لم يكن الخليل قد أدرجها في العين، فقام بالكشف عن المعرَّب في اللغة والمؤدَّد، وجعل لها مساحة مهمة في جهرته، فضلاً عن لغات العرب، وعمله هذا يمثِّل تطوراً في المعجمية العربية. فيها كان إنجاء ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في مقاييس اللغة، أنَّ اعتمد أصول الألفاظ المكوَّنة للفظة الواحدة وفق النظام الصوتي، وهذه إضافة جديدة لم تعدها المعجمات العربية الأخرى.

في الوقت ذاته نجد أن الجوهري (ت حدود ٤٠٠هـ) قد سلك مسلكاً لم يسلكه أحد من قبله في جمع اللغة من خلال معايشة عرب البادية، والساع عنهم، مع

الإستفادة من ثقافته في علم اللغة وآدابها، فحاول أن يجمع ما صَحَّ عنده من هذه المفردات، فضلاً عن إهتمامه ببنية المفردات وتراكيبها وصيغتها وبنى معجمه على أساس قافية أصل اللفظة.

أما ما أحدثه الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) من فصلي المجاز عن الحقيقة في أساس البلاغة قد مهد لثورة بلاغية، إذ قلَّ المفردة المتعادلة الدلالة في المعجم إلى مفردة عاملة في سياقها، وزحزحها من دلالتها المتعادلة.

أما بقية المعجمات التي وضعت إبان القرون الستة الأولى فهي لا تخرج عن مناهج المعجمات الأصول تلك في طريقة التصنيف والترتيب وجمع المادة.

الطور الثاني: فيه مرحلة النقد والإختصار والجمع على المعجمات الأصول. فبدأت مع بداية القرن الخامس الهجري. والعملية النقدية في المعجمية العربية هذه تنبئ عن نضج العمل اللغوي، إذ إنَّ هذه المرحلة عملت على تهذيب المعجم العربي مما لحقه من الشوائب والقُصْف وإزالة الفث والردية من الألفاظ والتراكيب، وإرجاع بعضها إلى أماكنها الصحيحة من خلال نقدها عن طريق معرفة الصحيح منها والمعتل أو الفصيح والأقل فصاحة، وغيرها.

كان لمعجم الصحاح للجوهري السهم الأوفى من النقودات والإختصار<sup>(١)</sup>، لاقته كان أنضج عمل معجمي وأوسعها دلالة لمواده، وكان لذلك مدعاة للنقد والكشف عن الغامض منه، فضلاً عن ذلك قام عدد من العلماء باختصاره حتى يكون في متناول الجميع ولأهميته أيضاً. وقد أغنانا كشف الظنون ومقدمة الصحاح<sup>(٢)</sup> في متابعة ما كُتِبَ عليه من حواشٍ أو اختصارات. فمن الحواشي على الصحاح ما يأتي:

(١) ظ: المزهري / السيوطي: ٩٩ / ١، تاج المروس / الزبيدي: ٣ / ١.

(٢) ظ: كشف الظنون / حاجي خليفة: ١٠٧٢ / ٢، مقدمة الصحاح / أحمد عبدالغفور عطار: ١٦٣-١٦٦.



- ١- حاشية علي بن جعفر الصقّلي (ت ٥١٥هـ) .  
٢- حاشية ابن بري (ت ٥٨٢هـ) المسماة بـ (الإيضاح) .  
٣- التكملة للصاغاني (ت ٦٥٠هـ) ، جمع فيه ما أهمله الجوهري وضم ستين ألف مادة.

- ٤- حاشية أبي العباس أحمد المعروف بابن الحاج الإشبيلي (ت ٦٥١هـ) .  
٥- حاشية رضي الدين محمد بن علي الشاطبي (ت ٦٨٤هـ) .  
أما ما صُنّف عليه من مختصرات، فأهمّها:  
١- مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٠هـ) .  
٢- مختصر الصحاح لابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) .  
٣- مختصر السيوطي (ت ٩١١هـ) .  
٤- مختصر المولى محمد المعروف بالعيشي (ت ١٠١٦هـ) .  
فيا كانت كتب النقد عليه ما يأتي:  
١- نفوذ السهم فيها وقع للجوهري من الوهم للخليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) .  
٢- القاموس المحيط للفيروز آبادي (ت ٨١٦هـ) ، وهو من أهمها على الإطلاق.

- ٣- الراموز على الصحاح لمحمد بن السيد حسن (ت ٨٦٦هـ) .  
أما الكتب التي جمعت الصحاح إلى غيره فمنها:  
١- الشامل لأبي منصور الجلبان (ت ٤١٦هـ) .  
٢- ضالة الأديب من الصحاح والتعذيب لابن الخواريزمي (ت ٥٨٠هـ) .  
٣- ينباع اللغة، جرّد فيه الصحاح من الشواهد وضم إليه تعذيب اللغة.

٤- لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ) جمع فيه الصحاح وحواشيه والتهذيب والمحكم والنهاية لابن الأثير.

الطور الثالث: فيه مرحلة التصحيح والشرح والإستدراك على المعجمات، إذ ابتدأت هذه المرحلة بعد صناعة القاموس المحيط للفيروز آبادي، الذي شَنَّ حلة كبيرة على صحاح الجوهري، وحاول في مواضع كثيرة منه أن يُشَنِّعَ بالجوهري ويخطئه مع طول باعه في اللغة والنحو والصرف.

إن القاموس المحيط كان جامعاً لخلاصة المحكم لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، والعياب للصاغاني (ت ٦٥٠هـ) واستدرك فيه على الجوهري مواد كثيرة ووقمة كثيراً<sup>(١)</sup>، فهو غني بإداته العلمية، فضلاً عن توسعه في ذكر الأدوية والأمراض والنباتات وغيرها، وكان لتهجته على الجوهري وجمعه لخلاصتي المحكم والعياب الأثر الكبير في إثارة إنتباه علماء العربية بعد عصره إلى مراجعته ومحاكمته كما حاكم الصحاح من قبل. فصُنِّفَ عليه كتب كثيرة ومعجمات، تناول فيها مصنفوها كل صغيرة وكبيرة فيه، فمنهم من شرح خطبته، وآخرون صحَّحوها عليه وانتصروا للجوهري، وبعضهم استدرك ونقد<sup>(٢)</sup>، ومن أهمها:

١- الطراز الأوَّل والكتاز فيها عليه لغة العرب المَعُوَّل للسيد علي خان صدر الدين ابن معصوم المدني (ت ١٢٠هـ) إذ يُعَدُّ من المعجمات التي نقدت القاموس المحيط واستدركت عليه مواد كثيرة غابت عنه، وصحَّح له.

٢- شرح القاموس المحيط لأبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي (ت ١١٧٠هـ)،

(١) مقدمة الصحاح / أحمد عبدالغفور عطار: ١٧٢.

(٢) ظ: تاج العروس / الزبيدي: ١/ ٣.

فيه شَرَحَ القاموس المحيط وتَقَدَّ بعضُ موارده.

٣- تاج العروس لمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، وهو من أكبر شروح،  
واستدرك عليه كثيراً من المواد<sup>(١)</sup>.

ثانياً/ التصنيف في التصحيح اللغوي:

سار هذا الاتجاه من التأليف متوازياً مع التصنيف المعجمي، الذي عمل على  
حفظ اللغة وتنقيتها من الشوائب، فكان له منهجاً خاصاً في حفظها من الخطأ اللفظي  
في المفردة أو التركيب، والذي تَمَثَّل في تَتَبُّعِ أخطاء العامة والخاصة بعد أن فشا اللحن  
وبدا على الألسنة واضحاً جلياً.

مرّت عملية التصحيح اللغوي بطورين إثنين هما:

١- طور رصد الأخطاء اللفظية المخالفة لقواعد العربية، وألّف بهذا الاتجاه  
كتب التصحيح اللغوي الأصول وأهمها<sup>(٢)</sup>: إصلاح المنطق لابن السكيت  
(ت ٢٤٤هـ)، وأدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، والفصيح لثعلب (ت  
٢٩٥هـ)، ودرّة الغواص للحريري (ت ٥١٦هـ).

وصُنِّفَ على هذه الأصول شروحاتٌ عديدة اعتنت بإزالة اللبس والغموض  
عن بعض الألفاظ، أو توثيق النصوص وفي بعضها تصويب ما يراه المصنّف خطأً.  
فمن شُرَاحِ إصلاح المنطق<sup>(٣)</sup>، أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، وأبو العباس أحمد  
بن محمد المريسي (ت ٣٧٠هـ)، والسيرافي (ت ٣٨٠هـ)، وابن الخطيب التبريزي  
(ت ٥٠٢هـ)، والعكبري (ت ٦١٦هـ).

---

(١) وجدتُ أغلبها في الطرائف الأولى دون أن يشير إليه.

(٢) ظ: المعجم العربي/ د. حين نصار: ١١٦/١، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث/ د. محمد  
ضاري حادي: ٢٤٠.

(٣) ظ: كشف الظنون/ حاجي خليفة: ١٠٨/١.

ومَن شرح أدب الكاتب لابن قتيبة أو نبّه على غلطه، ابن سيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) في كتاب (الاقتضاب في شرح أدب الكاتب)، وشرحه أيضاً أبو منصور الجواليقي (ت ٥٣٩ هـ).

وبعضهم شرح أبياته فقط كالخازننجي في كتابه (تفسير أبيات أدب الكاتب)، وبعضهم نقده كابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) في كتابه (غلط أدب الكاتب) وغيرهم<sup>(١)</sup>.  
أما فصيح ثعلب فقد شرحه ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) وسَمّى كتابه (تصحيح الفصيح) وابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، ويوسف بن عبد الله الزجاجي (ت ٣١٥ هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢ هـ) والمروني (ت ٤٢٣ هـ) وسَمّاه (التلويح في شرح الفصيح)، وابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ) وسَمّاه (شرح الفصيح) وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

أما كتاب دَرّة الغواص للحريري فكانت عليه حواشٍ وشرحات<sup>(٣)</sup> منها:  
حاشية حجة الدين الصقلي (ت ٥٥٥ هـ)، وحاشية ابن بري (ت ٥٨٢ هـ)، وحاشية ابن ظفر المكي (ت ٥٩٨ هـ)، ومن المحدثين حاشية للسيد محمد مهدي العلوي (ت ١٣٥٠ هـ) وسَمّاه (سمير الخواص في اوهام دَرّة الغواص) من تحقيق الباحث<sup>(٤)</sup>.

٢- طور رصد الأخطاء في الكتب الأصول والتنبيه على المعرّب والدخيل في اللغة. وألفت بهذا الاتجاه كتبٌ كثيرة، حاول مصنفوها رصد ما وقع فيه المصحّحون الأوائل فضلاً عن التنبيه على الألفاظ الفصيحة التي تدور على ألسنة العوام<sup>(٥)</sup>.

فمن هذه المصنفات: (المدخل إلى تقويم اللسان) لابن هشام اللخمي الذي

---

(١) ظ: م. ن. ٤٨/١، أدب الكاتب / ابن قتيبة (مقدمة المحقق): ٥.

(٢) ظ: كشف الظنون/ حانجي خليفة: ١/ ١٢٧٢.

(٣) ظ: م. ن. ٧٤١/١، دَرّة الغواص / الحريري (مقدمة المحقق): ٥.

(٤) ظ: مجلة الذخائر - المعدادان ١٩ و ٢٠ لسنة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م: ١٩١ - ٢٠٣.

(٥) ظ: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث / د. محمد ضاري حمادي: ٢٣.

تَكْفَل بِالرَّدِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الزَّيْدِيِّ (ت ٣٧٩هـ) فِي كِتَابِهِ (الْحَنَ الْعَوَام) ، وَابْنُ مَكِيِّ الصَّقَلِيِّ (ت ٥١٥هـ) فِي كِتَابِهِ (تَقْيِيفُ اللِّسَانِ وَتَلْقِيحُ الْجَنَانِ) ، وَمِنْهُمْ أَيْضاً<sup>(١)</sup> ابْنُ الْجَوْزِيِّ (ت ٥٩٧هـ) فِي كِتَابِهِ (تَقْوِيمُ اللِّسَانِ) ، وَابْنُ خَالْتَةَ الْأَنْصَارِيِّ (ت ٧٧٥هـ) فِي كِتَابِهِ (إِيرَادُ اللَّامِ مِنْ إِنْشَادِ الضُّوَالِ) ، وَابْنُ الْإِمَامِ (ت ٨٢٧هـ) فِي كِتَابِهِ (الْجَمَانَةُ فِي إِزَالَةِ الرُّطَانَةِ) وَابْنُ كَيْالٍ بَاشَا (ت ٩٤٠هـ) فِي كِتَابِهِ (النَّبِيهِ عَلَى غُلُطِ الْجَاهِلِ وَالنَّبِيهِ) ، وَابْنُ الْحَبِيلِيِّ (ت ٩٧١هـ) فِي كِتَابِهِ (عَقْدُ الْخُلَاصِ فِي نَقْدِ كَلَامِ الْخَوَاصِ) ، وَآخَرُهُمْ ابْنُ أَبِي السَّرُورِ (ت ١٠٨٧هـ) بِكِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ (الْقَوْلُ الْمُقْتَضِبُ فِيهَا وَافِقُ لُغَةِ أَهْلِ مِصْرَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ). إِذَنْ سَلَكَ هَؤُلَاءِ الْمَصْحُوحُونَ مَسْلَكِينَ فِي التَّصْحِيحِ اللَّغَوِيِّ، بَيْنَ التَّشَدُّدِ وَالتَّسْهِيلِ، إِعْتِمَاداً مِنْهُمْ عَلَى الْمَعَايِيرِ الَّتِي وَضَعُوهَا لِأَنْفُسِهِمْ، فَالْمُتَشَدِّدُ يَأْخُذُ بِالْأَنْفِصِ، فِيمَا كَانَ الْمُسَاهِلُ يَأْخُذُ بِمَا هُوَ أَقْلُ فِصَاحَةٍ، ثُمَّ يَحْكُمُ عَلَى الصَّحَةِ وَالْخَطَا<sup>(٢)</sup>، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ فِي الْمَدْرَةِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي يَتِمَّى إِلَيْهَا، فَالْبَصْرِيُّ يَنْظُرُ لِمَنْ خَالَفَهُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ عَلَى أَنَّهُ مَخْطِئٌ، لِمَخَالَفَتِهِ أَصُولَ الْمَدْرَةِ الْبَصْرِيَّةِ، وَالْكُوفِيُّ يَرَى ذَلِكَ انْتِجَاءً الْبَصْرِيِّ<sup>(٣)</sup>.

فَهَكَذَا امْتَزَجَتْ مَنَاحِجُ الْمَصْحُوحِينَ اللَّغَوِيِّينَ بَيْنَ فِصَاحَةِ اللَّفْظَةِ وَالْمَذْهَبِ النَّحْوِيِّ، فَانْقَسَمُوا مُتَشَدِّدِينَ وَمُسَاهِلِينَ كُلٌّ وَفَقَ أَقْبَسَتِهِ وَمَعَايِيرِهِ.



(١) ظ : م . ن . ٢١ - ٢٤ ..

(٢) ظ : مجلة المردد / المجلد ٦ - العدد ١ لسنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م . موضوع (مناهج التصويب اللغوي)

د . نعمة رحيم المزاري : ١٣ - ٢٠ .

(٣) ظ : اللغة / يوهان فاك : ٨٠ - ٨١ .

## الفصل الأول

### الطراز الأول - دراسة وتقويم

الغاية من تأليفه:

اتسم العصر الذي عاش فيه ابن معصوم المدني بكثرة الشروحات والنقودات على المعجمات السابقة له وخاصةً القاموس المحيط<sup>(١)</sup>، فكان هذا دافعاً له في أن يكون ممن يخوض في هذا المجال، ولما وجد أن في القاموس المحيط الكثير من الحيف والظلم الذي أوقعه المصنّف على الجوهري في صحاحه، تعجّب منه، فعمل على ملاحقة صاحب القاموس لأجل إصلاح الخلل وتصويب الخطأ ما وجد لذلك سبيلاً، فهو تارةً ينتصر للجوهري، وفي أخرى يسكت عن الفيروز آبادي، وثالثة يهاجم الأثنين معاً، بيد أنه كان يعجب من صاحب القاموس المحيط أيّما إعجاب، فيقول: (وإنّي لأعجب من الفيروز آبادي، وهو المتسم بالإمامة في معرفة اللسان الضاديّ إذ صنّف قاموسه، وشنّف قابوسه، وتصدّى للتنبيه على أغلاط الجوهريّ في صحاحه وخاض في غمر التشنيع عليه وضحضاحه زاعماً أنه لم يقصد بذلك مراء ولا تنديداً به. وازراء، بل استيضاحاً للصواب، واسترباحاً للثواب، وحذراً من أن يُنمي إليه التصحيف أو

---

(١) ظ: مقدمة الصحاح / أحمد عبد الغفور عطار: ١٧٣- ١٧٩ .

يُعزى اليه الغلطُ والتحريف، كيف خالف قولهُ فعله، وزَلَّتْ بقدمه نعله ١٩ فوقه من الأغلاط والأوهام فيها تُحار فيه نواقب الإِفْهام، ومن التصحيف والتحريف والغلط في مسائل النحو والتصريف، فيما لا يكاد يُقضى منه العجب، ولا تنقضي عن طرفيه جُمادى ورجب، كما ستقف عليه في أثناء الكتاب مُنصَّلاً، وتجدّه في أطوائه إن شاء الله محصَّلاً<sup>(١)</sup>.

فهنا نلمس إشارة على متابعة الفيروز آبادي في تغليطه الجوهرى والدفاع عنه، فصنّف كتابه ناقداً ومستدرَكاً عليه، وليحرّك حقبةً من الزمن توقّف فيها التأليف المعجمي، فكان لكل ذلك معجم الطراز الأول.

بدأ ابن معصوم تأليف كتابه بعد خروجه من الهند ودخوله إيران عام ١١١٧هـ، لكنه مات سنة ١١٢٠هـ ولم يتمّه، إذا وصل فيه إلى باب الصاد في مادة (قمص)، وحقّقته أخيراً مؤسسة آل البيت لإحياء التراث في مشهد إيران، وصدرت طبعته الأولى في إيران سنة ١٤٢٦هـ في خمسة أجزاء فقط إلى إتمام باب الدال وفصولها.

### المبحث الأول : الخصائص العامة في منهج الطراز:

أفاد ابن معصوم من جهود السابقين له في العمل المعجمي، فأخذ عنهم طريق التأليف لمعجمه، وهذا ممّا جنبّه الوقوع في الكثير من الأخطاء وحاول أن يُطوّر المنهج الذي اتبعه غيره ما لم يذكره أو تصحيح ما وقعوا فيه من أخطاء، حتى جاء منهجه في الغالب الأعمّ منضبطاً.

---

(١) الطراز الأول / ابن معصوم : ٧/١.

إنَّ مهمة المعجم المتعارف عليها (هي أن يصف المفردات اللغوية على وفق نظام دقيق، ثم يفسر كل مفردة تفسيراً واضحاً يشمل الدلالات التي يكتسبها اللفظ جزاء الاستعمال)<sup>(١)</sup>، هذا بشكل عام، أما ابن معصوم فقد اعتمد في ضبط نظامه المعجمي ضابطين رئيسين هما:

أولاً/ النظام الذي اتبعه وبنى عليه أبواب كتابه وترتيب المواد اللغوية على وفقه فضلاً عن تنبيهاته في حذف بعض الألفاظ ودقته في إختيار الدلالة.

وقد أفاد من غيره فيه مع إضافات له، ذلك أنه لما سلك في معجمه مسلك الناقد المستدرك على القاموس المحيط، كان عليه أن يسير على وفق ما سار عليه الفيروز آبادي كي تتسق مواده معه ويسهل على المتتبع ملاحظة المعجمين بسهولة ويسر ودون عناء، وفضلاً عن ذلك لاحظ أموراً تتعلق بالمشابه من الألفاظ واختلاط أمرها على المصنِّفين، وفيما يأتي بعض مسائل هذا النظام:

#### ١- التسلسل المجائي:

قسم المصنّف أبواب كتابه على أساس التقسيم الألفبائي المعمول به في لغتنا العربية، فجعل كل باب تحت عنوان أحد الحروف بترتيبها الآتي:

أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ غ ف ق ك ل م ن هـ و ي،

متخذاً من الحرف الأخير للفتحة دليلاً في هذا التقسيم .

#### ٢- مسألة الباب والفصل:

وهذا النظام قد اتبعه الجوهري في صحاحه من قبل، ووضع أسسه وبنّى منهجه، فقسم مواده اللغوية على أساس الترتيب الألفبائي للحروف، فجعل لكل

---

(١) بحوث في المعجمة العربية (المعجم اللغوي) / د. عبدالله الجبوري : ٧.



مجموعة من الجذور اللغوية والتي تنتهي بحرف معيّن، باباً، ثم قسّم كل بابٍ على فصول تعتمد على الحرف الأوّل لذلك الجذر، واستعمل هذا النظام لأجل السهولة في الرجوع إلى أي مادة لغوية مطلوبة، قال ابن معصوم: (وقد سلكْتُ في ترتيبه الطريق المأنوس، الذي رُتّب عليه الصحاح والقاموس، وهو أشهر ترتيب تداولاً وأسهله عند الطلب تناولاً)<sup>(١)</sup>، والتزم به في كل معجمه وحاول أن يرصد ما وقع فيه الفيروز آبادي وغيره من أخطاء منهجية تتعلّق بهذا الجانب الذي يخصّ ترتيب المراد وأرجعها إلى محلّها المناسب في معجمه، مرّة بالإشارة إليها من طرفٍ خفيٍّ، وأخرى مستعيناً بآراء غيره من العلماء، ومرّة ثالثةً بما يراه هو، وتجلّت تلك الحفروقات المعجمية في نظره بما يأتي:

أ- الإجهاد في تصريف المادة اللغوية أو خطؤه، فمن ذلك قوله في :  
(الإربيان، بكسر الميم والراء : جراد البحر، لغة في الزويان، ونوع من البايوتج، أو هو البهّار، وموضعه (ر ب و) لآته إفعالان، كما نصّ عليه سيويو لا (فعليان) وغلط الفيروز آبادي في ذكرها هنا)<sup>(٢)</sup> أي في مادة (أ ر ب)<sup>(٣)</sup>، وأرجع ابن معصوم سبب الخطأ إلى أنّ الميمزة في (إربيان) زائدة، مقدّماً ذلك بما نصّ عليه سيويو، فيما ذهب الفيروز آبادي إلى أنّ الميمزة في هذا الموضع أصلية، فرجّح بذلك رأيي سيويو عليه، وقد يكون هذا الخلط بسبب من كون هذا اللفظ أعجمياً، فتختلط الآراء في صياغته<sup>(٤)</sup>.

(١) الطراز الأول / ابن معصوم : ١٠ / ١.

(٢) م. ن. ١ : ٢٧٨ - ٢٧٩ (أ ر ب) ، ١١ / ٤ (أ ر ج).

(٣) ط : القاموس المحيط / الفيروز آبادي : ٣٦ / ١ (أ ر ب).

(٤) ط : الطراز الأول / ابن معصوم : ١١ / ٤ (أ ر ج) ، ط : الكتاب / سيويو : ٢٤٥ / ٤ - ٢٤٨.

وعنه أيضاً في (إِيَّان) ، إذ قال: (وإِيَّان الشيء - بالكسر والتشديد - وقْتُهُ وإِوَانُهُ التَّهْيِئَةُ لَهُ، ووزنُهُ عند المحققين (فَعْلَانٌ) مِنْ أَبَّ لَهُ، أي خَبَّأَ، فهذا موضعه، وذهب بعضهم إلى أَنَّهُ (فَعْلَالٌ) فذكرُهُ في (أَب نَ) <sup>(١)</sup>، وقد يعني ببعضهم ابن فارس (ت ٣٩٢هـ)، والفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) حينما جعلاً هذه المفردة في مادة (أَب ن) <sup>(٢)</sup>.

ب- الخلط بين المعلن والصحيح في المادة اللغوية، فمن ذلك ما أُورِدَ خطأً مجيء لفظة (الساياء) في المعلن (سبي)، فصَحَّحَ ذلك معتمداً على ما أشار إليه الزخشمري، فقال: (والساياء، كالسافياء: المشيمة، قال جَارُ اللَّهِ الزخشمري - هي من سَبَّأَتْ جِلْدُهُ، إذا سَلَخَتْه، وعلى هذا فاصِلٌ يائِهَا المَمْزَةُ، وهنا مَوْضِعُ ذِكْرِهَا لا المعلن) <sup>(٣)</sup>، فهو قد أشار من طرف خفيٍّ إلى الفيروز آبادي الذي أوردها في (سبي) المعلقة الآخر <sup>(٤)</sup>، لا في (سبأ) المهموز، فاستجد بالزخشمري ما كان يراه خطأً <sup>(٥)</sup>.

ج- أحرف الزيادة، هي نفسها أوقعت الوهم والخلط في ترتيب المواد اللغوية، فمن ذلك ما ذكره منتقداً به الجوهري والفيروز آبادي معاً في (يرنأ)، إذ قال: (وَيَرْنَأُ لِحَيْتِهِ كَتَدَخَرَجَ: خَضَّصَهَا بِالْيَرْنَأِ، فالفاعل مُيَرْنِئٌ بكسر النون، والمفعول مُيَرْنَأٌ بفتحها، ووزنها (مُيَفْعِلٌ) و (مُيَفْعَلٌ) لا (مُفْعِلٌ) و (مُفْعَلٌ) لأنَّ الياء زائدة في أصل الكلمة، فكذا فيما تصرّف منها، وموضع ذكرها في (ر ن أ) لإجماعهم على زيادة الياء مع ثلاثة أصول، وذكروها هنا وهم للجوهري والفيروز آبادي) <sup>(٦)</sup> إذ إنَّ الفيروز آبادي ذكر

(١) م. ن: ٢٧٢/١ (أ ب).

(٢) ظ: مقاييس اللغة / ابن فارس: ٣٩ (أ ب)، القاموس المحيط / الفيروز آبادي: ١٩٤/٤ (أ ب).

(٣) الطراز الأول / ابن معصوم: ١٠١/١ (سبأ).

(٤) ظ: القاموس المحيط / الفيروز آبادي: ٣٤٠/٤ (سبي)، وراجع الهامش في الصفحة ذاتها.

(٥) ظ: الفائق / الزخشمري: ١٤٧/٢.

(٦) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢٦٦/١ (يرنأ)، ٩٥/١ (رنأ).

(اليرثاء) في فصل الياء باب الهمزة<sup>(١)</sup>، وأشار إلى هذا الموضع في (رنا)، فقال: (واليرثاء في فصل الياء)<sup>(٢)</sup>، غير أن ابن فارس جَوَّز ورودها في (رني)، إذ قال: (واليرثاء: الحناء، يجوز أن يكون من هذا الباب ويجوز أن يُقال هو شاذ)<sup>(٣)</sup>، ذلك أن الرء والنون والحرف المعتل عنده أصل واحد تدلّ على النظر<sup>(٤)</sup>، وهذا مما يدعم قول ابن معصوم المدني.

د- التوهم بين التذكير والتأنيث للمفردة اللغوية، فلفظة (الحانوت) اختلف فيها، فقال: (الحانوت: دكان البائع وحانة الخمار، يُذكر ويُؤنث، وقال الزجاج: هي مؤنثة، فإن رأيتها مذكورة فعل معنى البيت، الجمع الحوانيت، والنسبة حائويٌّ لا حائيٌّ ولا حائويٌّ، وهم الفيروزآبادي، وإنما الحائيُّ والحائويُّ نسبة إلى الحانة موضع ذكره (ح ن و) لا هنا وعَلَطَ الفيروز آبادي)<sup>(٥)</sup>، فذكر ما يؤيد رأيه من قول الزجاج، ففصل بين المعنيين بين الحانوت والحانة أي بين التذكير والتأنيث بعدما وقع الوهم بسببها.

هـ- الحذف، هو الآخر يُورد الوهم في ترتيب المواد اللغوية التي رصدها المدني على صاحب القاموس المحيط، فنبّه على لفظة (الثبة)، فقال: (والثبة - كحمة - بمعنى الجماعة، موضحها (ث ب ي) أو (ث ب و) ودُكِّر الفيروز آبادي لها هنا - أي في موضع وثب<sup>(٦)</sup> - غلط صريح، لأن المحذوف منها ليس فاءها إجماعاً)<sup>(٧)</sup>، وذهب

(١) ظ: القاموس المحيط / الفيروز آبادي: ١/ ٣٥ (رنا)

(٢) ظ: م. ن. ١٧/ ١ (رنا).

(٣) مقاييس اللغة / ابن فارس: ٤٠٣ (رني).

(٤) م. ن.

(٥) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢١٣/ ٣ (حنت).

(٦) ظ: القاموس المحيط / الفيروز آبادي: ١/ ١٣٥ - ١٣٦ (وثب).

(٧) الطراز الأول / ابن معصوم: ١٢٨/ ٥ (وثب).

هذا المذهب الخليل وقرر أن المحذوف الواو قبل الباء في (يثوب) ، ولم يقرر ابن فارس حذف الفاء منها كذلك، وجعلها في (ثبي) وهي أصل واحد، فقال : (فهذا أصل صحيح، وأما التَّبةُ فالعصبة من الفرسان يكونون تَبَّةً، والجمع تُبات وتُبتوت... قال الخليل: والتَّبة أيضاً تبة الحوض، وهو وسطه الذي يثوب إليه الماء، وهذا تعليل من الخليل للمسألة، وهو يدل على أن الساقط من التَّبة وأو قبل الباء، لأنه زعم أنه من يثوب<sup>(١)</sup>، فالمحذوف هنا عين الفعل لا فاء.

٣- التنبيه على جملة أمور كان الواجب التنبيه عليها، وكل ذلك يندرج تحت الشاذ والنادر وغير المطَّرد، مثال ذلك ما قاله في النادر من الجمع: (وأرضُ مسروءة، كمُرطوبة كثيرُها، وجراذُ سروء، كرسول: ذاتُ براءة. الجمع: سُرءُ كُرْمِلٍ وسُرءُ كِهْمَلٍ، وهو نادر، إذ هو تكسيرُ فاعل لا فَعول)<sup>(٢)</sup> فعَلَّلَ سبب الندرة في هذا الجمع. وقال أيضاً : (قال أبو زيد: جاء السَّنانُ مصدراً ووصفاً، وهما جميعاً قليلان)<sup>(٣)</sup>.

أما ماورد شاذاً وتبَّه عليه، فما جاء في الأثر من قوله: (عليكم بهذه المشينة النافعة التليسة أي المَبَغِضَةِ، وهي شاذة، وأصلها مشنوءة، خُفِّفَتِ المِمْزَة من فِعْلها)<sup>(٤)</sup>، ومنه أيضاً ما تبَّه عليه بقوله: (وما امْتَلَحَهُ! شاذ، كما أحْيَيْتُهُ، ولا يُقال إلا لمن صَغُرَ سِنُهُ)<sup>(٥)</sup>.

كما تبَّه على المتروك من المواد اللغوية ومشتقاتها، ففي (قرح) يذكر الاسم منها، ويقول: (والاسم: القَرْحُ، كسب، وهما قُرْحَانٌ، وهُم قُرْحَانٌ، يستوي المفرد والمثنى

(١) مقاييس اللغة / ابن فارس: ١٧٦ (ثبي).

(٢) الطراز الأول: ابن معصوم: ١٠٣/١ (سراً).

(٣) م. ن. ١١٣/١ (شأ).

(٤) م. ن. ١١٥/١ (شأ).

(٥) م. ن. ٥٥/٥ (ملح).

والمجموع، وأما قومُ قرحانُون فلغة متروكة<sup>(١)</sup>، أي غير مستعملة في التخاطب بين الناس بكثرة.

وتَبه أيضاً على غير القياس الصرفي في المادة اللغوية (وحكاية الفيروز آبادي: أفرح، وإن ثبت فنادرة، وهي فرسٌ قارحٌ وقارحةٌ، وهي خيلٌ قرحٌ - كَرُجٌ - وقواحٌ، ومقاريحٌ على غير قياس)<sup>(٢)</sup>.

وتَبه كذلك على المصادر التي لم يأت لها فعل من مثاله، قال: (وَب، كَعَب، من المصادر التي لم يأت لها فعلٌ، ومعناها التحقير)<sup>(٣)</sup>.

وتَبه على بعض الدلالات الغريبة في تفسير الآيات القرآنية المباركة، فيذكر في غريب دلالة (وب)، في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ عَابِي إِذَا وَقَبَ﴾<sup>(٤)</sup>، فقال: (ومن غريب التفسير أَنَّهُ الذَّكْرُ إِذَا قَامَ، وذكره الكرماني في المعجائب والغرائب، وهو كتاب ضَمَّنَهُ أَقْوَالاً ذُكِرَتْ فِي مَعَانِي الْآيَاتِ مُنْكَرَةً لَا يَحِلُّ الْاعْتِيَادُ عَلَيْهَا وَلَا ذِكْرُهَا إِلَّا لِلتَّحْذِيرِ مِنْهَا، وزعم الفيروز آبادي أن الغزالي وغيره، حكاه عن ابن عباس<sup>(٥)</sup>)، فهو يريد أن يقول أن هناك توهمًا وقع فيه الفيروز آبادي، ولم يتحقق عما ذكره الغزالي وغيره، لأنه لا يتفق مع العقل وإن نقله عن ابن عباس عليه السلام.

ومن الغريب الذي تَبه عليه ما ورد مفرداً في حديث أو غيره، فقال: (ونهب)، ككتاب أو إهاب، أو يُهاب، بمشاة تحتية، موضع قرب المدينة، وذكره مسلم في

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١١/٥ (قرح).

(٢) م. ن.

(٣) م. ن: ١٤٧/٣ (ويب).

(٤) سورة الفلق/ الآية ٣.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٤١/٣ (وب)، ط: التماموس المحيط/ الفيروز آبادي: ١٣٧/١ (وب).

صحيحه في خبر الرجال، ولا يُعرف هنا اللفظ في غير هذا الحديث<sup>(١)</sup>.

٤ - حذف معانٍ رأى في ذكرها فُضولاً، ولا حاجة فيها، ففي (شرح) ذكر  
الصاحب بن عباد (ت ٣٧٥هـ) أحد معاني مشتقاتها، لم يوردها ابن معصوم، فقال ابن  
عباد (والشارح بلغة اليمن: الحافظ، كالناطور)<sup>(٢)</sup>، فيما ذكر ابن معصوم: (وشارحُ  
الزرع: حافظه من الطير)<sup>(٣)</sup>، وهو غير ذلك المعنى، وربما قرب معنى ابن عباد لهذا  
المعنى، ولم يذكره ابن معصوم، فضلاً عن التنبيه على اتها لغة يمانية.

وعلى المسار ذاته، جاء في أساس البلاغة: (ومن المجاز... تَهَزَّجَتِ القوسُ:  
أَرْتَت، وَعَوْدٌ هَزَجٌ، وللقوس اهازيج)<sup>(٤)</sup>، في حين لم يذكر ابن معصوم (عَوْدٌ هَزَجٌ)،  
فربما اكتفى بـ (هَزَّجَتِ القوسُ : أَرْتَت، وصَوَّت عند الانباض)<sup>(٥)</sup>، لأنَّ القوس  
جزء من العود، فذكر الجزء دلالة على الكل.

قريب من هذا ما أورده الزنجشيري: (ومن المجاز: فتنة رُدَّاح، وهذه أمور  
رُدُّح، وفي حديث علي (رضي الله تعالى عنه): إِنَّ من ورائكم أموراً متماحلة رُدُّحاً  
وبلاءً مُكَلِّحاً مبلِّجاً، من بَلَّجَ الجمْلُ، إذا أعيا وانقطع وأبلجه السير)<sup>(٦)</sup>، فلم يذكر ابن  
معصوم (وهذه أمور رُدُّح)، واكتفى بالقول (فتنة رُدَّاح، وَفِتْنٌ رُدُّحٌ وَرُدُّحٌ كَرَّعٌ:  
عِظَامٌ يُقَالُ لَانْكَادُ تَبْرُحُ)<sup>(٧)</sup>، فعظامٌ يُقَالُ قد تدلُّ على أمور رُدُّح، فلم يذكرها بالاسم

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٢١/٣ (تجب).

(٢) المحيط في اللغة / ابن عباد: ١٤٨/٣ (شرح).

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٨٢/٤ (شرح).

(٤) أساس البلاغة/ الزنجشيري: ٧٠١ (هزج).

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٥٥/٤ (هزج).

(٦) أساس البلاغة / الزنجشيري: ٢٢٧ (ردح).

(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣١٦/٤ (ردح).

ذاته، بسبب من الإشارة إليها، ورأى أنّ في ذكرها فضولاً لاجابة له.

#### ٥- الدقة في تمييز الألفاظ ودلالاتها.

ففي مادة (ودأ)، فصل بين المودأ والمودّة، فقال: (والمودأ، كُمعظم: القبر، وبهاء: المهلكة والمفازة)<sup>(١)</sup>، فيما لم يذكر اصحاب المعجمات (المودأ) إلّا في التهذيب على التأنيث (عن أبي عمرو: الأرض المودأة: المهلكة، وهي في لفظ المفعول به... قال: وقال ابن الاعرابي: المودأة حفرة الميت)<sup>(٢)</sup> ونقل في التكملة عن ابن الاعرابي، فقال: (المودأة: حفرة الميت)<sup>(٣)</sup>، فيما لم يذكرها الآخرون، غير أن ابن معصوم جاء باللفظة بمعنى القبر بالتذكير، فقال: (والمودأ، كُمعظم: القبر)، فكان له الفضل في اشتقاق هذا اللفظ بالذكر لاغير، اعتماداً منه على أنّه القبر، ولو اعطاها معنى الحفرة لقال: المودأة، فكان دقيقاً في اقتناص هذه الدلالة والقياس عليها<sup>(٤)</sup>، وهي أخصّ في الاستدلال من الحفرة، إذ قد تكون الحفرة للميت أو لغيره، فهنا ابن معصوم حاول أن يختصر في عدد الكلمات والإشارة إلى المعنى بلفظة واحدة، وهي من محاسن منهجه.

وقريب من ذلك ماقاله في (أوب): (والأوب، كنوب: المطر والسحاب والريح)<sup>(٥)</sup>، ويكاد يكون ابن معصوم منفرداً في ذكر الأوب بمعنى المطر، فيما ذكرت المعجمات معاني له غير ذلك، منها: (والأوب: التحل، قال الأصمعي: سُميت لإنتابها المباءة، ذلك أنها توب من مسارحها)<sup>(٦)</sup>، (ومن الأوب: الرجوع، لأنها ترجع

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢٢٨ / ١ (ودأ).

(٢) التهذيب / الأزهرى: ٢٣٤ / ١٤ (ودأ).

(٣) التكملة / الصاغانى: ٥٥ / ١ (ودأ).

(٤) ظ: المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة / علي الشهرستاني: ٢٨١ - ٢٨٤.

(٥) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢٨٨ / ١ (أوب).

(٦) مقاييس اللغة / ابن فارس: ٧٩ (أوب).

بالغروب الى الموضع الذي طلعت منه<sup>(١)</sup>.

وفي التكملة (الأوْب: السحاب، والأوْب الريح، والأوْب جماعة النحل، قال  
المنتخل الهذلي واسمه مالك بن عويمر، يرثي ابنه أنيلة  
رباً شتاء لا يدنو لقلتها إلا سحابٌ وإلا الأوْب والسَّيل<sup>(٢)</sup>)  
رجوع النحل، والسَّيل: القطر حين يسيل، ولم يذكر من معانيه المطر، وإن من  
أقوى وجوه المعنى فيه ان يكون للآوب معنى المطر<sup>(٣)</sup>، لآته يتناسب مع السحاب  
والقطر وأن يكون بمعنى النحل فضعيف بسبب من تلك القرائن.

#### ٦ - تنوع مصادر الاستدلال:

إمتاز منهج ابن معصوم المدني بتنوع مصادر الاستدلال وتعددها، فتوزعت  
بين الكتاب العزيز والأثر المتضمن للحديث النبوي الشريف أو أحاديث آل  
البيت عليهم السلام أو أقوال فصحاء العرب، وكذلك المثل العربي، ذلك أنه جعل من هذه  
المصادر وسيلة لبيان المعاني المحتملة والدلالات الأخرى التي لم تُذكر، أي تكون عنده  
ساحة للتطبيق العملي للدلالات المطلوبة في الجذر اللغوي ومقدار اتساع الدلالة أو  
تضييقها، لأن دلالة اللفظ العربي داخل المعجم تكون دلالة ثابتة ومتعادلة، فالمدني لم  
يجعل هذه الدلالة ساكنة فحرّكها في التطبيق الفعلي لها من خلال الاستعمال القرآني و  
الحديث النبوي الشريف وأحاديث آل البيت عليهم السلام أو أقوال الفصحاء، فضلاً عن المثل  
العربي الذي يسوق الدلالات الكثيرة في أحصر عبارة وأقلّ لفظ، وكذلك الشعر  
العربي وإن قلّ عما سواه من مصادر الاستدلال عنده.

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر / ابن الأثير: ٧٩/١، ظ: كتاب الأفعال / السرقطي: ١١٦/١.

(٢) ظ: التكملة / الصاغاني: ١/ ٦٧ - أدب.

(٣) ظ: المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة / علي الشهرستاني: ٢٨٥.



اتبع نظاماً دقيقاً في ترتيب الدلالة للمادة اللغوية التي يدرسها، فهو يبدأ أولاً بالدلالة العامة للفظ، فيحشد فيها كل المعاني المتوخاة وقد يُفاضل فيها بينها إذا كان هناك مجالاً للمفاضلة أو تمدد في الآراء مستعيناً بقول لغوي أو شاهد شعري أو غير ذلك من وسائل الترجيح والتوضيح، ثم ما أن ينتهي من اللغة العامة حتى يبين الدلالات الأخرى المتوخاة منها في كتاب الله العزيز والأثر والمصطلح الذي يبين الأبعاد الحضارية للدلالة عبر الزمن الذي عاشته اللفظة، ثم يستقر على الشل العربي، قال ابن معصوم (هذا إذا اشترك الجميع في المادة اللغوية واثبتك في سلوك تلك الجادة، وإلا ذكرت ما اتفق، انفراد أو اتفاق)<sup>(١)</sup>

ثانياً/ الأسس التي اتبناها في نظامه والتزم بها في كتابه:

هي الضابط الثاني عنده، والتي من خلالها حاول أن يضبط فيها نظامه في تأليف المعجم، وجمع مادته اللغوية والتبنت منها ودحض المزال والمداحض فيها، مع التمييز بين الراجح وغيره، وجعل ذلك واجباً عليه وعلى غيره ممن يهتم بجمع اللغة، فقال: (فمن اللازم للبيب الحازم أن يتبنت في المداحض والمزال، ويتعمق في الميز بين الراجح والزال، وأن لا يأمن من غائلة التعجل بالمبادرة إلى الإثبات والتسجيل، حتى يتقصى في الإستقراء، ولا سيما عند التصنيف والإقراء فمن جمد على ما وجد في كتاب، فقد استهدف لبئال اللوم وسهام العتب، وكأين ممن صنف وألف وكلف نفسه من كلغة الإفادة ما كلف، مازاد على أن ملأ المزاد بها وجد ورأى واكتب ونأى ولم يدر أخطأ أم أصاب وجنى الشهد أم الصاب؟ فهو حاطب ليل، وخاطب وبي وويل)<sup>(٢)</sup>

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ١٠/١.

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم: ٧-٦/١.

فألزم نفسه في عمله اللغوي بأمور ثلاثة:

١ - التثبت في الأخذ والتصويب بين الراجح والزال من دلالات الألفاظ ومعانيها عند تعددها أو نقل الرواة لها.

٢ - عدم التعجل في الحكم على المادة اللغوية من حيث جوانبها الدلالية إلا بعد عرض كل الآراء حولها، ثم الحكم عليها.

٣ - الاستقراء الكامل للمادة اللغوية وعدم الجمود على كتاب واحد في إثباتها.

هذه الأسس العامة التي التزم بها ابن معصوم المدني تصلح لأن تكون منهاجاً نموذجياً لما يجب أن يكون عليه المعجم اللغوي من التفسير المعجمي، فضلاً عن ذلك إلزامه بالإختصار المفيد والإيجاز المعبّر والاقتصار على ما لا بُدَّ منه، ففي كثير من المواضع ترك السند في الرواية اللغوية مع إشارة بسيطة إلى مصادرها ما أمكن، معتمداً في ذلك على الثقة بمن نقل عنهم في كتب النوادير والمعاجم كـ والنوادير لأبي زيد الأنصاري والجمهرة لابن دريد، والتهذيب للأزهري، والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس، والصحاح للجوهري، والمحكم لابن سيده، وأساس البلاغة والفائق للزخشري، والعياب الزاخر للصغاني، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، وغيرهم ممن ثبت عنهم النقل وصحت الرواية فيهم.

ففي التثبت في الأخذ والتصويب بين الراجح والزال، اتَّسم منهجه بالأمانة في نقل النصوص والترجيح بين الآراء معتمداً على ما وجدته في كتب القدماء فبيّن فيها مقدار اعتماده عليها، فبرزت شخصيته واضحة غير مخنثة وراء غيره.

فمن أمانته في نقل النصوص ما نقله عن أبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، إذ قال: (وفي نوادر أبي زيد: قال العنبريون: بأبأ الصبيُّ أباهُ، وبأباهُ أبوه، قال كهُ: يا

باباً<sup>(١)</sup>، وهو عينٌ ما قاله أبو زيد في نوادره<sup>(٢)</sup>.

وقد تسقط بعض الألفاظ بسبب من تعدد المخطوطات أو النسخ وإن ما سقط ليس بذی بال، أو تأثير في معنى، فمن ذلك ذلك ما قاله ابن معصوم نقلاً عن ابن جني: (قال ابن جني في الخصائص: القياس ما جاء من الممدود - الذي لا يُعرف له تصرف، ولا مانع من الحكم يجعل همزته أصلاً - أن يُعتقد فيها أنها أصلية)<sup>(٣)</sup>، غير أن الذي في الخصائص لا يختلف عنه في المعنى أبداً، إذ يقول ابن جني: (القياس فيما جاء من الممدود لا يُعرف له تصرف، ولا مانع من الحكم يجعل همزته أصلاً - فينبغي أن يُعتقد فيها أنها أصلية)<sup>(٤)</sup>، فزاد لفظي (فيما)، فينبغي).

أو قد يذكرُ أمراً عن أحد العلماء دون الإشارة إلى المصدر، وهو حقٌّ، فمن ذلك ما نقله في قراءة لقوله تعالى: ﴿مَنْسُخٌ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْشِهَا﴾<sup>(٥)</sup>، قال ابن معصوم: (قرأ ابن كثير وأبو عمرو: «نُنْشَاهَا» بالهمز كنمنتهما، من النشأ بمعنى التأخير)<sup>(٦)</sup>، فذكر هذه القراءة عنها كثيرٌ من علماء اللغة، منهم أبو حيان الأندلسي (ت ٧٥٦هـ) في البحر المحيط<sup>(٧)</sup>.

وكذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَمَّهْ وَالطَّيْرُ﴾<sup>(٨)</sup>، إذ وردت (أوبي، كقومي) في قراءة، فقال: (وقُريءَ «أوبي» - كقومي - أي ارجعي معه في

---

(١) م: ٢١/١ (باباً).

(٢) ظ: النوادر في اللغة / أبو زيد الأنصاري: ٥٩٧.

(٣) الطراز الأول / ابن معصوم: ٣٢/١ (بشاً).

(٤) الخصائص / ابن جني: ٢٥٥/١.

(٥) سورة البقرة / الآية ١٠٦.

(٦) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢١٣/١ (نشأ).

(٧) ظ: البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي: ٤٩٤/١.

(٨) سورة سبأ / من الآية ١٠.

التسيح، كلما رجع فيه<sup>(١)</sup>، وتُقلت هذه القراءة عن أبي حيان الأندلسي في البحر<sup>(٢)</sup>.  
 ومن تثبته في الأخذ أيضاً نجده يرتجح بين الآراء في المسألة الواحدة مقارناً  
 بينها كي يصل إلى الدلالة المتوخاة منها، فمنه ردُّه على الفيروز آبادي في تغليطه  
 الجوهري في معنى الفلج، إذ يقول الفيروز آبادي: (والأفْلَجُ البعيد ما بين اليدين،  
 وغليط الجوهري في قوله البعيد ما بين الشدين)<sup>(٣)</sup> غير أن ابن معصوم ذكر قولاً  
 للفارابي صاحب ديوان الأدب، مرتجحاً فيه قول الجوهري ومغلطاً الفيروز آبادي، إذ  
 يقول: (والمفاري والجوهري تباعد ما بين الشدين، وتغليط الفيروز آبادي للجوهري  
 من ضيقي عطيه)<sup>(٤)</sup>.

وأوضح من ذلك مانراه في اختلاف العلماء في (تَبَجَّجَ) أو (تَنَجَّجَ)، فيقول:  
 (فتَنَجَّجَ لحمُهُ: كَثُرَ واسترخى عن الجوهري، وقال المروزي: هو تصحيف، والصواب  
 تَبَجَّجَ بياءين، قلت: لم يتفرّد الجوهري بذلك بل وافقه عليه ابن فارس في المجمل<sup>(٥)</sup>،  
 فقال: تنجّج لحم فلان إذا استرخى، واشتقاقه من نَجَتِ القُرْحَةُ إذا سالت، هذا نصّه،  
 فلم يكتف ببيان المعنى حتى يبيّن وجه الاشتقاق، وهو المتوخى في كتابه المذكور ما  
 صَحَّ عنده سماعاً ونقلًا من كتاب صحيح النسب مشهور، كما ذكر في أول كتابه  
 وآخره، حتى قال: ولولا توخّي ما اشكّك فيه من كلام العرب لوجدتُ مقالاً،  
 فدعوى التصحيف على الجوهري غير مسموعة، وثبوت (تبجج) بياثين بهذا المعنى  
 لا يثباتي ثبوت (تنجج) بنونين بمعناه، بل يكون من باب ما ورد بوجهين، نحو: بهَزَّ

(١) الطراز الأول / ابن معصوم : ٢٩٠ / ١ (أوب).

(٢) ظ : البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي : ٣٥٠ / ٧.

(٣) القاموس المحيط الفيروز آبادي : ٢٠٣ / ١ (فلج).

(٤) الطراز الأول / ابن معصوم : ١٨٥ / ٤ (فلج).

(٥) ظ : جمل اللغة / ابن فارس : ٦٢٧ (نج).

وَيَهْرَ، وَيَخَعُ وَنَحَمُ<sup>(١)</sup>، وذلك لقرب الحرفين في المخرج الصوتي.

ومنه أيضاً: اعتماده على آراء غيره في صحة ما يستدل عليه للمادة اللغوية، فهو يأخذ عن الثقة وَمَنْ ثبت صدقُه عنده، منهم الزخشي، وابن فارس وغيرهما، من المحققين، واقواهم حجة لديه، ففي (إِيَّان) قال ابن معصوم: (وإِيَّانُ الشيء، بالكسر والتشديد: وقته وأوانه المنتهي له، وَوَزْنُهُ عند المحققين (فُعْلَان) مِنْ أَبْ لَهْ أي عَيْباً، فهذا مَوْضِعُهُ، وذهب بعضهم إلى أَنَّهُ «فُعْلَال» في أَبْ نَ)<sup>(٢)</sup> وذكر الزخشي هذه الدلالة في (أَب)<sup>(٣)</sup>، وابن فارس في (أَبِنَ)<sup>(٤)</sup>.

أما عدم التعجل في الحكم عند ابن معصوم فتجلى في دراسة كل الوجوه والآراء في المسألة الواحدة، فمن ذلك ما ذكره في (عزب). إذ يقول: (وهي امرأة عَزَبٌ أيضاً، وعَزَبٌ: لا زوج لها، وانكر الزجاج عَزَبَةً - وزعم أنه مما أخطأ فيه صاحب الفصيح، حيث قال: رجلٌ عَزَبٌ وامرأةٌ عَزَبَةٌ، وأنشد:

يَا مَنْ يَدُلُّ عَزَباً عَلَى عَزَبٍ      على ابنة الشيخ الحارسي الأَرَبِ

وهذا يثبت عَزَباً ولا ينفي عَزَبَةً، فقد أثبتها غير واحد من الأثبات، بل لم يذكر الجوهري وجماعة غيره، وقال الزخشي: لك أن تقول امرأة عَزَبَةٌ<sup>(٥)</sup>.

فهو لم يأخذ بإنكار الزجاج مع أنه من الثقة، إلا أنه لما ثبت له خلاف ذلك باعتماده على الأثبات، وبعد التأني أهمل قوله.

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢٢٩ - ٢٣٠ (نحج).

(٢) م. ٥: ١ / ٢٧٢ (أب).

(٣) ظ: أساس البلاغة / الزخشي ٩ (أب).

(٤) ظ: مقاييس اللغة / ابن فارس: ٣٩ (أبن).

(٥) الطراز الأول / ابن معصوم: ٣٠١ / ٢ (عزب).

وهو أيضاً يردّ قول الفيروز آبادي في أنّ القصبة مفرد قصباء بالطريقة ذاتها، فيقول: (والقصباء والقصباءة، كالحلفاء والحلفاءة، اسم جمع، قال ابن جنّي: الألف المدودة فيها «إذا فُيِّدَت التاء للتأنيث، وممها» زائدة مرتجلة لغير الحاق، وقول الفيروز آبادي: هي بالتاء واحدة، وهم، قال مسكين الدارمي يصفُ فراخَ القطا: إذا خرقت قصباءة الريش خلَّتْها نصالاً ولكنّ النصالَ حديدُ أي إذا خرقت الريش الجلدة حسبها نصالاً ولا مجال لمعنى الواحدة هنا) (١) فلم يحكم بذلك حتى استيقن ذلك بقول ابن جنّي ومسكين الدارمي عند تخطّيته الفيروز آبادي.

أما الاستقراء الكامل وعدم الجمود على كتاب واحد في التثبت والتصويب، فينضج عنده من خلال اعتماده على عددٍ من المصادر في المسألة الواحدة وعدم الإتكاء على مصدرٍ معيّنٍ واحد، ففي معنى (الخبيبة) لم يستسلم لما جاء به صاحب القاموس المحيط بل حاوره فيه مستنداً إلى أقوال الثقة كأبي عمرو الشيباني والفارابي والجوهري، فقال: (والخبيبة: القطعة من اللحم، والشقة المنقطعة من البرد، قال المرار:

في لاحق كالسبح طارت خبيبة

قال أبو عمرو الشيباني: خبيبة: ما يكون منقطعاً، الواحدة خبيبة، وصوف الثني، قاله الجوهري في الصحاح، وزعم الفيروز آبادي أنّه غلط، إنها هو بالجيم والنون، ولم يتفرّد الجوهريّ بذلك، بل وافقه عليه الفارابي في ديوان الادب، وقال ابن سيده، والخبيبة - بالجيم والنون - لصوف الثني، عن كراع وحده، والذي حكاه يعقوب

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢ / ٣٩٥ - ٣٩٦ (قصب)، ط: ديوان مسكين الدارمي: ٣١.

وغيره من أهل اللغة: الخبيبة، كما قاله الجوهري<sup>(١)</sup>

وهو يميّز كذلك في دلالة (خَلَا) بين الناقبة والجميل بعد استقراء الواقع اللغوي لها فيقول: (خَلَّات الناقَةُ - كَمَنَّتْ - خَلَّأً وَخَلَاءً، كَقِيَامٍ، فَهِيَ خَالِيَةٌ، إِذَا بَرَكْتَ فِي السَّيْرِ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ، وَهُوَ فِي الْإِبِلِ كَالْحِرَانِ فِي الْخَيْلِ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ: خَلَّأَ الْبَعِيرُ إِذَا بَرَكَ فَلَمْ يَكِدْ يَنْهَضُ، وَكَذَلِكَ الناقَةُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: هُوَ خَاصٌّ بِالنَّوْقِ، فَلَا يُقَالُ: لِلْجَمِيلِ خَلَّأً، بَلِ الْخَلَجُ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ قَوْلُ الصَّاعَانِي: (خَلَّاتِ الناقَةُ خَلَّأً وَخَلَاءً - بِالْمَدِّ - أَيِ حَرَنْتَ وَبَرَكْتَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ، كَمَا يُقَالُ لِلْجَمِيلِ: الْخَلَجُ)<sup>(٣)</sup>.

وهكذا يستفري . معصوم كثيراً من الآراء في المسألة اللغوية الواحدة ليصل إلى الحقيقة المبتغاة، وقد التزم هذا المنهج في كلِّ ابواب كتابه، مُحمِكاً بالإطار الخارجى والعام له.

### المبحث الثاني: الخصائص الدقيقة في منهج الطراز الأول: (تحليل المنهج):

بعد أن وضع ابن معصوم المدي الخطوط العامة والخاصة لمنهجه في المعجم متبوعاً ماسقاً إليه السلف في الطريقة العامة زادَ فيها ما أملتة عليه تجربته في اللغة وعلومها حتى عمد إلى ضبط المنهج الداخلى من خلال ضبط المفردة في بنائها وتركيبها كي يأمن اللبس والوقوع في الخطأ، وكذلك عمل على تحديد دلالة المفردة ومعرفة أصل وضعها ثم اتساعها مع الإستهاد بالأصول العامة المتبعة لدى أئمة اللغة

---

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ٤٢٨/١ (خب). .

(٢) م. ن. ٧١/١ (خلا).

(٣) الباب الزاخر / الصاعاني (حرف المزة): ٨٧ (خلا).

وعلائها مَن سبقه في ذلك، بالشاهد القرآني وغيره، متخذاً من المجاز وسيلة لمعرفة اتساع الدلالة وتطورها وتوليدها، من خلال القياس المنطقي إلى الحقيقة الجديدة المتولدة نتيجة الحاجة الاجتماعية.

إنَّ أتباع ابن معصوم هذا المنهج الدقيق في رصد الدلالة، ليحافظ على أصالة العمل المعجمي، فكان معجمه بذلك قد احتفظ بسماة المعجم العربي القديم فضلاً عن خصائص المعجم في عصره، فجمع فيه أصالة القديم وجدة الحديث ونشاطه، فلم يأت مترخلاً أو مثقلاً بما حملته المعجمات التي سبقته بها من غير خصائص المعجم، بل جاء منضبطاً يجمع بين الإنجاز ودقة المعلومة وسهولة الحصول عليها، ممتلئاً حيوية وفعالية بما يُناسب عصره، وأبعد من عصره لأنه أدرك جيداً أنَّ العمل المعجمي يرتبط بالعلوم الأخرى ولأنَّ محتوى المعجم الألفاظ والمفردات، وهي من نتاج المجتمع، وهذه تتعلق بالعلوم كافة، كالمنطق والفلسفة والفقه وغيرها.

وأدرك كذلك أنَّ مهمة المعجمي رصد تاريخ تطور الأمة، لأنَّ المعجم يمثل خزانة علومها ومرتبة حضارتها ومقدار تطورها المعرفي.

لكل هذا فقد عمل ابن معصوم على أتباع منهج دقيق في رسم حدود المفردة العربية تمثل ذلك بضبطها وتحديد دلالتها من خلال ما يأتي:

أولاً/ ضبط بناء المفردة اللغوية:

اتبع المصنّف منهجاً قوياً في ضبط بناء المفردة وتركيبها سواء كانت منفردة أو في سياق عام، وقد سبقه في ذلك علماء من قبله، والملاحظ أنَّ أبا عليّ القاسمي (ت ٣٧٦هـ) كان السباق إلى ذلك في معجم (البارع في اللغة)، إذ ظهر فيه أمرٌ جديد (هو الضبط بالعبرة) فينصّ على شكل الحرف أو وزن الكلمة فضلاً عن النص على الحرف



ذاته أمعجّم كان أم مهمل<sup>(١)</sup>، وقد اختلفوا أثره من جاء بعده من علماء المعجم العربي بيد أن ابن معصوم قد فصل في ذلك ووسّع في الضبط عنها سواء لدى أصحاب المعجمات ليكون أكثر ضبطاً للمفردة اللغوية وألزم منهجاً في أمن اللبس والوقوع في مزالي الانحراف عن الدلالة وضباها، فأتبع الطرق الآتية في الضبط:

١ - ضبط المفردة بالحركات الثلاث والتشديد، وطريقته في ذلك أن يضبط بحركة واحدة، مثلاً في (جرأ) إذ يقول: (وهو جريء المُقَدِّم - بضم الميم - أي الإقدام)<sup>(٢)</sup> فحدّد موضع ضبطه للفظ (المُقَدِّم) بضم ميمها حذراً من التصحيف بإبدال حركة الميم فيتغيّر المعنى.

أو قد يكون الضبط بحركتين لحرفين في المفردة الواحدة، ذلك في (درا)، إذ يقول: (والثُّدْرَاءُ بضمّ أوله، وفتح ثائه، العزُّ الإمتناع وقوة الدفع)<sup>(٣)</sup>.

أو يكون الضبط بالحركات الثلاث من نحو كلمة (بهأت)، فيقول: (بَهَاتٌ به - مثناة العين - بها وبهوء، أنستُ به)<sup>(٤)</sup>، أي بَهَتْتُ بَهَوْتُ وبَهَاتُ، وكذلك لفظه (بريء) إذ يقول: (وَبَرِيءٌ المبرئُ - مثناة - بُرءٌ بالضمّ ويُفتح، وبُروءٌ: صَحٌّ فهو بَارِيءٌ وبريء)<sup>(٥)</sup> أي تتماور الحركات الثلاث على رائها.

وقد يكون الضبط بالتشديد، كقوله: (واجترأ على الأمر: هجم من غير توقّف، وجَرَأَتْهُ عليه - بالتشديد - فتجراً واستجراً)<sup>(٦)</sup>، ف ضبط الفعل بالتشديد ليؤكد تعدّيته

(١) ظ: المعجم العربي - نشأته وتطوّره / د. حسين نصار: ١ / ٣٢٠ - ٣٢١، الحركة اللغوية في الأندلس / البير حبيب: ٢١٩ - ٢٢٠.

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم: ٤٤ / ١ (جراً).

(٣) م. ن: ١ / ٧٥ (درا).

(٤) م. ن: ١ / ٣٧ (جها).

(٥) م. ن: ١ / ٢٦ (برأ).

(٦) م. ن: ١ / ٤٤ (جراً).

بعدما كان الفعل لازماً، فاختلقت الدلالة فأمرّ اللبس.

٢- ضبط المفردة بمفردة مثلها، فيكون زنة ومعنى أو زنة فقط، ومثاله قوله:  
(الأيّنة كالأيّنة زنة ومعنى)<sup>(١)</sup>، وكذلك (الحنطأو كالحنطأو زنة ومعنى، ووزنها  
فُتَعْلَوُ)<sup>(٢)</sup>.

وأما ماكان الضبط بالمفردة دون المعنى، فقوله: (والألاة كسفاية: بطن من أزد  
شهوة)<sup>(٣)</sup>.

٣- ضبط المفردة بالوزن والبناء، كقوله: (والتريشة: فعيلة بمعنى مفعولة،  
كالخليفة زنة ومعنى)<sup>(٤)</sup>، أو قوله: (تأنا في كلامه تأناة: تردّد فيه بالناء، فهو تأناة على  
فُعْلَال)<sup>(٥)</sup>.

أما ما كان البناء فلتميزه بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول، إذ تشابه  
الألفاظ للبتانين مع اختلاف طفيف في الحركات قد يؤدي إلى وقوع التصحيف،  
فيقول: (ويُذِيءُ الغُلامُ، بالمجهول، أصابته الحصبة أو الجدري فهو مبدوء)<sup>(٦)</sup>،  
وكذلك في (تُشِيءُ)<sup>(٧)</sup>.

٤- الضبط بالمد والقصر: إذ إن عدم الضبط في هذا قد يؤدي إلى اختلاف  
ورود المادة اللغوية في غير بابها الصحيح، فأكد ذلك ضبانه لورودها في بابها فضلاً عن

---

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢٧ / ١ (أنا).

(٢) م. ن. ٦٠ / ١: (حنطأ).

(٣) م. ن. ١٩ / ١: (الأي).

(٤) م. ن. ٢٧ / ١: (برأ).

(٥) م. ن. ٣٨ / ١: (تأنا).

(٦) م. ن. ٢٣ / ١: (بدأ).

(٧) م. ن. ٢١٥ / ١: (نشأ).

ضبط دلالتها، فمنها قوله: (بَسَا بهذا الأمرُ بَسًا - كَمَنَعَ وَتَعَبَ - وبَسَاءَ بالمدُّ إذا لَفَّه وِزْرَ عَلَيْهِ) <sup>(١)</sup>، وقوله أيضاً: (الجماء كسحابٍ - ويُقصرُ - الشخص) <sup>(٢)</sup>، فأورد الصيغتين كي لا يقع اللبس والوهم.

٥- الضبط بالحروف، وتغل ذلك في التمييز بين التذكير والتأنيث، أو الجمع والإفراد، فذلك قوله: (التعلبُ: حيوانٌ معروف، والأنثى بهاء) <sup>(٣)</sup> أي ثعلبة، (الثَّغَاء: كثراب، وثَفَاح: حُبُّ الرشاد، واحدته بهاء) <sup>(٤)</sup> أي ثَغَاءَةٌ وَثَغَاءَةٌ.

٦- الضبط بأبواب الأفعال، ومثاله قوله: (وقد شَحَحْتُ - كَقَصَرْتُ وَتَعَبْتُ - تشعُّ مثلثة - شَحًا بالفتح وهو شحيح) <sup>(٥)</sup>، ففيها يجوز بناؤها على بابي حَرَبَ يضرب وتَعَبَ يتعب <sup>(٦)</sup>.

٧- الضبط بإبدال الحروف، ومثاله قوله: (الحَضْرَةُ: البخلُ والضيُّقُ، وهو رجلٌ مُحْضَرٌ: بخيلٌ، قليلُ الخير، والباء مبدلة من الميم، كما قالوا في حَضَرَمَ بالمعجمة: حَضَرَبَ، وأصلهُ من الحَضَرِ، فالباء والميم زائدتان) <sup>(٧)</sup>.

كان ابن معصوم قد التزم منهجاً دقيقاً في ضبط رسم المفردة وتبدلاتها، وبطريق متعددة، كي يضمن تحديد دلالة المفردة، وهو الأصل في العمل المعجمي. وقد وجدتُ أن بعضاً من هذه الطرق قد أُستعملت في معجم معين دون الآخر، بيد أن

---

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ٣١/١ (بسا).

(٢) م. ن. ٥١/١ (جا).

(٣) م. ن. ٣٢١/١ (ثعلب).

(٤) م. ن. ٤٠/١ (ثغاء).

(٥) م. ن. ٣٧٩/٤ (شحيح).

(٦) ظ: الصرف الواضح / د. عبدالحجار النابغة: ٩٢، ٩٥.

(٧) الطراز الأول / ابن معصوم: ٤١٠/١ (حضرَب).

ابن معصوم قد أفاد من عملٍ سابقه، فجمع كل تلك الطرق وأودعها في معجمه (الطراز الأول والكناز).

ثانياً/ تحديد دلالة المفردة وتطورها:

بعد أن يحدد ابن معصوم المبنى رسم المفردة وشكلها، يبدأ برسم الدلالة وتشكيلاتها، والتي تكون متعادلة في أصل وضعها، فيقوم بتوضيحها من خلال المعنى اللغوي العام، ثم يفصل هذه الدلالة في الإستعمال بمختلف نواحيه، فيبين فيه أصل المعنى، أي الحقيقة، ثم تطورها الدلالي من خلال إستعمالها المجازي أو المثل العربي أو الأثر، وبعد ذلك يحاول أن يقنن الدلالة اللفظية في صياغة المصطلح العلمي، والذي يفتر لنا مقدار التطور العلمي الحاصل الذي وصلت اليه دلالة اللفظة خلال عمرها الطويل.

إن ابن معصوم المبنى يكاد يكون الأول من بين علماء اللغة الذين أدرجوا المصطلح العلمي في باب خاص في المعجم اللغوي، لأنه أدرك أن على الأمة أن تدرك عظمة اللغة وتطورها الفني والعلمي واللغوي، فضلاً عن قدرتها على صياغة هذا التطور في لفظ واحد لمعنى عام كبير أسماء المصطلح.

اتبع هذا العالم الجليل عدّة أدوات في تحديد دلالة اللفظة وتوسّعها وهي:

#### ١ - اللّغات العربية والقراءات القرآنية:

وجد علماء اللغة عند جمعهم إياها تبايناً في بعض الأنفاظ والمفردات عند القبائل، من حيث اللفظ أو المعنى المطلوب منها، فانتقلت هذه الحالة إلى المعجمات، وهذا مما أثر في قراءة المصحف الشريف، فالقراء ينطقون ببعض المفردات بما تعلموه من قبائلهم، فاختلفت نتيجة لذلك قراءة بعض المفردات القرآنية، فظهرت قراءة

عاصم وعامر وغيرهم، حتى بلغت عشر قراءات وأكثر.

نجد صدى هذه اللغات والقراءات في معجم الطراز الأول، وقد احتج بها كوسيلة من وسائل تحديد الدلالة وتعيينها.

إنّ اللغات عند العرب كلها حجة، قال ابن جني (ت ٣٩٣هـ) في باب اختلاف اللغات وكلها حجة: (اعلم أنّ سعة القياس تُبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أنّ لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأنّ لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويُجَلَدُ إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها، لأنّ ليست أحقّ بذلك من رَميلتها. لكن غاية مالك في ذلك أنّ تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها)<sup>(١)</sup>، لذلك نجد ابن معصوم في صفحات الطراز الأول ينّبه على لغات العرب واستعمالاتها، وهي عنده حجة في الدلالة على المفردة، فيبين مدى فصاحة الألفاظ، وفرق بين العامي والفصح منها، فضلاً عن الفصح والأقلّ فصاحةً، سواء كان عند القدماء أو في زمانه، حتى كان معجمه مرآة لحالة عصره اللغوية.

فمن اللغات التي ذكرها، لغة حمير، فقال: (والهَبَيْجُ، كَعَمَلَسَ: الغلام التار الناعم، وبهاء الجارية الناعمة السمينة والمرصعة، والجارية مطلقاً بالحميرية)<sup>(٢)</sup> ومنها كذلك لغة شيان، إذ يقول: (والجُرَّةُ: كغُرَّة: الخشب، يُرْفَعُ بها الكرُم عن الأرض، والشقة المؤجرة في البيت بلغة شيان)<sup>(٣)</sup>، ومنها أيضاً لغة اليمن، فيقول: (أَيّ بأسير يَزْعُدُ، فقال لِقوم «اذهبوا به فأذفوه، فذهبوا به فقتلوه، فوداه» أراد أذِفُوهُ من الإدفاء،

(١) الخصائص / ابن جني: ١٢/٢.

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم: ١٩٢/٢ (جنت).

(٣) م. ن. ٤٥/١ (جزأ).

إفعالاً من اللفاء فخفف بحذف الهمزة، فحسبوه من الإدفاء بمعنى القتل في لغة أهل اليمن<sup>(١)</sup> وغيرها من اللغات الأخرى.

وفضلاً عن ذلك ذكر اللغات المائة فعنده (الصَّاحُ: ضربٌ من الصَّدْفِ ابيض واحدته بهاء، لغة ثمانية)<sup>(٢)</sup>، فتوّ عنها ليكون عمله جامعاً لكل لغة العرب، ثم أنّه فرق بين اللفظ الفصح والأفصح، وميّز بينها، فيقول: (والأسد: كفلّس: لغة في الأزْد، جرثومة من جرائم قحطان، قال ابن سلام وابن السكيت: يُقال لهم الأزْد بالزاي، والأسد بالسين وهي أفصح، وذكر ابن أبي خيثمة عن وهب بن جرير: أنّه قلّمَا ذكرَ الأزْد إلّا قال: الأسد بالسين، وكان فصيحاً)<sup>(٣)</sup>.

وكذلك ميّز بين اللغة الرديئة أو الخبيثة من غيرها من اللغات الجيدة الطيبة، فقال: (وَبَرْدُتُهُ أَنَا كَتَلْتُهُ، فهو مبرود لازم متعدّد، وَبَرْدُتُهُ تبريداً مبالغة، ولا يقال: أَبَرْدُتُهُ إيراداً إلّا في لغة رديئة خبيثة)<sup>(٤)</sup>، وكأنّه يرمي إلى أنّ هناك محاولات للدسّ على اللغة وتشويهها بما ليس فيها.

وميّز أيضاً بين اللغة الفصيحة والعامية، وأشار إلى مواضع منها فهو يشير إلى وجود مثل هذه الألفاظ في زمانه، فيقول: (وَهَنَّاكَ اللهُ به: جعله هنيئاً لك، وَهَنَّاكُ بالوَلِد: قلتُ لك: لِيَهْنِكَ، بهمزة ساكنة، وحذفها عامي)<sup>(٥)</sup>.

ومن الألفاظ العامية ما أشار إلى خطئها، ونهى عنها، فقال: (وَلَا تَقُلْ: دُبَانة

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ٧٨ / ١ (دفا).

(٢) م. ن. ١٤٧ / ٥ (صوخ).

(٣) م. ن. ٢١١ / ٥ (أسد).

(٤) م. ن. ٢٢٤ / ٥ (برد).

(٥) م. ن. ٢٥٤ / ١ (هنا).

- كِبَاجَانَةٌ وَرُمَانَةٌ - والعامة تقولُهُ خطأ<sup>(١)</sup>، والصحيح عنده ذبابة.

فهكذا ميّر ابن معصوم المدني بين اللغات الفصيحة والعامة والمائة خير تمييز ضبطاً منه لدلالة المفردة ومعناها وإبعاداً للمتلقّي من الوقوع في اللبس.

أما القراءات القرآنية، فقد اهتمّ بها كثيراً، لكنّه في الغالب لا ينسبها إلى أصحابها، فيقول (وَفَرِيءٌ) إلّا القليل منها، ذلك لأنّه يُحاول أن يُوجز العبارة ويكتشف المعنى، وقد استدلّ من خلالها على إضافة معنى جديد غير الذي ذكره في المعنى العام للمفردة ومن ذلك ما قرأ في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾<sup>(٢)</sup>، فيقول ابن معصوم في (سيئُهُ) : (أي قبيحُهُ، وهو الذي يُهيّئُ عنه من الأوامر والنواهي، أو ما حصلَّ على طَرَفِ الإفراطِ والتفريط من كلها. ومَنْ قرأ «سَيِّئُهُ» على التانيث فكُلَّ ذلك إشارة إلى المنهيات خاصّة، و«مكروهاً» صفة للسَيِّئَةِ على معنى الذنب أو بذلّ منه)<sup>(٣)</sup>.

فاختصر أيّما اختصار وأشار إلى عمق المعنى فيها وزيادته، لأنّ عمل المعجميّ تكثيف المعنى بأقلّ الألفاظ، إذ إنّ (الحجّة لمن فتح الحمزة وأعرب الهاء: أنّه جعلها واحدة من السيئات، ودليله إنّ كلّ ما نهى الله عزّ وجل عنه سيءٌ مكروهٌ لقوله: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾<sup>(٤)</sup> (٥).

وفي قوله سبحانه: ﴿تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾<sup>(٦)</sup>، قال ابن معصوم: (ذاتٌ حَمَاقَةٌ أو

(١) م. ن. ٢٤ / ٢ (ذب).  
(٢) سورة الإسراء / الآية ٣٨.

(٣) الطراز الأول / ابن معصوم: ١٠٨ / ١ (سواء).

(٤) سورة التوبة / الآية ١٠٢.

(٥) الحجة في القراءات السبع / ابن خالويه: ١٢٦.

(٦) سورة الكهف / الآية ٨٦.

قُرِيءَ حامية، لأنّ البحار الغربية قوية السخونة<sup>(١)</sup>، وأضاف دلالة أخرى من خلال قراءة (حامية)، إذ إنّ المراد منها العين الحارة<sup>(٢)</sup>، من قوله تعالى: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا حَبِئَةٌ نَّازَتْ حَامِيَةً﴾<sup>(٣)</sup>، وإنّ المراد من (حجنة)، العين السوداء التي تخرج من البصر، وقيل معناها في ماء وطين<sup>(٤)</sup>.

فاستدلّ من هذه القراءات على معانٍ آخر غير التي اثبتها في المعنى العام للفظه، وهو يستدلّ بالقراءات القرآنية على مسائل نحوية وأحكام لغوية، ويفترق بين القراءة الشاذة والحسنة.

فمن استدلالاته النحوية، ما جاء في قوله تعالى: ﴿عُلِيَّتِ الرُّومُ﴾ في أدنى الأرضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّئُونَ<sup>(٥)</sup>، إذ يقول: (وقُرِيءَ «عَلَبَتْ» على البناء للفاعل، «وسَيِّئُونَ» على البناء للمفعول، والمعنى، أنّ الروم عُلِبَتْ على ريف الشام، وسيفعلهم المسلمون)<sup>(٦)</sup>، وفي قوله سبحانه: ﴿يَزِينَةُ الْكَوَاكِبِ﴾<sup>(٧)</sup>، قال: (قرأ حمزة وحفص بتنوين «زينة» وجزّ «الكواكب» على البدل منها أو البيان، وسُبعة بتنوين «زينة» ونصب «الكواكب» على الإبدال من موضع «زينة»، أو «بزينة» مصدرًا، والحرميان وابن عامر وأبو عمرو والكسائي بالإضافة)<sup>(٨)</sup>.

واستدلّ كذلك بها على مسائل صرفية، كما في قوله تعالى: ﴿فَسَارِبُونَ شُرَبَ

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ٦٣ / ١ (حا).

(٢) ظ: الحجة في القراءات السبع / ابن خالويه: ١٣٦.

(٣) سورة القارعة / الآيات ١٠ و ١١.

(٤) ظ: الحجة في القراءات السبع / ابن خالويه: ١٣٦.

(٥) سورة الروم / الآيات ٣ و ٢.

(٦) الطراز الأول / ابن معصوم: ٣٦٣ / ٧ (غلب).

(٧) سورة الصافات / الآية ٦.

(٨) الطراز الأول / ابن معصوم: ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣



الهِمِمْ ﴿١١﴾، إذا يقول : (وَقُرِئَ بِالْحُرُكَاتِ الثَّلَاثِ، فالفتح مصدر، والضم اسم، أو كلاهما مصدر، أو الضم والكسر اسم، أو الكسر بمعنى المشروب، أي ما يَشْرَبُهُ الهِمِمْ) <sup>(١)</sup>.

واستدل بها كذلك على كونها لغة، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَلْتَمَأْهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ <sup>(٢)</sup>، إذ يقول: (وقرأ ابن كثير «وما أَلْتَمَأْهُمْ» بكسر اللام، وكسعيناهم، وهي لغة) <sup>(٣)</sup>، واستدل أيضاً على مسائل لغوية، كما في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ <sup>(٤)</sup>، فقال: (وَقُرِئَ «إِيَابَهُمْ» بالثنيدي، فأما أن يكون «فِيْعَالاً» من أَيْبَ على «فَيَعْلَ» من الإياب، وأما أن يكون أصلُهُ إِيَاباً من الأوب) <sup>(٥)</sup>.

ونبه على كون القراءة صحيحة أو شاذة ولا يرتضيها، كما في قوله سبحانه ﴿وَذَا الرُّسُلُ وُتِّتْ﴾ <sup>(٦)</sup>، بقوله: (وَقُرِئَ «أُتِّتْ» بإبدال الواو همزة، كما في وجوه وأوجه، وبالتخفيف والثنيدي فيها، وفي الشاذ «وُتِّتْ» فوَعَلَّتْ، من الموافقة) <sup>(٧)</sup>.

ورجّح قراءة على أخرى، ففي قوله تعالى: ﴿أَبِي هَبٍ﴾ <sup>(٨)</sup>، وَقُرِئَ بفتح الهاء وسكونها، والفتح أوجه <sup>(٩)</sup>.

(١) سورة الواقعة/ الآية ٥٥.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٦٠/٢ (شرب).

(٣) سورة الطور/ الآية ٢١.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٧٣/٣ (ألت).

(٥) سورة الناشية/ الآية ٢٥.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٨٩/١ (أوب).

(٧) سورة المرسلات/ الآية ١١.

(٨) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٢٤/٣ (وقت).

(٩) سورة المسد/ الآية ١.

(١٠) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٨٠/١ (هب).

فالذي يتَّضح من منهجه في اللغات أو القراءات القرآنية خاصة أنه يسوق المعنى الخاص للفظه العربية في القرآن الكريم من خلال القراءات القرآنية دون نسبة أغلبها إلى أصحابها، أو الإطالة في سرد معناها، وإنما يختصر الدلالة المحصول عليها، فضلاً عن استدلاله على مسائل صرفية ودلالية ويفصل بين القراءات الصحيحة والشاذة.

## ٢- الشاهد:

ومن الأساليب التي اتبعها ابن معصوم في منهجه لتحديد دلالة الألفاظ، الإستشهاد بالقرآن الكريم والأثر والمثل العربي والشعر وإن قلَّ عنده عن الشواهد الأخرى.

ففي الشاهد القرآني والأثري يكشف فيها عما استبهم من دلالات بعض الألفاظ التي ورد ذكرها في هذين المصدرين المهمين، قال: (وأما ما يخص الكتاب والأثر، مما لا يقال فيه الفهم إن عثر، فإني أكشف من ألفاظه ما غرّب واستبهم، وأبين من أغراضه ما أهم وأوهّم، ولا أقنع في حلّ محتاج به ذكره عموماً دون اختصاصه لينال الطالب بادنى إلمام، إذا كان موضوعاً على حبل الذراع وطرف الثمام)<sup>(١)</sup>، فوضح هدفه من الإستشهاد بالقرآن والأثر العربي المتمثل بالحديث النبوي الشريف وأحاديث آل البيت عليهم السلام فضلاً عن كلام فصحاء العرب.

يكون ابن معصوم بهذا قد وسّع من دائرة الإستشهاد بعد أن كان مقتصرأ في الغالب على الشاهد القرآني بزيادته أحاديث آل البيت عليهم السلام لأنّ كلامهم عنده حجة، فهم المعصومون في عقيدة الشيعة الإمامية الذين ينتسب هو إليهم، وهو حقيق بذلك،

---

(١) ظ: الطراز الأول / ابن معصوم: ٨٠ / ١ (طب).

ولا يفضلهم أحد من فصحاء العرب وإن تأخر عصر بعضهم عن زمن الاستشهاد.

لقد سبقه في هذا المنحى الكثير منهم الزنجشري إذ نجده قد استشهد بشعر المولدين مثل بشار والمتيني وأبي تمام وغيرهم، وكذلك بما كان يستأنس به مما يسمعه هو من كلام الأعراب في زمانه<sup>(١)</sup>، ففي شواهد هذه اتخذ منهجاً منضبطاً في حصر الدلالة وتحديدتها، ومن شواهد ما يأتي:

#### أ- الشاهد القرآني:

القرآن الكريم منبع لتفعيل الدلالة المعجمية المتعادلة، والتي ذكرها ابن معصوم في باب اللغة العامة، فاتخذ من الاستعمال القرآني لها وسيلة لضبط الدلالة وتحديدتها أو تطورها، فكتشف عن إمكانات عالية، رصدتها وبين مقدار تضمين اللفظة لها، فبدأ شارحاً للآية القرآنية بما تملبه عليه ثقافته، ولم أجده غريباً خلف غيره في أغلب شروحاته، وإن كان قد اعتمد على غيره في بعضها، وليس ذلك من باب الجهل، بل هو من باب ترصين الدلالة والتثبت منها عن بعض العلماء، فينقل عن الزنجشري وغيره.

ففي قوله تعالى: ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ﴾<sup>(٢)</sup>، قال ابن معصوم: (أجأها واضطرها الطلق، قال جار الله: هو متقول من جاء، إلا أن استعماله قد تغير بعد النقل إلى معنى الإجاء)<sup>(٣)</sup>.

ولم يكف بذلك بل نجده يروي عن كبار الصحابة كابن عباس رضي الله عنه وغيره، ففي قوله تعالى: ﴿وَقَاكِهَةً وَأَبًّا مَتَاعًا لَكُمْ وَلَا تَعَايِمَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، يقول: (وعن ابن عباس:

(١) ظ: الدراسات النحوية واللغوية عند الزنجشري / د. فاضل السامرائي: ١٨٧ - ١٨٨.

(٢) سورة مريم / الآية ٢٣.

(٣) الطراز الأول / ابن معصوم: ٥٤ / ١ (جيا).

(٤) سورة عبس / الآيتان ٣١ - ٣٢.

هو ما يختلف من الدواب) (١).

وقد أفاد ابن معصوم في باب شرح مفردات القرآن الكريم فوائده كثيرة  
ضمنها طرازه منها:

١- فوائد صوتية، فوضح ما وقع في بعض الألفاظ من إدغام وإبدال دون ترك  
الدلالة اللغوية عاتمة، ففي قوله سبحانه: ﴿وَاهْجُزِي مَلِيًّا﴾ (٢)، فإنّ مَلِيًّا أصله  
الهمزة لكنه جاء على الإبدال والإدغام (٣).

٢- فوائد نحوية، إذ بيّن الأوجه النحوية للمفردة القرآنية في حالة وجود قراءة  
تعيّنه كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ (٤)، إذ يقول: (فتور وإعفاء من تعب  
ومشقة، وقريء بالفتح، هو إمّا مصدر، أو اسم لما يُلَغُوبُ منه أي لا تتكلّف عملاً  
يُلَغُوبُ، أو صفة للمصدر كأنه لُغُوبٌ لُغُوبٌ، كقروهم: مَوْتُ مائت) (٥). أو بدون تعيين  
قراءة معينة إذا احتملت اللفظة أكثر من وجه نحوي في سياقها، كقوله تعالى: ﴿فَنَجَاءَهَا  
بِأَسْنَأَ بَيِّنَاتٍ﴾ (٦)، فيقول في (بيئات): (مصدر واقع موقع الحال، أي باتين، أو ظرف، أي  
وقت بيّات أو هو اسم مصدر التبييت، وهو الإيقاع بالعدو ليلاً، أي مبيّناً فهم أو  
مبيّنين) (٧) وعلى هذا فهو لم يقطع برأي وإنما يعطي الأوجه المحتملة، والمعاني المتشعبة  
في الآية، مراده كلها على سبيل الإنساع، ودليل على الشحنة المعنوية في اللفظة القرآنية.

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٧٢/١ (أب).

(٢) سورة مريم / الآية ٤٦.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٠١/١ (ملا).

(٤) سورة فاطر/ الآية ٣٥.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٧٥-٧٦ (لغ).

(٦) سورة الأعراف/ الآية ٤.

(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٩٢/٣ (بيت).

٣- أفاد بتخصيص ألفاظ قرآنية بدلالات معينة دون أخرى في إطار خارج النص المبارك، ففي قوله تعالى: ﴿ هَلْ يُؤْتِي الْكُفَّارُ مَا كَانَُوا يُفْعَلُونَ ﴾<sup>(١)</sup>، قال ابن معصوم: (والثوب لم يبيء في التنزيل إلا في المكروه)<sup>(٢)</sup>، ليدل على أن له معنى آخر في غير المكروه.

٤- يبين بعض الأحكام الفقهية إذا عرض له ذلك، ففي قوله سبحانه: ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكُتُبَيْنِ ﴾<sup>(٣)</sup>، يحدد (جهور الفقهاء على أن الكعبين العظمان الناتئان من جانبي الساق، ومن قال بالمشح قال: هو المفصل بين الساق والقدم، وهو قول ابن الأعرابي وجماعة في تفسير الكعب)<sup>(٤)</sup>، فالتمس المسح على الأرجل من خلال المعنى اللغوي ولم يطلبه من الإعراب، لأن مهمة المعجم دلالة المفردة أولاً.

#### ب - الشاهد الأثري:

وهو الدليل والحجة على مسالة لغوية مأخوذة عن طريق الحديث النبوي الشريف أو أقوال آل البيت عليهم السلام أو من أفواه فصحاء العرب كالصحابه مثلاً، في عصر الإستشهاد، ووسع حتى أخذ عن المتأخرين من علماء العربية كالجاحظ وغيره وعرف عن ابن معصوم أنه نادراً ما ينسب الأثر إلى قائله، وإنما يتركه مهلاً طلباً للإيجاز والإختصار، وقد يدعمه ببيت شعر ينسبه إلى قائله أو يحمله، وقد يأتي بالبيت كاملاً أو نصفه إذا تحققت منه الإفادة.

وإذا تعرض للأثر لم يدع ما قيل فيه من آراء، بل يرجع رأياً على آخر، ففي قول

---

(١) سورة المطففين / الآية ٣٦.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم : ١ / ٣٣٣ (ثوب).

(٣) سورة المائدة / الآية ٦.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم : ٣ / ٤٢ (كعب).

عمر بن الخطاب (صوموا من الوضح إلى الوضح) <sup>(١)</sup> قال ابن معصوم: (أي من الضوء إلى الضوء، أو من الهلال إلى الهلال، وهو الصواب لدلالة السياق عليه، إذ إنَّ تَمَامَهُ فَإِنْ خَفِيَ عَلَيْكُمْ فَاتَمُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا) <sup>(٢)</sup>.

وأفاد من الأثر أيضاً مسائل صرفية - صوتية، فيقول: (في الدعاء: «وذاهباً وجائياً» الأصل «جائياً» بتقديم الياء على الحمزة، فُليَت الياء همزة فصارَت جائِئاً بهزتين، فُليَت الثانية ياءً لكسر ما قبلها، أو هو على القلب كشاكي في شأنك، فوزَّنه فالح) <sup>(٣)</sup>، وذلك لغلبة بعض الأصوات على بعض.

وأفاد منه كذلك، الفصل بين لغة وأخرى، إذ يقول: (أَيُّ بَقْنَاعٍ جُزْءٌ؟ أي بطبق رطب، وأهل المدينة يسمون الرطب «جُزء» لإجتزائهم به عن الطعام، كما سُمِّي الكلاب لا اجتزاء الماشية به عن الماء) <sup>(٤)</sup>، فأوضح أن الجزء هو الرطب في لغة المدينة، توسعاً في الدلالة.

أما ما استشهد به مدعياً بأقوال المتأخرين عن عصر الإستشهاد، ما قاله: (في دعاء ختم القرآن: «وَسَهَّلْتَ جَوَاسِيَةَ السِّتْنِ بِحُسْنِ عِبَارَتِهِ» يريد بجسوء الألسنة توقفها وعدم انطلاقتها، قال الجاحظ: اللسان إذا أَكْثَرَتْ تَقْلِيلُهُ لَانَ وَرَقٌّ وَإِذَا أَطْلَتِ إِسْكَاتُهُ جَسَأَ وَغَلُطَ) <sup>(٥)</sup>، والجاحظ من المتأخرين عن عصر الإستشهاد.

جـ - المثل العربي:

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر / ابن الأثير: ١٩٥/٥.

(٢) الطراز الأول: ابن معصوم: ٩١/٥ (وضح)، النهاية في غريب الحديث والأثر: ١٩٥/٥.

(٣) م. ن. ٥٤/١: (جيا).

(٤) الطراز الأول: ابن معصوم: ٤٨/٢ (جزأ).

(٥) م. ن. ٤٩/١: (جسا)، ظ: البيان والتبيين / الجاحظ: ٢٧٢/١.

اختلف العلماء في دلالة المثل العربي وعمله والفائدة المتوخاة منه، فبعضهم ذهب إلى أنه بمعنى الشيء<sup>(١)</sup> أو النظر، ففي قوله تعالى: ﴿وَنَلِكُ الْأَنْثَالَ تَصْرِفُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يُغْنِيهَا إِلَّا الْعَالُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، إذ ذهب الزرخري إلى أن (المثل في أصل كلامهم، بمعنى المثل، وهو النظر... ثم قيل للقول السائد مضروبه بمضروبه: مَثَلٌ، ولم يضربوا مثلاً ولا رأوه أهلاً للتيسير ولا جديراً بالتداول والقبول، إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه)<sup>(٣)</sup>.

فبما ذهب آخرون إلى أن المثل العربي بمعنى الصفة ومنهم الزركشي (ت ٧٩٤هـ) حين يقول: (وظاهر كلام أهل اللغة أن المثل بفتحين: الصفة، كقوله: ﴿تَمَثَّلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾<sup>(٤)</sup> وكذا ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ﴾<sup>(٥)</sup>).

وذهب أهل اللغة إلى أن المثل حجة، قال الفيروز آبادي: (والمَثَلُ حركة الحجة والحديث، وقد مثل به تمثيلاً، وامثله وتمثله وبه، والصفة، ومنه مَثَلُ الجنة التي نودعون...<sup>(٦)</sup> ذلك أنه انطلق من كونه لغوياً، فيحتج بالمثلي العربي لإثبات حقيقة لغوية.

اعترض الدكتور محمد حسين الصغير في كون المثل حجة أو صفة أو نظير، بقوله: (والظاهر إن استعمال المثل في هذه المعاني من قبيل اشتباه المفهوم بالمصداق، كما

(١) ط: جميع الامثال / الميداني: ١ / ٥ - ٦.

(٢) سورة العنكبوت / الآية ٤٣.

(٣) الكشف / الزرخري: ١ / ١٠٩، ط: المفردات / الراغب الأصفهاني: ٧٥٨ (مثل)، لسان العرب /

ابن منظور: ٢٢ / ١٣ (مثل).

(٤) سورة البقرة / الآية ١٧.

(٥) سورة الرعد / الآية ٣٥.

(٦) البرهان في علوم القرآن / الزركشي: ١ / ٣٣٢.

(٧) القاموس المحيط / الفيروز آبادي: ٤٩ / ٤ (مثل).

يُعبّر عنه علماء الأصول، فالعبرة والحجّة والآية والحديث ليست معاني للمثل، وإنما هي غايات من سوق المثل والتنظير له، فالغاية من إرساليه قد تكون هي العبرة أو إقامة الحجّة، أو إظهار آية دالة على شيء ما، أو سوق حديث على علّاته، فيكون من قبيل الكتابة التي تُطلق ويُراد منها لازمها، باعتبار أنّ هذه الأمور أو بعضها لوازم لبعض الأمثال، وبخاصة في القرآن الكريم<sup>(١)</sup>.

الذي الحظّه أنّ أصحاب المذاهب هذه، كلّ ذهب بالمسار الذي يتفق معه، فافترس ذهب فيه على طريقته، واللغوي اتخذهُ حجّةً لإثبات حقيقة لغوية من خلال الإستشهاد به، فعنده المثل حجة دامغة.

بيد أنّ ابن معصوم في طرازه جاء بالمثل لأجل أن يحتجّ به على فوائد لغوية ربما لم تُدرج في المعاني العامة أو الخاصة بالكتاب العزيز والأثر، فإنّه يستدركها فيه، وهي أقرب ما تكون للمعاني المجازية منها إلى المعاني الحقيقية للمفردة العربية، فاستعملها في مضمار التطور الدلالي لآته يُعبّر عن حالة وقعت في زمن بعيد، مستشهداً بها وبإطارها اللفظي المسمّى (مثلاً) على حالة مماثلة في زمن متأخر عنها، فكأنّه يحكي حالة تطور دلاليّ من خلاله. وهذا من مستلزمات المعجم العربي. فضلاً عن ذلك فآته افاد من المثل العربي ما يأتي في:

أ - مسائل نحوية منها تبادل وظائف الحروف مع بعضها واحتجّاً به، ففي المثل العربي: (قلب الأمر ظهراً لبطن)<sup>(٢)</sup> يقول ابن معصوم: (يُضربُ في حُسن التدبّر والنظر في الأمر، واللام بمعنى على، ونصب «ظهرأ» على البذل من الأمر، أي قلب ظهراً الأمر على بطنه حتى علم مافيه)<sup>(٣)</sup>.

(١) الصورة الفنية في المثل التراثي/ د. محمد حسين الصغير : ٤٧.

(٢) مجمع الأمثال / الميداني : ٩٢/٢.

(٣) الطراز الأول / ابن معصوم : ٤١٦/٢ (قلب).



ب - مسائل لغوية كالمزاوجة. ففي المثل العربي: (مِنْ رَطَاتِهِ لَا يَعْرِفُ قَطَاتُهُ مِنْ لَطَاتِهِ)<sup>(١)</sup>، يقول: (أَيُّ مَنْ مُحَقِّقِهِ، وَتَرَكَ الْهَمْزَ لِلْمَزَاوِجَةِ)<sup>(٢)</sup>.

ج- وأفاد منه كذلك في تعدّد أوجه الجمع للصيغة الواحدة، ففي (سُرُّ الروايا روايا الكذب)، قال ابن معصوم: (جمع رَوِيَّةٌ، وهي التفكير والنظر، أي الروايات المستعملة في الكذب، أو جمع رواية للرجل الكثير الرواية، أي الذين يروون الكذب أو تكثر رواياتهم فيه) (٦)

د- وأفاد معنى جديداً أيضاً، لم يذكره في المعنى العام والخاص بالكتاب والأثر، فمنه ما ذكر في المثل: (لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ مَا لِلْأَلَتِ الْغَوْرُ بِأَذْنَابِهَا)<sup>(٣)</sup>، إذ يقول: (أي ما حرّكت أذناها)<sup>(٤)</sup>، فاضاف الحركة إلى السلااء، وهذا لم يذكره في اللغة العامة والخاصة من قبل.

هـ- ثم ذكر فوائد أخرى للمثل منها مجيء الفعل المتعدي بحرف متعلّب بغيره<sup>(٥)</sup> أو تصحيح حادثة معينة<sup>(٦)</sup> أو بيان أصل المثل، ثم ما تطوّر عنه<sup>(٧)</sup> أو تعدّد المعاني للمثل الواحد بسبب من تعدّد دلالة المفردة فيه<sup>(٨)</sup>.

ومسائل أخرى أودعها ابن معصوم في طرازه تتضمّن فوائد كثيرة مما يقتضيه

---

(١) مجمع الأشكال / الميداني : ٣٠٢ / ٢، رطاته : حقه، القطاة : الردف، اللطاة : الجبهة.

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم : ٩٢ / ١ (رطا).

(٦) م. ن. : ٩٧ / ١ (روا).

(٣) مجمع الأشكال / الميداني : ٢٢٥ / ٢.

(٤) الطراز الأول / ابن معصوم : ١٨٤ / ١ (لألا).

(٥) ظ : م. ن. : ١ / ٢٢٢ (نوه).

(٦) ظ : م. ن. : ١ / ١٥١ - ١٥٢ (قرا).

(٧) ظ : م. ن. : ٢ / ١١٠ (سوا).

(٨) ظ : م. ن. : ١ / ٩٤ - ٩٥ (رقا).

عمله المعجمي، لكي يكون المعجم جامعاً لكل فائدة لها علاقة باللغة وشؤونها بمنهج رصين لا يُفارق دلالة فيه<sup>(١)</sup>.

وفي أغلب شواهد (القرآنية والأثرية والمثل العربي) كان الشعرُ حاضراً يدعم الشاهد، ولم يُخصَّص له باباً مستقلاً بل ضُمَّتْ الأبواب كلها.

### ٣- الكشف عن أصل الدلالة وتطوُّرها:

لم يقف ابن معصوم المدني عند حدود أصل وضع المعنى للمفردة اللغوية، بل تجاوزها إلى الكشف عن تطور الدلالة أو تضييقها، لأنَّ مهمة المعجمي البحث عن كلِّ ما يخصُّ المفردة في مجال المعنى، فنجدته يشير إلى أصل الوضع أو التخصيص أو التطوُّر، ملاح له ذلك في آية مفردة أو لفظة.

بيد أنَّ الإشارة إلى أصل الوضع تتحد غالباً مع التطوُّر الدلالي أو التخصيص لها، فهو ما أن يذكر ما وصلت اليه المفردة من التطوُّر حتى يلحقها بأصل الوضع، فمن ذلك قوله (الأباء، كسحاب، الأجم، أو من الحلفاء، والقصب خاصة ثم أُطلق على القصب نفسه، كإطلاق الوشيج على الرماح، وهي في الأصل شجرة، أو عروقتها، الواحدة أباءة)<sup>(٢)</sup> فنجدته قد أورد المعنى العام ثم خصَّص دلالة (الأباء) في القصب خاصة، وهو في الوقت نفسه يُشير إلى انتقال الدلالة في الوشيج الذي أصله اسم الشجرة، ثم انتقلت دلالتها إلى الرماح، وقد يكون السبب في استعمال هذا النوع من الشجر في صناعة الرماح، حتى تُتخذ للرمح إسمًا.

وفي تعميم الدلالة يكون معنى الإيحاء الإشارة مطلقاً والإيحاء يختصُّ بها إذا

(١) خصصت لذلك الفصل الثاني من هذا الباب ودرستُ فيه مباحث اللغوية وآراءه المتناثرة في مجمل كتابه.

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم: ١٥/١ (أبا).

فأشار ابن معصوم في هذا المثال إلى حالتين هما تخصيص الدلالة للمفردة بعد الكشف عن أصل وضعها، ثم أوضح ما اختصت به تضييقاً لها، ثم كشف عن حالة انتقال الدلالة من حالٍ إلى حالٍ آخر كي لا يدع النقص أو اللبس يترب إلى عمله وبأوضح طريقة وأصوب منهج.

ولم يكتف ابن معصوم بذلك، بل عمل على تتبع ما تطوّرت إليه المفردة وتوسّعت أو تعدّدت أوجهها الدلالية فاتبع عدّة طرق وأساليب للوصول إلى ذلك منها:

#### أ- المجاز:

عرّف ابن معصوم المجاز بأنّه: (اللفظ المستعمل في غير ما وُضِعَ له بالوضع الشخصي أو النوعي، لعلاقة بين المعنيين مع قرينة عدم إرادة ما وُضِعَ له، فخرج اللفظ لعدم العلاقة كقولك: خُذ الفرس تُشير إلى كتاب، وخرجت الكتابة لأنها مستعملة فيما وضعت له مع جواز إرادته، ثم العلاقة إن كانت المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي فهو استعارة، وإلاّ فغير استعارة، ويُسمى مجازاً مُرسلاً<sup>(٢)</sup>. ولم يقف عند هذه الحدود، بل تعدّى ذلك إلى كون الحذف من المجاز، فيقول: (والمشهور أنّه من المجاز، وانكره بعضهم، لأنّ المجاز استعمال اللفظ في غير موقعه، والحذف ليس كذلك)<sup>(٣)</sup>، وعقد كون الحذف مجازاً بما قاله الخطيب في الإيضاح: (متى تغير إعراب الكلمة بحذف أو زيادة فهي مجاز، نحو «اسأل القرية»، «ليس

(١) الطراز الأول / ابن معصوم / ٢٢٤ (وبأ).

(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ١٠٤/٦.

(٣) م. ١٠٨/٦: ٥.

كمثله شيء<sup>(١)</sup>، فلم يردّه على عادته لأنّه يتفق معه، فعندما اخرج التشبيه من المجاز بعدما أدخله غيره، ضعف رأيهم به، فقال: (زعم قوم أنّه مجاز، وتبعهم ابن حنّـة في شرح بديعته، والصحيح أنّه حقيقة)<sup>(٢)</sup>.

وأضاف إليه كذلك وصف الفاعل بالمصدر مجازاً، مثل وصف الرجل بالعدل فنقول: رجلٌ عدلٌ<sup>(٣)</sup>:

فوسّع من وقوع المجاز في القرآن<sup>(٤)</sup> واللغة أيّما توسّع، وربّما يعود ذلك إلى ثقافته الفقهية والأصولية، إذ إنّ تعلّم على أساطين الفقه والأصول من أعلام عصره من الشيعة الإمامية، وإنّ الحقيقة عندهم: (اللفظ المستعمل فيما وُضِعَ له فعليـه يلزم فيه أمران: الوضع، واستعمال اللفظ الموضوع في معناه، ومن تضامن هذين الأمرين تتكوّن الحقيقة)<sup>(٥)</sup>، وعليه لا يكون اللفظ مجازاً إلّا إذا أحرزنا أموراً هي<sup>(٦)</sup>:

١ - استعمال اللفظ في المعنى.

٢ - وأن لا يكون ذلك المعنى بما وُضِعَ لَهُ ذلك اللفظ.

٣ - القرينة التي تصرف اللفظ من المعنى الحقيقي الذي وُضِعَ له اللفظ.

٤ - القرينة التي تعين المعنى المجازي المراد من المعاني المجازية.

٥ - العلاقة الخاصة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي.

وقد نقل علماء الأصول من الشيعة هذه العلائق وسّعوها إلى خـمـس وعشرين

---

(١) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ١٠٨/٦.

(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ١٠٨/٦..

(٣) ظ: م. ن: ١١٠/٦.

(٤) ظ: أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ١٠٨/٦.

(٥) مرقاة الأصول / الشيخ بشير النجفي: ٢٣.

(٦) ظ: م. ن: ٢٤.

علاقة<sup>(١)</sup>، فوسّعوا بذلك المجاز.

إذن فلا غرابة من توسيع ابن معصوم من مفهوم المجاز على غير عادة أهل المعجمات، وكذلك تجد اللفظ بعد ذاته، فيه صلاحية لإخطار المعنى المجازي وإن كان بدرجّة أصعب من إقتضائه لإخطار المعنى الحقيقي، غير أنّ القرينة المانعة لإرادة المعنى إنّما تُصرف الذهن عن المعنى الحقيقي<sup>(٢)</sup>.

لهذا نجده قد وسّع من باب المجاز في أكثر المفردات في طرازه إلّا القليل منها بوحى من مذهبه الأصولي، وقد فاق الزخشي المعتزلي وجماعته في ذلك، وهم الذين حاولوا أن يصرفوا كثيراً من التعبيرات من الحقيقة إلى المجاز بوحى من هذا المذهب<sup>(٣)</sup> أيضاً.

وأخرج الاستعارة والكناية والتشبيه من هذا الباب وجعله في باب الحقيقة، كما ذهب إلى ذلك من قبل، فمن الاستعارة قوله في (مخخ) : (المخخ، بالضم، ما في العظام المجوّفة من الدسم، وقد سُمّي الدماغ غخاً واستعير لحال الص كل شيء)<sup>(٤)</sup>، إذ عدّه في الحقيقة ولم يجعله في باب المجاز.

وفي الأثر جاء: (يوسّك أن يُرفع عنكم الطاعون ويفيض منكم شتآن الشتاء)<sup>(٥)</sup> قال ابن معصوم: (أي برّدّه استعارة لأنّه يفيض فيه)<sup>(٦)</sup>. وأيضاً ورد في

(١) ظ : م : ن : ٢٥.

(٢) ظ : مباحث الدليل اللغوي/ عماد الحاشمي : ١٢٦ - ١٢٧.

(٣) الدراسات النحوية واللغوية عند الزخشي/ د. فاضل السامرائي : ٢٠٩.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم : ١٧٣/٥ (مخخ) ، ١١٠/٣ (نق) ، ١١٤/٣ (كف) ، ٣٠٦/٣ (موت) .

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر/ ابن الأثير : ٥٠٣/٢ ، الطراز الأول/ ابن معصوم : ١١٦/١ (شتا) .

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم : ١١٦/١ (شتا) .

الأثر (بعيداً ما بين اللابئين)<sup>(١)</sup>، قال ابن معصوم: (أي فسيح الصدر واسع العطن، فاستعير له اللآبة كَرَحِبِ البناء، وواسع الجنب)<sup>(٢)</sup>.

ومن الكناية: قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام (أنا فقات عَيْنِ الفتنِ)<sup>(٣)</sup>، قال ابن معصوم: (هو كناية عن تسكينها وإخادجها، يُريد فتنة أهل البصرة)<sup>(٤)</sup>، وفي قولهم: (لا أَبَ لسانِكَ)، نقل عن ابن السكيت (ت ٢٤٣هـ) أنها كناية عن قولهم: (لا أَبالك)<sup>(٥)</sup> ولم يذكرها في المجاز.

ومن التشبيه أو التمثيل، ما ورد في الأثر: (مثل المؤمن كالحامة من الزرع من حيث آتتها الريح تَفَيْتُها مرةً ههنا ومرةً هنّا)<sup>(٦)</sup>، قال ابن معصوم: (أي تحركها وتُمْلِئُها بمعنىاً وشيئاً وهو تمثيل لانتباب أهوال الدنيا ومصائبها إيّاه)<sup>(٧)</sup>.

وبالمقابل أضاف مجازات لم يذكرها الزغشري في أساس البلاغة، وربما أخرج ما كان يعتقد الزغشري مجازاً إلى الحقيقة، ففي (بلد)، قال الزغشري: (إن لم تفعل كذا فهي بلدة بيني وبينك، يُريد القطيعة، أي أباعدك حتى تفصل بيتنا بلدةً من البلاد، ويُقال للمتلف: تَبَلَّدْ، وَضَرَبَ بَلَدَتَهُ على بَلَدَتِهِ، أي صفحة راحته على صدره... وتَبَلَّدَتِ الجبال تقاصرت في رأي العين، من ظلمة الليل)<sup>(٨)</sup> فيها أدرج ابن معصوم

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر/ ابن الأثير: ٢٧٤ / ٤، ط: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٥٤ / ٥ (رواد).

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم: ٧٨ / ٣ (لوب).

(٣) تصنيف نوح البلاغة/ لييب بيشون: ٤٨٥.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٥٤ / ١ (فتا).

(٥) م. ن: ١٦ / ١ (شتا).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر/ ابن الأثير: ٤٨٣ / ٣.

(٧) الطراز الأول / ابن معصوم: ١٥٨ / ١ (فتا).

(٨) أساس البلاغة/ الزغشري: ٤٩ (بلد).

هذه المعاني كلها في الحقيقة<sup>(١)</sup>.

وكذلك ما جاء في (رأد)، قال الزغشري: (ومن المجاز: جارية رؤود ورأدة: ناعمة، .... وتقول امرأة راده غير راده: ناعمة طرافة، وترأدت من النعمة، والجارية المشوفة ترأذ في مشيها، وترأدت الجيئة في انسيابها)<sup>(٢)</sup>، غير أن ابن معصوم عدّها من الحقيقة<sup>(٣)</sup>.

ثمّ أنّه جعل من بعض الدلالات مجازاً، وهي عند الزغشري حقيقة، فيقول: (ومن المجاز.... اخصادُ من الشجر: ثَمَرُهُ)<sup>(٤)</sup>، فذكر الزغشري دون الإشارة إلى كونها مجازاً، فقال: (وأخذوا حصاد الشجر أي ثمره)<sup>(٥)</sup>.

فهكذا اختلف منهج ابن معصوم في سوق المعاني المجازية للمفردات اللغوية بحسب ثقافته، فلم يخضع في آرائه لغيره، بل كان يقول ما يراه هو، وإن اعتقد بعلم غيره واحترامه له كالزغشري مثلاً، مخالفاً له في مسائل ومواقف في أخرى.

#### ب- كثرة الاستعمال:

وهذه من طرق توسيع الدلالة وتطوّرها، فنتقل اللفظة من دلالة إلى أخرى بحسب الظروف المحيطة بها وطبيعة الإستعمال، إذ إنّ أفراد المجتمع في تعاملهم اللغوي العام والخاص سيرتبطون في حقبة زمنية معينة أو حُقب متوالية بدلالات معينة لألفاظ معينة، وربما تموت بعض الدلالات ونحيا أخرى لتكون ملازمة لتلك

(١) ظ: الفراء الأول / ابن معصوم: ٢٤٤ / ٥ - ٢٤٥ (بلد).

(٢) اساس البلاغة / الزغشري: ٢١٢ (رأد).

(٣) ظ: الفراء الأول / ابن معصوم: ٣٥٤ / ٥ (رأد).

(٤) الطراز الأول: ٣٢٣ / ٥ (مصر).

(٥) اساس البلاغة / الزغشري: ١٢٨ (مصر).

اللفظة التي ماتت عنها دلالاتها السابقة، فاكسبت حلّةً معنوية جديدة تتلاءم مع حاجات المجتمع، وعليه فإنّ على صانع المعجم اللغوي أن يلاحظ طبيعة المجتمع الذي عاش فيه أو الذي سبقه، وأن يفهم طبيعة الألفاظ التي يضمّنها من قبل عموم استعمالها واختصاصه لطائفة معيّنة أو علم من العلوم<sup>(١)</sup>، وهذا من صميم عمل المعجمي، فيرى الدكتور علي وافي أنّ هناك عوامل إجتماعية وأخرى غير إجتماعية<sup>(٢)</sup> تعمل عملها في صياغة دلالات الألفاظ عبر الحقب الزمنية، منها النظم والتقاليد وكثرة استخدام جيل من الكبار لبعض المفردات في غير ما وضعت له عن طريق التوسّع، فضلاً عن الأخطاء السمعية التي تنشأ عن ضعف بعض الأصوات والتي تُؤدّي إلى سقوط هذه الأصوات في أثناء انتقال اللغة من السلف إلى الخلف، حتى تغدو بعض الدلالات فاشية على ألسنة الناس، وهي في الحقيقة غير موضوعة لها في أصل الوضع.

لاحظ ابن معصوم هذه الأمور ورصدها وأشار إليها كثيراً في معجمه لتكون علامة مميّزة فيه وهي في الحقيقة تُعبّر عن طاقة علميّة رصينة وحسّ لغوي واضح.

وربّما دخلت الإستعارة عاملاً مهماً في كثرة إستعمال المعنى الآخر ليكون هو المعنى المعروف، أو يكون فشو اللفظة بدلالة أخرى غير معنى الأصل وتداوله سبباً آخر لكثرة الإستعمال، فمن ذلك ما أشار إليه عن طريق الإستعارة كما أسلفنا في (غنخ) ، أو ماجاء في الأثر: (بعيداً ما بين اللابتين) من قبل.

ومن باب كثرة الإستعمال أيضاً، قوله: (وباء فلانٌ بفلانٍ بؤة وبؤاء، كفضاء، إذا كان كفّاً له يُقتلُ به، ثم يقول: هم بؤاء، أي أكفأ في القصاص، والمعنى أولو بؤاء،

(١) ظ : ابن سيده وجهوده في اللغة / د. عبد الكريم النعيمي : ١٧٠ - ١٧١.

(٢) ظ : اللغة والمجتمع / د. علي وافي : ٤٥ - ٥٤.



وَكثُرَ حَتَّى قِيلَ: هُمْ فِي هَذَا الْأَمْرِ بَوَاءٌ أَيْ سَوَاءٌ<sup>(١)</sup>.

وأيضاً تعميم القول يكون بمنزلة كثرة الإستعمال فيطغى على الدلالة الأصلية، ومن ذلك قوله: (وَمَلَأَ عَلَى الْأَمْرِ كَمَتَةً: أَعَانَهُ، وَمَلَأَهُ مَلَاءً وَمَمْلَأَةً: عَاوَنَهُ وَشَاهِدَهُ وَتَابَعَهُ. وَمَمْلَأُوا عَلَيْهِ: تَعَاوَنُوا وَاجْتَمَعُوا، أَصْلُهُ: الْمَعَاوَنَةُ وَالْإِجْتِمَاعُ فِي الْمَلَاءِ ثُمَّ عَمٌّ<sup>(٢)</sup>)، فأوضح أصل الدلالة ثم تطورها بفضل كثرة الإستعمال.

وقد يترتب على كثرة الإستعمال تعدّد وجوه الدلالة، ففي كلمات الدعاء يقول: (قيل: الأصل في نحو من الكلمات عن العرب صورتها الدعاء بالسوء غير مرادٍ بها موضوعها كقائلك الله، وَتَرَبُّثُ يَدَاكَ، ونحو ذلك - الإشعار بأن فعل الرجل أو قوله من الندرة في موضع استعجاب ومدح واستعجال)<sup>(٣)</sup>.

ومن كثرة الإستعمال أيضاً الغلبة فيه، فيقول: (وَالْبَاءُ وَالْبَاءَةُ: النِّكَاحُ، وَأَصْلُهُ: الْمَنْزَلُ، وَإِمَّا لَكُونَهُ فِيهِ غَالِباً، أَوْ لِأَنَّ الرَّجُلَ يَتَبَوَّأُ مِنْ أَهْلِهِ تَبَوُّءً مِنْ مَنْزِلِهِ)<sup>(٤)</sup>.

ومنه كذلك ما يرمز به العرب لدلالة يُعَدُّ ذكرها فحشاً فكثرت استعمالها فيه، نحو قوله: (وَسُعَالٌ قَاصِبٌ: شَدِيدٌ، وَبِهِ قُحْبَةٌ: أَيْ سَعَالٌ، الْقُحْبَةُ: الْبَغْيُ أَخَذَ مِنْ الْقُحَابِ، لِأَنَّهَا تَسْعَلُ وَتَنْحَنُحُ إِذَا مَرَّ بِهَا الرَّجُلُ تَرْمِزُ لَهُ بِذَلِكَ)<sup>(٥)</sup>.

### ج - توليد الدلالة:

سلك ابن معصوم طريقاً لتوليد الدلالة، استدراكاً منه على الفيروز آبادي من

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٤/١ (بوا).

(٢) م. ٥: ١٩٩/١ (ملا).

(٣) م. ٥: ٣٠٥/١ (توب).

(٤) م. ٥: ٣٥/١ (بوا).

(٥) م. ٥: ٣٧٨/٢ (قحب).

خلال القياس الصرفي، فوسَّع بذلك دلالة بعض المفردات اللغوية فقال في (شطأ) :  
(وأشطأ الزرعُ: خرجَ شَطْطاً، فهو مشطِيٌّ) <sup>(١)</sup>، ولم يذكرها صاحب القاموس <sup>(٢)</sup>.  
ولاصحاب العباب <sup>(٣)</sup> أو أساس البلاغة <sup>(٤)</sup>.

وقد يذكر مادة كاملة غير موجودة في المعجمات، قائمة بنفسها، فالمادة (شما)،  
لم يذكرها أصحاب المعجمات إلّا مع (شمع) على أنها لغة فيها، وذكرها ابن معصوم  
فقال: (الشَّمَا: الشَّمْعُ، كسب فيها، وهو موم العسل، أبدلت العين همزة، لغة غميّة،  
قال الخليل: تميم تُبدل الهمزة من العين، والعين من الهمزة، يقولون في خبيخ: خبأ، وفي  
نَزَا: نَزَعَ) <sup>(٥)</sup>، وهم يفعلون ذلك مثل حياة وخيعة، وأنّ وعنّ.

أما في (شئاً) فقد أضاف دلالات وصيغاً لم يذكرها الفيروز آبادي وصحّح له،  
فقال: (وشئيء الرجل - على ما لم يُسمَّ فاعله - فهو مشنوء: مبغض، يشنؤه الناس،  
وإن كان جميل المنظر، ورجلٌ مشئاً، كمنهج: قبيح المنظر وإن أحبّه الناس، يستوي فيه  
الواحد وما فوقه والذكر والأنثى، وكمفتاح: مَنْ يَبَغُضُ الناس، أو مَنْ يَبَغُضُهُ  
الناس) <sup>(٦)</sup>، وقوله (كمفتاح) أي (مثناء)، فلم يقل به الفيروز آبادي لأنّ (مفعلاً)  
عنده من صيغ الفاعل <sup>(٧)</sup>، أما الصاغاني، فقال بذلك وقَلَّل من الدلالة <sup>(٨)</sup>.

---

(١) م. ن: ١١٢/١: (شطأ).

(٢) ط: القاموس المحيط/ الفيروز آبادي: ١٨ - ١٩: (شطأ).

(٣) ط: العباب الزاخر (حرف الهمزة) / الصاغاني: ١٦: (شطأ).

(٤) ط: أساس البلاغة/ الزغشري: ٢٩ - ٣٠: (شطأ).

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١١٣/١: (شما)، ط: العين / القراميدي: ٤٥٩/١: (خبيخ).

(٦) م. ن: ١٩/١: (شئاً).

(٧) ط: القاموس المحيط/ الفيروز آبادي: ١٩/١: (شئاً).

(٨) ط: العباب الزاخر (حرف الهمزة) / الصاغاني: ١١٧: (شئاً).

بيد أن ابن معصوم لم يذكر بعض الصيغ القياسية في المادة اللغوية، ففي (شفاً) قال صاحب المقائيس: (الشافي: الناب الذي لم يَعْضَل) <sup>(١)</sup> وأهمها صاحب الطراز الأول <sup>(٢)</sup>.

المبحث الثالث: شخصيته العلمية في الطراز الأول، ومصادره، وتطور المنهج عنده والمؤاخذات عليه:

لأجل إستكمال أدوات المنهج في معجم الطراز الأول، لا بُدَّ من إلقاء الضوء على تأثير ابن معصوم فيما كتب، ومقدار إنجازه ووضوح شخصيته فيه، من خلال مراجعة دقيقة لمصادره في هذا المعجم الكبير، وأثر مَنْ يأخذ عنه، وتوجيهه وموقفه من آرائهم رفضاً أو قبلاً، فضلاً عما يراه الباحث والمراقب فيما كتب وقرّر، لذا قُسم المبحث على:

#### أولاً/ شخصية ابن معصوم في الطراز الأول:

تبدو شخصيته واضحة المعالم في أغلب صفحات الكتاب، وناصرة في إيراد ما يطلبه، وإن تراحم غيره معه عند إيراد شاهد لغويّ له، أو قولٍ لعالمٍ، ليستند به دلالةً، أو يُظهر معنىً، وتجلّت شخصيته بها يأتي:

#### ١ - تصحيح المفردات اللغوية:

إن أصل وضع معجمه كان لتصحيح ما وقع فيه الفيروز آبادي من وهم أو لبس أو خطأ، كما علمت من قبل <sup>(٣)</sup>، فكان كبيره منه تصحيح يجعل ما كان يراه من

(١) مقاييس اللغة / أحمد بن فارس : ٥٨٠ (شفاً) .

(٢) ظ : الطراز الأول/ ابن معصوم : ١١٢ / ١١٣ (شفاً) .

(٣) ظ : الطراز الأول/ ابن معصوم : ٧/١ .

أوهام دلالية أو نحوية أو صرفية.

فمن تصحيحاته الدلالية قوله: (وقالوا: كتيبة صدآء<sup>٢</sup> - كحمراء - إذا علامها سواد في حمرة، لكثرة الدروع، وهي من الصدأ بمعنى اللون الذي هو السواد المشرَّب بحمرة، لا أنَّ عليها صدأ الحديد، كما زعم الفيروز آبادي)<sup>(١)</sup>، وهو غير موفق في رده لأن الصدأ بمعنى اللون متأتية من صدأ الحديد.

ومن تصحيحاته الصرفية قوله: (والمخضأ، كمنبر: كساء غليظ يُؤْتَرُّ به، وقول الفيروز آبادي، يُتَرُّ به، غلط، لقوله بنفسه: «ولا تَقُلْ إِتْرَر به»<sup>(٢)</sup>).

أما تصحيحاته النحوية، فمنها ما ذكره من آراء العلماء في وجه منع تصرف أشياء، كالفراميدي وسيبويه والأخفش والكسائي، إذ ردَّ الجوهري قول الكسائي في أشياء، فيقول: (هي جمع شيء، ووزنها أفعال، كيت وأبيات وشيخ وأشياخ، ومُتَعَت الصرف لشبهها بحمراء في كونها مُجِمَّت على أشياء وتكلمت حراء على حزاوات. قال الجوهري: وهذا يَدْخُلُ عليه ألا يُصرف أبناءُ وأسَاءُ، وتعقَّبَ الفيروز آبادي بأنَّه لا يلزم لأنَّهم لم يجمعوا أبناء وأسَاء بالالف والتاء، وهذا عجيب منه، فإنَّ الصنعة كاد أن يخلو منها كتاب من حكاية أبنائ وأسماء<sup>(٣)</sup>، فصَحَّح ما وقع فيه الفيروز آبادي من توهيم غيره.

٢- مشاركته لغيره في شرح المفردات وتفسيرها، أو جهوده الخاصة فيها، ففي قوله تعالى: ﴿فَصَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>، قال الزمخشري: (أي ضربنا عليهم حجاباً من

(١) م. ن. ٢٦/١: (صدأ)، ظ: ١٤٦/١ (غافاً)، ظ: القاموس المحيط/ الفيروز آبادي: ٢٠/١ (صدأ).

(٢) م. ن. ٥٨/١: (حشأ)، ظ: ٨٧/١ (رجأ)، ٩١/١ (رزل)، ظ: القاموس المحيط/ الفيروز آبادي: ١١٨/١ (شيا).

(٣) الطراز الأول / ابن معصوم: ١١٨/١ (شيا).

(٤) سورة الكهف/ الآية ١١.

أن تسمع، يعنى أنمناهم إنامة ثقيلة لا تبيهم فيها الأصوات، كما ترى المستقل في نومهِ يُصاح به فلا يسمع ولا يستنبه، فحذف المفعول الذي هو الحجاب، كما يُقال بنى على امرأته، يُريدون: بنى عليها القبة<sup>(١)</sup> فنقل ابن معصوم هذا المعنى وبلغظ قريب منه، وأضاف: (ويجوز أن يكون من باب التمثيل بأن شبه الإنامة الثقيلة المانعة عن وصول الأصوات إلى الأذان بضرب الحجاب عليها)<sup>(٢)</sup>، فزاد في وضوح الدلالة بزيادة معنى جديد للآية المباركة.

أو تكون مشاركته من خلال تحديد الدلالة وتوضيحها، فالزخري غالباً ما يترك بعض المفردات دون أن يوضح دلالتها<sup>(٣)</sup> كما في المراد اللغوية (أفل)، أفسط، ألت، بحج<sup>(٤)</sup>، فيما كان ابن معصوم يوضحها، ففي (ألت) قال: (ألت الشيء ألتاً، كقرب وسيمع - نقض)<sup>(٥)</sup>، وفي (بحج) قال: (بَحَّ بَخاً وبَحاً - كَمَحَّ وَتَوَعَّبَ - وَبُحَاحاً وَبُحُوبَةً، بَضَمَهَا: خَسَّنَ صَوْتَهُ وَغَلَطَ)<sup>(٦)</sup>.

أو قد يُطلق اللفظ أو يقيدَه في الدلالة، حسب السياق الذي ترد فيه المفردة، ففي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي﴾<sup>(٧)</sup>، قال: (خطابٌ للأشراف من العلماء والحكماء، وحيث ورد (الملأ) في القرآن المجيد فالمراد بهم أشرافُ القوم)<sup>(٨)</sup>، في حين أن (الملأ) الجماعة وأشراف القوم، ثم تُخصَّص في القرآن بالأشراف فقط. فلاحظ ابن

(١) الكشف / الزخري: ٦٥٩/٢.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٣٢/٢ (ضرب).

(٣) ط: الدراسات النحوية واللغوية عند الزخري/ د. فاضل السامرائي: ١٦١.

(٤) ط: أساس البلاغة / الزخري ٢٩، ١٩.

(٥) الطراز الأول / ابن معصوم: ١٧٢/٣.

(٦) م. ن: ٤/ ٢٦٨.

(٧) سورة يوسف/ الآية ٤٣.

(٨) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٠١/١ (ملأ).

معصوم ذلك.

٣- ملاحظاته الصرفية والنحوية، إذ برزت شخصيته من خلال التعقيب على آراء غيره، كما مرّ ذلك في (شيأ)، أو إكمال النقص على غيره، ففي الأثر (حملهُ على أصبَ القرنين إليه)<sup>(١)</sup>، قال ابن معصوم: (أقربهما إليه، وفيه دليلٌ على أَنَّ (أفعل) مما تجوز فيه - إذا أضيف - التسوية بين المذكر والمؤنث، وأنَّ قول ثعلب في عنوان الفصح: فاخترنا أفصحهنَّ، لا غميرةٌ فيه)<sup>(٢)</sup>، فأكمل ماكان يجب إكماله بقول ثعلب (ت ٢٩٠هـ).

أو أنّه يعمل على تصحيح ماورد عن غيره والردّ عليه، وذلك واضح في الردّ على الفيروز آبادي، كما مرّ في مادة (شيأ) وغيرها.

#### ثانياً/ مصادره في الطراز:

يمكن أن نقسّم مصادره التي اعتمدها في طرازه على قسمين رئيسين هما الكتب التي استقى منها أغلب مواد اللغوية والتمثلة في المعاجم وكتب الأثر والمثل العربي، والقسم الآخر يتمثّل في الشخصيات العلمية، الذين استشهد بأقوالهم في دعم دلالة معيئة أو رأي.

فالمصدر المتمثّل بالكتاب، لم يستول على ابن معصوم، أو ان يسلم هو له قياده، وإنّا حاول أن نبيد في الأخذ منه، وردّ ما رآه غلطاً بالتصحيح أو التعديل أو الإضافة، فنجدّه مثلاً يأخذ من أساس البلاغة للزنجشري أو العباب للصاغاني أو ديوان الأدب للفارابي (ت ٣٥٠ هـ)، عباراتٍ وجلالاً بعينها، وقد يضيف إلى بعضها ما وجد ذلك

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر/ ابن الأثير: ٤١/٣.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٠٦/٢ (صقب)، ط: كتاب الفصح / ثعلب: ٢٦٠.

ضرورة، لكنه في كثير منها لا يُشير إلى قائلها أو مصدرها إلا في بعضها، ولعل ذلك كان طلباً للإيجاز والاختصار، أمّا فيما يخصّ القاموس المحيط للفيروز آبادي، فالحال مختلف، فهو يسير مع القاموس المحيط حيث وجد لبساً أو خطأ، يعالجه بما يراه مناسباً، ومعتدّاً كل ذلك بأقوال العلماء، أو يذكر رأياً لغوياً في مسألة معيّنة أو آراء، فإنّه يجمعها، ثم يبدأ بمحاكمة النص الذي بين يديه مرجحاً رأياً أو مفتدّاً آخر بدليل.

فمما أخذ بعينه دون أن يشير إلى قائله، مقالته الزغشري في (بلد): (ومن المجاز: إن لم تفعل كذا فهي بلدة بيني وبينك، يُريد القطيعة، أي أبعادك حتى تفصل بينا بلدة من البلاد)، وفي المادة ذاتها قال أيضاً: (وتبلدت الجبال: تقاصرت في رأي العين من ظلمة الليل)<sup>(١)</sup>، أما ابن معصوم فقال: (بلدت الجبال) بالماضي دون تيسير في بقية النص<sup>(٢)</sup>، غير أنّه جعلها من الحقيقة على خلاف من الزغشري الذي وضعها في المجاز.

وربما كان ابن معصوم يأخذ الدلالات ذاتها من مصادرها إلا أنّه يصوغها بأسلوبه الخاص، فمن ذلك ما ذكره الصاغاني في (ضراً) عن أبي عمرو إذ يقول: (ضراً يُضَرُّ: إذا خُفِيَ، وانضَرَّتْ الإبل: مُوتَتْ، وانضَرَّ فحلهم: مات، وكذا الشجر)<sup>(٣)</sup> فيما صاغ ابن معصوم هذه الدلالات ذاتها بطريقته الخاصة، فقال: (ضَرَّ الشجر، كمنَعَ: يَبَسْ، وَضَرَّ المَالُ: مُوتَ، كَانضَرَّ، وَضَرَّ الشَّيْءُ: خُفِيَ، فهو ضريء)<sup>(٤)</sup>، فعبر عن الإبل بالمال مع إضافة اسم الفاعل (ضريء). ونظر الحالة

(١) أساس البلاغة/ الزغشري: ٤٩ (بلد)، ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٤٥/٥ (بلد).

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٤٥/٥ (بلد).

(٣) الباب الزاخر (حرف الهزه) / الصاغاني: ١٢٥ (ضراً).

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٣١/١ (ضراً).

ذاتها في (ضناً) <sup>(١)</sup>.

أو أنّه يأتي بمعنى آخر يضيفه للمعنى الذي ساقه غيره، ففي العباب جاء:  
(وامرأة صهيّة: لا لبن لها ولا ندي) <sup>(٢)</sup>، في حين أضاف ابن معصوم دلالة أخرى،  
فقال: (والمرأة التي لا تحبّس والتي لا ندي لها ولا لبن، كالصهيّة، والضهيّة، بالمد،  
قال سيويه: هي ممدودة على فعلاء، ومزمتها زائدة) <sup>(٣)</sup>، فقدّم الدلالة على اللفظ  
وأضاف ما وجده مناسباً، معضداً ما رآه بقول سيويه، وربما حذف دلالة لم يرَ هو لها  
مسوغةً لذكرها، فلم يذكر المضاهة بمعنى المشاكلة، ولا قراءة عاصم في قوله تعالى:  
﴿يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ <sup>(٤)</sup> كما ذكرها الصاغاني في العباب <sup>(٥)</sup> وأهل  
القراءات <sup>(٦)</sup>، وربما حذف لصعوبة نطقها .

أما ما يخصّ العلماء والفصحاء الشعراء الكبار، فهو يأخذ بأقوالهم ويستشهد  
بآرائهم، بيد أنّه إذا وجد في بعضها خلطاً أو لبساً، فلا يأخذ به بل يرده، وينقل عن  
الحليل بن أحمد الفراهيدي <sup>(٧)</sup>، وعن أبي زيد الأنصاري <sup>(٨)</sup> وابن الاعرابي <sup>(٩)</sup>، وابن  
قتيبة ويسميه القتيبي <sup>(١٠)</sup>، والزجاج <sup>(١١)</sup>،

---

(١) ظ : المصدرين السابقين والصفحتين ذاتها.

(٢) العباب الزاخر (حرف المزة) / الصاغاني: ١٢٧ (ضها).

(٣) الطراز الأول / ابن معصوم: ١٣٤ / ١ (ضها).

(٤) سورة التوبة/ الآية ٣٥.

(٥) ظ : العباب الزاخر (حرف المزة) / الصاغاني: ١٢٧ (ضها).

(٦) ظ : الحجة في القراءات السبعة/ ابن خالويه: ٩٧، العنوان في القراءات السبعة/ ابن خلف المقرئ،  
الأنصاري: ١٠٢.

(٧) ظ : الطراز الاول/ ابن معصوم: ١١٣ / ١ (شيء).

(٨) ظ : م. ن. ٢١ / ١ (بابا).

(٩) ظ : م. ن. ١٧ / ٥ (قزح).

(١٠) ظ : م. ن. ٢٦٦ / ١ (يرثا).

(١١) ظ : م. ن. ١٠١ / ١ (سبا).



وابن جني<sup>(١)</sup>، والزخشي<sup>(٢)</sup> فضلاً عن الجوهري والفيروزآبادي وكذلك الشعراء  
كأبي نؤاس، وقد ردّ عليه جمعه لليؤيو، فقال: (الجمع يَأْوِي - يهْمَزَتَيْن - وجمعه أبْر  
نؤاس على يَأْيِي، فقال في طرديته:

يُؤْوِي بِعَجْبٍ مَنْ يَرَاهُ      مَا فِي الْيَأْيِي يُؤْوِي شُرَاهُ

ولا عبرة به<sup>(٣)</sup>.

فخالف مَنْ سبقه، إذ جمعه الفراهيدي والصاغاني وابن منظور على يَأْيِي<sup>(٤)</sup>،  
وكان يثق كثيراً بالزخشي ويترحم عليه ويحمله إجلالاً كبيراً، وكان يذكره بكنيته (جار  
الله) في أغلب الأحيان، ويرى في آرائه مفتاحاً لكثير مما يقع فيه غيره مِنْ وَهْمٍ أو لبسٍ  
فيصحح به، وكذلك يثق بابن السكيت وينقل عن كتابه (إصلاح المنطق)، ومنهم  
أيضاً ابن دريد وغيرهم من علماء اللغة.

أما طريقتة في الاستدلال على مواده، فتكون من خلال ما يأخذ من غيره، فهو  
يُبدل بما يراه هو أولاً، ثم يذكر آراء مخالفيه، وبعد ذلك يدحضه بقول آخر، مستشهداً  
بشاهد شعري أو أثري، كما في استدلاله على محترف اللؤلؤ ومعالجه فيقول: (لشال  
كننجار، ... وقال القراء: والقياس لثاء مثل لعاء، قال علي بن حمزة - يعنى البصري -  
خالف القراء في هذا كلام العرب والقياس، لأنّ المسموع لثال، والقياس: لؤلؤي، لآته  
لا يُبنى منه الرباعي فعّال، ولثال شاذ)<sup>(٥)</sup>، وكذا الحال في (لما) وتعديتها، فذكر رأي

(١) ظ: م. ن: ٢٦٦/١ (يرئأ).

(٢) ظ: م. ن: ١٠٧/١ (سبأ).

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٦٥/١ (باباً)، ظ: ديوان أبي نؤاس: ٢٣٦.

(٤) ظ: العين/ الفراهيدي: ١٩٩٣/٣ (باباً)، العباب الزاخر (حرف المزة) / الصاغانى: ٢٠٦ (باباً)،

لسان العرب/ ابن منظور: ٤٣٢/١٥ (باباً).

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٨٢/١ (لأ).

الفيروز آبادي وخطأه، ثم ذكر رأيه ودعاه بقولي ابن السكيت في اصلاح المنطق، والتبريزي في التهذيب<sup>(١)</sup>. هذه الطريقة في الإفادة من المصدر وآراء العلماء لم تنحصر في معجم الطراز فقط من مصنفاته، وإنما وجدت ذلك في (رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين)، فإنه يعرض الآراء المختلفة في القضية الواحدة، ثم يختار ما يراه مناسباً أو يرد غير المناسب غير آبه بصاحب الرأي<sup>(٢)</sup> ما كان غلطاً.

وربما يحاول من خلال جمعه آراء العلماء أن يبين سلوكهم في بيان الدلالة المتوخاة، فنجد واحداً منهم متسرعاً في الحكم على مسألة معينة، وربما تجد الآخر يهتم بجانب دون جانب آخر فتبدو فيه قوة أو ضعف، وترى ذلك مبثوثاً في كل أجزاء كتابه الطراز وغيره.

#### ثالثاً/ تطوّر المنهج عنده:

لم يتوقف ابن معصوم عند سابقه في المنهج الذي اتبعوه في الكشف عن دلالة الألفاظ ومعانيها، وإنما حاول أن يتجاوزه بإضافات منهجية، كان الغرض منها إضاءة الجوانب الأخرى لدلالة المفردات، فضلاً عن فصلها عن بعضها، فقسم مادته على أبواب هي: اللغة العامة، والمجاز، والكتاب (القرآن الكريم) والأثر والمصطلح والمثل العربي، فقال: (وأما طريقة تحريره وأسلوب تقريره - أي الطراز الأول - فبإتي أبدأ الفصل من الباب باللغة العامة ثم الخاصة بالكتاب ثم أجيء على الأثر بالأثر، ثم بالمصطلح فالمثل)<sup>(٣)</sup>.

فهو بهذا التقسيم يعمل جاهداً على فصل الدلالات المتعلقة بالمفردة اللغوية

---

(١) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٩١ (لأ).

(٢) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/ ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٧٣، ٣٢٧، ٣٣٠.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٠ (مقدمة المؤلف).

ليبين فيها إتساع الدلالة وتشعبها من خلال إستعمالها في نصٍّ معيّن، ويُفعل فيها كل المعاني المتوخاة منها ويؤثرها داخل النص، وهو بذلك عمل على أن يلمّ بكل هذه الدلالات، أي أنّه حاول بطريقته هذه أن لا يفلت منه معنىٌ خافٍ. فاستجد بالكتاب العزيز وبغريب اللغة ونواورها في الأثر المروي عن فصحاء العرب، أو أن يطلبه في المثل العربي سواء كان مثلاً قديماً أو مؤلّداً ليكشف عن الدلالة المستحدثة في اللغة، أو يرجوه في المصطلح الذي يمثل حالة التطور العلمي وقوة اللغة العربية في إستيعاب هذا التطور، ويبنّ استطاعتها على منحها ما يُناسبه من ألفاظ، أو قد يجده في المجاز الذي يمثل هو الآخر حالة تطوريّة في الدلالة اللغوية للمفردة العربية.

ففي (روح) يشرع أول الأمر في بيان معانيها في اللغة العامة مبتدئاً بمعناها في أصل الوضع المتمثّل بالنفس الناطقة، ثم يرسم المفردة بحركاتها الأخرى، فيذكر معنى الرّوح - بالفتح - ويومّ راحّ والروحانيون، ثم يذكرها بلفظة (الرّيح) ومعانيها وما يتفرّع عنها، ثم ما يشق منها كاسم الآلة المِرْوَحة واسم المكان المَرْوحة وغيرها، حتى يستوعب كل الدلالات اللغوية لها، ثم لا ينسى التطور الحاصل فيها من تخصيص الدلالة أو تقييدها، فمثلاً في الروائح من الأمطار، قال: (خلاف الغوادي: وهي أمطار العشي، الواحدة، رائح، وقول الفيروز آبادي: الواحدة رائحة غلط إلا أن تجمل صفةً للسحاب لا للأمطار)<sup>(١)</sup>. وكذلك في (سغب)، إذ يقول: (سَغَب - كَسَغَب وقَتَلَ: جاع، أو لا يكون إلّا مع التعب)<sup>(٢)</sup>، وكذلك القُرْبان<sup>(٣)</sup>، والريح والرياح<sup>(٤)</sup>، فهنا

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٣٠ / ٤ (روح).

(٢) م. ن. ١ / ١٣٠ (سغب)، ط: البيان والتبيين/ الجاحظ: ٢٠ / ١.

(٣) ط: م. ن. ٢ / ٢٧٩ (قرب).

(٤) ط: م. ن. ٤ / ٣٣٧ (روح)، ط: دقائق الفروق اللغوية في البيان العربي/ د. محمد الدوري: ٢٧٢.

ط: التعبير القرآني/ د. فاضل السامرائي: ١٧.

وضَحَّ تخصيص الدلالة بشيء معيّن دون الآخر، وإيتعاداً عن الخلط بيمض الدلالات المشابهة في ألفاظ أخرى.

وهو أيضاً يعمل على تفعيل اللفظة ضمن السياقات النصّية في الكتاب المجيد، فيحاول أن يدرج دلالات لم يكن أغلبها مُدرجاً في اللغة العامة، فأدرج للروح ومشتقاتها فيه عشر دلالاتٍ غير ما ذكر في الأثر، والتي بلغت تسعاً أيضاً، وهكذا بين مقيد للدلالة ومخصّص لها أو موّسع فيها، وهذا من أهم أعمال المعجمي، فهو لا يكتفي بمعرفة أصل الدلالة وبيانها ورصف المعاني الموجودة في المعجمات وكتب اللغة الأخرى، وإثباته عليه أن يكشف عن المخزون الدلالي الذي يكتنف اللفظة في سياقها، إذ إن المعنى في أصل وضعه ذو وضع مَرِن الدلالة داخل إطار اللفظ، فعندما يُقَعَّلُ ستجد له دلالات أخرى متطوّرة من خلال الإستعمال، وقد أحسن السيد ابن معصوم في ذلك، فأوجد طرائق أخر لمعرفتها فأوضح سر بقاء العربية وديمومتها وعظمة بيانها وسطوتها على أعمال الفكر والعقل، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وقال سبحانه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، فجمع القرآن واللغة العربية والعقل على مستوى واحد، لما بينهما من إرتباط وثيق، من خلال أعمال اللغة في القرآن الذّين أنتجا فكراً.

فهكذا نجد ابن معصوم قد وعى هذه المسألة فأفاد من القرآن والأثر والمثل العربي في إنتاج الفكر، ثم صاغ من اللغة مصطلحات علمية جامعة لأفكار متطوّرة وبألفاظ قليلة، إذ أفصح من خلالها عن عظمة لغة العرب وسطوتها على كل فنون المعرفة.

---

(١) سورة يوسف / الآية ٢.

(٢) سورة الزخرف/ الآية ٣.

إذاً زاد ابن معصوم سماتٍ منهجية رائعة عملت على تطوير مسألة الكشف عن الدلالة اللغوية، فشعّب مناهجها ورسم صورها، وأكثر طرائقها فوسّع مواردها.

#### رابعاً/ المؤاخذات :

لم يحلُ أيّ كتابٍ منها بلغ الشئ عليه من مأخذٍ وهنات، أو يسلم من النقد إلاّ كتاب الله تعالى، إذ قال سبحانه فيه ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾<sup>(١)</sup>. والطرّاز الأول ماهو إلاّ كتاب نقد واستدراك على القاموس المحيط، غير أنّ النقد الموجّه للطرّاز الأول لا يغضّ من مكانته ومنزله الكبيرة، فهناك مأخذ بسيطة يمكن ان يُغضّ النظر عنها، وأخرى لها أهميتها، نجملها بما يأتي:

١- الإضطراب في ترتيب المعاني والشواهد في المادة اللغوية، ومثالها في (نقب) إذ يقول: (ونَقَبَ البلاءُ: أصابَهُ، وهو من المجاز)<sup>(٢)</sup> فذكر هذه الدلالة في باب المعاني الحقيقة لا في باب المجاز مع إشارته إلى كونها مجازاً.

وفي (جزأ)<sup>(٣)</sup>، ذكر قوله سبحانه: ﴿لَسْتَ تَعْلَمُ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup>، شاهداً من الكتاب العزيز عليها، والصحيح محلّها في (حزب).

٢- عدم إيراد شواهد من القرآن الكريم على المادة اللغوية - على عادته - مع وجود الشاهد عليها، كما في (جحد)<sup>(٥)</sup>.

٣- ذكْرُه لبعض الدلالات في مادة معينة وحقّها ان تذكر في أخرى، ونعسيها

---

(١) سورة فصلت / الآية ٤٢.

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم: ١٠٩/٣. (نقب).

(٣) ظ: م. ٥٠/١: ٤٧.

(٤) سورة الكهف / الآية ١٢.

(٥) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم ٢٥٩/٥ - ٢٦٠ (جحد)، ١٣٠/٢ (سغب).

زائدة عنها، ففي (الج) جاء في الأثر: (فوضعوا اللج على قضئ)<sup>(١)</sup>، قال: (أي السيف شبهه بلج الماء، وقيل هو سيف الاشر وكان يسميه: اللج واليسم)<sup>(٢)</sup>، وكان يمكن أن يكتفي بهذا، لكنه أضاف: (وقفي أي قفائي، وهي لغة طائفة أو حذلية، إذا أضافوا المنقوص إلى ياء التشكلم قلبوا الألف ياءً وادغموا إحداهما في الأخرى، فقالوا: وافق ذلك هو أي هواي، وهذه عصي أي عصاي)<sup>(٣)</sup> وهذه زيادة يمكن أن تُدرج في (قضي) مع إشارة بسيطة إلى دلالتها في (الج).

٤- إهمال بعض المواد اللغوية، فقد اهل (زباً)، وذكرها الصاغاني عن ابن الأعرابي وقال: (الزبأة: العَضْبَةُ)<sup>(٤)</sup>، واهمل أيضاً (سأ، سَدًا) وذكرها الصاغاني في العباب الزاخر<sup>(٥)</sup>.

٥- إغفال ذكر بعض أصحاب الأقوال شعراً أو نثراً منها ما جاء في (أرب) إذ يقول: (ومنه: قمره مؤرب، للمنية، قال: ورهنُ الفتى رهنُ بقمره مؤرب)<sup>(٦)</sup>.  
وهو للبيد بن ربيعة العامري<sup>(٧)</sup>.

٦- وقد لا يُورد البيت كاملاً وإنما يكتفي بالصدر أو بالعجز، منه قوله: (وقال

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر / ابن الأثير: / ٤ / ٢٣٤.

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢٠١ / ٤ (الج).

(٣) م. ن.

(٤) العباب الزاخر (حرف الهزة) / الصاغاني: ١٠٦ (زبأ).

(٥) ظ: م. ن. ١١٠: (سأ، سَدًا).

(٦) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢٧٨ / ١ (أرب).

(٧) روي (قضيتُ لباناتٍ وسليْتُ حاجةً ونفستُ الفتى رهنُ بقمره مؤرب). ديوانه: ٢٧، ظ: لسان العرب / ابن منظور: ١١٢ / ١ (أرب)، مقاييس اللغة / ابن فارس: ٥٥ (أرب)، مجمل اللغة / ابن فارس: ٢٨ (أرب).

ذو الرمة: وساقَ الثَّرَيَا في مُلَاءَيَةِ الفَجْرِ<sup>(١)</sup> وكان ذلك لكفائيته في الدلالة على المعنى وطلباً للإيجاز.

٧- الخطأ في نسبة بعض الأشعار والأقوال إلى قائلها أو عدم وجودها في مصادرهما، فقال في (زوا)، يقول: (قال ليبد:

..... ولا يدفعُ زوُ النيةِ الحبلُ)<sup>(٢)</sup>

وذكرَ أَنَّ البيتَ ليزيد بن معاوية<sup>(٣)</sup>، وربما حدث ذلك بسبب من التصحيف. وفي (لخنج)، قال: (وفي كتاب العين: اللخلخائي: منسوب إلى لخلخان)<sup>(٤)</sup> غير أنَّي لم أجدهُ في كتاب العين<sup>(٥)</sup>.

٨- النقل عن المتأخرين دون المتقدمين، كما في قوله ( والأذُبُ، كَفَلَسِ العَجَبُ وبخطَّ أبي زكريا الخطيب على هامش الصحاح: المعروف فيه الإدبُ بالكسر)<sup>(٦)</sup>، غير أن ابن فارس (ت ٣٩٢هـ) ذكر في المقاييس: (ويقال: إِنَّ الإذْبَ العَجَبُ)<sup>(٧)</sup> وفي المجلد (الإدب: الأمرُ العجيب)<sup>(٨)</sup>، فالنقل عنه أوَّلُ لتقدِّمه على أبي زكريا الخطيب (ت ٥٠٢هـ).

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٠٠/١ (ملا). وصدرالبيت: أقامت بها حتى ذوى العدد. ظ: ديوانه: ١/١٠٦١.

(٢) م. ن. ٩٩/١ (زوا)، ولم أجده البيت في ديوان ليبد.

(٣) ظ: الأغاني/ أبو الفرج الأصفهاني: ١٧/٢١٩.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/١٧٠.

(٥) ظ: العين/ القراهيدي: ٣/١٦٢٩ (لخج).

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/٢٧٥ (أدب).

(٧) مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٥٠ (أدب).

(٨) مجمل اللغة/ ابن فارس: ٢٦ (أدب).

(٩) هو يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن البسطام الشيباني، أبو زكريا الخطيب التبريزي وُلِد سنة (٤٢١هـ)، كان أحد أئمة اللغة والنحو والأدب، أخذ عن أبيه الملاة المعري وعبيد الله الرقي وولي التدريس بالنظامية وانتهت إليه الرئاسة، له عدة مصنفات ظ: بغية الوعاة/ السيوطي:

٢/٣٣٨ معجم الأدباء/ ياقوت الحموي: ٢٠/ ٢٥ - ٢٦.

٩- الخطأ في الصرف في قوله: (كسوط وسياط - وواوه منقلبة عن ياء)<sup>(١)</sup>  
والصحيح ياؤه منقلبة عن واو.

١٠- غموض بعض العبارات، ففي (قريح)، قوله: (والقراخ: نوع من النباتات رازيانجي نجى الشكل عطر)<sup>(٢)</sup>، وإن لفظة (رازيانجي) تحتاج إلى توضيح وبيان.

وفي (نصب) يقول: (وهذا نُصِبُ عَيْنِي بالضم، وفتحهُ، لحنٌ أو صواب)<sup>(٣)</sup>،  
فتجد في المعنى إبهاماً وغموضاً.

وكذلك في (رنا)، يقول: (والبرنأ، كمحمّد، ويُفتح: الحناء، كالبرنأ، بالضم  
والمدّ مشددة ويُرْتَأَ حَيْثُ: حَضَبَهَا به، والياء في أَوَّلِهِ زائدة مطلقاً، لإجماعهم على أنها  
لا تكون مع ثلاثة أصولٍ إلّا زائدة، سواء كانت أَوَّلاً أو وسطاً أو أخيراً، وذكرها في  
الجوهري وتبعه الفيروز آبادي، وهم)<sup>(٤)</sup>، والذي يبدو أنه كان يعني ورود (البرنأ) في  
(رنا) وهم للجوهري وتبعه الفيروز آبادي فيه.

١١- جعل المجاز حقيقة. ففي قوله سبحانه: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى  
الْفُصْفُ﴾<sup>(٥)</sup> قال ابن معصوم: (أي سكن، وسكت سكوتاً إذا صمت)<sup>(٦)</sup> دون أن  
يجعلها في باب المجاز والذي يبدو أنه جعلها استعارة، والاستعارة ليست مجازاً  
عنده<sup>(٧)</sup>، وذهب إلى هذا الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٤ هـ)، إذ يقول: (ولما كان

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٣٢/١ (ضوا)، وانظر الهامش في الصفحة ذاتها.

(٢) م. ن. ٥: ١٢/٥ (قريح).

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٠١/٣ (صوب).

(٤) م. ن. ٥: ١: ٩٥ - ٩٦ (رنا)، ووردت (الجوهري) بالرفع في أصل المادة، وهو خطأ.

(٥) سورة الأعراف / الآية ١٥٤.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٤٢/٣ (سكت).

(٧) ظ: أنوار الربيع في أنواع البديع/ ابن معصوم: ١٠٤/٦.



السكوت ضرباً من السكون استُعير له في قوله<sup>(١)</sup>. فيما ذهب الزغشري والطبرسي (ت ٥٤٨هـ) إلى أن سكوت الغضب توسعٌ ومجاز<sup>(٢)</sup>.

لكن المعلوم أن اللفظ الواحد يمكن أن يكون استعارةً ويكون مجازاً مرسلأً بحسب السياق الحاكم في النص، ذلك أنَّ الإستعارة عندما تكون علاقتها المشابهة تخرج من كونها مجازاً، لكن إذا أُريد من اللفظ إطلاقه على المقيد، فيتضمّن معنى آخر غير المشابهة بالتضمين، كإطلاق اليد في النعمة، وهي في الأصل موضوعة للجراحة المخصوصة، لكن من شأن النعمة أن تصدر منها وتصل إلى المقصود لها<sup>(٣)</sup>، فتكون مجازاً مرسلأً، وكذا الحال في شأن (السكت) فإنّه تضمّن معنى سكون الغضب، وهو من شأنه أن يصدر منه ويصل إلى المضمون، فانتفت الاستعارة وجاءت مجازاً مرسلأً. وكذلك في (حبة سكات)<sup>(٤)</sup>، هي مجاز وارسلها مع الحقيقة للسبب ذاته.

١٢ - جعل من الحقيقة مجازاً، ففي (وجب)، قال: (وأوجبَ له شيئاً، كأنه أنزَمَ به نفسه)<sup>(٥)</sup>، إذ ساقها في المجاز وهو تمثيل، والتمثيل عنده خارجٌ عن المجاز كما يرى هو ذلك<sup>(٦)</sup>، فخرج عن مذهبه فيه، فأخطأ في المنهج الذي اتبعه.

١٣ - إهماله لبعض الدلالات في المادة اللغوية، وقد ذكرها غيره، ففي (شقاً) يذكر ابن فارس: (الشاقية الناب الذي لم يَغْصَل)<sup>(٧)</sup>، في حين لم يذكرها ابن معصوم،

---

(١) مفردات الفاظ القرآن/ الراغب الأصفهاني: ٤١٦ (سكت).

(٢) ط: أساس البلاغة / الزغشري: ٣٠٢ (سكت)، جمع البيان في تفسير القرآن/ الطبرسي: م/ ٤٨٣.

(٣) ط: المطوّل/ التنتازي: ٥٧٥ ط: الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لميي: ١٠٠ - ١٠٩.

(٤) ط: الطراز الأول / ابن معصوم: ٢٤٣/٣ (سكت).

(٥) ط: الطراز الأول / ابن معصوم: ١٣٠/٣ (وجب).

(٦) ط: أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ١٠٨/٦.

(٧) مفاتيح اللغة/ ابن زكريا: ٥١٠ (شقو).

وكذلك في (زكا) يذكر الصاغاني: (وَزَكَا المرأة : جامعها)<sup>(١)</sup>، ولم يوردها ابن معصوم.  
ولزيد من الإيضاح لا بد من الكشف عن أرائه في بعض الظواهر اللغوية  
المنتشرة في أغلب كتبه دون أن يضعها تحت عنوان أو فقرة فيها، وهذا ما سيتضمنه  
الفصل الآتي إن شاء الله تعالى.

\*\*\*

---

(١) الباب الزاخر (حرف الهمزة) / الصاغاني : ١٠٦ (زكا).

## الفصل الثاني مباحثه اللغوية

### مدخل:

كانت مصنفات ابن معصوم المدني في اللغة في شؤون عصره، ولم يستطع الانفكاك من قيوده أو الانفلات منها، وبما أنَّ عصره امتاز بكثرة الشروح والإستدراكات والتصحيحات على الكتب الأصول في اللغة كالمعجمات وكتب التصحيح اللغوي وغيرها، لذا كانت مصنفاته لا تتجاوز تلك الحدود، على الرغم من ريادة أفكاره وأصالة موضوعاته، وإنْ كُتِبَ فيها من قبل، إذ تميّزت كتاباته بالرصانة الفكرية وعدم الانحراف بسبب من دواع عقائدية أو دينية، وإنها اتسمت بالموضوعية العلمية، فكان يستقري ويحلل ويناقش ويتتقد، معتمداً في ذلك على التراث العربي، ومستنداً إلى ثقافة لغوية عالية.

واتجاهات التصنيف والتأليف في أيامه جعلته يسير ضمن مسارات علماء عصره مع تميّز يحمده عليه من عاصره فلم يستطع أن يؤلّف في موضوعات اللغة وعلومها كتاباً أو رسائل منفردة، غير أنه استثمر شروحاته واستدراكاته ونقوداته على سابقيه، في أن يؤلّف كثيراً من موضوعات اللغة وفنونها فيها، استطراداً أو توسعاً قصد الإبانة والإيضاح في مادة لغوية أو في شرح أو نقد أو غير ذلك.

وحاولت أن أرصد هذا الجهد الكبير المبثوث في مصنفاته الواسعة بصبر وجهد

كبيرين، متبّعاً فيها آراءه في المسائل المختلّفة فيها، من نحو تطوّر الدلالة اللغوية من تعميم الخاص، وتخصيص العام، وانتقال الدلالة للمفردة العربية من مجالٍ دلاليّ إلى آخر، أو دراسة بعض الظواهر الدلالية كالترادف وغيرها مع التفصيل فيه دون غيره لما له من صلةٍ كبيرة في الدلالة القرآنية واختلاف العلماء فيه، مبيّناً رأيه فيه وشدة حرصه وحذره في رصدها ودراساتها.

منها الإبدال اللغوي وأنواعه، والسُّبُل التي اتبعها في رصده بين الحروف والأصوات أو المفردات، متبّعاً إياها بموضوع المميز في المستويين الصوتي والصرفي.

ثم دراسة المعرّب في اللغة والقرآن الكريم، وهو في كلّ هذا كان شديد الحذر في دراساته وإصدار آرائه وتحليلاته، لما لها من علاقة بالقرآن الكريم.

ولم تلتفت لبعض المباحث اللغوية الأخرى، وذلك لأن ابن معصوم لم يجعل لها حيزاً كبيراً من جهده، فطلبنا الاختصار قدر الإمكان والإشارة بالقليل.

### المبحث الأول: تطوّر الدلالة:

تعدّ اللغة الوسيلة الإنسانية المهمة في تواصل الإنسان مع أبناء جلدته، إذ يتم بها تبادل المعلومات والأفكار بين أبناء المجتمع الواحد، وقد حدّدها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بأنها: (أصواتٌ يعبّرُ بها كلّ قوم عن أغراضهم)<sup>(١)</sup>.

إنّ هذا التعريف للغة عند ابن جني من التعريفات الدقيقة إلى حدٍّ بعيد، وهو تعريف دقيق يذكر كثيراً من الجوانب المميزة للغة، فأكد أولاً الطبيعة الصوتية للغة، كما ذكر وظيفتها الاجتماعية في التعبير ونقل الأفكار، وذكر أيضاً أنها تستخدم في

---

(١) المختصر/ ابن جني: ١/ ٣٤

مجتمع، فلكل قوم لغتهم<sup>(١)</sup>.

لما كانت اللغة ذات طبيعة اجتماعية، فهي تتفاعل مع المجتمع، فتنمو بنموه وتتطور بتطوره من حيث تراكيبها ومفرداتها وأصاليبها، و (لكل كلمة في كل لغة تاريخ، فالكلمة تحيا وتستخدم وتتغير وتموت، والعربية تعرف كلمات ترجع إلى اللغة السامية الأم)<sup>(٢)</sup>، ومعرفة العربية لكلمات من اللغة السامية الأم يعني أنها متطورة عنها، إذ لم تتوقف عند توقفها، بل سارت مع سُنّة الحياة في التغير والتفاعل مع الواقع الاجتماعي الذي يجتم على اللغة أن تحيا بحياته أو تموت بموته وذلك من خلال محافظة الألفاظ على دلالتها التي تضمنها أو المتطورة عنها أصلاً (وقد أشار اللغويون القدامى إلى التطور الدلالي الذي لحق طائفة من الألفاظ ونصوا عليه صراحة، بيد أنهم عدّوا ما حدث بعد عصور الإحتجاج مولداً أو لحناً، مع أن الظاهرة واحدة، كما أنّ هذا التطور لم يكن واضحاً لديهم ولم يعلّلوا له)<sup>(٣)</sup>، ملتزمين بحدود زمانية ومكانية معينة، مع أنهم عقدوا له أبواباً وفصولاً، فكتب ابن دريد في جهرته (باب الاستعارات)<sup>(٤)</sup>، وجعله ابن فارس (ت ٣٩٢هـ) في (باب القول في أصول أسماء قيس عليها وألحق بها غيرها)<sup>(٥)</sup>، على حين خصّه السيوطي (ت ٣٩٥هـ) بثلاثة فصول<sup>(٦)</sup>.

ومع كلّ هذا فقد وقف آخرون من التطور موقفاً معارضاً، ورفضوا كلّ تغيير

---

(١) ظ: علم اللغة العربية/ د. محمود فهمي حجازي: ٩

(٢) م. ن: ٣٠٩

(٣) الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لمبي: ١٦

(٤) ظ: الجمهرة/ ابن دريد: ٣/ ٤٣٢-٤٣٣

(٥) ظ: الصحاح في فقه اللغة/ ابن فارس: ٩٥

(٦) ظ: المزهو/ السيوطي: ١/ ٤٢٦

في المعنى حدث من بعد ذلك، وشددوا النكير على الجديد في المعنى<sup>(١)</sup>.

غير أن ابن معصوم كان قد تنبّه على هذا التطور ورصده من خلال قراءته لتاريخ المفردة العربية، فعندما يتناول معناها يحاول أن يستقري كل الدلالات المتطورة فيها مؤشراً على أصل الدلالة، وما تطورت عنه من حيث تخصيص دلالتها أو تعميمها أو إنتقالها من خلال الاستعارة أو المجاز المرسل.

فهو مؤمن بتطور الدلالة، بل كان في بعض الأحيان يذكر ما تقوله العامة دون رده أو الإعتراض عليه، وهذا دليل على صحته والأخذ به، ومثاله الطرب: وهو شدة سرور أو حزن، والعامة تخصّه بالسرور<sup>(٢)</sup>، وفي بعض الأحيان يردّه إن كان مخالفاً لقواعد اللغة ومعاييرها، من نحو قوله: (وطرآن، كمشان: جبل فيه حمام كثير، إليه ينسب الحمام الطّرّاني، وقال أبو حاتم: حمام طرّاني لا يُعرّف من أين جاء، والعامة تقول: طوراني، وهو خطأ)<sup>(٣)</sup>.

أما في مجال تخصيص الدلالة فيذكر أصل الدلالة المفردة أولاً ثم يقول: وخصّ في كذا، أو هو خاص بكذا<sup>(٤)</sup>، أو يؤكد أصله ذاكرة أن سبب تخصيصه كونه غالباً فيه<sup>(٥)</sup>. وأما تعميم الدلالة فيذكر أصلها في المفردة ثم ما عمت فيه أو كثر فاستعمل مطلقاً<sup>(٦)</sup>، أو توسعوا فيه حتى أطلق على كذا<sup>(٧)</sup>.

(١) ظ: الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لمبي: ١٧

(٢) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٤٥/٢ - طرب

(٣) م: ن: ١٢٧/١ - طراً

(٤) ظ: م: ن: ١/١ - ٣٥ - بره: ١/١ - ٣٣٢ - ثيب.

(٥) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١٥٨/٧

(٦) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٩٩/١ - ملا: ١/١٨٨ - حلب

(٧) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ٢٩٢/٣

أخذ هذا المجال اللغوي عنده حيزاً واسعاً، فيما صنّف من كتب اللغة كالطراز الأول، أو في شرحه للصحيفة السجادية في رياض السالكين وغيرها، إذ نجد آراءه منتشرة ومتناثرة في أغلب ما ألف وصنّف.

والدلالة تعني المعنى الذي يفرضه السياق على مجمل النص، وتكون متجاوزة في أغلب الأحيان للمعنى المعجمي ومتطورة عنه لتتفق مع مقتضى الحال، أو هي عند علماء اللغة المحدثين (عبارة عن العلاقة التي تربط الدال بالمدلول داخل العلامة اللسانية، ومن خواص هذه العلاقة أن يكون بين الدال والمدلول كمال الإتصال، وإن أحدهما يقتضي الآخر ويؤذن به، فتصوّر كلّ منها مرهون بصاحبه فلا يكون الدالّ دالاً حتى يكون له مدلول لا يتسّى الكلام على المدلول حتى يكون له دال، إذ هو لا يوجد خارج العلاقة التي تربطه بالدال، فلا الدال سابق المدلول، ولا المدلول سابق الدال، وكلّ قد أوجده الوضع والإصطلاح في لحظة زمنية واحدة<sup>(١)</sup>.

هذه الثنائية التي تجمع الدال والمدلول على صعيد واحد ربّما تكون منظورة من جوانب متعددة تتعلّق بخصائص كلّ من هذين العنصرين، ولكل عنصر منهما محيطه الذي ينشأ فيه وتستديم الحياة له به، وهذه - عادةً - فيها متغيرات لا يمكن السيطرة عليها جميعاً بحكم الظروف المحيطة بها، لذا فإن عملية التغيّر في الدلالة لا بدّ من أن تكون تابعة لمجمل هذه الخصائص وغيرها، فن الدلالة متغيرة تبعاً لتلك الظروف ومتطورة عنها وليس للفرد قوة قادرة على تحويل مسارها، وإنّما هي نتاج اجتماعي عام وليس نتاجاً فردياً محضاً أبداً.

---

(١) علم الدلالة - دراسة وتطبيقاً/ د. نور الهدى لوشين: ٢٧

إنَّ خواص هذا التغير أو التطور الدلالي ما يأتي<sup>(١)</sup>:

١. إنه يسير ببطء وتدرّج إذ إن مدلول الكلمة لا يتم بشكل مفاجيء بل يستغرق وقتاً طويلاً.
  ٢. يحدث من تلقاء نفسه وبطريق آلي لا دخل للإرادة الإنسانية فيه.
  ٣. إنّه جبري الظواهر لأنه يخضع لقوانين صارمة لا قدرة لأحد على تعويضها، أو تغييرها.
  ٤. يعتمد إنتقال الدلالة على المجاورة والمشابهة.
  ٥. التطور الدلالي في غالب أحواله مقيد بالزمان والمكان.
  ٦. إنّه يحدث في بيئة، ويظهر أثره في جميع أفرادها.
- عنيّ علماء العربية القدماء بدراسة الدلالة لأنّها تمثل محور كلّ الدراسات العلمية، وأهمها دراسة اللغة و القرآن الكريم، واتخذت دراساتهم عدة مسارات على أيدي علماء اللغة والأصول والفلسفة وأهل المنطق والكلام، فمن محاولات دراسات الدلالة عند العرب ما تمثل في<sup>(٢)</sup>:
١. محاولة ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) الرائدة في معجم (مقاييس اللغة) من خلال ربط المعاني الجزئية للمادة اللغوية بمعنى عام كليّ.
  ٢. محاولة الزنخشري في معجم (أساس البلاغة) للترقية بين المعاني المجازية والمعاني الحقيقية للمفردة اللغوية.
  ٣. محاولة ابن خنّي في تقليات المادة الممكنة، بمعنى واحد.
  ٤. اهتمامات الأصوليين وعلماء الكلام والفلاسفة المسلمين بالدلالة،

---

(١) ظ: علم اللغة/ د. علي وفي: ٣١٤-٣١٧، علم اللغة/ السمران: ٢٨.

(٢) ظ: علم الدلالة/ د. أحمد مختار عمر: ٢٠-٢١



فاهتمامات الأصوليين تمثلت في دراسة موضوعات دلالة اللفظ والمنطوق والمفهوم وغيرها، أما الفلاسفة فنجد لهم إشارات في كتبهم واضحة، أما إهتمامات البلاغيين فتتمثلت في دراسة الحقيقة والمجاز وأساليب الأمر والنهي والإستفهام، وكذلك في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني.

إلاّ أن ابن جني توسع في دراسة الدلالة فعقد أبواباً أربعة في معنى الدلالة والعلاقة بين الدال والمدلول<sup>(١)</sup>. هي: باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، وباب الاشتقاق الأكبر، وباب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وباب إمساس الألفاظ أشباه المعاني، وقد حاول فيها أن يدرس الصلة الحقيقية والخفية بين اللفظ والمعنى، وأسباب تطور المعنى وتغيّره من دون أن يفصح عن ذلك، وإنها تركه للباحث النبيه أن يستنتج ذلك.

أما مظاهر التطور الداخلي فتجلى في تخصيص الدلالة أو تعميمها أو تغيير مجال استعمال الكلمة<sup>(٢)</sup>، وأضاف السعران مظاهر أخرى تمثلت في التغير الانحطاطي أو الخافض والتغير التسمائي والتحول نحو المعاني المضادة<sup>(٣)</sup>.

بيد أن هذه الظاهرة يمكن أن تكون ضمن تغيير مجال استعمال الكلمة، فتخصيص الدلالة يعني تحويلها من معنى كلي إلى معنى جزئي، أو تضيق مجالها، وعرفها بعضهم أنها تحديد معاني الكلمات وتقليبها<sup>(٤)</sup>، ومن أمثلتها، تخصيص كلمة

---

(١) ظ: الخصائص / ابن جني: ١١٣-١٣٩، ١٤٥-١٦٨.

(٢) ظ: علم اللغة / السعران: ٢٨٠-٢٨٥، التطور اللغوي / د. رمضان عبد التواب: ١٨٩، علم الدلالة / أحمد غنار عمر: ٢٤٧، دور الكلمة في اللغة / أولان: ١٦١-١٦٣، تأصيل الجذور السامية / د. حسام قدوري عبد: ١٣٠-١٤٠.

(٣) ظ: علم اللغة / السعران: ٢٨٠-٢٨٥.

(٤) ظ: علم الدلالة / د. أحمد غنار عمر: ٢٤٥، التطور اللغوي / د. رمضان عبد التواب: ١٩٤، علم الدلالة - دراسة وتطبيقاً / د. نور الهدى لوشين: ٥٧.

(الحريم) للدلالة على النساء، بعد أن كانت تطلق على كل محرم، وكذلك إطلاق كلمة (العيش) على الخبز.

أما تعميم الدلالة فهو حالة معاكسة لتخصيصها، أي خروج اللفظ من المعنى الخاص إلى معنى عام<sup>(١)</sup>، مثالها إطلاق لفظة (الإستحمام) للإغتسال بالماء مطلقاً حاراً كان أو بارداً، وهي في الأصل للإغتسال بالماء الحميم أي الحار، وإطلاق كلمة (القافلة) لجماعة الركب مطلقاً راحلةً كانت أو قادمةً، وهي في الأصل للرفقة الراجعة.

أما حالة انتقال الدلالة فهو غير التخصيص أو التعميم، ويكون عندما يتعادل المعنيان، أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص، وهذا الانتقال يتضمن طرائق شتى، مثل الاستعارة، وإطلاق البعض على الكل، والمجاز المرسل بشكل عام<sup>(٢)</sup>.

#### مظاهر التطور الدلالي عند ابن معصوم:

عني ابن معصوم بقضية التطور الدلالي، وكان سعيه في ذلك إمتداداً لسمي سابقه، إذ إنهم عقدوا فصولاً وأبواباً في ذلك، فابن السكيت (ت ٢٤٢هـ) قد خصص في إصلاح المنطق ثلاثة أبواب تحت عناوانات (وبما تضعه العامة في غير موضعه)<sup>(٣)</sup>، وخصص ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في أدب الكاتب (باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه)<sup>(٤)</sup>، و(باب الأسماء المتقاربة في اللفظ والمعنى)، و(باب نواذر

(١) ظ: علم الدلالة/ د. أحمد ختار عمر: ٢٤٥.

(٢) ظ: علم الدلالة/ د. أحمد ختار عمر: ٢٤٧، دور الكلمة في اللغة/ أورمان: ١٦٣.

(٣) ظ: إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ٢٠٤.

(٤) ظ: أدب الكاتب/ ابن قتيبة: ١٧.

من الكلام المشتبه<sup>(١)</sup> وغيرها، وخصص أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) في كتابه (لحن العامة) للتطور الدلالي أكثر ما تحدث به من نحو (مما وضعه العامة في غير موضعه)<sup>(٢)</sup>، والذي يبدو أنّ ذكره للعامة في الوضع الأول يدلّل على الأثر الاجتماعي والثقافي في التطور الدلالي، وغير هؤلاء من اللغويين العرب القدماء والمحدثين<sup>(٣)</sup>.

أما ابن معصوم فقد حدّد بعض مظاهر التطور الدلالي من دون أن يفردها بفصل أو باب معين، وإنما بشّها في كتبه ومصنفاته، ومن هذه المظاهر:

#### أولاً: تخصيص العام أو التضييق في المعنى:

وهو اختصار الدلالة على بعض أجزائها، فيصبح مدلول الكلمة مقصوراً على أشياء، أقل عدداً مما كانت عليه الكلمة في الأصل<sup>(٤)</sup>، وإن التخصيص أيسر من إدراك الدلالة العامة، وذلك لإبتعاد الناس في حياتهم العملية عن العموميات، وإيشارهم الدلالة الخاصة، وقد يعتمدون إلى بعض الدلالات العامة ويستعملونها إستعمالاً خاصاً<sup>(٥)</sup>.

كان ابن معصوم يشير في أغلب الألفاظ التي يتناولها بالشرح أو النقد إلى كونها مخصوصة في معنى معيّن، مع بيان أصل المعنى، قصد الإيضاح والإبانة، ومثال ذلك (الحجج)، فيقول: (وأصل الحجج: القصد، وتُخصّص في عُرْف الشرع بقصد بيت الله الحرام

---

(١) ظ: م. ن. / ابن قتيبة: ١٠١-١٠٢

(٢) ظ: لحن العامة/ الزبيدي: ٢٠٦

(٣) ظ: دلالة الألفاظ/ د. إبراهيم أنيس: ١٥٢-١٦٧، علم اللغة/ السمران: ٣٠٥-٣١١، دور الكلمة في اللغة/ أولمان: ١٦٢-١٦٣، فقه اللغة وخصائص العربية/ د. كاسد الزبيدي: ٢١٨ وما بعدها، الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لعبي: ٢١-٢٧

(٤) ظ: الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لعبي: ٢١-٢٢

(٥) ظ: مظاهر التصويب اللغوي في كتب لحن العامة/ أحلام فاضل عبيد: ٢٦١ مع مصادرها (رسالة دكتوراه).

وأشار إلى هذه الدلالة ابن فارس من قبل، فيقول: (الحجُّ لم يكن عندهم - أي العرب - فيه غير القصد وسر الجراح، من ذلك قولهم:

واشهد من عوفي حلولا كثيرة يحجّون بسبِّ الزبرقان المزعفرا

ثم زادت الشريعة ما زادته من شرائط الحجّ وشعائره<sup>(٢)</sup>، ونقل ابن منظور (ت ٧١١هـ) هذا المعنى عن ابن السكيت فقال: (الحجّ: القصد... هذا الأصل، ثم تُعَرِّف استعماله في القصد إلى مكة للأنك والحج)<sup>(٣)</sup>، ومنها كذلك (الطرب)، قال ابن معصوم: (خَفَّةٌ من شدة سرور أو حزن، والعامّة تخفّه بالسرور)<sup>(٤)</sup>، والتخصيص ليس بخطأ عنده خلافا لابن قتيبة، إذ يقول: (الطربُ: يذهب الناس إلى أنّه في الفرح دون الجزع، وليس كذلك، إنّها الطربُ خَفَّةٌ تصيب الرجل لشدة السرور أو لشدة الجزع)<sup>(٥)</sup>، وإلى هذه ذهب أبو بكر الأنباري (ت ٣١٥هـ)، فقال: (وقولهم: قد طَرِبَ الرجلُ، قال أبو بكر: معناه قد خَفَّ لشدة فرح لحقه أو حزن، والعامّة تظن أن الطَّربَ لا يكون إلا مع الفرح، وهو خطأ منهم)<sup>(٦)</sup>، وإلى ذلك ذهب ابن منظور<sup>(٧)</sup>.

غير أنّ ابن معصوم قد خصه بالفرح دون غيره تمشياً مع ما ذهب إليه العامّة تساهلاً منه. ومنها (التَّيِّب) فهي عند ابن معصوم: (المرأة دُخِلَ بها، والرجُل دخل

(١) رياض السالكين/ ابن معصوم: ١٥٨/٧

(٢) الصاحبي في فقه اللغة/ ابن فارس: ٨١

(٣) لسان العرب/ ابن منظور: ٥٢/٣ - حجج

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٤٥/٣ - طرب

(٥) أدب الكاتب/ ابن قتيبة: ١٧

(٦) الزاهر/ أبو بكر الأنباري: ٢٦٤/١

(٧) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ١٣٦/٨ - طرب

بامرأتها، أو هي المرأة فارقت زوجها، والرجل فارق زوجته، وهي خاصة بالمرأة، ولا يقال في الرجل إلا تغليباً، والأول أشهر<sup>(١)</sup>، ذلك أن العرب كانت تُغلب الذكر على الأنثى، فنقول في الأب والأم أبوين، وفي الشمس والقمر القمرين<sup>(٢)</sup>، قال ابن هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ) : (ويقولون لضد البكر من النساء خاصة ثيب، والثيب يقع على الأنثى وعلى الذكر، يقال: رجل ثيب وامرأة ثيب)<sup>(٣)</sup>، فخصص الثيب بالنساء وإن وقع عليها عموماً.

ومنه ما قيل في تخصيص (أوماً) وتعميمها، إذ غلظ الفيروزآبادي في عبارته: (الإياء الإشارة بالأصابع من أمامك ليُقبل، والإياء من خلفك لينأخر)<sup>(٤)</sup>، مستهدداً بيت الفرزدق<sup>(٥)</sup>:

تري الناس ما سرنا يسرون خلفنا وإن نحن أوبأنا إلى الناس وقفوا  
فقال ابن معصوم: (أي إن اشرنا إلى الخلف، والرواية المشهورة «وإن نحن أومأنا» فيكون الإياء الإشارة مطلقاً، والإياء يختص بها إذا كانت إلى الخلف)<sup>(٦)</sup>، مخالفًا الفيروزآبادي ولكن كيف يكون الإياء الإشارة ليقبل في حين أن الفرزدق يقول (وقفوا)؟، معنى هذا أن ابن معصوم قد أخطأ في الإستشهاد وذلك لأنهم يقولون الإياء الإشارة لأجل الإقبال فكيف صارت إلى الخلف .

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٣٢/١ - ثيب

(٢) ظ: الخصائص/ ابن جني: ٢٠٩/٢، الأنشبا والنظائر/ السيوطي: ١٣٩/١، التغليب في القرآن الكريم/ عبد الوهاب حسن: ٦١ (رسالة دكتوراه).

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان/ ابن هشام اللخمي: ١٤٩ - مسألة ٢٥

(٤) التاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٣٠/١ - وبأ

(٥) ديوانه: ٣٢/٢، في الديوان (... وإن نحن أومأنا إلى الناس وقفوا).

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٢٤/١ - وبأ

وإلى عموم الإياء ذهب ابن الجبان (ت ٤١٦ هـ) فقال: (وأوسأت إلى الرجل: إذا أشرت إليه)<sup>(١)</sup>، في حين ذهب ابن هشام إلى أن الإياء الإشارة إلى الإمام، والإياء الإشارة إلى الخلف<sup>(٢)</sup>، فخصص كل منها، لكن تخصيص ابن معصوم في (أوبأ) وتعميم (أوما) لكون الأولى لغة في الثانية، قال: (ووبأ إليه، وأوبأ: لغة في وما، وأوما إذا أشار إليه)<sup>(٣)</sup> وإن في اللغات تخصيصا وتعميما - كما هو معلوم - في غير ذلك، وقد حصل هذا بسبب تقارب الباء والميم في المخرج الصوتي .

ومنه أيضا (خلا)، إذ يقول ابن معصوم: ناقلا عن أبي زيد الانصاري: (قال أبو زيد: خلا البئر: إذا برك، فلم يكذب ينهض، وكذلك الناقة، وقال غيره هو خاص بالنوق، فلا يقال للجمل: خلا بل ألح)<sup>(٤)</sup>، وجاء في حديث الحديبية: (أنه بركت به ﷺ راحلته، فقالوا: خلأت القصواء، فقال: ما خلأت القصواء، وما ذاك لها بخلق، ولكن حبسها حابس الفيل، الخلاء للنوق كالإلحاق للجبال)<sup>(٥)</sup>.

وكان ابن قتيبة يقول: (ألح الجمل، وخلأت الناقة، وحرّن الفرس، والخلاء في الناقة مثل الحران في الفرس)<sup>(٦)</sup>، وإلى ذلك ذهب الصاغاني في العباب<sup>(٧)</sup>، ولم يختلف ابن معصوم عنهم فيها، أي أنه يرجح ويختار فقط.

(١) شرح الفصح في اللغة/ ابن الجبان: ١٦٠.

(٢) ظ: شرح الفصح/ ابن هشام اللخمي: ٩٨.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٢٤ - وبأ.

(٤) م. ن: ١/ ٧١ - خلا.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر/ ابن الأثير: ٥٨/ ٢.

(٦) أدب الكاتب/ ابن قتيبة: ١٠٣.

(٧) ظ: العباب الزاخر (حرف المزة) / الصاغاني: ٧٨ - خلا.

ومنه كذلك قوله: (الحمار لا يقال له: فرأ إلا إذا كان وحشياً)<sup>(١)</sup>، وكذلك (القربان، بالضم، ما يُقَرَّب به إلى الله تعالى، وغلب على النسبكية - وهي الذبيحة)<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: تعميم الدلالة أو توسيع المعنى:

وهو أن يتوسَّع في معنى الكلمة ودلالاتها فتتقل من معناها الخاص الذي كانت تدلُّ عليه إلى معنى أشمل وأعمَّ من ذلك، وتعميم الدلالة أقلُّ شيوعاً في اللغات من تخصيصها، وأقلُّ أثراً في تطور الدلالة وتغيُّرها<sup>(٣)</sup>، لأنَّ تشعب المعنى قد يؤدي في كثير من الناس إلى اللبس وعدم ضبط الدلالة، واحتفال وقوع الخطأ.

ورصد ابن معصوم الكثير من حالات التوسُّع الدلالي في المفردات العربية مبيناً فيها المضامين الجديدة والمستحدثة نتيجة لما حصل من تطوُّر في الاستعمال اللغوي، فمن ذلك ما قاله في (ملاً): (ومالاه ملاءةً ومُملأةً: عاونه وشايه وتابعه، وتماثوا عليه: اجتمعوا، أصله المعاونة والاجتماع في الملاء، ثم عمَّ<sup>(٤)</sup>)، لأنَّه خُرج على المجاز لا على الحقيقة، وهو ما ذهب إليه الزنجشيري، فقال: (ومن المجاز: مالاه: عاونه، ممالأة، وأصلها المعاونة في الملائمة عمت)<sup>(٥)</sup>، وأكد هذا الأصل أيضاً الفراهيدي في العين<sup>(٦)</sup>، وابن منظور في اللسان<sup>(٧)</sup>، والفيروزآبادي في القاموس المحيط<sup>(٨)</sup>.

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٤٦/١ غا غا، ظ: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٨١٥ - فرأ، أساس البلاغة/ الزنجشيري: ١٦٧ - فرأ.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٧٩/٢ - قرب.

(٣) ظ: الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لمبي: ٢٣.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٩٩/١ - ملاً.

(٥) أساس البلاغة/ الزنجشيري: ٦٠١/١ - ملاً.

(٦) ظ: كتاب العين/ الفراهيدي: ١٧٢٤/٣ - ملاً.

(٧) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ١٦٦/١٣ - ملاً.

(٨) ظ: القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٢٩/١ - ملاً.

ومنه (رود) ، قال ابن معصوم: (راد رَوْدًا - كقمال - وَرَوْدَانًا يفتحتين : جاء وذهب، وهذا رندُ القوم: رسولُهم الذي يرتاد لهم مساقط الغيث، الجمع رَوَاد وروادة، ثم استعمل الرود والارتياب في طلب الشيء مطلقاً)<sup>(١)</sup>، فعمم المصدرين، وأنَّ الرود فعل الارتياح فيقال: بعثنا رائداً يرود لنا الكلاء، أي يطلب وينظر ويختار أفضله<sup>(٢)</sup>، فإن معظم الدلالة تدل على مجيء وذهاب وانطلاق من جهة واحدة، لذا قيل: الزيادة: اختلاف الإبل في الرعي مقبلة مدبرة، ورادت المرأة ترود إذا اختلفت إلى بيوت جاراتها، والزادة من الرياح السهلة لأنها تزد، لا تهب بشدة<sup>(٣)</sup>، وهذا كله توسع في الدلالة عن الأصل الذي وضعت له. لذا قال ابن معصوم بتعميم الدلالة من الرود.

ومنه (الصفر) ، قال ابن معصوم: (الصَفْرُ بالكسر فالسكون: الخالي، يقال: بيتٌ صَفْرٌ، أي خال من المتاع، وهو صَفْرُ اليدين، ليس فيها شيء، قيل هو مأخوذ من الصفر، وهو الصوت الخالي من الحروف، وقيل من صَفَرِ الإناء يصفر من باب تعب، إذ خلا حتى سمع منه صفر لخلوه، ثم صار متعارفاً لكل من الأنبة وغيرها)<sup>(٤)</sup>، وهذا ما ذهب إليه الكسائي وقال: (والصَفْرُ بكسر الصاد، الخالي من كل شيء، قال الشاعر:

..... وإن بَثَّ صَفْرُ الكَفِّ والبطن طاورا

وقال حاتم طي:

ترى إن ما قَدِمْتُ لم يكُ صَفْرِي وإنَّ يدي مما بخلتُ به صَفْرٌ<sup>(٥)</sup>

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٨٥/٥ - رود

(٢) ظ: كتاب العين/ الفراهيدي: ٧٢٦/١ - رود، لسان العرب/ ابن منظور: ٢٦٥/٥ - ٢٦٦ - رود

(٣) ظ: متنايس اللغة/ ابن فارس: ٤٠٩ - رود

(٤) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٢٢/٧

(٥) ما تلحن به العامة/ الكسائي: ١٣٠ - ١٣١ - مسألة ١٧، ظ: ديوان حاتم الطائي: ٥٠ .



فجعل من الكفّ إناءً خالياً من كل شيء، موسعاً في الدلالة، وذهب ابن الجبان إلى هذا التعميم فقال: (والصّفر - بالكسر - الحالي)<sup>(١)</sup>، من غير أن يحدّد دلالة الخلو أو يخصصها، ومن المعاني الأخرى كذلك، ما ذكره الزمخشري، إذ يقول: (ومن المجاز... صِفَرَت وطابه، وصِفَرُ إناءه إذا هلك)<sup>(٢)</sup>.

وفي (راكب) إذ كانت تطلق على راكب البعير خاصة، ثم توسعت، كما يقول ابن معصوم: (وتقول: مرّ بنا راكب، إذا كان على بعير خاصة، فإذا كان على حافر فرس أو حمار قلت: فارسٌ وحمارٌ)<sup>(٣)</sup>، وربما أخذ ذلك عن ابن قتيبة، إذ يقول: (ولا يقال راكب إلا لراكب البعير، ويقال فارس وحمار ويقال)<sup>(٤)</sup>، أي لراكب الفرس والحمار، والبلغل حصراً، وقد قيل أيضاً (ركب رأسه، أي تعتف)<sup>(٥)</sup>، وهذا توسع، حتى أطلقت على الجميع عند العامة<sup>(٦)</sup>.

ومنه أيضاً ما قاله ابن معصوم: (حملته على الدابة إذا أركبته عليها، ثم استعمل في المعاني، فقليل حملته على الفعل أغريته به، وحملته على الفضل أي عاملته، كأنه لم يكن قادراً على ذلك من نفسه فأقدرته عليه كما يفعل بالمحمول على الدابة)<sup>(٧)</sup>، فربما كان هذا عنده من المجاز فتوسع، وقد ذكر الزمخشري: (ومن المجاز... وأنا أحمله على أمرٍ فلا يتحمل عليه... وحملتُ فلانا على صاحبه إذا أَرَشْتُهُ عليه وحمل على نفسه السير

---

(١) شرح فصيح اللغة: ابن الجبان: ٢٤٩.

(٢) أساس البلاغة/ الزمخشري: ٣٥٦ - صفر.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٧٩/٢ - ركب.

(٤) أدب الكاتب/ ابن قتيبة: ١٠٣.

(٥) شفاء الغليل/ الحفّاخي: ١٦٢.

(٦) مظاهر التصويب اللغوي في كتب لحن العامة/ أحلام فاضل عيود: ٤٦٦ - رسالة دكتوراه.

(٧) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٣٣/٣.

وفي غيره، وحملتُ الحقد عليه إذا أضمرته<sup>(١)</sup>، ومنه قوله أيضا: (التناول : في الأصل بمعنى الأخذ باليد، يقال: ناولته الشيء فتناوله، أي أخذه، ثم توسّع فيه، فاستعمل بمعنى التعاطي وهو الإقدام على الشيء وفعله)<sup>(٢)</sup>، ومثالها ما حكاه غيره كالزغشري في باب المجاز فقال: (تولُّكُ أن تفعل كذا بمعنى حقِّك... وتقول: ما أنالوا مثل نواله، ولا نسج أحدٌ على منواله، وتناولت بنا الركاب مكان كذا)<sup>(٣)</sup>، ومن الإتساع كذلك أن يقال: (نلتُ له بشيء أي جُدْتُ)<sup>(٤)</sup>، وهذه المعاني كلها في التعاطي والإقدام على الشيء الذي رآه ابن معصوم أنفا.

ومنه كذلك قول ابن معصوم: (ودون بالضم: نقيض فوق، واتسع فيه، فاستعمل في كل تجاوز أمرٍ إلى أمر كقوله - أي الإمام علي بن الحسين عليه السلام - يا نفسي مالكِ دون إلهٍ من وإي<sup>(٥)</sup>، أي دونه في المنزلة والرتبة<sup>(٦)</sup>، وهذا المعنى له (دون) واحدٌ من تسعة معاني ذكرها صاحب اللسان، منها بمعنى قبل وأمام ووراء وتحت وفوق والساقط من الناس وغيرها<sup>(٧)</sup>.

ومما رصده ابن معصوم: (دأب في العمل، كمنع - دأباً، ويمحرك دؤوباً: جدّ وكدح، واجتهد واستمر... والدأب كفلس ويمحرك: العادة والشأن، وكل ما عليه الإنسان من عمل وحالة وأمر، وأصلح من دأب إذا كدح، إطلاقاً لاسم الخاصص على

(١) أساس البلاغة/ الزغشري: ١٤٣ - حمل

(٢) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٣٨٦/٢

(٣) أساس البلاغة/ الزغشري: ٦٥٨ - نول

(٤) لسان العرب/ ابن منظور: ١٤/٣٣٥ - نول

(٥) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٤٣٠

(٦) لسان العرب/ ابن منظور: ٤/٤٥١ - دون

(٧) ظ: م. ن: ٤/٤٥١ - دون

وكذلك (أحلبته: أعتة على الحلب، ثم كثر فاستعمل مطلقاً، وقيل: أحلبته على كذا، أي أعتة ونصرته، فأنا محلبٌ له: أي ناصر<sup>(٢)</sup>)، ومنه أيضاً (الغد) ، وهو: (اليوم الذي يأتي بعد يومك على إثره، ثم توسعوا فيه حتى أطلقوا على البعيد المرقَّب<sup>(٣)</sup>).

وقد يكون الحذف دليلاً على تعميم الدلالة لأن المشهور عنه أنه من المجاز<sup>(٤)</sup>، والمجاز توسع في الدلالة، لأنه استعمال اللفظ في غير ما وُضِعَ له في أصل اللغة<sup>(٥)</sup>، ففي دعاء الإمام علي بن الحسين عليه السلام: (اللهم يا كافي الفرد الضعيف)<sup>(٦)</sup>، يقول ابن معصوم: (كفى تكون بمعنى أجزأ أو أغنى، وبمعنى وقى، فالأولى متعددة لواحد، كقوله: قليل منك يكفيني، والثانية متعددة لاثنتين، كقوله تعالى: ﴿كَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾<sup>(٧)</sup>، فإذا جعلت قوله ﷺ: «يا كافي الفرد الضعيف» من الأول، فالمعنى يا مجزئ ومغني عن كل صاحب ومؤيد وإن جعلته من الثانية، فمعناه «يا واقى الفرد الضعيف كل مهم»، فحُذِفَ المفعول للتعميم مع الاختصار؛ بقرينة أن المقام مقام مبالغة<sup>(٨)</sup>، أي أنه ينبغي من ذلك أمن اللبس واختصار الدلالة وتحديدتها في مجال

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥/٢ - دأب، ظ: كتاب العين/ الفراهيدي: ٥٤٧/١ - دأب، مقياس

لغة/ ابن فارس: ٣٥٤ - دأب، لسان العرب/ ابن منظور: ٢٧١/٤ - دأب.

(٢) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤١٨/١ - حلب، ظ: مقياس اللغة/ ابن فارس: ٢٦٠ - حلب، لسان

العرب/ ابن منظور: ٢٧٩-٢٧٨/٣ - حلب.

(٣) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٢٩٢/٣، ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٢٦/١٠ - غدا

(٤) ظ: البرهان في علوم القرآن/ الزركشي: ٦٨/٣، أنوار الربيع/ ابن معصوم: ١٠٨/٦

(٥) ظ: أنوار الربيع/ ابن معصوم: ١٠٨/٦

(٦) رياض السالكين/ ابن معصوم: ١٤٧/٣

(٧) سورة الأحزاب، الآية ٢٥

(٨) رياض السالكين/ ابن معصوم: ١٤٧/٣

ضيق طلباً للاتساع، وهذا كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾<sup>(١)</sup>، إذ التقدير (فآواك)، أو (آوى بك) وغيرها، فحذف المفعول قصد اتساع الدلالة وتعميمها وطلباً لإيجاز الكلام<sup>(٢)</sup>، وعدم الاكتفاء بدلالة معينة، لأن المحتوى الدلالي في السياق يتطلب كل المعاني فحذف المفعول لأجل ذلك كله، دفعاً للتقص الدلالي المحتمل في النص. وقصداً لرعاية الفاصلة أيضاً.

### ثالثاً: انتقال الدلالة:

هو تغيير دلالة اللفظة وانتقالها من مجال إلى آخر، من نحو انتقال الدلالة المجردة إلى مجال الدلالة الحسية، أو بالعكس، وهو ما يسمى بالاستعارة<sup>(٣)</sup>، أو تكون بسبب من علاقة أو صلة بين مجالي الدلالة، وهذا التغير يسمى بالمجاز<sup>(٤)</sup>.  
أما أسبابه فتكمن في توضيح الدلالة وبيانها، أو تكون بسبب من تطوّر العلوم ورتبتها وتمييز المادي منها من المجرد<sup>(٥)</sup>.

إذاً سيكون هذا التطور في الدلالة على قسمين أساسيين هما:

١- الاستعارة: وحقيقتها مجاز علاقته المشابهة، ويقال في تعريفها: (اللفظ المستعمل فيما شُبّه بمعناه الأصلي، كاسد في قولنا: رأيت أسداً يرمي، فأسد استعارة لأنه لفظ استعمل في شجاع شُبّه بالأسد الذي هو الحيوان المفترس)<sup>(٦)</sup>.

---

(١) سورة الفصح، الآية ٦.

(٢) ظ: معاني القرآن/ الفراء: ٢٧٤/٣.

(٣) ظ: أنوار الريح/ ابن معصوم: ٢٤٣-٢٤٦.

(٤) ظ: م.ن: ١٠٤/٦.

(٥) ظ: دلالة الألفاظ/ د. إبراهيم أنيس: ١٦٠-١٦٣.

(٦) أنوار الريح/ ابن معصوم: ٢٤٣/١.

وتنقسم الإستعارة باعتبار المستعار والمستعار منه، والوجه الجامع لها على خمسة أقسام معروفة<sup>(١)</sup>، والحكمة منها إظهار الخفي وإيضاح الظاهر الذي ليس بجلي، أو حصول المبالغة<sup>(٢)</sup>، وأوضحها ستيفن أولمان بقوله: (إننا حين نتحدث عن عين الأبرة نكون قد استعملنا اللفظ الدال على عين الإنسان استعمالاً مجازياً، أما الذي سَرَّغ لنا ذلك فهو شدة التشابه بين هذا العضو والثقب الذي ينفذ الخيط من خلاله)<sup>(٣)</sup>.

والاستعارة من سُنَنِ العرب، كما يقول ابن فارس<sup>(٤)</sup>، ومن أمثلتها (كظم الغيظ)، فإذا (أسك على ما في نفسه منه، ولم يُظْهِره لا بقول ولا بفعل، وأصله من كظم القربة، إذا ملأها وشدَّ فاهها، كأنه كظم غيظه على إمتلاء ورده في جوفه وكفَّه عن الإمضاء)<sup>(٥)</sup>، وجاء الإنتقال من الدلالة الحسية في كظم القربة إذا امتلأت إلى كظم الغيظ ذي الدلالة المجردة، وكذلك يقال: فلانٌ لِينُ العريكة، إذا كان سلساً مطووعاً متقاداً قليل الخلاف، وأصل العريكة السنام في البعير<sup>(٦)</sup>، ومنها ترك الانتقام أي المعاقبة، وأصل الترك استعماله في الأعيان، ثم استعير للإسقاط في المعاني ف قيل: ترك حقه إذا أسقطه<sup>(٧)</sup>.

وكذلك (خاض في الأمر خوضاً، أي دخل فيه، وأصله من خاض الرجل في الماء، خوضاً، وكثُر فيه ثم استعير في الأمور)<sup>(٨)</sup>، ومنها ايضاً (الذنس) وهو الوسخ،

(١) ظ: م: ن: ١/ ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) ظ: م: ن: ١/ ٢٤٣.

(٣) دور الكلمة في اللغة/ أولمان: ١٦٥.

(٤) ظ: الصاحبي في فقه اللغة/ ابن فارس: ٢٠٤، المزهري السيوطي: ١/ ٣٣١.

(٥) رياض السالكين: ابن معصوم: ٣/ ٣٤٠.

(٦) ظ: م: ن: ٣/ ٣٤٧، أساس البلاغة/ الزرغوري: ٤١٧-عرك.

(٧) ظ: م: ن: ٣/ ٧٦.

(٨) رياض السالكين: ابن معصوم: ٥/ ٤٥٩.

من دنس الثوب يندس دنساً، إذا وسخ فهو دنس، ثم استُعير للإثْم لتلوث النفس وذرّيتها<sup>(١)</sup>، وكذلك (الرهن)، أصله الحبس، ثم استُعير لما يوضع ثقةً للدين، لذلك كان معناه شرعاً: حبس الشيء بحق يمكن أخذه منه كالدين<sup>(٢)</sup>.

٢- المجاز المرسل: لما كانت الاستعارة المشابهة، كان المجاز المرسل هو أن تنتقل الدلالة لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين<sup>(٣)</sup> حقيقةً، أي لا تكون أي علاقة أو صلة بين المدلول القديم، والمدلول الذي انتقلت إليه اللفظة فيما بعد، وأنّ المجاز المرسل واحد من سبل التطور الدلالي المعترف بها، وله أثر كبير في مجرى هذا التطور<sup>(٤)</sup>.

ومن الأمثلة التي ساقها ابن معصوم وعدّها توسّعاً في دلالة المفردة العربية لفظة (السواء)، فيقال: هما على سواء في هذا الأمر، وعلى سوية، أي على تعادل وتماثل من غير تفاوت، ثم أُطلق على العدل واستُعيل استعماله<sup>(٥)</sup>، وذلك لعلاقة المجاوزة بين الدلالتين ومن غير تشابه بينهما، ومنه كذلك (الأرحام) جمع (رحم)، وهي في الأصل منبت الولد ووعاؤه في البطن ثم سُميت القرابة من جهة الولادة رحماً<sup>(٦)</sup>، وذلك لعلاقة الحالّية، وكذلك (الإمام) جاءت بمعنى المأموم من أمّه وأُمّ به، أي (صلى به إماماً مشتقة من الإمام أنه بهذا المعنى لفظ إسلامي لأن العرب قبل الإسلام لم تكن تعرف الصلاة ولا الإمامة فيها، وليس المأموم عندهم، إلا المقصود

---

(١) ظ: م. ن: ٥ / ٥٦٤.

(٢) ظ: م. ن: ٥ / ٢٥٨.

(٣) ظ: الترادف في اللغة / د. حاكم مالك لمبي: ٢٥، دور الكلمة في اللغة / أولان: ١٦٩ - ١٧٠.

(٤) ظ: الترادف في اللغة / د. حاكم مالك لمبي: ٢٥.

(٥) ظ: رياض السالكين: ابن معصوم: ١١١ / ٦، مقاييس اللغة / ابن فارس: ٤٧٤ - سوى، مجمل اللغة /

ابن فارس: ٣٢٢ - سوى.

(٦) ظ: م. ن: ٣ / ٣٢٣.

من أمّه إذا قصده، أو المشجوج في أم رأسه أمّا إذا أصاب أم رأسه<sup>(١)</sup>. وهذه العلاقة مكانية.

ومن مجمل ما تقدم نجد أنّ ابن معصوم المدني كان يتابع تطور دلالة المفردة كي لا تصبح فجوة بين الدلالة القديمة وما استحدث أو استجدّ من دلالات أخرى، ليؤكد العلاقة الوثيقة بين الدلالات عبر الأزمان الطويلة للغة، ولِيُظهر الحقيقة جلية ويهدم الحواجز بين القديم والجديد، لأنّه كان يرى أنّ البقاء على القديم إنّما هو تمجيم لقدرة العربية على التطور، فذهب إلى عدم التزمّت تجاه المولّد والجديد من الدلالات، بل عدّه توسّعا، فأخذ ببعض ما قاله العوام، دون نقدها أو تحطّتها، إيماناً بالنظرة التاريخية وبالتطور الذي استدعته عوامل التطور المختلفة ذاتها، ونجد هذا المنهج واضحا عنده حال عرضه لدلالات المفردة اللغوية في اللغة العامة والكتاب العزيز والمجاز والمثل والمصطلح.

### المبحث الثاني؛ ظواهر دلالية متفرقة:

آثرتُ في هذا المبحث أن أدرس بعضاً من مباحثه التي تفرقت ولم يؤكدّها كثيراً وإنّا تركها متناثرة في أثناء حديثه عن مادة لغوية أو شرح آية قرآنية أو أثر من شعر أو نثر، فوجدت فيها ما يفصح عن بعض آرائه وتوجيهاته لبعض المسائل التي لم يفرد لها حديثاً خاصاً أو بحثاً معيناً أو دراسة منفصلة، وإنّا حاول أن يبيّن ما كان يُعنى له في خاطره مجتهداً في بعضها مؤكداً رأياً سبقه أو ناقضاً آخر، وهو بكل ذلك مستعين بما أطلع عليه من مصنفات العلماء الأوائل فضلاً عن إجتهاده وآرائه الخاصة به، فمن

---

(١) م. ن.

هذه الظواهر الترادف، والمشارك اللفظي، والفروق الدلالية، وسوف أفصل القول في الترادف لأهميته عنده.

### الترادف:

في اللغة من الفعل ردف، قال الزمخشري: (هو ردفيه وِردفه، وقد رَدَّقه وأَرَدَّقه... ركب خلفه، ... جاءوا رُدافي؛ مترادفين، ركب بعضهم خلف بعض، وترادفوا تنابحوا)<sup>(١)</sup>. وجاء في اللسان: (الردف ما تبع الشيء، وكل شيء تبع شيء فهو ردفه، وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو الترادف، واجمع رُدافي)<sup>(٢)</sup>، وهذا ما ذهب إليه ابن معصوم، فقال: (الإرداف في اللغة: مصدر أَرَدفه: إذا حمله خلفه على ظهر الدابة، فهو رديف وِرْدِف)<sup>(٣)</sup>.

وعرّفه الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) بأنه: (عبارة عن الإتحاد في المفهوم، وقيل هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد، باعتبار واحد)<sup>(٤)</sup> أي تعدد الألفاظ المعبرة عن المعنى الواحد بأشكال متعددة وصور مختلفة، قصد الإبلاغ والإتساع في الدلالة، غير أن ابن معصوم ذهب إلى أنّ الترادف في الاصطلاح (هو والكناية شيء واحد عند علماء البيان، وفَرَّقَ بينها أئمة البديع كقدامة والحائمي والرماني وغيرهم، قالوا: هو أن يريد المتكلم معنى فلا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، بل بلفظ هو رِدْفُه وتابعه كقوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْ الْأَمْتِرُ﴾<sup>(٥)</sup>، والأصل: وهلك من قضى الله هلاكه، ونجى من قضى الله نجاته، وعدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف لما فيه من

(١) أساس البلاغة/ الزمخشري: ٢٢٨ - ردف.

(٢) لسان العرب/ ابن منظور: ١٨٩/٥ - ردف.

(٣) أنوار الريح/ ابن معصوم: ٥٠/٦، ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ٤٧١/٥.

(٤) التعريفات/ الشريف الجرجاني: ٤٤.

(٥) سورة هود/ الآية ٤٤.



الإيجاز والنبية... وكذا قوله: ﴿اسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾<sup>(١)</sup>، حقيقة ذلك «جلست»  
فعدل عن اللفظ الخاص بالمعنى إلى مرادفه لما فيه من الاستواء من الإشعار بجلوس  
متمكن لا زيع فيه، ولا ميل، وهذا لا يحصل من لفظ الجلوس<sup>(٢)</sup>.

وقوله هذا يأخذ بنا إلى طريقين اثنين: أولهما: أن الترادف هو الكناية، والكناية  
كما حدّها السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) بقوله: (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معاً،  
فظهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي للفظ مع إرادة لازمة<sup>(٣)</sup>). أي  
أن المراد من الكناية المعنى الحقيقي للفظ الذي وضع له في أصل الوضع، مضافاً إليه  
تحسيناً لفظياً عن طريق عدم الافصاح عنه أو التصريح، وذلك لقصد يطلبه المتكلم،  
وحدها ابن معصوم بأمور هي: (ترك اللفظ إلى ما هو أجمل كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا  
أَجْنِي لَمْ يَسْعَ وَتَسْمُونَ تَعَجَّةً وَلَيْ تَعَجَّةً رَاجِدَةً﴾<sup>(٤)</sup> فكُنَى بالتعجّة عن المرأة كعادة  
العرب في ذلك لأن ترك التصريح بذكر النساء أجمل<sup>(٥)</sup>، أو (أن يكون التصريح مما  
يستجهن ذكره كما كنى الله سبحانه عن الجماع بالملامسة والمباشرة والإفشاء والسر  
والدخول والغشيان... وكنى عن البول ونحوه بالغائط في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدُ  
مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾<sup>(٦)</sup>، وأصله المطمئن من الأرض...<sup>(٧)</sup>).

فهنا إشارة واضحة إلى مسألة التطور الدلالي في هذه الألفاظ المستعملة في

---

(١) سورة هود/ الآية ٤٤.

(٢) أنوار الربيع: ابن معصوم: ٥٠/٦.

(٣) المطول/ الفتاوي: ٩١.

(٤) سورة ص/ الآية ٢٣.

(٥) أنوار الربيع/ ابن معصوم: ٣١١-٣١٢/٥.

(٦) سورة النساء/ الآية ٤٣.

(٧) أنوار الربيع/ ابن معصوم: ٣١٢/٥.

الكناية عن معنى آخر غير معناه في أصل الوضع، أي أن ابن معصوم كان ينظر إلى المفردة اللغوية عَبْرَ تطورها، وما طرأ عليها من تغييرات خاصة عند استعمالها في القرآن الكريم، فهو يعلم تمام العلم أن هذه الألفاظ التي عَبَرَت عن معنى غير معناها في أصل الوضع قد تطورت من خلال تخصيص الدلالة العامة، أو تعميم الدلالة الخاصة<sup>(١)</sup>.

إذاً كان تطور الدلالة في المفردات من حيث التخصيص أو التعميم هو الذي زحزح اللفظة عن أصل دلالتها إلى دلالة تختلف عن سابقتها والذي يتضمنه ذلك اللفظ، قد يكون لقصد المدح أو الذم أو ترك اللفظ إلى ما هو أجل أو يكون التصريح مما يستهجن ذكره أو قصد المبالغة أو الاختصار<sup>(٢)</sup>، وهذه كلها معاني مضافة ومستلزمات لأصل معنى اللفظ الذي تُرِكَ ولم يستطع أن يوفرها في النص القرآني الكريم، فضلاً عن ذلك أن (الحقيقة والكناية) تشتركان في كونها حقيقتين وتفرقان في التصريح، وبهذا يشعرنا أن الكناية تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمه<sup>(٣)</sup>، وهذا توسع آخر في الدلالة جاء عن طريق الحقيقة كما يراه.

ثانيهما: أن الترادف يقع بسبب من استعارة لفظ واستعماله في غير ما وضع له في أصل اللغة<sup>(٤)</sup>، أي انتقال المعنى من لفظ إلى آخر قصد الإبانة ووضوح الدلالة مع عدم إرادة التشبيه (وكل استعارة فلا بدّ فيها من أشياء: مستعار ومستعار له، ومستعار منه، فاللفظ المستعار قد نقل عن أصل إلى فرع للبيان، وكل استعارة بليغة

(١) الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لمبي: ٨٨-٩٠.

(٢) ظ: أنوار الربيع / ابن معصوم: ٣١١/٥ - ٣١٤.

(٣) ظ: م. ن: ٥/٣٠٩، الطول/ الفتازي: ٦٣٠.

(٤) النكت في إعجاز القرآن: / الرماني: ٧٩.

فهي جمع بين شيئين بمعنى مشترك بينهما يكسب بيان أحدهما بالآخر<sup>(١)</sup> فالإستواء والجلوس اللذان أوردهما ابن معصوم على قوله تعالى ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ بينهما جامع يجمعهما، وحقيقة يتصفان بها، فالجلوس لا يكون إلا عن إضطجاع<sup>(٢)</sup>، فيما لا يكون الإستواء إلا من علو وإرتفاع ثم الإستقرار<sup>(٣)</sup>، فالمصدران اشتركا في الهيئة لكنهما اختلفا في أمور أوضحها ابن معصوم في كون الإستواء يُشعر بجلوس متمكن لا زيف فيه ولا ميل، وهذا التمكن غير حاصل في دلالة الجلوس<sup>(٤)</sup>، وهو غير مناسب للفلك التي تجري في الماء، لذا استُعير لفظ الإستواء محله، قَصْدُ حصول التناسب بين الحدث ودلالة اللفظة المستعملة في تصويره والإستدلال عليه. وإن كان في أصل الإستعمال غير ذلك، لأن دلالة الأصل الواجب استعمالها تكون قاصرة عن إرادة المطلوب في تصوير الحدث الهائل وتبيانته، ثم أن مجيء الفعل (قضي) مبنياً للمفعول فيه دلالة على الجلالة والكبرياء وعظم الفعل الحاصل في الإستواء والإستقرار للفلك والذي لا يمكن أن يتناسب مع الجلوس المعلوم في اللغة، وما كان ذلك لو لا أن اللفظ المستعار قد اكتسب في النص بها يشبه الدلالة الحقيقية في الإستعمال الجديد مجازاً<sup>(٥)</sup>.

إذاً كان اللفظ المرادف أوسع دلالة وأعمق معنى وأشمل في تصوير الحدث من اللفظ الأول، وهذا ما ينفي تمام الإتفاق بين اللفظين اللذين ذكرهما ابن معصوم، وهو مراده من ذلك، فبحث عن الفروق الدلالية بينهما.

(١) ظ: م. ن: ٧٩.

(٢) الصاحبي في فقه اللغة/ ابن فارس: ٧٩، بيان إعجاز القرآن/ الخطابي: ٢٨.

(٣) ظ: أساس البلاغة/ الزمخشري: ٣١٥ - سوي.

(٤) ظ: أنوار الريح/ ابن معصوم: ٥٠/٦، رياض السالكين/ ابن معصوم: ١٠٠/١.

(٥) ظ: الترادف/ د. حاكم مالك لمبي: ١٠٦-١٠٧.

وقد أوضح ابن معصوم هذا الإتجاه في مواضع أخرى، ففي قوله تعالى: ﴿جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرُ نُورًا﴾<sup>(١)</sup>، قد فُرق بين النور والضياء، قال (الضوء عند الحكماء، ما يكون للشيء من ذاته، كما للشمس، والنور: ما يكون له من غيره، كما للقمصر)<sup>(٢)</sup>، وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾<sup>(٣)</sup>، فُرق بينهما، فالخطيئة عنده هي الصغيرة من الذنوب والإثم الكبير، أو أن فعل الخطيئة يكون عمداً أو خطأً، فيها يكون الإثم فعلاً عمداً<sup>(٤)</sup>، وفُرق أيضاً بين إطفاء النور وإزالة النور في قوله سبحانه: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نَوْرَ اللَّهِ بِأَقْوَادِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup>، إذ يقول: (إطلاق الإطفاء على إزالة النور من حيث كان إطفاء النار يستلزم إزالة نورها ثم أطلق على مطلق إزالة النور، وإن كان لغير النار توسعاً)<sup>(٦)</sup>.

في ضوء ما تقدم نستشعر أن الترادف عند ابن معصوم لا يعني إبدال لفظ محل لفظ فقط، أو أنّ يعوّض اللفظ المبدل دلالة اللفظ المبدل عنه من حيث الإستعارة أو المجاز الذي أصبح حقيقة بسبب كثرة الإستعمال بل يعني أوسع من ذلك هذا السلوك في رصد الدلالة قاذة إلى البحث كثيرا عن الفروق الدلالية للالفاظ التي جاءت في الأثر أو في غيره، وقد جاء منها: (الحمد رأس الشكر، ما شكر عبدٌ لم يحمده)<sup>(٧)</sup>، فلاحظه قد فُرق بين الحمد والشكر، إذ عدّ العلاقة بينهما علاقة خصوص وعموم<sup>(٨)</sup>،

(١) سورة يونس/ الآية ٥.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٣٣/١ - ضوأ.

(٣) سورة النساء/ الآية ١١٢.

(٤) ط: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٧٠ - خطأ.

(٥) سورة التوبة / الآية ٣٢.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٣٨/١ - طناً.

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر/ ابن الأثير: ٤٣٧/١، ط: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٣١/٥ - حد.

(٨) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٣١/٥ - حد، الفروق اللغوية/ أبو حلال العسكري: ٣٥.

وكذلك في النعت والصفة، فالنعت وصف الشيء بما فيه من حُسن، والصفة وصف  
للحُسن والقُبْح<sup>(١)</sup>، وكذلك العلم والمعرفة<sup>(٢)</sup>، والإلهام والوحي<sup>(٣)</sup>، والحزن والهم<sup>(٤)</sup>،  
والشح والبخل<sup>(٥)</sup>.

أما قوله في الاشتراك اللفظي فلا يختلف عن جهود علماء اللغة القائلين  
بوقوعه، وأورد أمثلة كثيرة فيه فالكالئ يعني المتأخر، والنسيئة والعربون<sup>(٦)</sup>، والنسء  
الشراب المخالط للعقل أو الحليب الذي تأخر تناوله، أو اللبن الرقيق الكثير الماء<sup>(٧)</sup>،  
وغيرها كثير.

### المبحث الثالث: الإبدال:

يعدّ الإبدال من الموضوعات المهمة التي تدرس ظاهرةً متحركةً في المفردات  
اللغوية، لأن موضوعها يقترب من دراسة اللهجات العربية، ومن دراسة الأصوات  
اللغوية في أحيان أخرى<sup>(٨)</sup>، وهناك من تَبَّه على كونها ظاهرة صوتية، منهم ابن جني  
وابن سيده، إذ كانا يريان أن الإبدال لا يقع إلا بين صوتين متقاربين في المخرج<sup>(٩)</sup>، فيما  
ذهب أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) من قبل إلى إمكان وقوع الإبدال بين صوتين

(١) ظ: م. ن: ٣/٣١٧ - نعت.

(٢) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١/٣٠٤.

(٣) ظ: م. ن: ١/٣١٨.

(٤) ظ: م. ن: ١/١٥١.

(٥) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/٣٨ - شح.

(٦) ظ: م. ن: ١/١٧٨ - ١٧٩ - نسأ.

(٧) ظ: م. ن: ١/٢١٢ - نسأ.

(٨) ظ: المذهب في التصريف/ د. طه שלאخ وآخرون: ٣١٢.

(٩) ظ: الخصائص/ ابن جنّي: ٢/ ٨٤ - ٩٠، الخصائص/ ابن سيده: ١٣/ ٢٦٧ - ٢٦٨.

متباعدي المخرج<sup>(١)</sup>، ونقل السيوطي عن أبي حيان: (قال أبو حيان في شرح التسهيل: قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن ابن الضائع: قلما نجد حرفاً إلا وقد جاء فيه البدل، ولو نادراً)<sup>(٢)</sup>، لأن الإبدال من سنن العرب، قال ابن فارس: (ومن سُنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: مدحه، ومدعه، وفرسٌ رِفْلٌ ورفنٌ، وهو كثير مشهور أُلّف فيه العلماء)<sup>(٣)</sup>، ومن هؤلاء الذين قصدهم، ابن السكيت في كتابه (القلب و الإبدال)، والزجاجي (ت٣٣٧هـ) في كتابه (الإبدال والمعاقبة والنظائر)، وأبو الطيب اللغوي في كتابه (الإبدال)، فضلاً عن بعض الأبواب المنتشرة في كتب اللغة منها (باب المبدل من الحروف) في الغريب المصنّف لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، وخصص ابن جنّي للإبدال باباً أسماه (باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه)، والآخر (باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)<sup>(٤)</sup>، أما الذين جاءوا بعده فمنهم ابن سيده خصص في مخصصه (باب البدل)<sup>(٥)</sup>، وعقد له السيوطي في المزهَر النوع الثاني والثلاثين<sup>(٦)</sup>.

عرّف ابن سيده الإبدال، فقال: (حدّ البدل - وضع الشيء مكان غيره)<sup>(٧)</sup>، فيما عدّه أبو الطيب اللغوي أنه من اللغات، فقال: (ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعاني متقاربة اللفظان في

(١) ظ: الإبدال، أبو الطيب اللغوي: ١ / ٢٦١.

(٢) المزهَر / السيوطي: ١ / ٤٦١.

(٣) الصحابي في فقه اللغة / ابن فارس: ٢٠٣.

(٤) ظ: الخصائص / ابن جنّي: ٢ / ٨٤، ١٤٧.

(٥) ظ: المخصص / ابن سيده: ١٣ / ٢٦٧.

(٦) ظ: المزهَر / السيوطي: ١ / ٤٦٠.

(٧) المخصص / ابن سيده: ١٣ / ٢٦٧.

لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد، قال والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة وطوراً غير مهموزة ولا بالصاد مرة وبالسین أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف فيها، والهمزة المصدرة عينا كقوهم في نحو إن، عن، لا تشترك العرب في شيء من ذلك إنما يقول هذا قوم وذلك آخرون<sup>(١)</sup>، وهذا ما كان عليه ابن معصوم المدني<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلف في كون أحد الحرفين المبدلين أصلاً للآخر، غير أن ابن جنى لم يمانع أن يكونا أصليين، قال: (فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعاً أصليين كل واحد منهما قائم برأسه... لم يسغ العدول عن الحكم بذلك، فإن دَلَّ دَالٌّ أودعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه يحمل بموجب الدلالة، وصُيِّرَ إلى مقتضى الصنعة، ومن ذلك شكر طَبْرَزَل، وطَبْرَزَن، هما متساويان في الإستعمال، فليست بأن تجعل أحدهما أصلاً لصاحبه أولى بحمله على ضده، ومن ذلك قولهم: هتَلَبَ السماء، وهتنت: هما أصلان ألا تراهما متساويين في التصريف)<sup>(٣)</sup> ولكن الأصعب أصل للأسهل على العموم، قياساً على طبائع الأشياء.

يبد أن الدكتور إبراهيم أنيس لا يتردد في كون أحدهما أصلاً للآخر، فقال: (نإذا أورد لأحد النطقين نص قديم إعتبرنا، الأصل، وبخشنا عن سر تطوره مثل جدث = جدف، فلا نعرف نصاً للنطق (جدف)، ولكننا نعرف قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، ولا نتردد لذلك في أن نقول أن «جدث» هي

(١) الإبدال / أبو الطيب اللغوي: ٦٩/١ (مقدمة الحق).

(٢) ظ: رياض السالكين / ابن معصوم: ٩٨/١، مع اختلاف بـير.

(٣) الخصائص / ابن جنى: ٨٤/٢.

(٤) سورة يس، الآية ٥١.

الأصل، وإنما تطورت في بيئة حضرية تنزع إلى قلة الوضوح السمعي في بعض الدلالات<sup>(١)</sup>.

فجعل أحدهما أصلاً للآخر بسبب من التطور الصوتي طلباً للوضوح السمعي. وهذا ما أشار إليه الدكتور أحمد الهريدي بقوله: (التخالف بالإبدال لا يكون في الصوت الأول من الكلمة مطلقاً وإذا ما وجدنا بعض الكلمات التي اتفقت في أصواتها، عدا الصوت الأول، واحتفظت بمعنى مشترك، فإننا لابد أن نعترض أن التغير حدث في إحدى الصيغ المشتقة، أعني أن صوتاً كان موجوداً في حالة من الحالات سابقاً في صورة مورفيم صرفي، وإثمه بسبب هذا المورفيم الصرفي حدث التخالف حيث اجتمع صوتان مثلاً، ثم بعد ذلك تم الاشتقاق من الكلمة الجديدة على توهيم الأصالة في أصواتها ثم اطراد القياس)<sup>(٢)</sup>، أي أن هناك جذراً هو الأصل وتفرّع عنه فرع جديد نتيجة للتطور الصوتي في المفردة، قال الدكتور رمضان عبد التواب في ذلك: (وهذه فكرة جيدة جداً تفسّر لنا ما سبق أن قلناه، من إتفاق كلمتين في أصواتهما، ما عدا الصوت الأول منهما، إذ نجده في واحد منهما مثلاً «مينا» وفي الأخرى: «نونا» على فرض أن الكلمة التي في أولها، أصولها ميم، جاءت على وزن اسم المفعول من الثلاثي أو الرباعي، أو اسم الفاعل من الرباعي متوالي ميان، وحينئذ تحدث المخالفة، بإبدال الميم الثانية نونا)<sup>(٣)</sup>.

وهذا تعليل يفسر ظاهرة الإبدال بشقيها الصرفي واللهجي، إذ إن توالي الأمثال في اللفظة الواحدة يؤدي إلى حدوث ثقل في النطق، فتعمل اللغة على إنشاء فاصل بين

(١) من أسرار اللغة / د. إبراهيم أنيس: ٦٥-٦٦.

(٢) ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نحو المعجم العربي / د. أحمد هريدي: ٤٣.

(٣) التطور اللغوي / د. رمضان عبد التواب: ٦٨.



الصوتين المتماثلين يخفف من ثقل اجتماعهما<sup>(١)</sup>، فضلاً عن إدغامهما معاً بعد إبدال أحدهما من الآخر، كما في صيغة (افتعل)<sup>(٢)</sup>، والمتتبع للغة العرب يرى -في الغالب- أن الحرف المشدد يقلب أحد حرفيه لأمّاً أو نوناً أو ميماً أو إلى أحد حروف العلة.

ولم يخرج ابن معصوم المدني عن هذين الاتجاهين في الإبدال، وحاول أن يرصد الكثير مما يعتري المفردة اللغوية سواء ما اصطلحت عليه القبائل العربية مجتمعةً أو ما اقتصرت به لغة بحسب بيئتها اللغوية.

### الإبدال الصوتي:

إن أصل الإبدال الصوتي إنما يكون في قلب الحروف وإبدالها من حروف أخرى، فيها تدانست مخرجا، كالدال والطاء والتاء، أو الباء والميم، أو ما تجاوزت فيه كالفاء والتاء، والظين والعين، أو ما تقاربت كالفاء والتاء والشين مثلاً وغيرها من حروف الإبدال العربية.

فمن الأصوات المتدانية المخرج الحاء والعين، قال ابن معصوم: (المطبخ كمحمّد، كأن الحاء فيه بدل من العين، لقولهم: ناقة مطبّعة، إذا كانت سميّة أو مثقلة)<sup>(٣)</sup>، فمخرج كلا الصوتين من الحلق، ويتصفان بكونهما رخوين مفتحين، إلا أن العين فيها مجهور والحاء مهموس<sup>(٤)</sup>، لذا سوّغ الإبدال بينهما.

ومنها التاء والطاء، نحو: (غَلَّتْ غَلَّتًا، كَفَلَطَ غَلَطًا، زنة ومعنى، أو هو بالتاء في الحساب خاصة، وبالطاء في الكلام، وكل شيء)<sup>(٥)</sup>، فحدث الإبدال بينهما

(١) ظ: التطور اللغوي/ د. رمضان عبد التواب: ٦٨، الخصائص/ ابن جني: ٢/ ٨٤-٩٠.

(٢) ظ: المهذب في علم التصريف/ د. طه شلاش وآخرون: ٣١٥.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٤٢١ - طبع.

(٤) ظ: المدخل إلى أصوات العربية/ د. غانم قدروي الحمد: ١٩٢.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٢٨٦ - غلّت.

لاشتراكهما بمخرج واحد (لثوي أمامي)<sup>(١)</sup>، ويكثر منها إبدال تاء افتعل طاءً، قال ابن جني: (ومن ذلك أن تقع تاء افتعل صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً، فتقلب لها تاءه طاءً، وذلك نحو اضطرب واضطرب واطترد واضطلم، فهذا تقريب من غير ادغام)<sup>(٢)</sup>، وتعدّ كتب لحن العامة هذا خطأ لا بدّ من تجنبه<sup>(٣)</sup>.

ومن الحروف المتدانية المخرج أيضاً إبدال الباء من الميم، قال ابن معصوم: (المقارب كمكارم: العطايا، وكأنّ الباء بدلّ من الميم من قولهم: قتم له من ماله إذا أعطاه فأكثر)<sup>(٤)</sup>، فالباء والميم صوتان شفويان، مجهوران إلا أنّ الباء انفجاري منفتح، والميم متوسط أنفي<sup>(٥)</sup>، فكانا بذلك شديدي التقارب فُتَوَّعَ بينهما الإبدال.

ومنها أيضاً إبدال السين صاداً إذا جاء بعدها طاء، قال ابن معصوم: (أَصْطَحَّ: لغة في المسطح بالسين وكل سين وقعت بعدها طاء جاز قلبها صاداً)<sup>(٦)</sup>، فالسين - كما هو معروف - صوت أسناني لثوي، ويتصف بكونه رخواً مهموساً ومنفتحاً، وقد وقعت بعده طاء، وهو لثوي أمامي ويتصف بأنه شديد مهموس ومطبق<sup>(٧)</sup>، فإن الإبدال سيكون بينهما واقعا بسبب من التقارب الشديد بينهما، غير أن إبدال السين صاداً سيكون أسهل من إبدالها طاء، وذلك أن الصاد حالة وسطى في

(١) ظ: المدخل إلى أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢.

(٢) الخصائص/ ابن جني: ١٤٣/٢.

(٣) مظاهر التصريب اللغوي في كتب العامة/ أحلام فاضل عيود: ٢١١ - رسالة دكتوراه.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٧٧/٢ - قتب.

(٥) ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢، الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٣-٤٤.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤٠٣/٤ - صطح.

(٧) ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢، الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤١.

الصفات بين السين والطاء، غير أنه أقرب ما يكون إلى الصاد من حيث المخرج، إذ إنهما من مخرج واحد، فضلاً عن أن الصاد والسين صوتان رخوان، فيها كان الطاء صوتاً شديداً<sup>(١)</sup>، وإن الأقران إلى أمثاله أميل. وكذلك الحال في سقلب وصقلب<sup>(٢)</sup>.

ومنها كذلك إبدال الصاد من السين إذا جاء بعدها قاف، قال ابن معصوم: (الصَّفَحُ، كَسَبَبَ، لغة في السفح، وهو الصلح، والصاد مبدلة من السين، وكل سين وقعت بعدها قاف جاز قلبها صاداً قياساً مطرداً)<sup>(٣)</sup>، فالقاف صوت لهوي شديد مهموس منفتح<sup>(٤)</sup>، وكان الانفتاح بين السين والقاف عمل ثقلاً فيها، فأبدلت السين صاداً لكونه يمتاز بصفات السين ذاتها إلا أنه مُطَبَّقٌ، والمتكلم يميل إلى إطباق الصادر من إنفتاح القاف، ولا يذهب إلى إنفتاح السين، بسبب توالي المثلين ولسهولة النطق به.

أما ما كان من الحروف ذات الأصوات المتجاورة إبدال الناء من السين، كما في قول ابن معصوم: (الخَنْفَةُ: كنبلة: دوية، أو هي لغة في الخنفسة، عاقبت الناء الفاء، كالجنان والجانان، أو هي لغة)<sup>(٥)</sup>، فمخرج الناء اسناني والسين لسوي، وكلا الصوتين مهموس منفتح<sup>(٦)</sup>، فبسبب من هذا التجاور في المخرج والتقارب في الصفات سُوِيَ الإبدال بينهما.

أما ما كان من الحروف ذات الأصوات المتقاربة المخرج، فمنها إبدال الهمزة

---

(١) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٥٧.

(٢) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٣٢/٢ - سقلب.

(٣) م. ن: ٤٠٨/٤ - صقح.

(٤) المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٨٢/٣ - خنفت.

(٦) ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢.

واواً، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾<sup>(١)</sup>، قال ابن معصوم: (وقرى) «أَقْبَتْ» بإبدال الواو همزة كما في وجوه وأجوه، وبالتخفيف والتشديد فيها، وفي الشاذ: «وَوَقَّتْ» تُوعَلْتُ من المُوَاظَّةِ<sup>(٢)</sup>، فَأَقْبَتْ من وَقَتْ يُوقِتُ مَوَاقِنًا، وصيغتها للمبني للمفعول (وُقَّتْ) والهمزة ذات مخرج حنجري، والواو شفوي<sup>(٣)</sup>، وهما متباعدان، وأن الواو حرف مذبذبة بحركة من جنسها، فأصبحت ثقيلة لتوالي الأمثال فيها، فانحدرت إلى أقصى الحلق لدفع الثقل فوقت على الهمزة، فأبدلت منها.

أما وجوه وأجوه، فإن (الواو فيها مضمومة، وهو ضم لازم غير عارض يختلف عن ضمة الإعراب التي تلتحق الواو في مثل «هذا دلو»، وهي أيضا غير مشددة كالواو والثانية في مثل «التصور» وقد وجد الصرفيون أن الواو التي تصف بالصفتين السابقتين يجوز قلبها همزة، لذا قالوا: يجوز قلب الواو همزة إذا كانت مضمومة ضمًّا لازماً وغير مشدد)<sup>(٤)</sup>. إذ إن الضمَّ العارض ضمُّ طارئٍ على الحرف يمكن إسكانه عند الوقف أو اختلاسه عند الوصل، فيضعف الثقل الحاصل من تواليها.

أما القراءة «وَوَقَّتْ» فهي شاذة حقاً، وبها يُبدل حرف المضارعة واواً وأصلها (أوقت)، أما سبب شذوذها فيعود إلى توالي ثلاثة متحركات فيها، ضمة وواوين مديتين، وهذا مما يؤدي إلى صعوبة النطق بسبب من شدة التقارب.

ومنها أيضاً ما جاء في أجاج ووجاج، قال ابن معصوم: (الإجاج: مثلثة:

(١) سورة المرسلات/ الآية ١١.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣/ ٣٢٤ - وقت، ظ: الحجة في القراءات السبع/ ابن خالويه: ٢٣٦، العنوان في القراءات السبع/ ابن خلف المقرئ: ٢٠٢.

(٣) ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢.

(٤) المذهب في علم التصريف/ د. طه شلاش وآخرين: ٣٢٥، ظ: سر صناعة الإعراب/ ابن جني:

والججاج وهو السُرُّ، والهمزة بدل من الواو؛ كالإكاف والوكاف والإشاح والوشاح<sup>(١)</sup>، فالهمزة - كما علمنا - صوت شديد مهموس منفتح ومخرجه الخنجرة، وأما الواو فهو صوت متوسط مجهور لَيِّن<sup>(٢)</sup>، وليس مخرجه (الشفتين فقط، كما ظنَّ القدماء بل هو في الحقيقة من أقصى اللسان حين يقترب من أقصى الحنك غير أن الشفتين حين النطق بها تستديران أو بعارة أدق تكمل استدارتهما)<sup>(٣)</sup>، فإبدال أحدهما مكان الآخر بسبب من تقارب المخرجين فضلاً عن أنَّ أصوات اللين ومنها الواو تمتاز بأنها ذات وضوح سمعي، والهمزة تقترب من هذا كثيراً، فَسُوِّغَ بينها الإبدال. ومنها أيضاً الألسنة والوسادة<sup>(٤)</sup>.

ومن الأصوات المتقاربة المخارج أيضاً التي تعرَّض لها الناء من القاف أو من الفاء، قال: (ثوب ثُرُقُبِي، ويقال: قُرُقُبِي بإبدال الثلاثة قافاً، وقرقي بإبدالها فاء)<sup>(٥)</sup>، فمخرج الناء أسناني، أما الفاء فمخرجها أسناني - شفوي، فيما كان مخرج القاف لهُوي، وقد جاز الإبدال بين الناء والقاف بسبب من اتصافهما بأنها صوتان احتكاكيان مهموسان منفتحتان، والقاف يختلف عنها بكونه إنفجارياً، لهذا سُوِّغَ الإبدال بين الناء والفاء، والناء والقاف.

ومنها ما رصده أيضاً إبدال الشين من السين، أو إبدال السين ضادا في (سقلب)، نحو: (سقلبة سقلبة صرعه، والعامة تقول بالشين المعجمة، وسقلب، كسقلب، وتبدل السين صاداً)<sup>(٦)</sup>.

(١) ظ: الطراز الأول / ابن معصوم: ٢٥٦/١ - أجمع.

(٢) ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية / د. غاتم قدوري الحمد: ١٩٢.

(٣) الأصوات اللغوية / د. إبراهيم أنس: ٤١.

(٤) ظ: الطراز الأول / ابن معصوم: ٢١٠/٥ - وسد.

(٥) م. ن: ٣١٩/١ - ثريب.

(٦) الطراز الأول / ابن معصوم: ١٣٢/٢ - سقلب.

فمخرج الشين من الغار، فيما كان مخرج السين اسناني لشوي، إلا أن كلا الصوتين رخو مهموس منفتح<sup>(١)</sup>، فجاز بينهما الإبدال، وأما قول العامة (بالشين المعجمة) فهو تطور صوتي، والسين العربية تقابلها الشين في العربية<sup>(٢)</sup>.  
أما صوت الصاد فهو كالسين صفةً ومخرجاً غير أن الصاد مهموس مطبق، والسين مهموس منفتح، والميل نحو الإطباق أسهل من الإنفتاح وأيسر ويميل الناطق إلى الصاد دون السين فيها.

ومنها كذلك إبدال الحاء والسين المضعف من التاء، قال ابن معصوم: (الْفَحْتُ، كالفلس: ضوء القمر أول ما يبدو أو مطلقاً، والفحُّ أُبْدِل أحد المضعفين تاء، كما قالوا في طس: طست)<sup>(٣)</sup>، فالحاء صوت مخرجه من أدنى الحلق إلى الفم، وهو رخو مهموس، فيما كان التاء ذا مخرج لشوي أسناني وانفجاري مهموس، فهما متباعدان، لكن الجامع بينهما، أن كلا الصوتين منفتح<sup>(٤)</sup>، فسوّغ الإبدال بينهما.  
أما السين في (طس) فمخرجه أسناني لشوي، وهو صوت احتكاكي مهموس مفتوح اشترك مع التاء في كونها مهموسين منفتحين، فوقع الإبدال بينهما.

### الإبدال اللهجي:

هو الأوسع عند ابن معصوم المدني من الإبدال الصوتي، وقد عرفنا من قبل أنه بنى رأي أبي الطيب اللغوي في معنى الإبدال وحده، بأنه لغات مختلفة لمعانٍ متفقة متفاوت اللفظتان في لغتين لمعنى واحد كي لا يختلفا إلا في حرف واحد مستدلاً بها

(١) ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢.

(٢) ظ: تاصيل الجذور السامية/ د. حاتم قدوري عماد: ٨٢.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٨٠/٣ - فخت.

(٤) ظ: المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري الحمد: ١٩٢.

عليه في القبيلة العربية الواحدة، فهي تتكلم طوراً بكلمة مهموزة وطوراً آخر غير مهموز<sup>(١)</sup>، وتعليل ذلك أن قريش لا تهمز، وتميم تهمز، وكانت قريش تسكن جبال الحجاز، وتميم في نجد، فالقبائل الواقعة في سفح الجبال يمتثل أنهم يهمزون مرة ويسهلون أخرى لتأثرهم بقريش وتميم فوسع ابن معصوم هذا الإبدال وغلبه على الإبدال الصرقي.

لم يذكر ابن معصوم في الأغلب الأعم اللغة التي وردت فيها اللفظة ذات الحرف المبدل أو المبدل منه إلا القليل ولا يذكر سبب الإبدال فيها إلا نادراً، وسأحاول أن أفسر ما كان بين الحرفين المبدلين من اتفاق أو تقارب في المخرج أو الصفة إذا كان هذا المخرج أو الصفة سبباً للإبدال.

ثم إن ابن معصوم لم يقدم لنا تفسيراً لوقوع الإبدال في اللغات، إلا أن هذه اللفظة جاءت لغة في غيرها، (ولا نتصور أن تكون العرب قد وضعت لفظتين لمعنى واحد وخالفت بينهما في حرف واحد، وأعطت هذه لقبيلة وتلك لأخرى، فحين يقول عربي هو الصقر، ويقول الآخر هو السقر، لا بُدَّ من أن يكون الأصل أحدهما والآخر بدل عند قوم لسبب ما، وكذلك القول في جدث القبر وجدف القبر، وأن يكتب وعن يكتب وغير ذلك)<sup>(٢)</sup>، لأن الواضع حكيم، والعربية لا تضيق باللفظ تجاه المعنى، ونجد فيها من الجذور غير المستعملة ما هو أكثر من المستعمل بكثير، فإذا لا بُدَّ أن يكون أحد اللفظتين أصلاً للآخر، إلزاماً بحسن الظن بالرواة والنقلة وبدقة السامع والنقل<sup>(٣)</sup>، وقد وضح ابن معصوم منهجه في ذلك بقوله: (لم تكن تؤخذ - أي العربية -

(١) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ٨٩/١-٩٩.

(٢) الدراسات الصوتية اللهجية عند ابن جني/ د. حسام النعيمي: ٩٥.

(٣) ظ: ن: ٩٥.

إلا بالساع والتلقين، أو الرواية الوافية ببلج الحق وتلّجّ البقين وعلى هذا أجرى السلف من العلماء في سالف الدهر، فجنوا من رياضها يانع الثمر ونافع الزهر، وما كانوا ليتكلموا على ما في صحيفة ومتن مجلة، ما لم يُشافهوا به الجهابذة من المشايخ الجلّة ثم طُوسَت آثار تلك الأقلام وعمّت سيل الهدى فاشية الظلام... فلم يبقَ إلا الرجوع إلى ما أودعه العلماء في بطون الدفاتر والنهوض منها بعزمٍ غير فاتر وإن قد تعدّر الاستفهام عند الاستفهام والحصول على الصواب، بالسؤال والجواب<sup>(١)</sup>.

فها هو يوضح منهجه في الرجوع إلى ما في بطون الكتب التي وضعها العلماء الأعلام دون تحديد أو تفسير للإبدال اللهجي.

وذهب المعاصرون، ومنهم الدكتور إبراهيم أنيس إلى كون ما يحدث في الكلمات من إبدال أو من تباين اللهجات هو نتيجة التطور الصوتي فقال: (لا نشك لحظة في أنها جميعاً نتيجة التطور الصوتي أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقين ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يتجاوز حرفاً نستطيع أن نفرسها على أن إحدى الصورتين في الأصل والأخرى فرع لها، أو تطور عنها، غير أنه في كل حالة يشترط أن نلاحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل عنه)<sup>(٢)</sup>، كما في جدث وجدف، فعنده أن (جدث) هي الأصل واستشهد بقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْبِلُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، و(أنها تطورت في بيئة حضرية تنزع إلى قلة الوضوح السمعي في بعض الأصوات)<sup>(٤)</sup>، طلباً للسهولة في

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٦/١ - مقدمة المؤلف.

(٢) من أسرار اللغة/ د. إبراهيم أنيس: ٦٢.

(٣) سورة يس/ الآية ٥١.

(٤) من أسرار اللغة/ د. إبراهيم أنيس: ٦٦.



النطق وتقليل الجهد.

وأما ما رصده ابن معصوم من إبدال حروف الكلمة الواحدة فرتبته كما يأتي:

١- الإبدال بين الحروف المتدانية المخرج: أو هي الحروف التي يكون نخر جها

واحدًا، من نحو ما يأتي:

أ - التاء والدال، ونخرجهما لثوي أمامي<sup>(١)</sup>، وكلاهما شديد ومنفتح غير أنَّ الدال مجهور والتاء مهموس وفيها (وتت) مبدلة من (وتد)، قال ابن معصوم: (الوْتُ كفلس: لغة بعض تميم في الوتد، بسكون الدال ويبدلون الدال تاءً ويدغمون، وأكثرهم يبدلون التاء دالاً ويدغم فيقول: ودُّ)<sup>(٢)</sup>، ومنها أيضا (المبعوث (لغة في المبعوث)<sup>(٣)</sup>، وهذا الاختصار نزوع نحو الحففة وهو صفة لهجة القبائل البدوية.

ب - التاء والطاء، ونخرجهما لثوي أمامي، وكلاهما شديد مهموس، غير أن الطاء مطبق والتاء منفتح<sup>(٤)</sup>، من نحو (غَلَّتْ) مبدلة من (غلظ)، قال: (غَلَّتْ غلنا، كلغظ غلظًا، زنة ومعنى أو هو بالتاء في الحساب خاصة، وبالطاء في الكلام وكل شيء)<sup>(٥)</sup>.

ت - الباء والميم وكلاهما شفوي، ويفترقان في الصيغة، فالباء شديد مجهور منفتح، والميم متوسط مجهور أنفي<sup>(٦)</sup>، ومنها (كَبَّهْ) كَنَفَعَه وَقَتَلَه: لغة في لحمه بالميم، أي لطمه)<sup>(٧)</sup>.

(١) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٥٦، ٤٦

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٢٢/٣ - وت

(٣) ظ: م. ن. ١٨٣/٣ - بت

(٤) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٥٦ - ٧٦

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٦٨/٣ - غلت

(٦) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٣ - ٤٤

(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٦٧/٣ - لحب

ومنها أيضا القحب لغة في القحم<sup>(١)</sup>، والكحب والكحم<sup>(٢)</sup>، ودرنج ودرج<sup>(٣)</sup>، ودمج وديج<sup>(٤)</sup>.

ث - الزاي والسين، ومخرجهما أستاني شغوي، وكلاهما رخو منفتح، غير أن الزاي مجهور والسين مهمسوس<sup>(٥)</sup>، ومنها أسد مبدلة من أزد، قال ابن معصوم: (والأسد، كفلس لغة في الأزد، جرثومة من جرائم قحطان، قال ابن سلام وابن السكيت، يقال لهم: الأزد بالزاي، والأسد بالسين، وهي أفصح، وذكر ابن أبي خيثمة عن وهب بن جرير: أنه كلما ذكر الأزد إلا قال: الأسد بالسين، وكان فصيحاً)<sup>(٦)</sup>، ومنها أيضا الكزب مبدلة من الكسب<sup>(٧)</sup>.

ج - السين والصاد: مخرجهما أستاني لثوي، وكلاهما رخو منفتح، غير أن الصاد مطبق والسين منفتح<sup>(٨)</sup>، ومنها صبخ وصبخ، قال ابن معصوم: (الصبخة لغة في الصبخة، وهي الأرض المِلْحَة)<sup>(٩)</sup>.

ح - اللام والراء: مخرجهما لثوي خلفي، وكلاهما متوسط مجهور غير أن اللام جانبي والراء مكرر<sup>(١٠)</sup>، ومنها القلطنان والقرطبان، قال: (الْقُلْطَان: لغة في

---

(١) ظ: الطراز الأول / ابن معصوم: ٣٧٨/٢ - قحب

(٢) ظ: م. ن: ٣/ ٢٠ - كحب

(٣) ظ: م. ن: ٤/ ٨٧ - درمج

(٤) ظ: م. ن: ٤/ ٤٠٣ - دمج

(٥) ظ: الأصوات اللغوية / د. إبراهيم أنيس: ٦٧

(٦) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢١١/٥ - أسد

(٧) ظ: م. ن: ٣/ ٣٥ - كزب

(٨) ظ: الأصوات اللغوية / د. إبراهيم أنيس: ٦٧-٦٨

(٩) الطراز الأول / ابن معصوم: ١٤٣/٥ - صبخ

(١٠) ظ: الأصوات اللغوية / د. إبراهيم أنيس: ٥٨-٦٠

القُرْطَبَان - كز عفران فيها - وهو اللبث (١).

## ٢- الإبدال بين الحروف المتجاورة في المخرج:

وهي الحروف التي يكون مخرج كل منها مجاوراً للآخر، فيسهل الإبدال بينهما،

فمما رصده ابن معصوم:

أ - القاف والكاف: فالقاف لثوي، والكاف طبقي، وكلاهما شديد مهموس  
منفتح<sup>(٢)</sup>، ومنها نقت ونكت، قال: (نقثُ العظم نقثاً، كقتل: لغة في نكثته، إذا  
استخرجت منه نخه)<sup>(٣)</sup>، ومنه أيضا كرشب من قَرَسَب<sup>(٤)</sup>.

ب - الزاي والذال: مخرج الذال أسناني، والزاي لثوي، وكلاهما رخو مجهول  
منفتح<sup>(٥)</sup>، من نحو هزرب وهذرب، قال: (المزْرَبَةُ: لغة في المذْرَبَةِ، بالذال  
المعجمة)<sup>(٦)</sup>.

ت - الصاد والضاد: مخرج الصاد أسناني لثوي، والضاد لثوي أمامي، غير أن  
الصاد مهموس مطبق والضاد شديد مجهول مطبق<sup>(٧)</sup>، من نحو قَرَصَب وقَرَصَب،  
قال: (قَرَصَبُ، بالصاد المهملة: لغة في قَرَصَبُ، بالمعجمة، أي قطعه)<sup>(٨)</sup>.

ث - الحاء والهاء: مخرج الحاء حلقي، والهاء حنجري، وكلاهما رخو مهموس

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤١٦/٢ - قُطَب

(٢) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٧٣-٧٥، المدخل إلى علم أصوات العربية/ د. غانم قدوري

الحمد: ١٩٢

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣١٩/٣ - نقت

(٤) ظ: ٣٣/٣ - كرشب

(٥) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٥، ٦٧-٦٨

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٥٥/٣ - مذب

(٧) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٦-٤٧، ٦٨

(٨) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٨٩/٢ - قرصب

منفتح<sup>(١)</sup>، من نحو شَوْحَ وشَوَّهَ، قال: (شَوَّحَ عليه تشويحاً، أنكر وعاب، لغة في شَوَّهَ،  
والحاء بدل من الهاء)<sup>(٢)</sup>.

ج - الحاء والحاء: مخرج الحاء أدنى حلقي، والحاء حلقي، وكلاهما رخو  
مهموس منفتح<sup>(٣)</sup>، من نحو: لَحْنٌ، وَلَحَجٌ، قال: (لَحَلَحْتُ عنه لَحْلَحاً، لغة في لَحَحْتُ  
بالحاء أي التصفُّتُ)<sup>(٤)</sup>.

ح - الفاء والثاء: خرج الفاء أسناني شفوي، والثاء أسناني، وكلاهما رخو  
مهموس منفتح<sup>(٥)</sup>، من نحو جوث وجوف، قال: (الجوث، بفتحتين، لغة في الجوف،  
بالفاء، والثاء بدل منها)<sup>(٦)</sup>.

### ٣- الإبدال بين الحروف المتقاربة المخرج:

وهي الحروف التي تكون مخارجها ليست من مخرج واحد أو من مخرجين  
متجاورين، بل من مخرجين متقاربين من بعضهما، فمما رصده ابن معصوم:  
أ - الباء والصاد: مخرج الباء شفوي، والصاد أسناني، غير أن الباء شديد بمجهور  
منفتح، والصاد رخو مهموس مطبق<sup>(٧)</sup>، من نحو لصت ولصّ، فإن: (اللَّصُّ،  
مثلثة لغة في اللصّ، وهي لغة طي، وأبدلوا أحد المضعفين ناءً استثقالاً لاجتماع المثلين،  
الجمع لصوت)<sup>(٨)</sup>.

(١) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٧٧.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٨٧/٤ - شوح.

(٣) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٧٦ - ٧٧.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٧٠/٥ - لَحَجٌ.

(٥) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٤ - ٤٥.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٦١/٢ - جوث.

(٧) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٣، ٦٨.

(٨) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٩٧/٣ - لصت.

ب - التاء والتاء: يخرج التاء أسناني لثوي أمامي وكلاهما مهموس مفتوح غير أن التاء شديد، والتاء رخو<sup>(١)</sup>، من نحو: التوت، والتوت، قال: (التوت لغة في التوت - بالمشاة - وهو الفرصاد)<sup>(٢)</sup>، وكذلك شبت وشبت<sup>(٣)</sup>، والألف والألف<sup>(٤)</sup>.

ث - الدال والذال: يخرج الذال أسناني، والذال لثوي أمامي، وكلاهما مجهور مفتوح، غير أن الذال رخو والذال شديد<sup>(٥)</sup>، من نحو: دحج، وذحج، قال: (دحجه دحجاً، كمنع: لغة في دَحَجُهُ - بالذال المعجمة - أي جَرَّه وسحبه)<sup>(٦)</sup>.

#### ٤- الإبدال بين الحروف المتباعدة في المخرج:

هذه الحروف لا يجمعها إلا جامع من صفة بينها، فمما رصده ابن معصوم منها:  
أ - الشين والسين: يخرج الشين غاري، والسين أسناني لثوي، ويجمعها من الصفات لكونها رخوين مهموسين مفتحين<sup>(٧)</sup>، مثل نشب ونسب، قال: (وأنشبت الريح، لغة في أنسبت بالمهملة، وانتشبت الرجل الخطب: جمعه)<sup>(٨)</sup>. وربما يرجع السبب في إبدال الشين من السين إلى أمر اجتماعي، فالسين عريضة، والشين عبرانية يهودية وبسبب مجاورة اليهود للعرب حصل هذا الإبدال.

ب - الفاء والقاف: يخرج القاف لهوي، فيما يكون الفاء أسنانياً شفوياً، وكلاهما

---

(١) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٥، و٥٦.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٥٢/٣ - توت.

(٣) ظ: م. ن: ٢٤٨/٣ - شبت.

(٤) ظ: م. ن: ٤٣٥/٣ - لث.

(٥) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٥-٤٦.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٧٩/٤ - دحج.

(٧) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٦٧ - ٦٨، ظ: علم الأصوات اللغوية/ د. مناف الموسوي:

٦٧، ٧٧.

(٨) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٩٨/٣ - نشب.

مهموس منفتح، غير أن القاف شديد والفاء رخو<sup>(١)</sup>، مثل قرنب، وفرنّب، قال:  
 (الْقَرْنَبُ، كعقرب، لغة في الفرنّب، بالفاء المكسورة، أو أحدهما تصحيف)<sup>(٢)</sup>،  
 ويُعَرَضُ على ابن معصوم في كون أحدهما تصحيفاً، وذلك قد يعود إلى سبب  
 اجتماعي أيضاً، فالقبيلة القوية تميل إلى الحروف القوية والحركات الثقيلة كالضمة  
 مثلاً، فيما تميل القبيلة الضعيفة أو المتحضرة إلى الخفّة. فالقبيلة القوية تميل إلى الضم،  
 والضعيفة تميل إلى الكسر، ومنهم اليهود، فيما تميل القبائل المسيحية التي اعتنقت  
 الإسلام إلى الفتح والألف حتى يومنا هذا.

#### المبحث الرابع: الهمز:

يعدّ الهمز من الظواهر اللغوية التي أخذت حيزاً مهماً في الدرس اللغوي  
 والبحث العلمي شارك فيه علماء اللغة والقراءات القرآنية.

وقد أُلّف فيه كثير من العلماء، منهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي  
 (ت ١١٧هـ)، وقطرب (ت ٢٠٦هـ)، والأصمعي (ت ٢١٦هـ)، وهذه من الكتب  
 المفقودة<sup>(٣)</sup>، فيما خصّص بعضهم أبواباً في كتبهم منهم سيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتابه<sup>(٤)</sup>،  
 وابن سيده (ت ٤٥٨هـ) في غنصه<sup>(٥)</sup>، والسيوطي (ت ٩١١هـ) في الزهر<sup>(٦)</sup>، ومن  
 المعاصرين من تناوله بالدرس والبحث كالدكتور إبراهيم أنيس<sup>(٧)</sup>، ورمضان عبد

(١) ظ: الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٤٤، ٧٥.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٩١/٢ - قرنب.

(٣) ظ: كشف الظنون/ حاجي خليفة: ١٤٧٢/٢.

(٤) ظ: الكتاب/ سيبويه: ٥٤١/٣.

(٥) ظ: المخصص/ ابن سيده: ٢/١٤.

(٦) ظ: الزهر/ السيوطي: ٨٤/٢، ٢٥٢.

(٧) ظ: في اللهجات العربية/ د. إبراهيم أنيس: ٦٧.

التواب<sup>(١)</sup>، وعز الدين التنوخي<sup>(٢)</sup>.

وحّد ابن دريد (ت ٣٢٠هـ) الهمز بقوله: (الهمزة: النبرة، ومنه همز الكلام)<sup>(٣)</sup>، وجاء في الطراز الأول أن رجلاً قال للنبي ﷺ: (يا نبي الله، بالهمز، فقال: «إنا معشر قريش لا ننبره»<sup>(٤)</sup>، أي لا نهمز، والنبر: الهمز، وهو ليس من لغة قريش)<sup>(٥)</sup>، أي أن من لغة قريش ترك النبر والجنوح إلى السهولة في النطق. (وتكاد تجمع الروايات على أن التزام الهمزة وتحقيقها من خصائص قبيلة عقيم في حين أن القرشيين يتخلّصون منها بحذفها أو تسهيلها أو قلبها إلى حرف مد)<sup>(٦)</sup>.

ووضع العلماء للهمزة أحكاماً كما روتها كتب اللغة والقراءات في حالة إفرادها أو حين تجتمع همزتان، وكذلك في حالة تحقيقها أو تسهيلها أو تكون بين يين.

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي في وصفها: (وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة فإذا رُفِّعَ عنها لانت)<sup>(٧)</sup>. ويرى ابن الطحان (ت ٥٦٠هـ) أن مخرجها من أقصى الحلق وآخره، مما يلي الصدر، تخرج مع الألف والماء<sup>(٨)</sup>، لهذا عدّوا الهمزة من الحروف المتدانية للألف والماء<sup>(٩)</sup>، ذلك أن الألف تُعدّ من ألين حروف المد

(١) ظ: التطور اللغوي/ د. رمضان عبد التواب: ١٢٦.

(٢) ظ: الإبدال/ أبو الطيب اللغوي: ٢٢/ ١ - ٢٦ (مقدمة المحقق).

(٣) جوهرة اللغة/ إيم دريد: ٨٣٠/ ٢ - نبر.

(٤) ظ: النهاية في غريب الحديث والأثر/ ابن الأثير: ٧، ٣/ ٥.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٠٧/ ١ - نبأ.

(٦) في اللهجات العربية/ د. إبراهيم أنيس: ٦٧.

(٧) العين/ الفراهيدي: ٤٧/ ١ - مقدمة المؤلف.

(٨) ظ: مخارج الحروف وصفاتها/ ابن الطحان: ٨٠، ظ: شرح الشافية لابن الحاجب/ الرضي الاسترابادي:

٢٦- ٢٥/ ٣.

(٩) ظ: الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني/ د. حسام النعيمي: ٩٨.

وأوسعها مخرجاً، فإذا اتسع مخرج الحرف لا ينقطع الصوت عند امتداده واستطالته بل يبقى ممتداً حتى ينتهي إلى مخرج الهمزة فهناك ينقطع بالضرورة<sup>(١)</sup>، لذا كان الألف أدنى الحروف مخرجاً من الهمزة وكذلك الهاء للسبب ذاته.

أما عند المحدثين فإنّ (مخرج الهمزة المحققة هو من المزمار نفسه، إذ عند النطق بالهمز تنطبق فتحة المزمار انطباقاً تاماً فلا يسمح بمرور الهواء إلى الخلق، ثم تنفجر فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري هو ما تُعبّر عنه بالهمزة، فالهمزة إذن صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس، لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقاً تاماً، فلا يُسمع لها ذبذبة الوترين الصوتيين ولا يُسمح للهواء بالمرور إلى الخلق إلّا حين تنفجر فتحة المزمار، ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة)<sup>(٢)</sup>.

هذا الوصف الدقيق للهمزة يوضح عوامل التغير والإبدال فيها، فهي لم تُدرج ضمن مستويات الخلق ومدرجات اللسان، وإنما تكون في الصدر نبرة تخرج باجتهاد<sup>(٣)</sup>، وهذه الشدة لا يُجنح نحوها قريش والحجازيون لما في طباعهم من رقة، بينما عمِل نحوها قبائل البدو كتميم مثلاً<sup>(٤)</sup>، لذا فقد اختلف العرب حسب طبيعتهم وبيئتهم في نطق الهمزة، فنجد أن من الألفاظ ما همزته العرب وليس أصله الهمز، وأخرى ما تركت العرب همزته وأصله الهمز، ومنها ما همزته بعض العرب وتركه الآخرون، وهكذا، وما كان ذلك إلّا بسبب من مخرج الهمزة وصفاتها التي انفردت فيها من دون حروف العربية الأخرى، فضلاً عن التطور الصوتي واللهجي الحاصل

(١) سر صناعة الاعراب/ اب جني: ٢٠ / ١.

(٢) الأصوات اللغوية/ د. إبراهيم أنيس: ٧٨، علم اللغة/ السمران: ١٥٧.

(٣) مدرسة الكوفة/ د. مهدي المخزومي: ١٨٠.

(٤) ظ: اللهجات العربية/ د. إبراهيم أنيس: ٦٧.



فيها، مما أضاف إليها حالات ربما ذهب بعضهم إلى نطقها غلطاً، أو خلاف الأصل.

رصد ابن معصوم المدني بعضاً من هذه المسائل وسأحاول عرض شيء منها:

١- ما جاء أصله المزمز وقلب وواو أو ياء، قوله: (ناء ينوء نوءً: نهض وارتفع... وناء بالحمز نهض بجهد)<sup>(١)</sup>، وعن ابن السكيت جاء منه مخففاً، فقال: (ويقال: نَوْتُ الحمل، إذا نهضت به مثقالاً)<sup>(٢)</sup>، ومنه أيضاً (الصواب) عن ثعلب (واحد الصبيان مهموز)<sup>(٣)</sup>، وقول ابن معصوم: (والصوابية، كذوابة: بيضة القمل، والجمع: صُواب وصبيان... والصوابية كغرفة: لغة في الصوابية - كصوفة - وهي الصبرة من الطعام)<sup>(٤)</sup>.. ومنه كذلك قوله: (وَوَجَأَ عُنْقَهُ: رَضَّاهَا، وَوَجَأٌ فِي عُنْقِهِ: دفع)<sup>(٥)</sup>، والعامة تقلب الهمزة ياء، (تقول وَجَيْتُ)<sup>(٦)</sup>.

٢- ترك الهمزة تخفيفاً، على لغة قريش، كما ذكر ذلك ابن معصوم المدني من قبل، وإن النبي ﷺ قد نبى عن التبر في اسمه إذ: (روي أن إعرابيا قال له: «يا نبي الله» بالهمزة، فقال لا تبر باسمي، فأنا نبي الله بغير همزة، قيل: قصد الإعرابي معنى الخارج من مكة إلى المدينة من نبأ من أرض إلى أرض إذا خرج، فأنكر عليه، وقيل: لأن النبي بغير همز أبلغ من النبي لإشعار الأول بمعنى النبوة، وهي الارتفاع، فهو متضمن مدحاً بوصفين بخلاف المهموز)<sup>(٧)</sup>، إذ إن من طبيعة قريش ترك الهمزة لجنوحهم إلى

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٢٠/١ نواً.

(٢) إصلاح المطلق/ ابن السكيت: ١١٣.

(٣) الفصح/ ثعلب: ٣١٧.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٩٠/٢ - صاب.

(٥) م. ن: ٢٥٦/١ - وجأ.

(٦) إصلاح المطلق/ ابن السكيت: ٢١٥.

(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٠٧/١ - نبأ، ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ٣٥٢/١ - ٣٥٣.

السهولة في نطق المهموز<sup>(١)</sup>.

ومنها كذلك (روية) قال ابن معصوم: (رواً في الأمر تروثة: نظر فيه وفكر وتدبر، والاسم: الروية بياء مشددة جرت على ألستهم بغير همز تخفيفاً، قلبوا الهمزة ياء وادغموها في الياء وربّما همزوها على الأصل وهي خلاف البديهة)<sup>(٢)</sup> ويقصد به (جرت على ألستهم) قريشاً، إلا أنهم خالفوا العرب في همز ما لا يهمزه العرب، مثل النبي والحاية والبرية والذرية، قال ابن السكيت: (قال أبو عبيدة: قال يونس: وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب، فيهمزون النبي ﷺ، والبرية والذرية، من ذرأ الله الخلق: أي خلقهم. والحاية غير مهموز من خبأت الشيء)<sup>(٣)</sup>، ومنها أيضاً قول ابن معصوم: (عَبَأْتُ الطيب، وَعَبَأْتُ المتاع في الوعاء، هذا كله بالهمزة، وقيل عَيَّيْتُ الجيش بلا همز، وهذا قول الاخفش)<sup>(٤)</sup>.

ومعاً يراه ابن المعصوم من ابدال الهمزة واواً، قوله: (ودَفِيء الرجل دَفَاً ... ودَفَأْتُ الجريح وأَدَفَأْتُهُ: لغة في دَفَوْتُهُ وأَدَفَيْتُهُ ... والدَفَأُ كسبب لغة في الدَفَا مقصور)<sup>(٥)</sup>، وجاء في الاقتضاب: (دَفِيَّ مهموز ممدود على وزن وطيء، يجوز له تخفيف الهمزة، فإذا خففتها فالوجه أن يقلبها ياءً ويدغمها في ياء فعيل التي قبلها، فيقول: «دَفِيَّ» مشددة، كما قال في: وَضِيءٌ، وَضِيٌّ<sup>(٦)</sup>).

٣- ما هَمِزَ وهو ليس بمهموز أو منقلب عنه، ومنه ما قاله ابن معصوم:

(١) ظ: في اللهجات العربية / د. إبراهيم أنيس: ٦٧.

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم: ٩٧ / ١ - رواً.

(٣) إصلاح المتنطق / ابن السكيت: ١٢١، ظ: المزهر / السيوطي: ٢ / ٢٥٢.

(٤) ظ: الطراز الأول / ابن معصوم: ١٤٤ / ١ - عأ، أدب الكاتب / ابن قتيبة: ١٦٧.

(٥) م: ٥٠ / ١ - ٧٧ - دفاً.

(٦) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب / البطليوسي: ١٧٥ / ١.

(وحلَّاتُ السويق: جعلتهُ حُلُوًّا، همزوا ما ليس بهمهموز)<sup>(١)</sup>، إذ إن أصل (حلا) من المعتل الآخر (حَلَوًا) وهو عين ما قاله ابن السكيت: (وقالوا: حلَّاتُ السويق، وإنسا هو من الحلاوة)<sup>(٢)</sup>، ومنه كذلك في (رفأ) قال ابن معصوم: (ومن المجاز: رَفَأْتُ الرجل: سكتُهُ من رُغْبِهِ ورفوت به)<sup>(٣)</sup>.. وقد فصل ابن السكيت فيه وقال: (وقوهم بالرفاء والبتين، أي بالإلتام والاجتماع، وأصله الهمة، وإن شئت كان معناه بالسكون والطمانية، ويكون أصله غير الهمز، يقال رَفَوْتُ الرجل: إذا أسكتُهُ)<sup>(٤)</sup>، ففصل بين المههموز وغيره، ولم يذكره ابن معصوم لأنه قد يعده من المعتل فموقعه في باب (رفو)<sup>(٥)</sup>، فيما عده ابن قتيبة لغة، قال: (وقد رفأتُ الثوب، أَرْفَوُهُ، ورفوتُ لغة)<sup>(٦)</sup>، وما رصده ابن معصوم كذلك: (الأثنية كالأنفية زنة ومعنى، وهي الجماعة الكثيفة... والهمة فيها منقلبة عن واو)<sup>(٧)</sup>.

وتما هُيِزَ وليس بهمهموز، ما جاء في شرح رياض السالكين: (يتخطأُ إليه بأيام عمره ويرهقه بأعوام دهره)<sup>(٨)</sup>، فجاءت (يتخطأ) بالهمز على أكثر نسخ الصحيفة السجادية، كما نقل ذلك ابن معصوم<sup>(٩)</sup>، وقد ذكر ذلك الجوهري، فقال: (تَحْطِئُهُ: إذا تجاوزته، يقال تَحْطِئْتُ رقاب الناس وتَحْطِئْتُ إلى كذا، ولا يقال تَحْطَأْتُ بالهمز)<sup>(١٠)</sup>.

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٦٧/١-حلا.

(٢) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١٢٠.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٩٣/١-رفأ.

(٤) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١١٧.

(٥) لم يتم ابن معصوم الطراز الأول ومات وهو عند المادة قمص من باب الصاد.

(٦) أدب الكاتب/ ابن قتيبة: ١٦٩.

(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٧/١-أتأ.

(٨) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٢٨٨/١.

(٩) ظ: م.ث.

(١٠) الصحاح/ الجوهري: ٢٣٢٨/٦-خطأ.

غير أن العرب قد همز ما ليس بهموز، كما في استلأم وحلا ورثا ولبا وهذا من اللهجات عندهم، قال ابن السكيت: (قالوا: استلأمتُ الحجر، وإتأها هو من السَّلام، وحلأْتُ السويق، وإتأها هو من الحلاوة، وقالوا لبَّأْتُ بالحج وأصله لبَّيْتُ، وقالت امرأة رثأْتُ زوجي بإثبات الهمز)<sup>(١)</sup>، وقد أثبتها الزَّغشري، إذ يقول: (ناقلتُ هذه المتخطلات الجيف، أي تخفي لقوتها)<sup>(٢)</sup>، ووافقه ابن معصوم في ذلك لأنه ثقة عنده<sup>(٣)</sup>.

ومنه أيضا (شنوة) قال ابن معصوم: (ورجل شنوة، كتنوفة: يتقرَّر ويتباعد من كل شيء... وقد تُقلب الهمزة واواً فتدغم في الواو، فيقال: شُنوة بالتشديد والتنبة إلى المهموزة: شُنِّيَّ كحنفي، وإلى المشدَّد شُنُوِّي كعلوي، ويُقال شُنُوِّي وشُنُوِّي كعروضي الهمز في الأولى وبالتشديد في الثانية، وهو مذهب المبرد<sup>(٤)</sup>، في أن النسب إلى فعوله على لفظه صحَّت اللام منه أو اعتلَّت)<sup>(٥)</sup>، وإن ترك الهمز فيها من قول العامة، ولم يُخطيء ذلك ابن السكيت، إذ يقول: (وقد يُقال: أزد شُنوة بتشديد الواو غير مهموز)<sup>(٦)</sup>.

٤- ما يُهمز فيكون له معنى فإذا لم يُهمز كان له معنى آخر، ومنه المليّ، قال ابن معصوم: (والمليّ كليّ من الزمان لا حدًّا لها، يقال: مليّ من الزمان، ومليّ من النهار،

---

(١) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١٢٠-١٢١، ظ: الصحاح/ الجوهري ٢٣٥٢ - رثي، رياض السالكين/

ابن معصوم: ٢٨٨-٢٨٩

(٢) أساس اليلغة/ الزَّغشري: ١٦٧ - خطأ

(٣) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ٢٨٨/١

(٤) ظ: المقضب/ المبرد: ٣/١١٧، ١٢٣

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/١١٤ - شأ

(٦) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١١٢

ومليّ من الدهر، أي طائفة منه، وهو من الملاوة مثله، وهي البرهة من الزمان، وأما الملية بالهمزة بمعنى الغني المتمول من الملاوة بمعنى الغنى والثروة<sup>(١)</sup>، وقد جاء في قوله سبحانه: ﴿وَأَهْجُزِي مَلِيًّا﴾<sup>(٢)</sup>، أي دهرا طويلا<sup>(٣)</sup>، وفي الإصلاح، قال ابن السكيت: (وقد تملّيتُ العيش تَمَلِّيًّا، إذا عشت مليًّا أي طويلا)<sup>(٤)</sup>.

٥- ومنها ما جاء في لغات الهمز، قول ابن معصوم: (اللسبُوءُ كُثْلَةُ: أنثى الأسد... وفي ثمان لغات أخرى: لِسْبَاءٌ كُثْمرة، ولِبَاءَةٌ كسحابة، وَلِبَاءَةٌ كحطمة، وَلِسْبُوءٌ، - بالواو - كَهَضْبَةٌ وبسفرة، ولِبَاءَةٌ كقفاة، وَلِبَةٌ كدَعَة)<sup>(٥)</sup>، واللسبُوءُ أنفصحها، قال ابن السكيت: (وتقول: هي اللِسْبُوءُ، فهذه اللغة الفصيحة، وَلِسْبُوءٌ لغة)<sup>(٦)</sup>، وهو أقل فصاحة لأنها لغة من الأفصح.

ومما رصده ابن معصوم في قوله: (أَوَمَاتٌ إِلَيْهِ إِيْبَاءٌ: أشار إليه بيده، أو حاجبه أو غير ذلك، وفي لغة رَمَأٌ إِلَيْهِ يَمَأٌ وَمَأٌ... ووَامَأَةٌ مَوَامَأَةٌ: حاكاه وباراه مقلوب، وأُمْنَةٌ، أو لغة فيه)<sup>(٧)</sup>، وهي مما تركت العامة همزَه، وهو خطأ، قال ابن السكيت: (وتقول: أَوَمَاتٌ إِلَيْهِ، ولا تقل أَوَمِيتَ)<sup>(٨)</sup>، وجاء عن ثعلب: (وأَوَمَاتٌ إلى الرجل)<sup>(٩)</sup>،

(١) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٩٥/١، ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٩٩/١ - ملا، الكشف/ الزغشري: ٢٢/٣.

(٢) سورة مريم/ الآية ٤٦.

(٣) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٩٦/١، ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٠٢/١ - ملا.

(٤) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١١٦.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٨٥/١ - لبأ.

(٦) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١١٢.

(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٤٤/١ - ومأ.

(٨) إصلاح المنطق/ ابن السكيت: ١١٤.

(٩) الفصح/ ثعلب: ٢٧٩.

وغيره عنده أقل فصاحة فلم يذكرها في فصيحه، فيما لم يحطّ ابن معصوم ذلك، سيرا على مذهب التسهيل. وما أورده ابن معصوم، ما جاء في الهمز من اللغات، قوله: (وأجزأ عنه، بمعنى جزأ، أي قضى، لغة غيمية، وبها قرئ: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ﴾<sup>(١)</sup>)،<sup>(٢)</sup> غير أن الزخشي ذهب إلى أبعد من ذلك، عندما حصر دلالة أجزأ بشيء من الأشياء، فقال: (ومن قرأ: ﴿لَا تَجْزِي﴾... من أجزأ عنه إذا أغنى، فلا يكون في قراءته إلا بمعنى شيئا من الأجزاء)<sup>(٣)</sup>. ومنها «الحَبْطُ» وتُترك الهمز فيها بمعنى القصير البطين<sup>(٤)</sup>، والمفردة «إخسأ» جاءت كذلك بغير همز (إخس) <sup>(٥)</sup>، و (خنأت) الجذع لغة في (خَنَيْتُهُ) أي قطعتة<sup>(٦)</sup>، و (أردأ) بمعنى زاد، لغة في (أردى)<sup>(٧)</sup>، و (سخأ النار) فرّج جرها تحت القدر لتحمي، لغة في المعتل<sup>(٨)</sup>، أي ترك الهمزة لتكون (سخا)، وكذلك (الشما: السَّمْع، كسب فيها - وهو موم العسل، أبدلت العين همزة لغة غيمية، قال الخليل: غيم تبدل الهمزة من العين، والعين من الهمزة، يقولون في خيع: خبا، وفي نزأ: نزع)<sup>(٩)</sup>، وكذلك ضاهأت مضاهاأت: شابهت لغة في ضاهيته<sup>(١٠)</sup>، ومنه أيضا، نكأ العدو: قتله وأخضع، لغة في نكي بالياء<sup>(١١)</sup>.

(١) سورة البقرة، الآية / ٤٨ و ١٢٤.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤٦/١ - جزأ.

(٣) الكشف/ الزخشي: ١٦٤/١.

(٤) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥٦/١ - حبطأ.

(٥) ظ: م. ن: ٦٨/١ - ٦٩ - خسأ.

(٦) ظ: م. ن: ٧٢/١ - خنأ.

(٧) ظ: م. ن: ٩٠/١ - وردأ.

(٨) ظ: م. ن: ١٠٢/١ - سخأ.

(٩) م. ن: ١١٣/١ - شما: ظ: العين/ الفراءيدي: ٤٥٩/١ - خيع .

(١٠) ظ: م. ن: ١٠٩/١ - ضهاأ.

(١١) ظ: م. ن: ٢١٩/١ - نكأ.

## المبحث الخامس: المعرب:

لم تخلُ لغةٌ من دخل عليها، أو لفظ مهاجر إليها، تختصه وتضمّه إلى خزينها اللغوي. والعربية واحدة من هذه اللغات التي تستقبل المهاجر والغريب، غير أنها لم تفتح ذراعيها بسهولة ويسر، وإنما تخضعه لمعاييرها وستنها.

كان العربُ مجاورين لأقوام يتكلمون الفارسية والرومية والسرانية والآرامية والعبرية وغيرها من اللغات الأخرى، وهذا مما سهل عملية انتقال الألفاظ وهجرتها بينها، فضلاً عن كون العرب من ذوي التجارة، قال تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾<sup>(١)</sup>، وهذا سبب مهم في اختلاطهم بغيرهم من الأقوام في بلاد الشام واليمن، فتأخذ اللغات من بعضها ألفاظاً ومفردات وتبادل في حروفها وأصواتها كي تستقيم في نطقها، وتنتهج نهجها وتكيف مع مدارج أصواتها حتى تكون جزءاً من لغتها، والعربُ تسمي هذا معرباً أو مولدّاً أو دخيلاً، وهو أقلّ فصاحة من غيره.

وكلمًا كانت قبائل العرب قريبةً من الغرباء، توسع الأخذ بين اللغتين، وكلّما تباعدت من بعضها تحجّمت هجرة الألفاظ لذا نجد أن في شعر بعض الشعراء العرب من الجاهليين الذين كان لهم إتصال بالفرس، أمثال عدي بن زيد العبادي ولقيط بن يعمر الإيادي نجد ألفاظاً فارسية منتشرة في أشعارهم وقصائدهم<sup>(٢)</sup>، فضلاً عن ذلك فقد ذكرت المصادر أن من العرب من كان يُعنى بقراءة الكتب الدينية النصرانية واليهودية من نحو وَرَقَة بن نوفل وغيره، وكذلك الكتاب الذين كتبوا الوحي والرسائل ويترجمون من اللغات الفارسية والقبطية والحشية بين الرسول محمد ﷺ

(١) سورة قريش، الآية ١-٢

(٢) ظ: ديوان عدي بن زيد العبادي

وملوك الفرس والنبط والحبشة، فتَلَقَّ كلمةٌ من هنا ولقظة من هناك في لغة العرب فتلوها الألسن وتستسينها الأذواق بعد أن تجري على وفق سليقتها فتحذف منها أو تزيد حتى تستقيم على الألسن.

بيد أن الأخذ لم يكن عشوائياً، بل كان يجري بحسب قوانين اللغة وأصولها، وإن قبول العربية للألفاظ الأجنبية يُعَدُّ ضرباً من ضروب الإتساع (ولكن هذا لا يعني أن أبواب اللغة مفتوحة على مصراعها لقبول كل لفظ يأتي به التقديم الحضاري والتقني، أننا ما نتمس الحاجة إليه عند الضرورة القصوى من ألفاظ اللغات الأخرى فأمر مسوغ ولا يسوغ سواء)<sup>(١)</sup>. وإن الإفراط في ذلك دليل ضعف اللغة، وانتيارها أمام اللغات الأخرى.

المعرب في اللغة كما يقول ابن منظور وهو: (أن تتفوه به العرب على منهاجها، نقول: عربته العرب، وأعربته أيضاً وأعرب الأغمم وعُرب لسانه بالضم عروبة، أي صار عربياً وتعرب واستعرب أفصح)<sup>(٢)</sup>، وإن قوله: (أن تتفوه به العرب على منهاجها)، أي أن (يشع استعمالها لدى العرب القدماء، وتأخذ النسيج العربي فيقتص من إطرافها، وتُبدل بعض حروفها وتغير مواضع النبر منها حتى تصبح على صورة شبيهة بالكلمات العربية)<sup>(٣)</sup>.

إنَّ هذا التغير والتبديل في حروف اللفظة لازمٌ في أكثر الكلمات، لأنَّ اللسان غير العربي لا يسير على وفق سليقة العرب، فالعرب تبدل (الحروف التي ليست من

---

(١) الاقتراض اللغوي/ د. حاكم الزيايدي - مجلة المورد العدد (٤) لسنة ٢٠٠٠م - ١٤٢١هـ: ٥٩، ط: الظواهر اللغوية في كتب إعجاز القرآن حتى نهاية القرن الخامس الهجري / عادل عباس هويدي: ١٦٣ (رسالة ماجستير).

(٢) لسان العرب/ ابن منظور: ١١٥/٩ - عرب.

(٣) من أسرار اللغة/ د. إبراهيم آيس: ١٠٣، ط: الألفاظ الفارسية المعربة/ أدب شير: ٤.



حروفهم إلى أقربها مخرجاً، وربما أبدعوا والإبدال في مثل هذه الحروف، لازم لئلا يدخل في كلامهم ما ليس منه فيبدلون حرفاً بآخر ويغيرون حركته، ويسكنونه ويحرّكونه، ويتقصّون أو يزيدون، فما كان بين الكاف والجيم يجعلونه جيهاً، أو كافاً أو قافاً<sup>(١)</sup>.

بيد أن المعرّب لا يخرج عن كونه لفظاً ومعنى منقولاً من اللغة المستعار منها إلى اللغة المستعار لها، يقول السيوطي عنه: (هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية في لغتها... ويطلق على المعرّب دخيلاً)<sup>(٢)</sup>، غير أن ابن معصوم كان أكثر وضوحاً من غيره في حدّه، بعدما عراه مما لحقه من زوائد الحروف، قال: (الاسم المعرّب، ما سلم من مشابهة الحروف المقتضية لبنائه. المعرّب كمعظم، ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعاني في غير لغتها، وتكلّمت به على منهاجها)<sup>(٣)</sup>.

إن التعريف هذا يوافق ما عليه من تعريب الألفاظ في عموم اللغة، لكنه لا يتفق مع ما عليه في القرآن الكريم، وقد ذهب هذا المذهب من قبل القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ١٥ هـ) إذ علّل وجوده في القرآن العظيم بأنه كان نتيجة تواضع جديد، فيقول: (أنّ الكلمة قد يجوز أن تتفق في اللغتين فليس كونها فارسية بهائع من كونها عربية، فإذا كان لو تكلم الواحد من العرب، ولا تُعرّف حكمته، أو حكاهما عنهم وجب إثباتها عربية، فإذا ذكرها تعالى في كتابه، وشهد بأن جميع الكتاب بلسان العرب، فبان تثبت عربية أوّل، علماً أن اللفظة لا يمتنع أن تكون فارسية)<sup>(٤)</sup>.

(١) شفاء الغليل / الخفاجي: ٣٦

(٢) المزهر / السيوطي: ٢٦٨/١ - ٢٦٩

(٣) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢٩٧/٢ - عرب

(٤) اللغني (إعجاز القرآن) / عبد الجبار المعتزلي: ١٦/٤٠٥

وهذا تنظير من القاضي عبد الجبار، ولذلك احتج على من قال أنَّ في القرآن  
الفاظاً أعجميةً لأن النبي ﷺ: (كان يتلو عليهم قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾<sup>(١)</sup>)،  
فلو كان فيه فارسية لاحتجوا عليه بذكره، وفي عدولهم عن ذلك دلالة على فساد هذا  
الطعن، فلا يصح أن يدعى أن قوله: «سجّل» و«استبرق» إلى غير ذلك من باب  
الفارسية<sup>(٢)</sup>.

وهذا منهج وسط بين منهجين متخالفين أحدهما يقول بعدم وجود أعجمي في  
القرآن الكريم<sup>(٣)</sup>، وهذا قول أهل العربية وهم الأكثرون، ومنهم الإمام الشافعي،  
وابن جرير وأبو عبيدة وابن فارس، وشدد الشافعي (ت ٢٠٤هـ) التكبر على القائل  
به<sup>(٤)</sup>، وكان أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ)، يقول: (نزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم  
أن فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن «طه» بالنبطية فقد أكبر، وإن لم يعلم  
ما هو، فهو افتتاح كلام، وهو اسم للسورة وشعارها)<sup>(٥)</sup>.

ولو جاء في القرآن ألفاظ أعجمية لاحتج العرب على النبي ﷺ وهم كانوا  
عرب الألسن، قال أبو عبيدة: (قالوا: إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين ومصدق  
ذلك في آية وفي آية أخرى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾<sup>(٦)</sup>)، فلم يحتج  
السلف ولا الذين أدرکوا وحیه إلى النبي ﷺ أو يسألون عن معانيه لأنهم عُرِبُ  
الألسن فاستغنوا بعلمهم عن المسألة عن معانيه)<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة الشعراء: الآية ١٩٥.

(٢) المغني (إيجاز القرآن) / عبد الجبار المعتزلي: ١٦ / ٤٠٥.

(٣) ظ: الصحاحي في فقه اللغة / ابن فارس: ٦١، الزهر / السيوطي: ٢٦٨ / ١.

(٤) الإنشاق في علوم القرآن / السيوطي: ٢٧١ / ١، الرسالة / الإمام الشافعي: ٧٧-٨٤.

(٥) مجاز القرآن / أبو عبيدة: ٢٧ / ١.

(٦) سورة إبراهيم / الآية ٤.

(٧) مجاز القرآن / أبو عبيدة: ٨ / ١.

المذهب الآخر هو القائل بوجود المعرّب في القرآن الكريم، قال أبو عبيد (ت ٢٢٤هـ) : (وروي عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم، في أحرف كثيرة: أنه من غير لسان العرب مثل: «سجّل» والمشكاة واليم، والطور وأباريق واستبرق وغير ذلك، فهؤلاء أعلم بالتأويل من أبي عبيدة، لكنهم ذهبوا إلى مذهب وذهب هنا إلى غيره، وكلاهما مصيب إن شاء الله تعالى)<sup>(١)</sup>.

فمن المتأخرين السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه (المهذب فيما وقع في القرآن من المعرّب)، وشهاب الدين الحفاجي (ت ١٠٦٩هـ) في كتابه (شفاء الغليل بما في كلام العرب من الدخيل).

علّل الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) هذا الاختلاف بقوله: (وذلك أن هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل، فقال أولئك على الأصل، ثم لَقِظَتْ به العرب على ألسنتها، فعربت، فصار عريباً بتعريبها إياه، فهي عربية في هذه الحال، أعجمية الأصل)<sup>(٢)</sup>، وذلك اعتياداً منهم على السلف الصالح فيما قرروه، فلا ضير في ذلك، إلا أنهم - مع جَلِّ تقديرنا لهم - لم يُحِيطُوا بكل لغة العرب، قال الإمام الشافعي: (ولعل من قال: إن في القرآن غير لسان العرب، وقُبِلَ ذلك منه، إلى أن القرآن خاص بمجهل بعضه العرب، ولسانُ العرب أوسعُ الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً ولا يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي)<sup>(٣)</sup>. وأضاف ابن معصوم: (أو وصي نبي، ولعلّ الموجود منها دون ما ذهب بذهاب أهله والله أعلم)<sup>(٤)</sup>. وفي هذا انحياز منه بقلة المعرّب في اللغة

---

(١) للمعرّب/ الجواليقي: ٥.

(٢) م. ذ.

(٣) الرسالة/ الإمام الشافعي: ٥٠.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١١/١.

فهذا تقرير بعدم معرفة العرب بكل لسان العرب، بسبب من سعة العربية وكثرة ألفاظها ودلالاتها، وينقل ابن فارس عن أبي عبيدة عمّن حدّث عنهم: (قال: كنا لا ندرى ما الأرائك حتى لقينا رجلاً من أهل اليمن فأخبرنا أنّ الأريكة عندهم الحجلة فيها سرير)<sup>(١)</sup>، وقال السيوطي في حديثه عن عربية ألفاظ القرآن: (وقال الآخرون: كل هذه الألفاظ عربية صرفة، لكن لغة العرب متسعة جداً، وقد خفي على ابن عباس معنى «فاطر» و«فاتح»)<sup>(٢)</sup>.

أما التواضع الجديد للألفاظ التي دخلت القرآن الكريم - كما ذهب إليه القاضي المعتزلي - يُشكل عليه بأن هذه الألفاظ أقلّ بلاغةً من الألفاظ العربية، فالتواضع الجديد بعد الوضع الأوّل يؤشّر مهمزاً في فصاحة الألفاظ وبلاغتها، فضلاً عن استعانتها بالألفاظ الأعجمية التي هي أقلّ درجة في الفصاحة من العربي الفصيح.

بيد أنّ الذين ذهبوا مذهب المُجيزين لوقوع المعرّب في القرآن الكريم، أو الذين قالوا بالوضع، خَفِيتْ عليهم أشياء، ربما كان سبب من عدم وجود أبحاث ودراسات تؤصل لتاريخ اللغات، وهم معذرون لذلك، ومن هذا الأشياء ما يأتي:

١- سعة اللغة العربية وعدم القدرة على استيعاب كل أصوغها، وقديماً حسمها الإمام الشافعي، وابن معصوم المدني من بعده، بسبب من ثرائها وغناها ووفرة ألفاظها، وجُلّها غير مستعمل، وهذا يدلّل على قلة حاجتها إلى ألفاظ غيرها من اللغات، فضلاً عن القرآن الكريم.

(١) الصحابي في فقه اللغة/ ابن فارس: ٥٨

(٢) الإتيان في علوم القرآن/ السيوطي: ٢٧١/١

ولو قارنا ثراء العربية مع أخوانها الساميات (الجزريات) لوجدنا فارقاً يسوق  
التصوّر في أصولها اللغوية، وبنائها وتراكيبها، يقول بنيامين حداد<sup>(١)</sup>: (هناك إحصائية  
تقول إنّ عدد الأصول اللغوية التي تقوم عليها اللغة السريانية تبلغ (١٨٠٦) أصلاً  
لغويًا، في حين أنّ عدد الأصول اللغوية في العربية تبلغ (٨٢٢٠) أصلاً لغوياً أي  
بنفاد (٥٤١٤) أصلاً لغوياً، كان المفروض أن يحويها المعجم السرياني أيضاً أسوة  
بمعجم اللغة العربية<sup>(٢)</sup>، فهذا الفارق يمثل أكثر من ضعفٍ أصول اللغة السريانية،  
وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على غنى العربية وافتقار غيرها لها، وقوله: (وكان  
المفروض أن يحويها المعجم السرياني أيضاً أسوة بمعجم اللغة العربية)، يعني بلا أدنى  
شك أن أصول اللغتين واحدة، فهي تشترك بها جميعاً، وكلّ لغة تستعمل هذه الأصول  
بما يلائمها ومستعملها، ولهذا فإنّه لا غرابة في أن نجد لفظةً عربيةً تقابلها لفظةٌ  
سريانية، أو من أي لغة من اللغات السامية (الجزرية) الأخرى، وعليه لا يمكن القول  
إنه لا يمكن أن نعدّ تشابه الألفاظ بينها، أو المناقلة بينهما تعريباً، وإنّا هي ألفاظ من  
أصل واحد لاكتها الألسنة حسب طبيعتها وظروفها، فاختلّفت عن بعضها البعض في  
الصفات.

وكذلك نجد ألفاظاً مشتقةً عن السريانية لا أصل لها فيها، منها: (ألفاظ مشتقة  
تعدّ بالعشرات تروى في المعجم السرياني يتيمةً لا وجود لأصولها الأولى، في حين  
نلقى تلك الأصول في المعجم العربي وغيره من معاجم اللغات الشقيقة الأخرى  
بكامل اشتقاقها)<sup>(٣)</sup>، وهذا يبيّن حيوية العربية وبقاها واستمرارها بكامل قدرتها على

(١) هو عضو هيئة اللغة السريانية في المجمع العلمي العراقي.

(٢) الوثائق بين السريانية والعربية - موضوع: (الجدور المائة في المعجم السرياني) / بنيامين حداد: ٧، و٨.

(٣) م. ن. ١٢.

مواجهة التحديات، يقول أقليمس يوسف داود: (أشهر اللغات السامية هي العربية بإعتراف المحققين هي أقدم اللغات السامية وأغناها، ومعرفتها لازمة لكل من يريد أن يتقن حسناً معرفة سائر اللغات السامية ولا سيما السريانية)<sup>(١)</sup>.

ولم يقتصر تفوق العربية على السريانية فقط، بل تعداها إلى بقية اللغات السامية (الجزرية)، فهي أغني من الأكديّة<sup>(٢)</sup>.

٢- الأصل المشترك للغات السامية، ويكاد يجمع أكثر علماء الآثار واللغات ممن عني بدراسة حضارة وادي الرافدين على وجود أواصر مشتركة بين اللغات التي عاشت في العراق<sup>(٣)</sup>، إذ لا تكاد تخلو لغة أو لهجة من هذه اللهجات واللغات إلا وبها من أختها بعض الألفاظ وذلك بسبب من الأصل الواحد، الذي وُلِدَتْ منه، وإن أي شبه بين ألفاظها لا يعني أن هذه اللغة اقترضت من تلك، بل إنّ هذا يوحى إلى وحدة الأصل اللغوي لها، ولذا فإن اقتراض الألفاظ أو اقترابها من بعضها لا يعني أنها أعجمية وعُزِّيت إلى لغتنا، وبذلك يمكن القول إن ما نُسِبَ من ألفاظ سريانية أو عبرية أو آرامية إلى القرآن الكريم، ما هي إلا ألفاظ عربية اشتركت في الأصل اللغوي مع أخواتها الساميات، وهذا ما ينفي عُجْمَةَ هذه الألفاظ في القرآن الكريم.

إن ابن معصوم المدني يحاول في بعض الأحيان أن ينفي ما تعارف من عجمة بعضها في القرآن الكريم ناسباً إياها للعربية الفصيحة، منها (الفردوس)، فقد نقل عن الضحّاك قوله: (هي الجنة المتلقة الأشجار، وهو اختيار المبرد، وقال الفردوس فيما سمعت من كلام العرب: الشجر المتلف والأغلب عليه العنب وجمعه

---

(١) م. ذ. - موضوع (السريانية والعربية في كتابات اقليمس يوسف داود) / يورآرش ميدو: ٤٠.

(٢) فقه اللغات العاربة المقارن / خالد إسحاقيل: ١٩.

(٣) ظ: الأصل المشترك للغات العراقية القديمة - موضوع (ترتيب اللغة الأكديّة) / د. عامر سليمان: ١٣.

الفراڨيس<sup>(١)</sup>، في حين ذهب غيره إلى فارسيّتها<sup>(٢)</sup>، ومنها ايضاً (المسيح)، قال ابن معصوم: (والمسيح: لقب عيسى بن مريم ﷺ واصله مشيحاً بالشين المعجمة - وهو لفظ عبراني<sup>(٣)</sup>، معناه المبارك، كقوله: ﴿وَجَعَلْنِي مُبَارِكًا أَبْنَىٰ مَا كُنْتُ﴾<sup>(٤)</sup>، والظاهر أنه عربي جعل له لقب شريف كالخليل لإبراهيم ﷺ واشتقاقه من المسح<sup>(٥)</sup>، وكذلك جهنم - أعادنا الله منها، وهي اسم لنار الآخرة، قال ابن معصوم: (قيل: اسم عربي سميت نار الآخرة بها لبعدها قعرها من قوهم: ركيّة جهنم، وجهنم إذا كانت بعيدة القعر لم تصرف للتعريف والتأنيث، وقيل اشتقاقها من الجهومة، وهو الغلظ، يقال: جَهْمُ الوجه، أي غليظه، فسميت بجهنم لغلظ أمرها من العذاب، وقيل عجمية، وعدم صرفها للعجمة والتعريف، وقيل هي تعريب كهنام بالعبرانية<sup>(٦)</sup>).

ومنها ايضاً جالوت<sup>(٧)</sup>، والقيامة<sup>(٨)</sup>، والشهر<sup>(٩)</sup>، وغيرها.

فابن معصوم هنا يذكر الآراء في المسألة الواحدة من دون أن يرجّح أحدها إلا القليل، والذي يبدو من ذلك أنه كان يحذر حذراً كبيراً في إبداء رأيه بمعرّب القرآن الكريم، وإن كان يميل في بعض الأحيان إلى القول بعربية بعض الألفاظ التي تعارف

(١) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٨٥/٦.

(٢) ظ: القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم/ د. خالد إسماعيل: ٤٠٠.

(٣) ظ: م. ن: ٤٩٠-٤٩١.

(٤) سورة مريم/ الآية ٣١.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم ٥١/٥ - مسح.

(٦) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٤٠/٢؛ ظ: القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم/ د. خالد

إسماعيل: ١٠٤.

(٧) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٠٦/٣ - جلت.

(٨) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ٤٠٠/١.

(٩) ظ: م. ن: ٥٢٤/٥.

عليها عند علماء العربية، إلا أنه لم ينكر أعجمية بعضها الآخر، من نحو جبرائيل<sup>(١)</sup>، وميكائيل<sup>(٢)</sup>، واسرافيل<sup>(٣)</sup>، غير أنه قليل جداً نسبةً إلى ما قاله غيره من المتأخرين، كالسيوطي في (المهذب)، وشهاب الدين الحفاجي في (شفاء الغليل)، فضلاً عن قوله بوجود المعرب في عامة اللغة - وهو أمر مُسلّم به - والسبب في ذلك كما أوضح هو من قبل بأن العربية (لا يحيط بها من الناس إلا نبي أو وصي، ولعل الموجود منها دون ما ذهب بذهاب أهلها)<sup>(٤)</sup>، لذا كان يذكر ما قيل في عبرانية لفظ أو سريانيتها، دون تأكيد أو قطع منه، ذلك عندما يعبر عنها بلفظة (قيل) كي يكون في مأمن من الوقوع في الخطأ أو السهو، بسبب من الإتساع في اللغة، وقوله أن (الموجود منها دون ما ذهب بذهاب أهلها) يؤكد عدم إطمئنانه من كون بعض الألفاظ في القرآن الكريم أعجمية معربة، وهذا منطق علمي رصين.




---

(١) ظ: م. ن: ٥: ١ / ١٥٤

(٢) ظ: م. ن: ٥: ٢ / ٢٧

(٣) ظ: م. ن: ٥: ٢ / ٢١

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١ / ١١



## الفصل الثالث

### نقده اللغوي

#### مدخل:

تنبه علماء العربية على أهمية اللغة لدى الكاتب أو الأديب، فهي أداته في ميدان الكتابة الأدبية والعلمية وفي شتى صنوف المعرفة، فأولوها كلَّ جهدهم واهتمامهم، ورصدوا ما وقع من أخطاء في كتب العامة والخاصة سواء كانت أخطاء نحوية أم صرفية أم دلالية، أم ما يتعلق بالجودة والرداءة في الأسلوب أو في طريقة عرض المعنى ونظام الكلام وغير ذلك.

ظهرت بوادر النقد الأول مع تأليف الشعر وصناعة القصيدة العربية وتنقيحها، من خلال استعمال الذائقة اللغوية لدى شاعر اتجاه شاعر آخر، وسوق عكاظ المنبر الذي يتبارى فيه الشعراء، وكان النابغة الذبياني يقف بينهم حاكماً وقاضياً في صلاحية قصيدة أو فسادها أو نبو بيت فيها أو حسنه وجماله.

لكن ذلك قد تطوّر بفعل تطوّر ثقافة الكاتب والأديب والناقد، إذ تفتّشوا في صياغة النص الأدبي من خلال إقامة علاقات متميزة بين المفردات المكونة له، واختلفت العلاقات هذه بين المفردات باختلاف البنى الثقافية لهم، فاختلف كلُّ منهم سيلاً يسلكه، ربما كان وعراً بفعل ما تضمن من ألفاظ قاسية عاشت في حياة جافية، أو يكون سهلاً يسيراً لكونه حضرياً أو مدنياً.

أدرك نقادنا هذه الحقيقة المتعلقة بالبيئة اللغوية للنقاد أو الأديب وحملوها ما تستحق أن تتحمل، ليعبر كل منها ما يراه فيكون مرآة للحالة التي هو فيها، فابتعدوا في أحكامهم عن سذاجة الذوق والفطرة، وأزولوا اللغة أهمية كبيرة من حيث النحو والصرف والدلالة وعلاقتها بنظم الكلام، لا من حيث الخطأ والصواب فقط، بل من حيث سلامة الأسلوب ورقّة الألفاظ وعذوبتها وما يتعلق ببلاغة الكلام وفصاحة اللفظ.

وقد تنبه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٢ هـ) على ذلك وأشار إلى أن الصواب اللغوي وحده لا يكفي لكي يكون التعبير جيلاً، فرب تركيب صائب في نظر النحاة إلا أنه قبيح في نظر الفنان والنقاد أو الأديب لأن النحوي لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة أو الإعراب الظاهر، وهذا لا يجدي معه الكلام عند غيرهم<sup>(١)</sup> لكن البلاغي ينظر إلى النص من خلال مرآة اللفظة وحسن موقعها وسلامتها من الغرابة وتنافر الحروف وأداء المعنى وإن أخطأ في النحو والصرف، وربما علل ذلك بسبب من ضرورة تحتم عليه في الوزن أو القافية، وقد أسرف بعض منهم في ذلك كابن الأثير (ت ٦٣٦ هـ) إذ ذهب أنّ المطلوب في لغة الأدب هو الحسن لا الصواب، وإنّ المرجع بشأنها هو الذوق لا قواعد النحاة وقياساتهم فزعم (إنّ الجهل بالنحو لا يقدر في فصاحة ولا بلاغة ولكنه يقدر في الجاهل به نفسه، لأنه رسوم قوم تواضعوا عليه، وهم الناطقون باللغة، فوجب اتباعهم والدليل على ذلك أن الشاعر لم ينظم شعره، وغرضه منه رفع الفاعل ونصب المفعول، أو ما جرى مجراه، وإنّا غرضه إيراد المعنى الحسن في اللفظ الحسن، المتصقّفين بصفة الفصاحة والبلاغة، ولهذا لم يكن اللحن

---

(١) ظ: دلائل الإعجاز/ الجرجاني: ٢٢٥، النقد اللغوي عند العرب/ د. رحيم الغراوي: ١٦٩.

قادحاً في حسن الكلام<sup>(١)</sup>). وهذا إسراف وتعسف في إهمال قواعد اللغة ومعاييرها، قال الدكتور نعمة العزاوي: (ولا يصح أن يستنسخ بأن الذوق المستنير أمراً تنكره اللغة، وتأباه قواعد الاستعمال ولا أحد يقول بأن كل ما يميزه النحاة واللغويون من ضروب التعبير هو جميل وسائغ)<sup>(٢)</sup>. أي لا بد من وجود فسحة للنقاد اللغوي في قلب كل الوجوه في الإستعمال اللغوي ضمن حدود المعايير العامة أي يجوز الأخذ بالضرورات مثلاً، وإستعمال ما هو أقل فصاحة دون الأفصح، وتأول النقاد ما في الشعر من صيغ وتراكيب تخالف الشائع والمألوف في اللغة إذا اقتضت الضرورة، وقد ذهب إلى ذلك كبار علماء العربية على رأسهم الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) وعقد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في الخصائص باباً تحت عنوان (باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً)<sup>(٣)</sup>. ردّ فيه على المرفق وأجاز للمحدثين ما أجاز للقدماء من الضرورات وعدم متعهم منها بحجة أن القدماء يقولون الشعر ارتجالاً والمحدثين يمتصوا الشعر تمحيصاً فلا يجوز عليهم الضرورة خلافاً للقدماء.

غير أن علماء العربية لم يقفوا عند حدود نقد لغة الشعر فقط، بل عمدوا إلى نقد ما وقع في كلام العامة والخاصة من أخطاء فبيّنوا مواضع الخطأ والصواب فيها، وصنّفت في ذلك كتب كثيرة اهتمت بالجانب اللغوي في التصحيح، فشملت تصحيحاتهم معاجم الألفاظ، فكان صاحب الجوهرى مشار اهتمام علماء اللغة والمعجمات التي جاءت بعده فأوسعوه نقداً وتصحيحاً واستدراكاً، وكان في طلبعتهم الفيروزآبادي في معجمه القاموس المحيط.

(١) المثل السائر/ ابن الأثير: ١/ ٣١، ظ: النقد النوي عند العرب/ د. نعمة العزاوي: ١٦٧.

(٢) النقد اللغوي عند العرب/ د. نعمة العزاوي: ١٦٩.

(٣) ظ: الخصائص/ ابن جني: ١/ ٣٢٤.

الفيروزآبادي هو الآخر لم يسلم من النقد والاستدراك أيضاً، فقامت حوله عاصفة من انتقادات، وتتبع من جاء بعده قاموسه لفظة بلفظة، كما هو فعل حذو القذة بالقذة، فلم يتركوا شاردة ولا واردة له، إلتصاراً للجوهري وإفحاماً له، وكان منهم السيد علي صدر الدين بن معصوم المدني، إذ ألّف كتابه (الطراز الأول) ناقداً فيه ومستدرَكًا على الفيروزآبادي، وكانت تصحيحاته عليه وعلى الجوهري من علماء اللغة تنم عن قدرة لغوية عالية، وطاقاة علمية كبيرة.

فضلاً عن ذلك كان ابن معصوم مَن اهتم بالبلاغة وفنونها، فألف أنوار الربيع في أنواع البديع، شرحاً لبديعته في مدح الرسول الأعظم محمد ﷺ، وناقداً لأصحاب البديعيات الذين سبقوه في هذا الفن كابن حجة الحموي<sup>(١)</sup> وصفي الدين الحلبي<sup>(٢)</sup> وغيرهما، من حيث اللغة والأسلوب واضطراب الكلام والإيهام.

لذا عقدت في هذا الفصل مبحثين، الأول تصحيحاته، متمثلة بالتصحيح اللغوي، وما اضطرب في رأيه من أداء الأديب أو الشاعر في أسلوبه وطريقة نظمته، والثاني استدراكاته على الفيروزآبادي واثره فيمن جاء بعده.

---

(١) هو الشيخ تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي المعروف بابن حجة، ولد بحياة سنة ٧٦٧هـ وكان ناظماً ناظراً، ونثره أجود من شعره، وكان معجباً بنفسه، وهجاك كثيراً من معاصريه. من آثاره: - فهوة الإنسان، وخزانة الأدب شرح فيها ببديعته في مدح الرسول ﷺ، وديوان شعره. توفي سنة ٨٢٧هـ وقيل ٨٢٨هـ. ظ: القصود للامع / السخاوي: ١١/ ٥٢، البدر الطالع / الشوكاني: ١/ ١٦٤.

(٢) هو أبو المحاسن صفي الدين عبد العزيز بن محسن بن سرايا الحلبي الطائي السنجي، ولد سنة ٦٧٧هـ وكان شاعر عصره، ومتظلماً في علوم المعاني والبديع والعربية، سافر إلى مصر سنة ٧٣٦هـ واجتمع بالقاضي علاء الدين بن الأثير ويحيى حيّان وغيرهما، له ديوان شعر كبير وآخر صغير. توفي سنة ٧٥٠هـ وقيل ٧٥٢هـ. ظ: البدر الطالع / الشوكاني: ١/ ٣٥٨، الدرر الكامنة / المستطاب: ٢/ ٤٧٩.

## المبحث الأول: تصحيحاته:

لم يأل علماء العربية جهداً في الدفاع عن لغة القرآن، وإنما عملوا جهدهم في تنقية اللغة عما شابها بسبب من اختلاط العرب بغيرهم من الأقوام الأخرى، سواء من حيث التصريب اللغوي المتمثل بتصحيح الأخطاء النحوية والصرفية والدلالية، أو من حيث الجمال والقبح أو الجودة والرداءة التي تتعلق بالكلم العربي.

إن اجتماع هاتين الخصيصتين (التصويب اللغوي، والكشف عن مواطن الجمال والقبح) مهم لتكامل عمل الناقد اللغوي، إذ إنها عملاً معاً، لإنتاجه فلا يمكن اقتصره على تصحيح الأخطاء وتصويبها<sup>(١)</sup>. وإن كان هذا الجانب يمثل الجزء الأكبر منه، وصُنِّفَتْ فيه كتب كثيرة من بدايات القرن الثاني الهجري وإلى يومنا هذا، فكانت الكتب الأصول في ذلك متمثلة في كتب (الحن العامة)، والذي كان أكثر مصنفاتها يمتازون بالتشدد وعدم التسامح في الإبتعاد عن قواعد اللغة ومعاييرها، وما كان ذلك إلا حرصاً منهم على سلامة اللغة.

في حين سلك آخرون منهجاً متساهلاً في التصويب اللغوي لأن (اللغة مادة وسلوك اجتماعي يبدأ في صورة وينتهي إلى شيء آخر)<sup>(٢)</sup>، أي أن سُنَّة التطور لا بد أن تلحق اللغة، لأنها كائن حي يحى بحياة الأمة ويموت بموتها، فسُنَّة التطور عاملة فيها، لذا كان من اللازم متابعة التطور والأخذ به وعدم الجمود والتحجر، وإن ذهب جمهور علماء العربية إلى كون لغة العرب لغة بدوية، وهو حق لا مراء فيه، لكن يجب

---

(١) ط: النقد اللغوي بين التحرر والجمود/ د. نعمة رحيم العزاوي: ٢١-٢٢، أبو حيان التوحيدي لغويًا/ د. نعمة رحيم العزاوي: ٩٥-٩٦.

(٢) العربية بين أسسها وحاضرها/ د: إبراهيم السامرائي: ١٢٤.

استقراء المادة اللغوية القديمة استقراءً وافياً وحديثاً، فسنجد في ذلك كشفاً إضافياً آخر يمكن أن يضاف إلى تلك اللغة البدوية القديمة وهو - بلا شك - مبني على علم قائم على الصدق والاستقراء<sup>(١)</sup>. لكن مع الأخذ بنظر الاعتبار أن لا يكون ذلك فُوضي (لأن أمر اللغة لا يقوم على المحافظة التي تفضي إلى الجمود وتؤدي إلى التجحر، ولا يقوم على التجديد المطلق الذي يسمح بكل جديد، ويفتح الباب لكل عوامل التطور والتغير، وإنما يقوم على ضرب من المحافظة المعقولة)<sup>(٢)</sup>، أي السير على الجادة الوسطى بين التشدد والتساهل وعدم السماح لفوضى اللغة والإباحية الغالبة لخصائص اللغو والمشوهة لها<sup>(٣)</sup>.

يبد أن لكل فريق من هؤلاء النقاد حججه في التزام المنهج الذي أراده، وكل منهما كان ينطلق من حبه للغة واحترامها، قال الدكتور العزاوي : (فالمحافظون يرون في موقفهم أنه طبيعي تحتمه عليهم الرغبة في الاحتفاظ ببقاء اللغة وصفاتها ومنع تسرب عوامل الفناء والفساد إليها، والمجددون يرون في موقفهم أيضاً، أنه موقف طبيعي يمليه عليهم حب اللغة والرغبة في أن تخضع لحياتهم وتنمو بنموهم وتسير مع زمنهم وزمن من يأتي بعدهم، بل أنهم - أي المجددين - يعدون موقفهم من اللغة هو المعبر عن حبها واحترامها، وهو الدليل على الرغبة في أن تظل موصولة الأسباب بالحياة)<sup>(٤)</sup>.

هذان الاتجاهاان لم يتوقفا عند القرون الأولى من حياة الأمة، بل استمر ذلك،

---

(١) ظ: العربية بين أسسها وحاضرها/ د. إبراهيم السامرائي: ١٢٥.

(٢) النقد اللغوي بين التحرر والجمود / د. نعمة رحيم العزاوي: ٢٦-٢٧.

(٣) ظ: خصائص العربية/ محمد مبارك: ٢٧.

(٤) النقد اللغوي بين التحرر والجمود/ د. نعمة رحيم العزاوي: ٢٥-٢٦.

ففي بدايات نهوض الأمة العربية ومحاولات التصنيف في كتب لحن العامة والخاصة نشأ جيل من الرواد التزموا قواعد اللغة ومعاييرها منهم الأصمعي (ت ٢١٥هـ) وابن السكيت (ت ٢٤٥هـ)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) وأبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) والحريري (ت ٥١٤هـ)، فكانوا لا يرتضون إلا الأفصح ونبذ الرديء والنادر في اللغة.

فما نهض الفريق الآخر يدعو إلى التساهل وترك التزمّت والقبول بالفصح والنادر في اللغة إذا استعملته العامة، وذلك تمثيلاً مع حالة الأسماء، إذ أصبح من الصعب السيطرة على أخطاء العوام، فانحسروا إلى كتب أهل الثقافة والعلم ومصنفاتهم فقبلوا بما هو أدنى من الأفصح، بل بدا النقاد وكأنهم لا يعينهم الأفصح قدر ما يعينهم الفصح ولا يطلبون من الأديب أكثر مما يرتفع عن العامي<sup>(١)</sup>، فبرز منهم مكي الصقلي (ت ٥٠١هـ) وابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) وابن هشام اللخمي الأندلسي (ت ٥٧٧هـ)، وابن بري (ت ٥٨٢هـ)، والشهاب الحفاجي (ت ١٠٦٩هـ).

وسار على هذا المنهج من التساهل الكثير من علماء البلاغة أيضاً، جنباً إلى جنب مع علماء التصويب اللغوي، منهم ابن الأثير (ت ٦٣٦هـ)، وهو القائل (فإن قول القائل بأن العرب كانت تستعمل من الألفاظ كذا وكذا، وهذا دليل على أنه حسن - قولٌ فاسد - لا يصدر إلا عن جاهل. فإن استحسان الألفاظ واستباحها لا يُؤخذ بالتقليد من العرب لأنه شيء ليس للتقليد فيه مجال، وإنما هو شيء له خصائص وهيئات وعلامات إذا وجدت عُلِمَ حسنه من قبحه)<sup>(٢)</sup>، فابن الأثير قد أعطى هنا

(١) النقد اللغوي عند العرب / د. نعمة رحيم المزراوي: ٧٧، ط: مجلة المورد - مجلد ٦ - العدد ١ السنة

١٩٧٧م - موضوع: مناهج التصويب اللغوي / د. نعمة رحيم المزراوي: ١٣.

(٢) الملل السائر / ابن الأثير: ١/ ١٥٤.

فسحة في القول لأن يفلت الناقد من قيود الماضي، بل لابد من اتباع أو مراعاة سنة التطور في العربية، فأخذ بالوحشي والغريب من الألفاظ، غير أنه كان يؤكد أنّ أحسن الألفاظ ما كان مألوفاً<sup>(١)</sup>، وإلى ذلك ذهب ابن عريشة (ت ٩٤٣هـ) في الأطول<sup>(٢)</sup> وابن المغربي (ت ١١٢٨هـ)، الذي حاول أن يقيد الكثير من الحالات ليدل بها على الفصاحة وعدم مخالفة كلام العرب (لأن شرط فصاحة الكلمات حينئذ إنسا هو في المفيد)<sup>(٣)</sup> وذهب إلى أبعد من ذلك عندما أوّل بعضاً من الأشعار ورفع عنها الغرابة ليضعها على طريق الاستعمال الصحيح بعد أن أخرجها غيره عن الفصاحة<sup>(٤)</sup> كقول العجاج:

ومقلة وحاجباً مزججاً<sup>(٥)</sup>

فضلاً عن ذلك ذهب بعض علماء اللغة إلى التوسع في الشاهد اللغوي لدعم مسألة لغوية، فوسّعوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف والاستشهاد بأقوال أهل البيت<sup>(٦)</sup>، فمن المتأخرين عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، وذلك طلباً للسهولة والتيسير على أهل اللغة، قال البغدادي: (والصواب جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وآل البيت، كما شرح الشارح المحقق)<sup>(٧)</sup>، رضي الدين الاستربادي (ت ٦٨٨هـ) في شرحه على الكافية غير أنه لم يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله، وعلّة ذلك مخافة أن

(١) ظ.م.ن: ١٥٨ / ١ - ١٥٩.

(٢) ظ: الأطول/ ابن عريشة: ١/ ١٩٧.

(٣) مواعيد الفتح/ المغربي: ١/ ١١٢.

(٤) ظ.م.ن: ١١٣ - ١١٩.

(٥) ديوانه: ٣٦١.

(٦) خزائن الأدب/ البغدادي: ١/ ٩ - ١٠.



يكون ذلك الكلام مصنوعاً أو مولدأ، أو لمن لا يوثق بكلامه<sup>(١)</sup>، وهو حقيق بكل ذلك.

ولعل الصعوبة في الحكم على صحة الألفاظ وسلامتها من الخطأ، خاضعة لمظاهر التزمّت والإلتزام بالقديم من قبل النقاد، والتي هي<sup>(٢)</sup>:

١ - التمسك بالأفصح.

٢ - رفض القياس.

٣ - رفض التطور الدلالي.

٤ - رفض المولد من المفردات والتراكيب.

٥ - رفض المعرّب والدخيل.

بيد أن ابن معصوم المدني ذهب في التصحيح باتجاهين رئيسين هما:  
الأول: التصحيح اللغوي، وفيه سار على ما سار عليه الأقدمون من رصد الانحرافات عن معايير اللغة والنحو.

الثاني: عندما عالج الأساليب لدى الكتاب والشعراء وصوّب لأكثرهم من حيث الجودة والرداءة، إذ كان يتأمل النص ويدقّقه ويتفحص شواهد غير متردّد في إبداء ملاحظاته عنها، فضلاً عن عدم اكتفائه في الاعتماد على آراء سابقه من النقاد العرب مؤيداً أو معارضاً لهم، بل راح في بعض الأحيان يصوّب آراء نقدية سبقته<sup>(٣)</sup>، فنناقش مسألة استغلاق المعاني واستبهاها، فضلاً عن الرقاقات الأدبية وعدم التجديد في المعاني عند الشعراء واجترارهم لمعاني من سبقهم، واطلقت عليه الاضطراب في

---

(١) ظ: م: ن: ١ / ١٥.

(٢) ظ: النقد اللغوي بين التحرر والجمود / د. نعمة رحيم الغزاوي: ٣١-٨١.

(٣) ظ: ابن معصوم المدني أدبياً ونقاداً / د. كريم علكم: ٢٨٥.

الأداء اللغوي أو اضطراب الكلم كما ذهب إلى ذلك الأستاذ إبراهيم الوائلي في اضطراب الكلم عند الزهاوي<sup>(١)</sup>.

#### أولاً/ التصحيح اللغوي (رصد الانحرافات عن معايير اللغة والنحو):

اللغة ظاهرة اجتماعية، والمجتمع هو الذي يرعى اللغة، ويأخذ بالمحافظة عليها، وكان على الفرد أن يلتزم نظامها في التراكيب والأساليب، وأن أي خروج عن هذا النظام يُعدّ خرقاً لتواقيمها يجب إصلاحه، وابن معصوم كان حذراً في استعمال اللغة وأساليبها، وهو حَيَّزٌ أيضاً في رصد هذه الخروقات وإرجاع ما خرج منها إلى جادة الصواب، وقد رصد في كتابيه الطراز الأول ورياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين الكثير منها، منبهاً على أخطاء نحوية وصرفية ودلالية أو ألفاظ عامة، وقد قسمت هذه الخروقات على مواضع منها:

#### ١ - الأخطاء النحوية والصرفية:

إنّ من أبرز الأخطاء التي تتبّعها ابن معصوم على الفيروزآبادي في معجمه القاموس المحيط مسألة تذكير المؤنث وتأنيث المذكر، وقد علّلها الدكتور هاشم طه شلاش على عجلة في التأليف وعدم الدقة في النقل، وبأنها الكنة أعجمية تسير مع الفيروزآبادي في مواطن كثيرة من القاموس<sup>(٢)</sup>. أو ربما كان تعدد مجلدات القاموس المحيط التي وضعها في بادئ الأمر قد أوقعه في هذا اللبس والخطأ، ثم ما جاء منه مختصراً، قد يفقده الدقة في النقل، ولذا وقع في مثل هذه الأخطاء التي سايرت

(١) ظ: اضطراب الكلم عند الزهاوي/ إبراهيم الوائلي: ٣-٥ (مقدمة المؤلف).

(٢) ظ: الزبيدي في كتابه تاج المروس/ د. هاشم طه شلاش: ٤٩٩.

القاموس المحيط في أكثر موارد، وقد رصدها ابن معصوم دون أن يَبْته على أَنَّ ذلك خطأ وصوابه كذا كما فعل الزبيدي في تاج العروس، بل أدرج ما يراه صحيحاً دون التنبيه عليه، فمن ذلك قول صاحب القاموس: (ولحية لَيْثَةٌ كَكَيْسَةٍ، اختلط شَمْطُهُ بِيَاضِهِ)<sup>(١)</sup>. فصحح له ابن معصوم وقال: (ولحية لَيْثَةٌ، كطية: شَمْطاء)<sup>(٢)</sup>. ومنه أيضاً قول صاحب القاموس: (وانتكب كَنَانته، أو قَوْسُهُ، أَلْقَاهُ على منكبِهِ)<sup>(٣)</sup>، فجعل من الضمير في (أَلْقَاهُ) مذكراً، وهو عائد إلى الكنانة، وهي مؤنثة، فصحح له ابن معصوم بقوله: (ونكب الرجل كَنَانَتُهُ نَكْباً، قَتَلَ: نَكَبَهَا ونثر ما فيها)<sup>(٤)</sup>، مؤنثاً الضمير العائد إليها.

ومنه كذلك ما قاله الفيروز آبادي: (والحَرْحِج كَكَيْفٍ، ايضاً المولع بها)<sup>(٥)</sup>، بالتأنيث عندما أعاد الضمير المؤنث عليه وهو مذكر، فقال ابن معصوم مصتحاً: (الحَرْحِج كمهن، فَرُجُ المرأة، حَذَفَ لَامَهُ استقلاً لتَهَائُلِ أَصْلين في كلمة مع كونها فاءً ولاماً حلقين)<sup>(٦)</sup>، فجعلها مذكراً.

ومنه أيضاً قول الفيروز آبادي: (والصِّحَاحِيّ من تمر المدينة نُسِبَ إلى صِيحَانٍ لكَبَشٍ كان يُرْبَطُ إليها)<sup>(٧)</sup>، فجعل الضمير في (إليها) مؤنثاً عائداً على مذكر، وهو الكبش، فصحح ابن معصوم ذلك بقوله: (والصِّحَاحِيّ، كَرِيحَانِيّ: ضَرْبٌ من تمر

(١) القاموس المحيط/ الفيروز آبادي: ١٧٤/١ - لوث.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤٣٧/٣ - لوث، ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ٣٤٨/٥ - لوث.

(٣) القاموس المحيط/ الفيروز آبادي: ١٣٤/١ - نكب.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١١٥/٣ - نكب، ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ٣١٠/٤ - نكب.

(٥) القاموس المحيط/ الفيروز آبادي: ٢١٩/١ - حرح.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٩٩/٤ - حرح، ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ٣٥٧/٦ - حرح.

(٧) القاموس المحيط/ الفيروز آبادي: ٢٣٦/١ - صبح.

المدينة أسود صلب المضغة، وأصل النسب فيه أن نخلة شُدَّ بها كبش اسمه صَيَّحَان، أو صَيَّاح فسميت صيحاتية<sup>(١١)</sup>، فالنسبة إلى الكبش وهو مذكر، لا كما ذكر صاحب القاموس. ومنه أيضاً قوله: (وبلْدُ سَنَخْ، كَكَيْفْ، مُحَمَّةٌ)<sup>(١٢)</sup>، والصحيح مُحَمٌّ لأن البلد مذكر، كما يذهب إلى ذلك ابن معصوم، بقوله: (وبلْدُ سَنَخْ كَكَيْفْ كثير الحمى)<sup>(١٣)</sup>، ولو كان البلد انثى لقال (كثيرة الحمى)، ولم يأتي بالقرآن إلا مذكراً، وأجازه المبرد للمذكر والمؤنث<sup>(١٤)</sup>.

ومنه كذلك (القدر)، فهي عند الفيروزآبادي تذكر وتؤنث، فقال: (والقدر - بالكسر معروف، انثى أو يؤنث)<sup>(١٥)</sup>، وقال أيضاً: (والقدر طرح فيه الملح... والقدر كثر ملحها)<sup>(١٦)</sup>، فيها كان عند ابن معصوم مؤنثاً، قال: (وَمَلَحَ القَدْرُ تَلَحَّأً، كَمَنْعَ وضرب: ألقى فيها ملحاً بقدر... وأملحها وملحها تمليحاً، أفدسها بإكثار الملح فيها)<sup>(١٧)</sup>، وهي عند العرب مؤنثة كما يذهب ابن منظور إلى ذلك<sup>(١٨)</sup>، وإن أساء القدر علينا مؤنثة إلا المرجل<sup>(١٩)</sup>، وقد يُعذر الفيروزآبادي في عدها مؤنثة أو مذكراً، لكنه لا يُعذر بإضافة التاء لها<sup>(٢٠)</sup> في قوله: (ونشل الطباخ القدرة من القدرة)<sup>(٢١)</sup>.

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤١٥/٤ - ٤١٦، صحيح، ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ٥٦١/٦ - صحيح.

(٢) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٢٦٢/١ - سنخ.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٣٤/٥ - سنخ، ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ٢٧٤/٧ - سنخ.

(٤) ظ: المذكر والمؤنث/ المبرد: ١٠٧.

(٥) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١١٤/٢ - قدر.

(٦) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٢٥٠/١ - ملح.

(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥٤/٥ - ملح.

(٨) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٦٠/١١ - قدر.

(٩) ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ١٤٢/٧ - ملح.

(١٠) ظ: الزبيدي في كتابه تاج العروس/ د. هاشم طه شلاش: ٥٠٠ - ٥٠١.

(١١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١٥٤/١ - فخت.

ومن أغلاط الفيروزآبادي النحوية، والتي رصدها ابن معصوم قوله: (بإبات الكتاب سطوره، لا واحد لها)<sup>(١)</sup>، فيما ذهب ابن معصوم إلى وجود مفرد لها، لكنه غير مستعمل إذ يقول: (وبإبات الكتاب: سطوره لا يستعمل مفردُها وقول الفيروزآبادي: لا مفرد لها، وهم)<sup>(٢)</sup>.

ومنها أيضاً ما يتعلق بالمنع والصرف في بعض الألفاظ، قال ابن معصوم: (دعد كفلس: لقبٌ أم حُيَّين، واسم امرأة يصرف ويُمنع، والمنع أكثر وأجود، وغلظ من قال: أن الصرف أنصح)<sup>(٣)</sup>، وفي ذلك غمز وإشارة إلى قول الفيروزآبادي: (دعد لقب أم حُيَّين، واسم امرأة، ويمنع)<sup>(٤)</sup>.

وقد خطأ ابن معصوم الفيروزآبادي عندما جعل (الدود) جمعاً للمؤنث فقط، عندما قال: (الدود.... مؤنث ولا يكون إلا من الإناث، وهو واحد وجمع أو جمع لا واحدة له، أو واحد جمع أذواد)<sup>(٥)</sup>، فيما جَوَز ابن معصوم استعماله للذكور مع القلة، إذ يقول: (أكثر ما يُستعمل في الإناث، فأفهم جواز استعماله في الذكور على قلة، الجمع: أذواد، ومن منع جمعه فقد أخطأ)<sup>(٦)</sup>، وإلى هذا ذهب ابن فارس وابن منظور إذ جعلوا الدود جماعة الإبل أو النعم دون تحديد الجنس<sup>(٧)</sup>.

ووهم ابن معصوم بعضاً من طلبة المعجم في فهم القواعد النحوية، وقصر هم

---

(١) م. ن: ٢٨/١ - يوب.

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢٩٧/١ - يوب.

(٣) الطراز الأول / ابن معصوم: ٣٥٠/٥ - دعد.

(٤) القاموس المحيط / الفيروزآبادي: ٢٩٢/١ - دعد.

(٥) م. ن: ٢٩٣/١ - دود، ط: البارع / أبو علي الثعالبي: ٧١٥ - دود.

(٦) الطراز الأول / ابن معصوم: ٥٥٣/٥ - دود.

(٧) ط: مقاييس اللغة / ابن فارس: ٣٧٠ / دود، لسان العرب / ابن منظور: ٧٠/٥ - ٧١ - دود.

في ذلك لأنهم لا يدركونها. ففي الأداة (بل) ، قال: (و «بل» حرف إضراب مطلقاً، فإن تلاها مفرد كانت عاطفة، وأن تلاها جملة، كانت حرف ابتداء لا عاطفة عند الجمهور، خلافاً لابن مالك وغيره) ، ثم قال: (وتوهم بعض القاصرين من طلبه العجم أن العاطفة جملة لا تكون إلا للأفعال، وإن الإبطال مخصوص بالعاطفة لمفرد وهو من قصور معرفته وقلة إطلاعه)<sup>(١)</sup>، لكن ابن مالك كان على صواب، ذلك لأن العطف جاء من كون إعراب ما قبلها يشبه إعراب ما بعدها، أي على نسقه وشكله الإعرابي، ويبقى معنى الإضراب عن الأول ونقلت الحكم إلى الثاني<sup>(٢)</sup>.

ومنها، أيضاً، تخطئته كثير من العلماء عندما جعلوا (حين) ، وهي ظرف زمان بمعنى (حيث)<sup>(٣)</sup> وقد نقل ذلك ابن منظور عن الأصمعي<sup>(٤)</sup>.

وسجل كذلك أخطاءً صرفية تتعلق بالأبنية والجمع والإفراد وغيرهما، منها ما قاله صاحب القاموس: (والمَطْرَبُ والمَطْرَبَةُ بفتحها: الطريق الضيق، وككتيف، فرس النبي ﷺ)<sup>(٥)</sup>، وقد أوحى ذلك إلى ابن معصوم أن (طَرِبَ) من باب (كَتَبَ) ، فعذّه خطأ، فقال: (وقد طَرِبَ طَرَباً، كَتَبَ - فهو طَرِبَ ككتيف، وما أفهمه من كلام الفيروزآبادي من أنه على مثال كتب غلط صريح فاحذره)<sup>(٦)</sup>. لكن المعروف أن الحرف الشدد يُسهّل بتحويل أحد الحرفين إلى حرف علة أو نون أو ميم أورا أو لام، ويبدو أن المطرب أصله المطب بتشديد الطاء فلما قُلب أحد حرفي التشديد إلى راء بقي

(١) رياض السالكين/ ابن معصوم: ١٢/٧.

(٢) ظ: كتاب سيويه: ٤٣٥/٢، المختص في شرح الإيضاح / الجرجاني: ٩٤٦/٢ - ٩٤٧، شرح ابن عثيل: ٢٣٦/٢.

(٣) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١٤١/١ - ١٤٢، المصباح النير/ الفيومي: ١/ ١٦٠.

(٤) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٤١٢/٣ - حيث.

(٥) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٩٧ - طرب.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٢٤٥ - طرب.

على وزنه، والظاهر أن الفيروزآبادي هو الأصح.

ومنه أيضاً قول صاحب القاموس: «جَوْتُ جَوْتُ» مثلثة الأمر مبتية دعاء للإبل إلى الماء<sup>(١)</sup>، وقد خطّاه ابن معصوم بفتح أول (جَوْتُ) وقال: (جَوْتُ، كجَوْتُ، مبني الآخر على الفتح، ويكسر على التثاء الساكنين، وحُكي ضمّه، أيضاً: دعاء للإبل إلى الشرب، وفتح أوله غلط أو لغة)<sup>(٢)</sup> وهذا خلاف لابن فارس وابن منظور<sup>(٣)</sup>.

ومنه كذلك: (فَرَسٌ فِلْتَانٌ بالكسر ويحرّك)<sup>(٤)</sup>، وهذا غلط عنده، قال: (والصواب بالفتح كَشَحَذَانٌ فِي شَحَذَانٍ)<sup>(٥)</sup>.

ومن الأخطاء الصرفية التي رصدتها المدني ما يتعلّق بالمصادر على صاحب القاموس عندما يقول: (كَلاَّه كمنعه كلاً وكلاءة وكلاءة بكسرهما حرّسُهُ وبالسوطة ضربه، والدين تأخر... وعمره انتهى)<sup>(٦)</sup>، فتعقّب ابن معصوم، إذ عدّ (كلاً) من باب خضع، فتكون كلاً يكلاً كلوّ زنة خضع يخضع خضوعاً، وليس مصدرها كلاً وكلاءة وكلاءة، كما زعم صاحب القاموس فقال ابن معصوم: (وكلاً الدين كلوّ كخضع خضوعاً، تأخر فهو كالي)، وكلاً عمره، طال، وانتهى، وعبارة القاموس توهم أن مصدر هذا كمصدر ما قبله، وهو خطأ<sup>(٧)</sup> لكن المصدرين وردا على الصحة عند

(١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١٤٥/١ - سجوت.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٠٧/٣ - جوت.

(٣) ظ: مقاييس/ ابن فارسي: ٢١٢/ جوت، لسان العرب/ ابن منظور: ٤٠٩/٢ - جوت.

(٤) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١٤٥/١ - فلت.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٧٤/٣ - فلت، ظ: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٧٩٧ - فلت، لسان

العرب/ ابن منظور: ٣١١/١٠ - فلت.

(٦) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٢٦/١ - كلاً.

(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٧١/١ - كلاً.

وهناك، أخطاء أخرى رصدتها، ابن معصوم على غيره، ربما كان بعضها بسبب من تشدد أولئك وتسامحاً منه<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - الأخطاء الدلالية:

تتبع ابن معصوم أخطاء القاموس المحيط ورأى فيها رأيه من أنها أخطاء يجب ملاحظتها وتصحيحها معتمداً في ذلك على ما يراه العلماء من أهل العربية، فمثلاً قول الفيروزآبادي: (والشحشة الحذر وصوت الصُّرْد وتردّد البعير في الهدير والظيران السريع)<sup>(٣)</sup>، غير أنّ ابن معصوم غلّطه ببعض الدلالات، فقال: (وقول الفيروزآبادي، تردد البعير في الهدير، غلط، لأنه تفسير بالضد، ألا ترى إلى قول الراجز:

فردد الهدر وما أن شحشحا وشحش من كذا وحذر)<sup>(٤)</sup>

لكن ابن فارس لم يوافق في ذلك، فقال: (وشحش البعير في هديره، وذلك إذا لم يكن هديره خالصاً)<sup>(٥)</sup> كأن الشحشة درجة من درجات الهدير أو نوع منه والفيروزآبادي لم يخطئ لأنه ذكر العام إذ بيّن ما بين اللفظين من عموم وخصوص.

ومن تخطئة صاحب القاموس في الدلالة أيضاً: (السيحُ الذهاب في الأرض للعبادة)<sup>(٦)</sup>، وعدّ ابن معصوم تخصيص دلالة السيح بالعبادة غلط مستشهداً بكلام

(١) ظ: العين / الفراهيدي ١٥٨٨/٣ - كلاً، أساس البلاغة / الزغشري: ٥٤٨ - كلاً، لسان العرب /

ابن منظور: ١٣٢/١٢ - ١٣٤ - كلاً.

(٢) ظ: رياض السالكين / ابن معصوم: ١/٤٦٤، ١٠٣/٢ - ١٠٤، ١١٢، ١١٣، ١٦٦ - ١٦٧، ٤٦/٥ -

٤٦٧، ٤٦٠.

(٣) القاموس المحيط / الفيروزآبادي: ٢٣١/١ - شحش.

(٤) الطراز الأول / ابن معصوم: ٣٧٩/٤ - شح.

(٥) جمل اللغة / ابن فارس: ٣٤٢ - شح.

(٦) القاموس المحيط / الفيروزآبادي: ١/٢٣٠ - ساح.



الله سبحانه، فقال: (ساح الرجل يسبح سباحاً وسياحةً وسيوخاً وسيحاناً، فارق الأمصار وذهب في الأرض، وقول الفيروزآبادي للعبادة غلط، لقوله تعالى: ﴿فَيَسْجُدُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup>). وذكر ابن فارس كثيراً من المعاني دليلاً على عدم تخصيصها بالعبادة فقط<sup>(٣)</sup>، فهي عامة لكن السير للعبادة من خصوصيات القرآن، إذ خصصها بهذا الشأن. ومنها أيضاً حين يقول صاحب القاموس: (الرعد: صوت السحاب أو اسم ملك يسوقه)<sup>(٤)</sup>. وتبعه ابن معصوماً مقدماً قول صاحب القاموس ومشيراً إلى حقيقة الرعد، فقال: (وحقيقته صوت ريح عاصفة في سحاب كثيف، أو اصطكاك أجرام السحاب)<sup>(٥)</sup>، ذلك أن السحاب قطرات ماء تحملها الريح، فتضطرم الرياح مع بعضها محدثة صوتاً، هو الرعد، والفيروزآبادي لم يخطئ لأنه تكلم بحسب معارف عصره ولكن تطور علوم الفيزياء قد جعلت صوت الرعد معللاً معروفاً.

وفرق ابن معصوم بين الجنس واللفظ في المفرادات اللغوية مصوباً للفيروزآبادي قوله: (ويقال ليس للمواحد تثنية ولا للأثنين واحد من جنسه)<sup>(٦)</sup>، فقال ابن معصوم: (وصوابه من لفظه)<sup>(٧)</sup>، أي من لفظ الاثنين، لأن الجنس يدل على نوع، وأوضح ابن فارس ذلك بقوله: (الجنس: ضرب من الشيء، قال ابن دريد، كان الأصمعي يدفع قول العامة: هذا مجانس لهذا، ويقول: ليس بعربي)<sup>(٨)</sup>، وإن ما ذهب إليه ابن معصوم

(١) سورة التوبة/ الآية ٢.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٧٥/٤ - سيج.

(٣) ظ: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٤٧٨ - سيج.

(٤) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٢٧٤/١ - أحد.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٧١/٥ - رعد.

(٦) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٢٧٤/١ - أحد.

(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٠٧/٥ - أحد.

(٨) جمل اللغة/ ابن فارس: ١١٣ - جنس.

هو الصواب وإن العدد لفظ لا جنس.

ومن أخطاء صاحب القاموس، قوله: (والحوشب: الأرنب والعجل والثعلب الذكر والضامر والمتفخ الجنيين ضد)<sup>(١)</sup>، فيما كان يرى ابن معصوم أن الثعلب الذكر هو القُنب لا الحوشب، فقال: (القنّب، كمقرب: الثعلب الذكر)<sup>(٢)</sup>، وذهب الزبيدي في التاج إلى هذا، وعده خلطاً<sup>(٣)</sup>.

ومنها أيضاً قول الفيروزآبادي في (لوث): (لحية لينة ككيّسة إختلط شمطه ببياضه)<sup>(٤)</sup>، فضلاً عن خطئه في تذكير الضمير العائد على المؤنث (اللحية) فهناك خطأ في دلالة (شمط)، إذ جعله من السواد، وهو غلط، والصحيح أنه من اختلاط الشيب بسواد الشباب، أو اختلاط نور الصباح ببقية ظلمة الليل<sup>(٥)</sup>، وصحح له ابن معصوم بقوله: (ولحية لينة، كطيبة: شمطاء)<sup>(٦)</sup> موحياً بتلك الدلالات من اختلاط البياض بالسواد، لا كما يراه الفيروزآبادي.

### ٣ - تمييزه بين الفصح والأفصح في المفردات اللغوية:

حاول ابن معصوم المدني في متابعتة للقاموس المحيط أن يرصد الكثير من الألفاظ ويفصل بين الفصح منها والأفصح، فمما قاله المصنف: (وَرَحَبَةُ المكان وتَسْكُنُ: ساحته ومتسعه)<sup>(٧)</sup>، دون أن يشير إلى أيهما أفصح، فيما كان ابن معصوم قد

---

(١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٥٥/١ - حشب.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤٠٧/٢ - قنّب.

(٣) ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ٢٨١/٢ - حشب.

(٤) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/١٧٤ - لوث.

(٥) ظ: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٥١٤ - شمط، شرح القاموس المحيط/ ابن الطيب الفاسي: ١١٤ - شمط.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤٣٧/٣٠ - ليث.

(٧) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٧٢/١ - رحب.

نبه إلى ذلك، فقال: (والرَّحْبَةُ كَفَصْبَةٍ وَهَضْبَةٍ، والأول الأَفْصَحُ: ساحة الدار ومتسعها)<sup>(١)</sup>، أي أن رَحْبَةً يسكون العين أقل فصاحة عنده والسكون تسهيل لما فقط. ومنها أيضاً الأَسَدُ، وهي أفصح لفظاً من الأَزْدِ عنده، معضداً ما ذهب إليه بأقوال العلماء ممن سبقه، فقال: (والأَسَدُ كَفُلَسٍ: لغة في الأَزْدِ، جرثومة من جراثيم قحطان، قال ابن سلام وابن السكيت: يقال لهم الأَزْدُ بالزاي، والأَسَدُ بالسين، وهي أفصح، وذكر ابن أبي خيثمة عن وهب بن جرير، أنه قلما ذكر الأَزْدُ، إلا قال: الأَسَدُ بالسين، وكان فصيحاً)<sup>(٢)</sup>، وهذا ما عليه الفيروزآبادي<sup>(٣)</sup>، وإن إبدال الزاي سيناً وارد في لغات العرب<sup>(٤)</sup>، كما في الصاد أيضاً نحو «الصراط، والسرط، الزراط» وذلك لتقارب هذه الحروف في المخرج.

ومن الأفصح ما استشهد عليه بالقرآن الكريم، وإن ورد غيره في كلام، إلا أنَّ ما جاء به القرآن العظيم أفصح من غيره، قال ابن معصوم: (والأَمَنَةُ بالتحريك: الأمن، وفي رواية بالتسكين، فالأولى هي المشهورة أو هي الموافقة للتزويل، قال تعالى: ﴿إِذْ يُنْشِئُكُمْ النَّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال تعالى: ﴿أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾<sup>(٦)</sup>، فرجع ما جاء بالتحريك على التسكين لأنه ورد في الكتاب العزيز، وقوله أفصح الأقوال. ويقلب ابن معصوم كل الوجوه في المسألة الواحدة ليصل إلى ما هو أفصح،

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٥٩/٢ - ح.ب.

(٢) م.ن: ٢١١/٥ - أسد.

(٣) ظ: القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٢٧٤ - أسد.

(٤) ظ: المختص/ ابن سيدة: ٢٦٨/١٣.

(٥) سورة الأنفال/ الآية: ١١.

(٦) سورة آل عمران/ الآية ١٥٤.

(٧) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٣/ ٣٢٥.

ففي أَوْقَفَ وَوَقَفَ، قال: (قال الزجاج في شرح أدب الكاتب: ليس في كلام العرب أَوْقَفَ إلا في موضعين، فقال: تكلم الرجل فأَوْقَفَ، إذا انقطع عن القول عيأً عن الحجة، وأَوْقَفَت المرأة، إذا جعلت لها سواراً من الوقف وهو الذيل انتهى، قال صاحب القاموس، وقف يقف وقوفاً: دام قائماً ووقَفَتَ أنا وقَفًا: فعلت به ما وقف كوقفته وأَوْقَفَتَه. انتهى<sup>(١)</sup>، فائت اوقفته بمعنى وقفته. وقيل هي لغة تميم، وعلى كل حال، فوقت أفصح من اوقت على ثبوتهما، وبها ورد التنزيل، قال تعالى: «وقضوهم أنهم مسؤولون»<sup>(٢)</sup>، معارضاً ما يراه الفيروزآبادي من تساويهما في الفصاحة، ويبدو أنها لهجة قريش وبها نزل القرآن.

وكذلك التَّيَفَ، قال ابن معصوم: (والتَّيَفُ بفتح النون وتشديد المثناة من تحت مكسورة على وزن سَيْدٍ، وقد يُخَفَّفُ، والثقل أفصح)<sup>(٣)</sup>، وذكر ابن منظور أن تخفيف نيف عند فصحاء العرب لحن<sup>(٤)</sup>، لكن التخفيف ليس بلحن، وإنما تطور أو هو لهجة القبائل البدوية، نظراً للظروف البيئية والاجتماعية المحيطة بها.

وقد يكون ما اتفقت فيه لغتان من عربية وفارسية وغيرها، فأن ما جاء عن غير العرب وإن كان مشهوراً فهو أقل فصاحة، قال ابن معصوم: (والدُّولاب، بالفتح، ويضم، والفتح أفصح، ويضم أشهر: هو الذي يُسقى به كالتناورة... وهو فارسي معرب أو عربي اتفقت فيه اللغتان)<sup>(٥)</sup>، في حين يرى الفيروزآبادي أنه معرب<sup>(٦)</sup>

(١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٢٠٥/٣ - وقف.

(٢) سورة الصافات/ الآية ٢٤.

(٣) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٤٠١/٧.

(٤) م. ن: ١/ ١٩٧.

(٥) ط: لسان العرب/ ابن منظور: ٣٣١/ ١٤ - نوف.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٨/ ١ - دل.

(٧) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٦٦/ ١ - دل.

والفتح أنصح لأن الضم أعجمي وعند التعريب فتحت العرب .

وقد يكون من ألفاظ هي أقل فصاحة من لغات مرغوب فيها، ونقل ابن معصوم عن صاحب الجهمرة قوله: (وَرَضِبَتِ الشَّاةُ، كَرَبَضَتْ زَنَةً وَمَعْنَى، فَأَنَّ فِي الْجَهْمَرَةِ: وَهِيَ لُغَةٌ مَرْغُوبٌ عَنْهَا، وَالْفَصِيحُ رَضَّتْ)<sup>(١)</sup> وهي من المقلوب في كلام القبائل مثل عميق، ومعيق في قراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى ﴿يَأْتِيَنَّ مِنْ كُلِّ نَجْعٍ عَمِيقٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - الأخطاء في لغة العوام:

رصد ابن معصوم المدني كثيراً من الإضطراب في لغة العوام، فمنها ما عدّه خطأً، ومنها ما سكّتها عنها، وكأنّه يوحى إلى صحة اللفظ وسلامته منه، طلباً للسهولة والتخفيف.

فمن ذلك قوله: (الذُّبَابُ، كُغْرَابُ، من الحشرات الطائرة معروفة، واحدته بهاء.... ولا تقل ذُبَانَةً - كإجانة وُزْمَانَةٍ - والعامة تقول، وهو خطأ)<sup>(٣)</sup>، فجعل قول العامة فيها بصيغتين ذُبَانَةً كإجانة، وذُبَابَةً كُزْمَانَةٍ، وهذا عنده خطأ، وإلى ذلك ذهب من قبل أبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) في لحن العوام<sup>(٤)</sup>، ومعنى هذا أنّه يأخذ شيئاً من أراء سابقيه وينسبها لنفسه كغيره من العلماء.

وقد يكون الخطأ بسبب من حذف الهمزة، قال: (وَهَنَّأَتْهُ بِالْوَلَدِ: قُلْتُ لَهُ:

(١) الطراز الأول / ابن معصوم: ٦٥ / ١ - ريفت .

(٢) سورة الحج / الآية ٢٧، ظ: الكشاف / الزغشري: ١٥٣ / ٣ .

(٣) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢٤ / ٢ - ذهب .

(٤) ظ: لحن العوام / الزبيدي: ٣١ .

ليهِنَّكَ همزة ساكنة وحذفها عامي<sup>(١)</sup> أي ليهِنَّكَ، وبعض العرب يهْمز، وبعضهم لا يهْمز، فالتسهيل قد جاء على ذلك وعليه فهي لهْجة وليس بلحن.

أو يكون سبب من إبدال الحركة بحركة أخرى، كقوله: (الْبَطِيخُ بالكسر، والعامية تفتحها، وهو غلط، لفقد قَعِيل بالفتح: فأكثه معروفة<sup>(٢)</sup>)، وفي العين ومقاييس اللغة وأساس البلاغة ولسان العرب بالكسر<sup>(٣)</sup>.

وقد تسلك العامة سبل التخفيف، وهو عنده خطأ، جاء في (طراً): (وطراً الشيء حصل بغنة فهو طارئ، وهم طُراء، كقارئ وقراء، ورجل طُرْآنِي، وحمائم طُرْآنِي كعثمانيّ، لا يُدري من أين جاء... والعامة تقول: طورانيّ، وهو خطأ<sup>(٤)</sup>)، ويبدو أن الواو جاءت عند العامة من إشباع ضمة الطاء.

أو تسلك العامة كذلك سبيل التشديد، كما في المرزية المخففة، فيقول: (الارزُبْ كإِرْزَبْ: القصير الضخم والكبير، والغليظ الشديد والكعْب. وبهاء: شِبْه عُصِيّة من حديد أو المِتْكَة كالمرزية مخففة، وتشديدها مع الميم عامي أو قليل<sup>(٥)</sup>).

ومن أخطاء العامة أيضاً، ما وصفها بكونها لُغِيّة، إجماعاً منه بكونها لغة مذبذبة أو عاميّة، من نحو قوله: (والجِرَابُ كالكتاب، ولا يُفتح أو هي لُغِيّة: وعاء من إهاب شاة<sup>(٦)</sup>) لكن الفتح يناسب الجيم صوتياً وهو أخف وعليه فهو لغة لا لُغِيّة.

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٥٤/١ - هنا.

(٢) م.ن: ١٠٧/٥ - بطخ.

(٣) ظ: العين / الفراهيدي: ١/ ١٧٠ - بطخ، مقاييس اللغة / ابن فارس: ١٢٢ - بطخ، أساس البلاغة / الزغشري: ٤٢ - بطخ، لسان العرب / ابن منظور: ١/ ٤٢٩ - بطخ.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٣٦ - طراً.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢/ ٦٣ - رزب.

(٦) م.ن: ٢٤٩/١ - جرب.

وفي مواضع أخرى يُرجع بعض الألفاظ العامة إلى أصلها العربي الصحيح ومنبّهًا على ذلك استنادًا إلى من يثق بهم كالزغشري مثلاً، ومتبعاً منهجاً سهلاً في التعامل مع اللفظ العربي، فيقول الفيروزآبادي: (والشَحَاتُ للشحاذ من لحن العوام)<sup>(١)</sup>. مرفوض عند ابن معصوم. فيقول: (الشحات والشحاذ، وهو السائل المُلْحَق في سؤال الناس، ذكره الزغشري في الأساس<sup>(٢)</sup>)، وهو الثقة الثبت فلا عبرة بقول الفيروزآبادي: أنه من لحن العوام<sup>(٣)</sup> لأن السائل «يشحذ المم» كما تُشحذ السكين لجعلها حادة.

ومنها أيضاً ما تُسمّى العامة الأشياء باسم محلها، وهذا عنده من الصحيح وإن قالت به العامة، كالناصية عند العرب، منبت الشعر لا الشعر، قال: (وهو الصحيح، يدل على ذلك أنهم سَمَوْا كل موضع من الرأس باسم يخصه، فقالوا مُقَدِّمُ الرأس: ناصية، وللبياضين الذين يكتنفهما: نزعان ولخوخر الرأس: قفا، وما بين النزعتين والقفا: جانبان، ولما أحاط به ذلك: وسط الرأس، لكنهم استعملوا الناصية في شعر مقدّم الرأس استعمالاً فاشياً تسمية له باسم محلّه فقالوا: جَزَّ ناصيته وأخذ ناصيته)<sup>(٤)</sup> وهو من تسمية الحال باسم المحل ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَنْفَعَنَّ بِالنَّاصِيَةِ﴾<sup>(٥)</sup>، أي بضرب جبهته لأنه مركز القيادة إهانةً له وإيلاً وإظهاراً واضحاً لأثر الضرب، إذ ترى المقدمة وقد يخفى غيرها.

(١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١٦٨/١ - شحذ.

(٢) ظ: أساس البلاغة/ الزغشري: ٣٢٢ - شحذ.

(٣) الطراز الأول / ابن معصوم: ٣٩٩/٣ - شحذ.

(٤) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٤٦٠/٣.

(٥) سورة العلق / الآية ١٥.

وقد تجده يعتذر في صرف مالا ينصرف، كما في (دنيا) إذ وردت منونة ولم  
بعدها من لحن العامة، بل علل ذلك بكونها شاذة<sup>(١)</sup> علماً أن كثيراً من القبايل لا تلتزم  
بالمنع، وعلى هذا فليست شاذة كما يقول النحاة .

فسلك مسلك المتساهلين في التصحيح اللغوي وأرجع بعض ما تقوله العامة  
إلى العربي الفصيح ولم يتشدد فيه، لكون اللفظ المستعمل قد فشي على ألسنة الناس،  
فضلاً عن إيمانه بحيوية اللغة وتطورها.

### موقفه من مآخذ الفيروزآبادي على الجوهري:

الطراز الأول لابن معصوم المدني من كتب النقد والإستدراك على القاموس  
المحيط للفيروزآبادي، والقاموس لم يضعه مصنفه إلا لنقد ما جاء في الصحاح  
للجوهري، لذا فإن دراسة مآخذ الفيروزآبادي على الجوهري من ابن معصوم المدني  
تحتل موقعاً كبيراً في الطراز الأول، ذلك قصد الإنصاف له مما وقعه فيه صاحب  
القاموس وشنع عليه، قال ابن معصوم: (زاعماً-أي الفيروزآبادي- أنه لم يقصد بذلك  
مراء ولا تنديداً به - أي الجوهري- وإزرأء، بل استيضاحاً للصواب واسترباحاً  
للثواب وحذراً من أن ينمي إليه التصحيف، أو يُعزى إليه الغلط والتحرير، كيف  
خالف قوله فعله، وزلت بقدمه نعله؟ فوقع من الأغلاط والأوهام فيها تحار فيه  
نواقب الإفهام)، ثم يقول: (على أنّ ما تتبع كلام الجوهري وتعبّ ونقّر عنه بزمعه  
ونقب أكثره مسبوقٌ إليه ومدخول فيه عليه)<sup>(٢)</sup>.

فهو هنا يقف بين الفيروزآبادي والجوهري موقف القاضي العدل، لا يحايي

(١) ظ: رياض السالكين / ابن معصوم: ٢٠ / ٣.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٧ / ١ (مقدمة المؤلف).



أحدًا على أحد، أو يقف موقفًا يسيء إلى هذا أو ذاك بقدر ما يوضح الحقيقة فيصوّب ما وقع فيه الفيروزآبادي من الأخطاء ويسدّد الجوهرى إن كان على صواب، وقد يغلطها معاً، إن وجد إلى ذلك سبيلاً.

فتتبع ابن معصوم أقوال الفيروزآبادي فيها وهم بها الجوهرى، واستخلص منها عدة مسائل عدّها أوهاماً ركب فيها الفيروزآبادي خلاف الصواب مبرئاً الجوهرى مما نسب إليه.

يمكن تصنيف هذه المسائل كما يأتي:

#### ١- المسائل الصرفية:

أكثر ما يتعلق فيها من الأخطاء ما وقع بسبب من وجود الهمز أو سقوطه، وهذه من المسائل التي اختلف العلماء فيها كثيراً، فمن ذلك ما ذكره صاحب القاموس في توهيمه الجوهرى، إذ يقول: (أرجأ الأمر آخره، وترك الهمز لغة في الكل ﴿وَأَخْرَوْنَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾ مؤخرون حتى يُنزل الله فيهم ما يريد ومنه سميت المرجئة، وإذا لم تهمز فرجل مرجئ بالتشديد، وإذا همزت فرجل مرجئ كمرجع لا مرجع كعميط ووهم الجوهرى، وهم المرجئة بالهمز والمرجئة بالياء خففة لا مشددة، ووهم الجوهرى<sup>(١)</sup>). وتعقبه ابن معصوم مصوباً ما يراه خطأ وشدد قول الجوهرى، وقال: (وهو الواهم لا الجوهرى، وذلك من جهات:

أحدها: قوله - أي الفيروزآبادي - «إذا لم تهمز فرجل مرجئ بالتشديد» وهو غلط صريح، والصواب: مرجع - كعميط - إلا أن يريد النسبة، وهو خلاف الظاهر من عبارته.

---

(١) القاموس المحيط / الفيروزآبادي: ١٦/١ - أرجأ.

الثانية: قوله -أي الفيروزآبادي- إذا أُنْهِزَتْ فرجل مرجيء كمرجع، لا مُرْجِ كمعطٍ، بل قال: إذا لم تهمز قلت: رجل مرجٍ مثال معطٍ وهو صحيح بل متعين.

الثالثة: قوله: «وَهُمْ المَرْجَةُ بالهمز، والمرجبة بالياء المخففة لا المشددة، وَهُمْ الجوهري» فإنه توهم أن الجوهري أراد بقوله: «وَهُم المَرْجَةُ بالتشديد» اسم الفاعل، وإنما أراد النسبة مع عدم الهمز، وهو صحيح<sup>(١)</sup>. ثم يعلل سبب غلط الفيروزآبادي وعدم توهم الجوهري، بقوله: (وكيف يتوهم أنه أراد به اسم الفاعل مع قوله -أي الجوهري- «إذا لم تهمز، قلت: رجل مرجٍ مثال معطٍ؟ لكن هذا الرجل أغري بتتبع العثرات مع سوء فهمه والله المستعان»<sup>(٢)</sup>. فكان شديداً في هجومه فربما يسبب من حرصه على العربية وإطمئنانه مع صحة ما ورد في صحاح الجوهري<sup>(٣)</sup>، الذي اختار ما صح عنده من أقوال العرب، واختيار ما ثبت من عروبة الألفاظ ورفضه للمصنوع والشاذ والأعجمي وألفاظ العامة.

ومنها أيضاً ما جاء في (أشأ) إذ يقول الفيروزآبادي: (الأشأ كسحاب، صغار النحل، قال ابن القطّاع: همزته أصلية عن سيويه فهذا موضعه لا كما توهم الجوهري)<sup>(٤)</sup>، غير أن ابن معصوم اعترض على ما ذهب إليه صاحب القاموس، مستنداً إلى ما ذهب إليه جمهور علماء اللغة في حال همزة (الإشأ) إذ يقول: (وعند الجمهور منقابة عن واو أو ياء لقلة باب أشأ ولتصغيره على أثني، لذا لم يذكروه إلا في المعتل، وتوهم الفيروزآبادي للجوهري في ذكره هناك تعنت)<sup>(٥)</sup>. غير أن مسألة

(١) الطراز الأول ابن معصوم: ٨٧ / ١ - ٨٨ - وجأ.

(٢) م. ن: ٨٨ / ١ - أرجأ.

(٣) ظ: الطراز الأول / ابن معصوم: ٨ / ١ (مقدمة المؤلف).

(٤) القاموس المحيط / الفيروزآبادي: ٧ / ١ - أشأ، ظ: كتاب سيويه: ٣٨٠ - ٣٨١.

(٥) الطراز الأول / ابن معصوم: ١٨ / ١ - أشأ.

إعتلال الكلمة أو صحتها على خلاف بين العلماء، وكذلك إذا كانت هذه اللفظة معتلة  
أهي واوية أم يائية؟

ومنها كذلك ما ذكره الفيروزآبادي: (طَلَاءُ الدَّمِ بالضم والشد والمد: قشرته)<sup>(١)</sup>  
وتعقبه ابن معصوم معترضاً عليه بقوله: (وموضع ذكره المعتل كما فعله الجوهري، أو  
يقال أنه: «فَعَالٌ» لا «فُعْلَاءٌ»)<sup>(٢)</sup>، فأن عدّها على زنة (فَعَالٌ) فهي صحيحة والمهمزة  
فيها أصلية، فيكون موضعها في (طَلَاءٌ) وإن عدّها على زنة (فُعْلَاءٌ) تكون همزتها زائدة  
فيكون موضع ذكرها في المعتل، وهذا ما ذهب إليه ابن معصوم المدني، مسائراً  
الجوهري في عدّها من المعتل لا في (طَلَاءٌ) المهموز.

وما اعترض فيه ابن معصوم على صاحب القاموس أيضاً في الصحيح والمعتل  
والهموز، ما قاله الفيروزآبادي: (وراء مثناة - الآخر مبنية والوراء مهموز لا معتل  
وهم الجوهري)<sup>(٣)</sup>، والوهم عنده أن الجوهري عدّها من المعتل، ولهذا اعترض عليه  
ابن معصوم ذلك أنه ذهب إلى أن المهمزة فيها مبدلة من ياء فقال: (قال ابن جنّي:  
همزتها أصلية، لتصغيرها على وريثة بالهمز وقال الجمهور: هي بدل من ياء، لقولهم:  
تواريت بالياء، فتوهم الفيروزآبادي للجوهري في القول باعتلالها لا وجه له)<sup>(٤)</sup>.  
لذلك عدّها صحيحة على مذهب الجوهري ولو كانت معتلة لكانت من تركيب  
(ورى) غير أن في تصغيرها يبيّن ثبات المهمزة، وهو وجه مقبول، فضلاً عن ذلك

(١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٢١/١ - طلاء.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٩/١ - طلاء.

(٣) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٣٢ - ورا.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٢٩/١ - ورا؛ ط: الحضانة/ ابن جنّي: ٢٨١ - ٢٨٢.

يمكن ملاحظة مسائل صرفية أخرى يمكن متابعتها في الطراز الأول، وهي كثيرة<sup>(١)</sup>.

## ٢ - التصحيف:

لا يعقب ابن معصوم المدني كثيراً على ما جاء مصحفاً، أو ما نقله الفيروزآبادي عن الجوهري مصحفاً، ذلك أن التصحيف قد يقع بسبب النسخ، أو عدم الوضوح في رسم الحروف، لذا أهمل الكثير منها، غير أنه رصد بعضها وتابعها، لما كان عنده من وضوح الرؤيا تجاه ما ذكره مصحفاً، فمن ذلك قول الفيروزآبادي: (وَهَرِيءُ الْمَالِ وَالْقَوْمِ كُتَيْيَ فَهَمْ مَهْرُوْنُ إِذَا قَتَلَهُمُ الْبَرْدُ أَوْ الْحَرُّ، وَيَخْطُ الْجَوْهَرِيُّ هَرِيءَ كَسَمِيعٍ وَهَرُ تَصْحِيفٌ)<sup>(٢)</sup>، وتتبع ابن معصوم ذلك، فقال: (وَهَرِيءُ الْقَوْمِ وَالنِّعَمُ، عَلَى مَا لَمْ يَسْمِ فاعله، اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْبَرْدُ فَالْقَوْمُ مَهْرُوْنُ وَالنِّعَمُ مَهْرُوَّةٌ، وَلَا تَقْلُ: هَرَكُوا وَلَا هَرَيْتُ بِالْبَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَمَا ذَكَرَهُ الْفَيْرُوزْآبَادِيُّ مِنْ قَوْلِهِ: «وَيَخْطُ الْجَوْهَرِيُّ هَرِيءَ كَسَمِيعٍ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ يَرِيدُ أَنَّهُ وَجَدَ بِخَطِّهِ مَضْبُوطاً بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسَرَ الْعَيْنَ عَلَى وَزْنِ سَمِيعٍ، لَا أَنَّهُ وَجَدَ بِلَفْظِ قَوْلِهِ «كَسَمِيعٍ» كَمَا تَوَهَّاهُ كَثِيرُونَ فَتَعَقَّبُوهُ بِأَنَّ نَسَخَ الصَّحَاحِ لَيْسَ فِيهَا لَفْظَةُ «كَسَمِيعٍ»<sup>(٣)</sup>، فَصَحَّحَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ مِنْ أَنَّ هَرِيءَ كَسَمِيعٍ، وَإِنَّمَا يَعْنِي أَنَّ هَرِيءَ مَفْتُوحَةٌ الْفَاءُ وَمَكْسُورَةُ الْعَيْنُ، أَمَا أَنْ تَكُونَ كَسَمِيعَ يَعْنِي لَهَا تَصْرِيفٌ سَمِيعٌ، وَهَذَا لَيْسَ مَبْتَغَاهُ، فَصَحَّحَ هَذَا الْوَهْمَ رَدّاً عَلَى الْفَيْرُوزْآبَادِيِّ وَإِسْتِئْذَاناً لِلْجَوْهَرِيِّ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الزَّيْدِيُّ مِنْ بَعْدِهِ<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٩/١ - أ، ٩١/١ ر، ١١٨/١ ش، ١٦٠-١٦١ - ق، ١٦١/١ - هـ، ٤١٩/٣ - غرث.

(٢) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٣٤/١ - حراً.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٥٠/١ - حراً.

(٤) ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ٥٠٨/١ - حراً، الزبيدي في كتابه ناسخ العروس/ د. هاشم طه ثلاثش:

ومنه أيضاً قول صاحب القاموس: (وأشاح الفرس بذَنَبِه، صوابه بالسين المهملة، وصحّف الجوهري وإنما أخذ من كتاب الليث)<sup>(١)</sup>. غير أن ابن معصوم انكر نعمة التصحيف هذه بعد أن ثبت عن أئمة اللغة ورغب هو عن مخالفتهم، فقال: (وأشاح الفرس ذنبه، أرخاها، قيل: صوابه بالسين المهملة، وغلط الجوهري فذكره بالشين ولم ينفرد الجوهري بذلك، بل وافقه عليه جماعة من الأئمة، منهم الليث في كتابه وابن فارس في المجل، ونشوان في شمس العلوم، وأنا أرغب عن أن ينسب إلى جميعهم التصحيف)<sup>(٢)</sup>. وذلك ثقة منه فيهم، لا طعناً بمن خالفهم.

غير أن ابن معصوم المدني لم يقف عند تحطّط الفيروزآبادي وتصويب ما وقع فيه من الغلط، بل رصد أيضاً ما وقع فيه الجوهري من الغلط كذلك<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: الإضطراب في الأداء اللغوي (اضطراب الكلم):

في هذا الاتجاه الذي سلكه ابن معصوم المدني في تصحيحاته يتعلّق أغلبه بالأسلوب الفني الذي يجب أن يلتزم به الكاتب أو الأديب، فنظر في لغتهم من حيث موافقتها أو مخالفتها لمعايير اللغة، ضمن الأسلوب العام، وقد يُرى (أنّ هذا الجانب من الناقد اللغوي ليس بذّي قيمة أو خطر إذا قيس بعمله في تفسير لغة النص وتحليلها ووضع اليد على منابع الجمال فيها)<sup>(٤)</sup>. غير أن مهمة الناقد اللغوي، التكفل ببيان مواضع الجودة والرداءة في استعمال اللغة لا من حيث تصحيح معنى دلالي في لفظة

---

(١) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١/ ٢٢٢ - شيح.

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٤/ ٣٨٨ - شيح.

(٣) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٧/ ١ - أشأ، ٤١/ ١ - ثناء، ٥٦/ ١ - حيط، ٩٤/ ١ - رقا، ١٤٧/ ١ - سغرفا.

(٤) النقد اللغوي عند العرب/ د. نعمة رحيم المزاي: ٢٢.

معينة أو إصلاح خللٍ إعرابي فيها، إذ إنّ هذه المهمة يمكن الرجوع فيها إلى المعجمات اللغوية وكتب النحو والصرف لمعرفة الصح من الخطأ الواقع فيها بل مهمته تكمن كذلك في الأسلوب الفني المتبع في توضيح مسألة أو شرح آية قرآنية أو بيت شعر كما يجب أن يكون عليه المعنى المطلوب أو قريب منه بأسلوب جميل خالٍ من الركاكة والضعف والوعورة والسجاجة.

رصد ابن معصوم في هذا الاتجاه الكثير مما وقع فيه الكتاب والأدباء، وقد ضم كتابه أنوار الربيع في أنواع البديع وسلافة العصر، حيزاً كبيراً من هذه التقديرات والتصحيحات على الأساليب، فبدا في كل ذلك ناقدًا من الطراز العالي محكمًا فيها ثقافته البلاغية، ومسخرًا إياها في كل ما كان يراه أو يقرأه من دواوين الشعراء ونثر الكتاب.

وقد تباين أسلوبه في هذين الكتابين تبعاً لطبيعة عمله ومنهجه وموضوعه في كل منهما، قال الدكتور كريم علمك: (كان ابن معصوم موضوعياً في أنوار الربيع، وذوقياً في السلافة لسيطرة الطبع الإنشائي بفعل أسلوبها المفجوع الذي سلكه كاتبها، وقد تفنّن نائراً مبدعاً، أجهد نفسه واختار ألفاظه للدلالة على معانيها)<sup>(١)</sup>، فضلاً عن ذلك تسعفه لغة عالية وذوق رفيع جاء من كثرة المراس في قراءة كتب اللغة والشعر وسعة المحافظة والذكاء المفرط والموهبة الكبيرة، حتى بدا كاتباً لا يدانيه أحد من أبناء عصره وجيله.

اتبع ابن معصوم أسلوباً فنياً ناجحاً في عمله النقدي هذا تمثل في الأخذ بركني اللغة، اللفظة والمعنى، فلم يأخذ بأحدهما دون الآخر، لأنه يعدّ ذلك إخلالاً في العمل

---

(١) ابن معصوم اللدني أدبياً وناقداً/ د. كريم علمك: ٣٤٢.

وقصوراً في تبيان الدلالة ووضوح الصورة التي يجب أن تكون في النص فضلاً عن إهتمامه في رصد الألفاظ ورصفها على نسق معين، وتنسيقها وفق نظام لا يحيد عنه الكاتب بما يجلي مضامين النص، مبتعداً في ذلك عن الإغراب في استعمال الألفاظ، أو الخلل في تركيب الجملة من حيث التقديم والتأخير، أو حذف بعض أركانها، أو الإضطراب في بناء العبارة حتى تستهم المعاني وتستغل على اللبيب الحاذق، وألزم نفسه بمعايير فنية ومنطقية، فضلاً عن معايير اللغة والذوق والجمال التي كان يتمتع بها والتي جعلت منه ذا حس مرهف في رصد الأخطاء في الأساليب.

أولى ابن معصوم في نقده اهتماماً بالغاً في انسجام الكلام، وقد جعله من معاييرهِ في إجادة الأديب من عدمها، وكان يرى في الانسجام: (أن يكون الكلام عذب الألفاظ سهل التركيب، حسن السبك، خالياً من التكلف والعقادة، يكاد يسيل من رفته، وينحدر انحدار الماء في انسجامه، لا يتكلف فيه شيء من أنواع البديع إلا ما جاء عفواً من غير قصد، وإذا قوي الانسجام في الشر جاءت فقراته موزونة من غير قصد)<sup>(١)</sup>.

فعدم التكلف وتعقيد الكلام يعني أن تأتي العبارة سلسلة في تركيبها، متناغمة في أصواتها وحروفها، لا نصك الأسباع من ضجيجها، وإنما تأتي عضو الخناصر سهلة المآخذ طيعة.

اهتم ابن معصوم بالانسجام حتى خصّص له باباً واسعاً في أنوار الربيع في أنواع البديع<sup>(٢)</sup>، وقد أطرى فيه كثيراً من الشعراء، ووصف شعرهم بأنه أرق من النسيم، فمن ذلك ما قاله في مهيار بن مرزويه الديلمي: (وهذا حين اتلو عليك من

---

(١) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ٥ / ٤.

(٢) ظ: م، ١٩٤-٥ / ٤.

انسجومات مهبّار بن مرزويه الديلمي ما هو أرقّ من النسيم، وأشرف على المحيّا  
 الوسيم، وما أصدق قول أبي الحسن الباخري في حقّه: هو شاعر له في مناسك  
 الفضل مشاعر، وكاتب تُجلى تحت كل كلمة من كلماته كاعب، وما في قصيدة من  
 قصائده بيت يتحكّم عليه (لو وليت) فهي مصبوبة في قوالب القلوب، ويمثلها يعتذر  
 الزمان المذنب عن الذنوب، فمن ذلك قوله من قصيدة:

يأنيب الريح من كاظمة      شد ما هجت البكا والبرحا  
 من عذيري يوم شرقي الحمى      من هوى جدّ بقلب مزحا  
 الصبا إن كان لا بدّ الصبا      إنها كانت لقلبي أروحا  
 ينادماي بطلع لكم      ذلك المغنى والمصطحا  
 اذكرونا مثل ذكرنا لكم      ربّ ذكرى قربت من نزحا  
 وارحوا صبا إذا مرّ بكم      شرب الدمع وعاف القدحا<sup>(١)</sup>

فجاءت منسجمة في عباراتها، طيّعة في كلماتها، لا نبو فيها، ولا عقادة، وقد  
 وقف على مثل هذه الأبيات لشعراء آخرين، فوصف الشيخ فتح الله بن النحاس نزيل  
 المدينة المنورة بقوله: (ناظم قلائد العقيان، وفاضح نغيات القيان، الشاعر الساحر،  
 والباهر بها هو ألدّ من الغمض من مقلة الساهر، فهو صانع أبريز القريض وابن عرف  
 بابن النحاس)<sup>(٢)</sup>.

ومستشهداً بقوله يملح بعض أكابر عصره<sup>(٣)</sup>:

(١) أنوار الربيع في أنواع البديع / ابن معصوم: ١١١/٤ - ١١٣، ط: ديوان مهبّار الديلمي: ٢٠٢ / ١ - ٢٠٣.

(٢) السلافة / ابن معصوم: ٢٧٦.

(٣) م. ن: ٢٨٢.



إلى مَ انتظاري للوصال ولا وصل      وحتى ما لا تندنو إلى ولا أسلو  
وبين ظلوعي زفرة لربّ توات      فؤادك ما أيقنت أنّ الهوى مهلُ  
جبيلاً بصّب زاره النأي صبو      ورفقاً بقلبٍ مهُ بعدك الخجلُ  
إذا طرقت منك العيون بنظرة      فأيسرُ شيءٍ عند عاشقك القتلُ

على أنّ هذا الجميل الرائق والسهل المتنع مما اختاره ابن معصوم من شعراء عصره ينظم في حُسْنِ اختياره وصفاء حُوءِ واتساق نظامه لأنّ مقياس انتظام الكلام عنده أن يكون مُشرق العبارة، قال في كتاب يصفه: (ازرت جواهره المشورة بالعقد الثمين في صيد الحسنا، وقضت دراريّ الأفلاك بأن زواهر ألفاظه المشرقة أبهى وأسنى)<sup>(١)</sup>، أو أن يكون سلساً في قياده، وعذب الألفاظ، فمن قصيدة للبحرّي يمدح بها المتوكل، ويذكر خروجه لصلاة عيد الفطر<sup>(٢)</sup>.

بالبرِّ صُمتَ وأنت أفضل صائم      ويسّية الله الرصينة تفسّر  
فناعم بيوم الفطر عيداً أنه      يومٌ أغرّ من الزمان مشهراً  
أظهرت عز الملك فيه بجحفل      لجبٍ يحاط الدين فيه وينقُرُ

قال ابن معصوم: (سبحان الله ما أشرف هذا الكلام وأبهج هذا النظام، وهذا هو السحر الحلال على الحقيقة، والسهل المتنع، فلله دره ما أسلس قياده وأعذب الفاظه وأحسن سبكه وألطف مقاصده)<sup>(٣)</sup>.

وفي مقابل هذا الحسن والجمال في صياغة العبارة وإشراقها، ووضوح الدلالة

(١) السلافة/ ابن معصوم: ١٧٣.

(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع/ ابن معصوم: ١٧٤/٤، ط: ديوان البحرّي: ١/٥٩٣-٥٩٤.

(٣) أنوار الربيع في أنواع البديع/ ابن معصوم: ١٧٥/٣.

والمعنى، تجده في مواضع أخرى يُنبّه على الوحشي من الكلام، والمبهم من العبارات وعلى الغث أو ما تَحْتَجُّه الأسباع أو ما ارتكبه الشعراء من عيوب، فمن ذلك ما جاء به الصلاح الصفدي في كتابة الجناس الملقق، وكان مولعاً به، فقال ابن معصوم فيه: (فنظم فيه شيئاً كثيراً، وجاء بالغث أكثر من السمين فمن ذلك قوله:

ولما نأيتم لسم أزل مترقباً قدومكم في غدوة ومساء  
وأين إذا كان الفراق معاندي مطالع ناءٍ من مطال عناء<sup>(١)</sup>)

إذن كان ابن معصوم غير متسرع في إصدار الأحكام على النص الأدبي، إلا بعد روية ودراسة لأصول النص وتقليب كل الوجه من حيث لغته ودلالة ألفاظه وتركيب عباراته ومجمله، ثم يصدر حكمه بشكل موضوعي، وقد تدخل ذائقته الأدبية، على أن النص الأدبي وليد حالة اجتماعية تعبر عن مكنونات المؤلف في ساعة إبداع، ربه لا تتكرر. عليه فإن ابن معصوم كان ينظر إلى كل ذلك محلاً وناقداً ومصححاً، تسنده لغته العالية وأداؤه في التدليل على المعنى والإحاطة بكل مضامين النص.

#### المبحث الثاني: استدراكاته:

اتسم عصر ابن معصوم المدني ومن قبله، بمنهج واضح في التأليف اللغوي يعتمد على الشرح والتحشية أو الإستدراك لما فات علماء العربية في معجماتهم من بعض المواد اللغوية، وكان من طليعة هؤلاء المستدركين والناقدين معاً مجيد الدين الفيروزآبادي مصنف القاموس المحيط، إذ شُنُّ حملة واسعة على الجوهرية وتتبعه في صحاحه لفظة بلفظة، فلم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا نقدها أو تحدّث عنها أو

استدرك عليها، وربما كان استدراكه مادة لغوية كاملة أو معنى من المعاني فيها.

ولما كان صحاح الجوهري يُعد من أبرز معاجم اللغة في الصحة والضببط وفصاحة الألفاظ وابتعادها عن المولّد الأعجمي، إذ إنّ الجوهري قد ألزم نفسه بها، لكن ذلك لم يُبعده عن سهام النقد والاستدراك، لأن لغة العرب لا يحيط بها إلا نبي أو وصي نبي<sup>(١)</sup>، بسبب من اتساعها وشموليتها فنلّز الإحاطة بها، فقصر من قام بجمعها وإحصاء ألفاظها، وربما خفي معنى بسبب من قلة استعماله في لفظ معين، أو خفي على جامع اللغة بسبب من كونه استعمل في غير ما وضع له في الأصل، فانتقل اللفظ من معنى إلى آخر، فبرز أحدهما وخفي الآخر، وإنّ المعاني الواقعة في لفظ معين قد تجاوز المعنى الأصلي.

قال تمام حسان: (وجعلوا ما عدا المعنى الأصلي أحد معنيين، معنى تنقضة الشهرة والشيوخ في الاستعمال، ولكنه مما ينسب إلى اللفظ..... ومعنى آخر جاء عن طريق النقل من المعنى الأصلي إلى دلالة أخرى لا يبرّرها العرف العام، ولكن تقوم قرينة معيّنة على إرادتها هي دون المعنى الأصل)<sup>(٢)</sup>.

الذي أجدّه في استدراكات أغلب أصحاب المعجمات لا يتجاوز هذين الضريّين من المعاني، فربما ينفك مصنّف المعجم عن بعض المعاني غير المشهورة أو يعدّها معاني منقولة الدلالة عن دلالة أخرى غيرها، لذا نجد في مجازات ابن معصوم المدني التي يحفل بها معجم الطراز الأول كثيراً من هذه المعاني المنقولة عن أصل الوضع، فضلاً عن المعاني غير المشهورة وذلك في باب اللغة العامة.

(١) ظ: الرسالة/ الإمام الشافعي: ٤٢، الطراز الأول/ ابن معصوم: ١١/١ (مقدمة المؤلف).

(٢) مقالات في اللغة والأدب/ د. تمام حسان: ٩٣/٢.

غير أن أوفر صور النقل عنده تكون في المعاني المجازية، إذ تجاوز في مجازاته الزمخشري في الأساس، وذلك بسبب من ثقافته الأصولية التي تعنى بمسألة المجاز أياً عناية<sup>(١)</sup>. وقد وسّع علماء الإمامية من الأصوليين طرائق المجاز حتى أربت على خمس وعشرين طريقة<sup>(٢)</sup>، مما منحه فسحة في مستدركااته على الفيروزآبادي في القاموس المحيط.

إن الذي دفع ابن معصوم المدني في استدركااته هو تتبع صاحب القاموس للجوهري وتوحيمة إيّاه، قال الفيروزآبادي: (ولما رأيت إقبال الناس على صحاح الجوهريّ وهو جدير بذلك غير أنّهُ فاته نصف اللغة أو أكثر إمّا بإهمال المادة أو بترك المعاني الغريبة النادرة)<sup>(٣)</sup>.

غير إن أكثر استدركاات الفيروزآبادي على الجوهري ليست على شرط الجوهري، إذ كان من شرطه في مادته اللغوية، عروبة الألفاظ وصحتها ورفض المصنوع والأعجمي والشاذ وألفاظ العامة، وكان قسم من مستدرك الفيروزآبادي من هذا النوع<sup>(٤)</sup>، وهذا مما دعا ابن معصوم إلى نقده والاستدراك عليه، وقال: (على أن ما تتبع به كلام الجوهري وتعقّب، ونقّر عنه بزعمه ونقّب، أكثره مسبوق إليه، ومدخول فيه عليه)<sup>(٥)</sup>. وذهب إلى هذا غير واحد من اهتم بعلوم اللغة وشؤونها من المتأخرين، فيقول محقق (التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح) لابن بري، في مقدمته: (والتأمل في أكثر ما أخذه الفيروزآبادي على الجوهري يجد أنه قد استمدّه من

---

(١) راجع ص ٦١ و ٦٢ من الفصل الأول / باب اللغة.

(٢) ظ: مرآة الأصول / الشيخ بشير التجني: ٢٥-٢٨.

(٣) القاموس المحيط / الفيروزآبادي: ١ / ٣ (مقدمة المؤلف).

(٤) الزبيدي في كتابه تاج المروس / د. هاشم طه شلائش: ٥٠٦.

(٥) الطراز الأول / ابن معصوم: ١ / ٧ (مقدمة المؤلف).

التكملة والذيل والصلة للصاغاني، ودون أن ينبه إليه، وبقي خافياً على كثير من الناس حتى أبان عنه الزبيدي في أثناء شرحه على القاموس المسمى «تاج العروس» وبدا ذلك واضحاً عند مقابلة التكملة بالقاموس<sup>(١)</sup>.

بيد أن صاحب تاج العروس هو الآخر قد أخذ كثيراً من مستدركاته على الفيروز آبادي واستمدها من الطراز الأول لابن معصوم دون أن ينبه عليها، مع أنه كثيراً ما نبّه على غيرها، ونسبها إلى أصحابها، وهذا واضح في كتابه، وستجد ذلك لاحقاً إن شاء الله تعالى.

أما مستدركات ابن معصوم المدني على صاحب القاموس، فمنها ما كانت مواداً لغوية كاملةً، ومنها ما استدرك بعض المعاني والدلالات للفظ الواحدة.

فمن مستدركاته عليه كمواد لغوية كاملة ما جاء في (برب) قال: (البربي، كسرى، كلمة قبطية اسم لبيت الحكمة، الجمع: برابي، كصحاري، وهي أبنية عجيبة ببلاد مصر، فيها تماثيل وصورٌ مختلفة موجودة إلى الآن)<sup>(٢)</sup>. وعقب السيد علي الشهرستاني في مقدمته على الطراز الأول بقوله: (ولم تذكر هذه المادة ولا هذا المعنى في المعاجم المتداولة، وهي مذكورة في رسم «برابي» من معجم البلدان، نعم ذكر هذه المادة ومعناها الزبيدي في التكملة والذيل والصلة، لكنه متأخر عن السيد ابن معصوم)<sup>(٣)</sup>. وفي هذا وهم لأن الصاغاني (ت ٦٥٠ هـ) ذكرها في التكملة والذيل والصلة<sup>(٤)</sup>، وهو متقدم عليها أي ابن معصوم والزبيدي ولهذا فليس لأبن معصوم

---

(١) التيب والإيضاح عما وقع في الصحاح/ ابن بري: ٨/١ (مقدمة المحقق).

(٢) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٩٥/١ - برب.

(٣) المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة/ علي الشهرستاني: ١٦٤.

(٤) ظ: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ١٤٧/١.

فضل في استدراكها سوى أنه ضمها في معجمه استكمالاً لعمله.

ومن مستدركاته من المواد الكاملة التي لم يذكرها الفيروزآبادي ما جاء في خشلب، إذ يقول: (المُخْشَلَبُ بفتح الميم والشين المعجمة، بينها الحاء الساكنة، وفتح اللام، خرزٌ كاللؤلؤ تتخذ منه فلانند للجواري، إليه يُنسب محمد بن الأصمغ المُخْشَلَبِي المحدث، ذكره ابن السمعاني في الأنساب<sup>(١)</sup>). وعقب الشهرستاني عليها بقوله: (ولم يذكرها هذه المادة في معاجم اللغة، وقد صرح السيد المصنّف بمأخذها فيها، وحكم بزيادة الميم، فذكر مادة «خشلب» التي لم يذكرها غيره)<sup>(٢)</sup>.

لكن الذي يبدو لي إن «خشلب» ما هي إلا «خشَل» فيها باء زائدة، وذلك لتقارب المعاني فيها، يقول ابن منظور: (ومما حكاه ابن بري عن علي بن حمزة قال: والخشل الأسورة والخلاخيل بالإسكان لا غير، وهو ما كان منها أجوف غير مصمت، وكل أجوف غير مصمت فهو خشل بالإسكان، قال: وأما رؤوس الأسورة والخلاخيل فلا تكون إلا مصمتة وليست خشلاً)<sup>(٣)</sup>. وإن ما ذكره ابن معصوم كون (الخشلَب) خرز اللؤلؤ وهو الخرز مجوفان، وكل مجوف غير مصمت فهو خشل - كما ذكر - وإنما وقع هذا بسبب عن تطور صوتي في (خشل) حدث في عصره فذكرها على أنها مادة لغوية كاملة، ثم أن الفيروزآبادي ذكر «الخشَل» مزيدة في خشل، وهذا يؤيد ما ذهبْتُ إليه كون خشلب متطورة عن خشل. وعليه لا يمكن عد (خشلب) مما لم يذكرها غير ابن معصوم المدني، لكن له فضل رصد التطور الحاصل في هذه اللفظة.

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٢٤٥/١ - خشلب.

(٢) التهج الاستدراكي القندي في اللغة/ علي الشهرستاني: ١٦٥.

(٣) لسان العرب/ ابن منظور: ١٠٣/٤ - خشل، ظ: العين/ الفراهيدي: ٤٩١/١ - خشل، القاموس

المحيط/ الفيروزآبادي: ٣/ ٣٦٨ - خشل.

ومنها كذلك مادة (شما)، إذ يقول ابن معصوم: (الشَّمَا: الشَّمْعُ - كسب فيها وهو موم العسل، أبدلت العينُ همزةً لغة تميمية، قال الخليل: تميم تبدلُ الهمزة من العين، والعين من الهمزة، يقولون في ضيغٍ ضباً وفي نزا: نزع)<sup>(١)</sup>. ولم يذكرها الفيروزآبادي مادة لغوية لوحدها، بل ذكر معناها في (شمع) فقال: (الشَّمْعُ بحركة وتسكين الميم مولد، هذا الذي يستصح به أو موم العسل)<sup>(٢)</sup>. وذكر ابن فارس في المجمل والمقاييس مادة (شمع) وعد تسكين العين فيها مولداً<sup>(٣)</sup>، وكذلك ابن الطيب الفاسي (ت ١١٧٠هـ) في شرح القاموس المحيط، غير أنه خطأه من وجهين، فقال: (إن صاحب القاموس غلط من وجهين: زعمه إن السكون غلط، وأن الموم عربي)<sup>(٤)</sup>. لكن ابن معصوم قد سبقه في ذلك عندما ذكر الفتح فقط، فهو يذكر كل ما يتعلق بالمادة اللغوية اعتماداً منه على السماع أو التلقين أو الرواية الصحيحة عن السلف الصالح<sup>(٥)</sup>.

ومنه أيضاً (مكأ) قال ابن معصوم: (المكأ كسب: مدخل السبع والذهب، لغة في المكي - كعسى - عن الشيباني في نوادره)<sup>(٦)</sup>. فضلاً عن ذلك توجد مواد أخرى أوردها ابن معصوم المدني في طرازه استدراكاً منه على الفيروزآبادي، منها العربية الفصحى والنادرة في لغات العرب، ومنها المعرَّب عن اللغات الأخرى، وهي كثيرة<sup>(٧)</sup>.

أما مستدركاته التي تمثل بعضاً من معاني المادة اللغوية، فهي الأخرى كثيرة،

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١١٣/١ - شما.

(٢) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٤٦/٣ - شمع.

(٣) ظ: مجمل اللغة/ ابن فارس: ٣٥٢ - شمع، مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٥١٥ - شمع.

(٤) شرح القاموس المحيط/ ابن الطيب الفاسي: ١٨٥ - ١٨٧ - شمع.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٦/١ (مقدمة المؤلف).

(٦) م. ن. ١/ ١٩٨ - مكأ.

(٧) ظ: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٢٨٤، ٣٩١، ٤٤٥، ٤٥٧، ٤/ ١٤، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٩،

٣٨، ٤٠.

وتكاد لا تخلو مادة من مستدرک سواء كانت حقيقة أم مجازاً، وتوزعت في هذا المجال على قسمين رئيسين هما:

١ - مستدرکات اعتمد فيها ابن معصوم على القياس الصري في مستفيداً من ثقافته الصرفية العالية، فأورد صيغاً كثيرة لمواد لغوية لم يذكرها صاحب القاموس، وربها بعض علماء العربية الآخرين، فهو يقلّب كل وجوه الدلالة للمفردة العربية مشتقاً منها صيغاً، وموجّهاً دلالتها بحسب السياق الذي ترد فيه.

فمن استدرکاته القياسية ما جاء في (فحص)، فقال: (ومن المجاز فحص عنه: استقصى في البحث عنه فهو فاحص وفاحص مبالغة) ثم يقول: (وبينهما فحاص بالكسرة أي عداوة)<sup>(١)</sup>. فأورد فحاص من زنة فعال مرة بمعنى العداوة وهذا وارد في المعاجم اللغوية، ومرة أخرى بصيغة المبالغة عن اسم الفاعل فاحص وتعني كثير الفحص والاستقصاء عن الشيء على أنه معنى مجازي ولم يذكره ابن فارس لا في المجمل ولا في المقاييس<sup>(٢)</sup> وكذلك ابن منظور في اللسان<sup>(٣)</sup>.

وفي (فقص) قال ابن معصوم المدني: (وقصّت البيضةُ عن الفرخ تغقيباً: انشق عنه، ومن المجاز قصص بيضت الفتنة إذا أثارها وفَقُوص كرسول: اسم موضع)<sup>(٤)</sup>. فمصدر قصص التفقيص على زنة علّم تعليماً، استدرکه على الفيروزآبادي في قصص<sup>(٥)</sup>، ولم يذكره ابن فارس ولا الزغشري ولا صاحب اللسان<sup>(٦)</sup>.

---

(١) م. ن: فحص (المخطوط).

(٢) ظ: مجمل اللغة/ ابن فارس: ٥١٦ - مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٨٨٠ - فحص.

(٣) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ١٠/١٩٤ - فحص.

(٤) الطراز الأول/ ابن معصوم: قصص (مخطوط).

(٥) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٣/٣١١ - نقص.

(٦) ظ: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٧٩٥ - مجمل اللغة - ابن فارس: ٥٠٨ - نقص، أساس البلاغة/

الزغشري: ٤٧٩ - نقص، لسان العرب/ ابن منظور: ١٠/٣٠٣ - نقص.



وفي (قصص) قال ابن معصوم: (ومن المجاز فلان مقصوص الجناح: إذا كان عاجزاً عما يرومه)<sup>(١)</sup>، فاسم المفعول من قصص مقصوص استعارها مجازاً للعجز، واستدراكاً منه على القاموس المحيط<sup>(٢)</sup>، وأهملها ابن فارس في المجلد والمقاييس<sup>(٣)</sup>، غير أن بعض أعلام اللغة قد ذكرها، منهم الزغشري وابن منظور<sup>(٤)</sup>.

وفي (قصص)، قال ابن معصوم: (نقصه نقصاً كمنع واقصه اقصاصاً... والاسم القِصصة، بالكسر والقِصص كفلس، الموت الوحي... والأقصص والمقصص والقصاص والقصاص كعباس: الأسد)<sup>(٥)</sup>، ولم يذكر الفيروزآبادي الصيغتين (القِصصة بالكسر والأقصص) في القاموس المحيط<sup>(٦)</sup>، وكذلك ابن فارس<sup>(٧)</sup>، غير أن ابن منظور ذكر (القِصصة) عن الإعرابي في اللسان وأهمل الأخرى<sup>(٨)</sup>. وبما استدركه ابن معصوم على الفيروز آبادي أيضاً: (بغير مجزيء: قوي سمين لأنه يُجْزَأُ الرَّاكِبَ والحامل، وهي إبل مجازي)<sup>(٩)</sup>. وهذا ما ذكره الزغشري في الأساس<sup>(١٠)</sup>، ولم يذكرها ابن فارس<sup>(١١)</sup> ولا الصاغاني في التكملة<sup>(١٢)</sup>. فيها ذكرها صاحب اللسان بقوله: (ويقال: هذه إبلٌ

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: قصص (المخطوط).

(٢) ظ: القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٣١٣/٢ - قصص.

(٣) ظ: مجمل اللغة/ ابن فارس: ٥٢٩ - قصص، مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٨٢٦ - قصص.

(٤) ظ: أساس البلاغة للزغشري: ٥١٠ - قصص، لسان العرب/ ابن منظور: ١١/ ١٩٠ - قصص.

(٥) انظر الطراز الأول/ ابن معصوم: قصص (المخطوط).

(٦) ظ: القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٢/ ٢١٤ - قصص.

(٧) ظ: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٨٦١ - قصص، مجمل اللغة/ ابن فارس: ٦٥٦-٦٥٧ - قصص، أساس

البلاغة/ الزغشري: ٥٦٧ - قصص.

(٨) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ١١/ ٢٤٥ - قصص.

(٩) الطراز الأول: ابن معصوم: ١/ ٤٥ - جزأ.

(١٠) ظ: أساس البلاغة/ الزغشري: ٩١ - جزأ.

(١١) ظ: مجمل اللغة/ ابن فارس: ١٠٤ - جزأ، مقاييس اللغة/ ابن فارس: ١٩٨ - جزأ.

(١٢) ظ: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ١١/ ١ - جزأ.

مجازٍ يا هذا، أي تكفي، الجمل الواحد مجز)<sup>(١)</sup>.

ومنها أيضاً المرافأة في قوله: (ورافأةٌ رفاةٌ ومرافأةٌ: وافقه ولا مـه ولاطفه)<sup>(٢)</sup>. وجاء في المقاييس والمجمل (المرافأة: الإتفاق)<sup>(٣)</sup>، وهي عند الزخشي مصدر من «رافيت» قال: (ورافيتُهُ رَافَاتَةٌ: وافقته مرافاة ورفاة)<sup>(٤)</sup>، فيها أهمل ابن منظور هذا المصدر<sup>(٥)</sup>، فكان ابن معصوم قد توسّع في الدلالة والاشتقاق لهذه المادة.

واستدرك ابن معصوم كذلك «السائلة» إذ يقول: (السائلة المرأة، الصناعات تسلأ السمن، وهُنَّ نساءٌ سواليّة)<sup>(٦)</sup>، والسائلة اسم فاعل مؤنث من سلأ، أهملها كثير من علماء المعاجم كابن فارس، في المجمل والمقاييس<sup>(٧)</sup>، فيما أسقط ابن بري (سلأ) من تنبيهاته والصاغاني في تكملته ولم يوضحها ابن منظور وإنما استشهد بيت للفردق وردت فيه، قال: (الاسم: السلاء، بالكسر ممدود، وهو السمن، والجمع: أسْلِينَة، قال الفردق: كانوا كسائلةٍ حمقاء إذ حَقْنَسَتْ سِلَاءَها في أديمٍ غير مرسوب)<sup>(٨)(٩)</sup>

فيها أوردها الزخشي بصيغة الجمع وقال: (وتسلأ سواليء، وأكذب من سائلة)<sup>(١٠)</sup>. وفي مقابل ذلك نجد ابن معصوم قد أهمل صيغاً صرفية في مواد لغوية على غير عادته، ففي «شقاً»، قال ابن معصوم: (شقاً نابُ البعير - كمنع،

---

(١) لسان العرب/ ابن منظور: ٢٤/ ٢٨٠ - جزي.

(٢) الطراز الأول: ابن معصوم: ٩٣/ ١ - رفاة.

(٣) مجمل اللغة/ ابن فارس: ٢٥٩ - رفو، مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٣٩٣ - رفو.

(٤) أساس البلاغة/ الزخشي: ٢٤٤ - رفو.

(٥) ط: لسان العرب/ ابن منظور: ٥/ ٢٦٣ - رفاة.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ١٠٣ - سلأ.

(٧) ط: مجمل اللغة/ ابن فارس: ٣١٧ - سلأ، مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٤٦٦ - سلوى

(٨) ديوانه: ٢٤/ ١.

(٩) لسان العرب/ ابن منظور: ٦/ ٣١٧ - سلأ.

(١٠) أساس البلاغة/ الزخشي: ٣٠٤ - سلأ.

شَقَّاقٌ وشَقَوَةٌ: طلع، وشَقَّ شَعْرُ رَأْسِهِ، بالمشط، فَرَقَضَهُ، وشَقَّ الرَّجُلُ بالعصا: أصاب مَشَقَّةً أي مَفْرَقَةً، والمَشَقَّةُ كمحبرة، المِدْرَأَةُ يُدْرَى بها الشَّعْرُ، والمَشَطُ كالْمِشْقِ، والمِشْقَاءُ كمنبرٍ ومحراب<sup>(١)</sup>. فيها أهل صيغة اسم الفاعل من شَقَّ وهو (الشاقق) قال ابن فارس: (الشاقق: الناب الذي لم يَعْصَل)<sup>(٢)</sup>. ولم أعثر على هذه الصيغة في نوادر أبي زيد، ولا في الأساس ولا في العباب الزاخر ولا في لسان العرب، وهي من مصادره الرئيسة فيما كان قليل الاعتماد على مصنفات ابن فارس.

فضلاً عن هذه المواد المستدركة بالطرق الاشتقاقية الصرفية، فهناك مواد أخرى أشار إليها السيد علي الشهرستاني في مواضعها من كتابه (المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة)<sup>(٣)</sup>. وسأشير إليها على الإيجاز إيتعاداً عن الإطالة والتكرار، منها ساطع من سَطَّ<sup>(٤)</sup>، والمصدر صيئاً من صاء<sup>(٥)</sup> والأسم منشيء من فشأ، والفعل تفيأ من فاء واستفاء<sup>(٦)</sup>، والقراء على صيغة فَعَال من قرأ وهو كثير القراءة<sup>(٧)</sup>، واسم الفاعل من قَمَات الماشية وأَقَمَاتُ فهي قَائِمَةٌ ومُقَمَّةٌ<sup>(٨)</sup> ومصدر كَلَأ المضعف تكليشة والذي في كَلَأ تكليشة<sup>(٩)</sup>، والمصدر القياسي توبئة من بَيَأ<sup>(١٠)</sup> وغيرها كثير<sup>(١١)</sup>.

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١١٢/١ - ١١٣ - شَقَّ.

(٢) مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٥١٠ - شَقَو.

(٣) ط: المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة/ علي الشهرستاني: ١٦٧ - ١٧٣.

(٤) ط: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٠٣/١ - سَطَّ.

(٥) ط: م. ن: ١٢٨/١ - صيأ.

(٦) ط: م. ن: ٥٦/١ - فَيَأ.

(٧) ط: م. ن: ١٦٢/١ - فَرَم.

(٨) ط: م. ن: ١٦٧/١ - قَمَأ.

(٩) ط: م. ن: ١٧٨/١ - كَلَأ.

(١٠) ط: م. ن: ٢٢٤/١ - بَوَيَأ.

(١١) ط: م. ن: ١٩٤/١ - حَرَأ، ٢١١/١ - نَبَأ، ٢٢٧/١ - حَرَأ، ٢٢٨/١ - وَدَأ، ٢٣٣/١ - وَغَأ.

٣٤٩/١ - حَرَب.

٢ - أما مستدركات ابن معصوم من غير القياس الصرفي في المواد اللغوية على الفيروزآبادي فهي كثيرة توزعت في كتابه (الطراز الأول) فمنها ما ذكره غيره من أصحاب المعاجم الأخرى وكتب اللغة، ومنها ما لم يتنبه له أصحاب كتب التنبيه والاستدراك ممن سبقه كابن بري والصاغاني وغيرهم.

فمن مستدركاته على الفيروزآبادي والتي ذكرها من سبقه، قوله: (زناً الأمر: قارب)<sup>(١)</sup>، وأهل ابن بري هذا المعنى في حاشيته على الصحاح<sup>(٢)</sup>. وكذلك الصاغاني في التكملة<sup>(٣)</sup>، غير أن ابن منظور وقع على هذه الدلالة، فقال: (وزناً إلى الشيء يزناً: دنا منه)<sup>(٤)</sup>، والمقاربة والدنو في الدلالة متقاربان.

وقد يؤمى ابن معصوم إلى معنى بلفظ غير اللفظ الذي وُضِعَ له في الأصل، لكنه قريب منه ومؤدّ عنه، فقوله: (ضرأ الشجر كمنع: يبس، وضرأ المال: مُوتَ، كانضرأ، وضرأ الشيء: خفي فهو ضريء)<sup>(٥)</sup>، ونقل الصاغاني عن أبي عمرو قوله: (ضرأ يضراً إذا خفي - ح -<sup>(٦)</sup>) وانضرأت الإبل: مُوتت، والنخل والشجر يبست<sup>(٧)</sup> فلاحظ أن ابن معصوم عبّر عن الإبل التي ذكرها الصاغاني بالمال لأنها كانت كل شيء في حياة العرب في البادية.

وفي مادة طفشاً قال: (الطَفَشْتُ، كخَضَنْتُ، الضعيف من الرجال، والجبان

(١) ط: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٧/١ - زناً.

(٢) ط: التنبيه والإيضاح/ ابن بري: ١٨/١ زناً.

(٣) ط: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ٢٥ - ٢٦ - زناً.

(٤) لسان العرب/ ابن منظور: ٨٨/٦ - زناً.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٣/١ - ضرأ.

(٦) ح - يعني عند الصاغاني ما يتقله عن حاشيته في التكملة والذيل والصلة.

(٧) التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ٣٢/١ - ضرأ.

والكليل النظر<sup>(١)</sup>، فاختلف مع الفيروزآبادي واستدرك عليه (الجبان)، ولم يذكره الصاغاني والجوهري كما هو في التكملة<sup>(٢)</sup>.

وأما انفراد فيه ابن معصوم المدني، ولم يشاركه ممن اعتمد عليهم الفيروزآبادي من المستدركات - حسب إطلاعي - وما وقع بيدي من مصادر اللغة والمعاجم، ما جاء في شأشأ إذ يقول: (وشأشأ الجمّل، زجره.... والشأشأ كدحاح: لغة في الشيشاء: وهو الشيص)<sup>(٣)</sup>. ذلك إن الهمزة متقلبة عن ياء، ولم يذكر هذا غيره ممن سبقه من أصحاب الاستدراك والتنبه. ومنها أيضاً ما ورد مستدركاً على الفيروزآبادي من جمع الشبأة، قال ابن معصوم: (الشَّبْأَةُ كَهَضِيَّة، فراشة القفل، الجمع شباءات وشبَاء)<sup>(٤)</sup>. فيها اكتفى الفيروزآبادي بالمعنى فقط دون الجمع<sup>(٥)</sup>، ونقل الصاغاني المعنى ذاته عن ابن الأعرابي في حاشيته<sup>(٦)</sup>. ولم تذكر هذه المادة في اللسان.

وجاء في مادة (شطأ) قوله: (وشطأ اللحم ونحوه تشظيئةً، شرحه طولاً)<sup>(٧)</sup>، ولم يذكر هذا المعنى - حسب إطلاعي - أحد في مصادر القاموس المحيط.

وفي (صمأ) ذكر الفيروزآبادي: (صمأ عليهم كمنع: طكع، وما صمأك عليّ ما حملك وصمأته فانصمأ)<sup>(٨)</sup>. ناقلاً ذلك عن الصاغاني<sup>(٩)</sup> وابن منظور<sup>(١٠)</sup>، غير أن

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٩/١ - طغشأ.

(٢) ظ: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ١/١ - طغشأ.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١١١/١ - شأشأ.

(٤) م. ١١١/١ - شبأ.

(٥) ظ: القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ١٨/١ - شبأ.

(٦) ظ: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ٢٨/١ - شبأ.

(٧) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١١٢/١ - شطأ.

(٨) القاموس المحيط/ الفيروزآبادي: ٢٠/١ - صمأ.

(٩) ظ: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ٣١/١ - صمأ.

(١٠) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٧/٤٠٠ - صمأ.

ابن معصوم المدني قد استدرک على هؤلاء جميعاً قوله: (وَصَمَاتٌ مَنْ عُلُوٍّ، حَدَرَتْهُ فَانْصَمًا، والمصمومة المكرمة: المكان المرتفع المطل الذي قد أشرف على ما تحته) <sup>(١)</sup>.

وانفرد ابن معصوم في (طاطأ)، إذ يقول: (وطاطأ السَّرَّ: حِطَّةٌ) <sup>(٢)</sup>، ولم يستدرک الصاغاني هذه الدلالة <sup>(٣)</sup> وأهلها ابن منظور <sup>(٤)</sup>، ولم يدرجها ابن بري في التنبيه والإيضاح.

ومن مستدرکاته أيضاً قوله: (طِيَّةٌ طَسًا - كَتَبَ تَبًا - وَطَسًا طَسًا، كمنع منعاً، بِسَمٍ أو كثر عليه الرسم فكرهه.... وَأَطَسَاءُ الطعام: أَبْشَمَةٌ) <sup>(٥)</sup>، وأهل هذه الدلالة غيره من العلماء.

وقد أورد ابن معصوم دلالات ومعاني أخرى من المستدرکات على الفيروزآبادي، لم يذكرها غيره على الأغلب، نجدها في أبواب مواد اللغة في الطراز الأول <sup>(٦)</sup>.

### نظرة في مستدرکات الزبيدي على الفيروزآبادي:

لما كان القاموس المحيط من المعجمات التي تعرّضت للنقد والإستدرک من قبل علماء اللغة حتى صُنِّفَ عليه ما يربو على الخمسين كتاباً ودراسة علمية ناضجة <sup>(٧)</sup>

---

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٢٧/١ - صماً.

(٢) م.ن: ١٣٥/١ - طاطأ.

(٣) ظ: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ٢٣/١ - طاطأ.

(٤) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ١١٣/٨ - طاطأ.

(٥) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٣٧/١ - طأ.

(٦) ظ: م.ن: ١/١ - ٣٤ طسًا، ١٥١ - حراً، ١٣٨/١ - طسًا، ١٤٠/١ - طهلاً، ١٤٦/١ - حنطاً، ١٥٢/١ - نخشاً.

(٧) ظ: مقدمة الصحاح/ أحمد عبد الغفور عطار: ١٧٣ - ١٧٩، شرح القاموس المحيط/ الفاسي: ٣٠ - ٣٤ (مقدمة المحقق).

فكان هؤلاء النقاد والمستدركين أن يؤثّر بعضهم في الآخر بحكم المراجعة والبحث عن المواد اللغوية بين هذه الكتب، فيأخذ بعضهم عن بعض معنى أو دلالة، أو لفظة، متعمّدين في ذلك أو غير متعمّدين، أو ربما يكون من باب وقوع الخافر على الخافر دون قصد مسبق. فمن هذه الكتب المستدركة الناقدة، كتاب «الطراز الأول» لابن معصوم المدني، الذي ترك أثراً في غيره من المعجمات الناقدة والمستدركة الأخرى، مما أُلّف من بعده، كشرح القاموس المحيط المسمى بـ (إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على أضاءة القاموس) لمؤلفه محمد بن الطيب الفاسي الشرفي (ت ١١٧٠ هـ)، وتاج العروس لمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ).

بيد أن تأثير الطراز الأول في شرح القاموس المحيط للفاسي كان ضئيلاً جداً، ويكاد لا يذكر، والسبب في ذلك أن المؤلفين كانا متعاصرين، إذ عاشا في زمان واحد، فضلاً عن بعد المسافة بينهما، فأبن معصوم إبان تأليفه الطراز الأول كان مقيماً في شيراز بإيران، فيما كان الفاسي في بلاد المغرب العربي، ثم رحل إلى المشرق<sup>(١)</sup>. فضلاً عن ذلك، أنه لم يكتب سطرأ من كتابه إلا وهو في شطر من الأرض متقلّاً في بلاد الله الواسعة<sup>(٢)</sup>، وابن معصوم قد توفي ولم يتِم طرازه إذ انتهى عند مادة (قمص)، فضلاً عن قلة تلامذته وطلابه آنذاك. فربما كان لكل هذه الأسباب أثرها في إخفاء الكتاب ولو في عصره أو من بعده وفاته، لذا لم يظهر له تأثير في شرح القاموس المحيط لأبي الطيب الفاسي وهو استاذ الزبيدي، وقد تأثر التلميذ باستاذه كثيراً، وأخذ عنه وأشار إلى موضع الأخذ سواء أكان منه أو من غيره، وأغفل ذكر بعض من أخذ عنهم بعض مستدركاته على الفيروزآبادي، وقد اعتمد على بعض المصادر التي سبقته كحاشية ابن

---

(١) ظ: شرح القاموس المحيط / الفاسي: ٣٨- ٣٩ (مقدمة المحقق).

(٢) ظ: شرح القاموس المحيط / الفاسي: ٣٩.

يري على صحاح الجوهري، والتكملة والذيل والصلة للصاغاني وغيرهما من المصنفات في مجالّي النقد والاستدراك، وذكر قائمة كبيرة منها في مقدمته بتاج العروس تربو على الخمسةائة كتاب<sup>(١)</sup>، وأشار إلى كتاب (طراز اللغة) للسيد ابن معصوم على أنه من كتب الاستدراك على الفيروزآبادي ولم يعقب<sup>(٢)</sup>.

وقد وجدت أن السيد ابن معصوم في طرازه قد سبق الزبيدي في استدراكاته على الفيروزآبادي، بل أن معظم مستدراكاته كان ابن معصوم قد ذكرها في طرازه، لكن الزبيدي لم يذكره على عادته في توثيق النصوص، وخاصة في مستدراكاته على الفيروزآبادي، وهذا ربما وقع سهواً أو من غير قصد، لأن من روعة تاج العروس (القدر الوافر من التوثيق والتدقيق والتحقيق الذي ألزم الزبيدي نفسه من أول الكتاب حتى آخره، والذي يتمثل بنسبة القول إلى قائله، واللفظ إلى مظانه، مع بيان ما جاء من الخلاف إلى قائله، واللفظ إلى مظانه)<sup>(٣)</sup>.

أو ربما كان يُدّ نفسه في عصر غير بعيد عن عصر ابن معصوم المدني ويمكن أن تكون المعلومات مازالت بأيدي أبناء ذلك العصر القريب لبعضها، وإذا كان يفصل بينها خمسة وثلاثون عاماً وهو زمن ليس بالطويل إذا ما قيس ببقية علماء اللغة السابقين الذين فصلت بينهم وبين الزبيدي القرون.

يمكن ملاحظة أمراً مهماً في مستدركات ابن معصوم على الفيروزآبادي هو أنه لم يذكر معنى معيناً أو دلالة أو مادة لغوية على أنها مستدركة منه، بل كان يوردها استطراداً في أبواب اللغة أو المجاز للمادة اللغوية. فيما نجد أن الزبيدي في تاج العروس

---

(١) ظ: تاج العروس/ الزبيدي: ٣/١ (مقدمة المؤلف).

(٢) ظ: م. ن: ٣/١ (مقدمة المؤلف).

(٣) الإلتصاف للفيروزآبادي من مستدركات الزبيدي/ د. خليل بنان: ١٤.



يشير إلى المستدرک أو ما أهمله الفيروزآبادي، ويتعقبه فيه. ولمعرفة مستدرکات ابن معصوم ينبغي أن نقابل المادة اللغوية في القاموس المحيط والطرز الأول، فترصد الكثير منها والتي أهملها أو غفل عنها الفيروزآبادي.

وفي مقارنة ذلك المستدرک مع تاج العروس، وجدت مطابقة في مواد الاستدراك وتشابهاً واضحاً، وربما يكون ابن معصوم والزبيدي قد اشتركا مع غيرهما من أصحاب المعجمات وكتب اللغة، خاصةً صحاح الجوهري وحاشية ابن بري، والتكملة والذيل والصلة للصاغاني، ولسان العرب لابن منظور الأفريقي وغيرهم. وقد يفرد ببعض المواد المستدركة عن هؤلاء، غير أن الزبيدي لم يذكره أو يُشير إليه، وربما تكون مستدركة بعارة ابن معصوم ذاتها في الدلالة الواحدة.

فمما اشترك فيه ابن معصوم من مستدرکاته على الفيروزآبادي وشاركه فيها غيره من علماء العربية السابقين له، ونسب إليه الزبيدي دون ذكر ابن معصوم المدني ما جاء في «باباً»، قال الزبيدي: (ومما يُستدرک عليه باباً الرجل: أسرع، نقله الصاغاني عن الأحمر)<sup>(١)</sup>. فيما سبقه إلى ذلك ابن معصوم، دون الإشارة إليه، فهو يقول: (باباً الرجل، وتباباً: أسرع)<sup>(٢)</sup>.

ومما استدرک الزبيدي قوله: (ومما يُستدرک عليه بأذت الرجل إذا خاصمته، وبأذاه فبذاه وابدأه: جئت بالبذاء)<sup>(٣)</sup>، في حين ذكر ابن معصوم: (وبأذاه بذاء، ومبأذاه، فاحشمة)<sup>(٤)</sup>، على أن هذين المعنيين المقاحشة والمخالفة، ذكرهما الصاغاني

---

(١) تاج العروس / الزبيدي: ٤٣ / ١ - باباً.

(٢) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢٠ / ١ - سباباً.

(٣) تاج العروس / الزبيدي: ٤٤ / ١ - بذاً.

(٤) الطراز الأول / ابن معصوم: ٢٦ / ١ - سيذاً.

وابن منظور قبلها<sup>(١)</sup>.

ومما اشتركا فيه ما ذكره باللفظ والمعنى مع اختلاف سير، قول الزبيدي: (ومما يستدرك عليه جِنَّةُ البطن: أسفل السرة إلى العانة)<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن معصوم: (والجِنَّةُ من البطن: أسفل السرة إلى العانة)<sup>(٣)</sup>، وهذا ما ذكره ابن منظور في اللسان<sup>(٤)</sup> عنه، في حين لم يذكرها ابن فارس والزعرري.

ومنها أيضاً ما جاء في (العقص)، إذ يقول الزبيدي: (والعَقَصُ، ككَيْفٍ، رمل منعقد وفي بعض نسخ الصحاح متعقّد لا طريق فيه)<sup>(٥)</sup>، على أن ابن معصوم كان أكثر وضوحاً منه، إذ يقول: (العقص ككتف من الرمل الموعر المتعقد لا طريق فيه، الواحدة بهاء)<sup>(٦)</sup>، وهذه الزيادة في المعنى سبقه إليها ابن فارس في المقاييس وابن منظور في اللسان<sup>(٧)</sup>.

وهناك الكثير من هذه المعاني والدلالات التي اشتركا فيها مع غيرها دون أن يشير الزبيدي إلى جهد ابن معصوم المدني في توثيقها على عادته في ذكر من ينقل عنهم مواده ممن سبقه إليها<sup>(٨)</sup>.

أما ما انفرد به ابن معصوم في ذكره لبعض المواد والدلالات، والتي أهملها

---

(١) ط: التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ٧/١ - بهذا، لسان العرب/ ابن منظور: ١/ ٣٥٠ - بهذا.

(٢) تاج العروس/ الزبيدي: ١/ ٥٤ - جاء.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١/ ٥٣ - جياً.

(٤) ط: لسان العرب/ ابن منظور: ٢/ ٤٣٣ - جياً.

(٥) تاج العروس/ الزبيدي: ١٨/ ٤٠ - عقص.

(٦) الطراز الأول/ ابن معصوم: عقص (مخطوط).

(٧) ط: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ٦٥٨ - عقص، لسان العرب/ ابن منظور: ٩/ ٣٢٠ - عقص.

(٨) راجع الطراز الأول وتاج العروس ولاحظ المواد الآتية: أب، بدأ، بقاء، برأ، جشأ، دفأ، درأ، ذرأ، كفا، لجأ، نبأ، هذا....

بعض من الذين اعتمد عليهم الزبيدي في تحشية مواده، ما جاء في (أشأ)، إذ يقول ابن معصوم: (والإشاعةُ كَسْحَابَة: موضع بطن الرِّمَة)<sup>(١)</sup>، غير أن الزبيدي أوردتها نقلاً عن ياقوت الحموي بالظَّنة لا على وجه التحقيق، كابن معصوم، فقال: (وما يُستدرك عليه الأشاءة: موضع، قال ياقوت: أَظُنُّه بالياءِمة أو ببطن الرِّمَة)<sup>(٢)</sup>.

وما استدركه ابن معصوم أيضاً وأعقبه الزبيدي فيها، قوله: (ومن المجاز، بَكَوَتْ العين: قَلَّ ماؤها... وبَكَوَتْ عينُه، قَلَّ دمعُها، وبَكَوَتْ يَدُه، قَلَّ عطاؤها... وأبكأ فلان إبكاءً: صار ذا بَكٍّ وقَلَّة خير)<sup>(٣)</sup>، وهذه المعاني أغفلها ابن فارس والصاغاني وابن منظور في معجماتهم<sup>(٤)</sup>، فيما استدركها الزبيدي دون الإشارة إليه، فقال: (وما يُستدرك عليه، بكوت عيني وعيون بكاء، قَلَّ دمعُها، وأيد بكاء قَلَّ عطاؤها، وأبكأ زيد صار ذا بكاء وقَلَّة خير)<sup>(٥)</sup>.

وقد يشير الزبيدي إلى دلالة دقيقة يتضمَّنُها المعنى العام لمادة معينة، لكن ابن معصوم يكون أكثر وضوحاً منه في إيرادهما، قال الزبيدي: (وما يُستدرك عليه المكء بالفتح: جحر الثعلب والأرنب أو مجتمهها، يُتَمَز ولا يُهَمَز)<sup>(٦)</sup>. ولم يذكر هذا المعنى الذين أخذ عنهم الزبيدي وأشار إلى مواضع أخذه عنهم، غير أن ابن معصوم عندما أوردتها كان أكثر دقة ووضوحاً في الدلالة منه، إذ يقول: (المكء: كسب: مدخل

(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٩/١ - أشأ.

(٢) تاج المروس / الزبيدي: ٤١/١ - أشأ.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ٣٣/١ - سبكأ.

(٤) ظ: مقاييس اللغة/ ابن فارس: ١٣١ - بكأ، التكملة والذيل والصلة/ الصاغاني: ٨/١ - بكأ، لسان

العرب/ ابن منظور: ٤٦٨/١ - ٤٦٩ - بكأ.

(٥) تاج المروس / الزبيدي: ٤٦/١ - بكأ.

(٦) م. ن: ١١٩/١ - مكأ.

السبع والذنب، لغة في المكي - كعمى - عن الشيباني في نوادره<sup>(١)</sup>.

واستدرك ابن معصوم اسماء أهلها مَنْ سبقه، منها «أيوب»، قال ابن معصوم (وأيوب اسم أعجمي، قال وهب: كان أيوب عليه السلام من الروم مَنْ وَلِدَ عيص ابن إسحاق، وأُمُّه من وَلِدَ لوط، اصطفاه الله وجعله نبياً، وأبو أيوب كنية الجمل لصبره، على السير والأحمال تشبيهاً بصبر أيوب عليه السلام)<sup>(٢)</sup>، فيما عد الزبيدي هذه اللفظة من مستدركات شيخه أبي الطيب الفاسي، دون الإشارة إلى ابن معصوم وهو أسبق منه، يقول الزبيدي: (واستدرك شيخنا على المصنف «أيوب» قيل: هو فيعول من الأوب كقَيِّم، وقيل هو فعول كسفود)<sup>(٣)</sup>. وهناك موارد أخرى غير ذلك عما استدركها الزبيدي على الفيروزآبادي موجودة في الطراز الأول لابن معصوم المدني مثل جزأ ونبا وغيرها.

وبخلاصة القول، أنّ الزبيدي في أغلب مستدركاته والأغاليط التي رصدتها في تاج العروس على القاموس المحيط، كان في أكثرها عيالاً على غيره، وقد أشار إلى بعض مصادرها كحاشية ابن بري، والتكملة والذيل والصلة للصاغاني، أو ما ذكرها استاذة ابن الطيب الفاسي، إلاّ أنّه أهمل أو أغفل أن يشير إلى البقية من المستدركات والأغاليط التي ذكرها ابن معصوم وهو سابق عليه، وربما يعود ذلك إلى أنّ ابن معصوم كان يعرف شاعراً وبلاغياً ونحوياً لا لغوياً، وآته ألف الطراز الأول في آخر أيامه بشيراز، ولم يتمه، وليس له تلامذة معروفون ينشرون علمه وكتبه.



(١) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١٩٨/١ - مكا.

(٢) م.ن: ٢٨٩/١ - أوب.

(٣) تاج العروس/ الزبيدي: ١٥١/١ - أوب.

## الباب الثاني

الجهود النحويّة عند ابن معصوم المدني

## مدخل

الخطأ الإعرابي واتجاهات التصنيف النحوي قبيل عصره وعنده

نظرْتُ في بداية الباب الأول إلى اللحن بشقهِ اللغوي، وأما هنا فسوف أتعرض إلى الشق الثاني منه المتمثل بالخطأ الإعرابي، إذ كانت البداية في رصده ومتابعته من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، فقد رُوِيَ عن أبي الأسود الدؤلي، أنه دخل عليه مرة وقال: (فرأيت مطرقاً متفكراً، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعتُ ببلدكم هذا لحناً، فأردت أن اصنع كتاباً في أصول العربية، فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة، ثم أتيت بعد ثلاث فآلقتُ إليَّ صحيفة فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم: الكلام كله اسم وفعلٌ وحرف، فالاسم: ما أنبأ عن المسقى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسقى، والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.

ثم قال: تَبِعَهُ وِزْد فيه ما وقع لك. واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ومضمر، وشيء ليس بظاهر ومضمر، إنها يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ومضمر.

قال أبو الأسود: فجمعتُ منه أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب فذكرتُ منه إنَّ، وأنَّ، وليت، ولعلَّ، وكأنَّ، ولم أذكر لكنَّ، فقال لي: لم تركتها؟

فقلتُ : لم أحسبها منها. فقال : بل هي منها، فرد فيها<sup>(١)</sup>.

وكان الهدف الأساس من ذلك لتلا يدخل اللحن لغة القرآن الكريم، إذ لوحظ تسريه إلى بعض المقرئين، فقد (روي عن علي عليه السلام مع الأعرابي الذي أقرأه المقرئ: (إنَّ الله بريء من المشركين ورسوله<sup>(٢)</sup>))، حتى قال الأعربي: برئت من رسول الله، فأنكر ذلك علي عليه السلام، ورسم لأبي الأسود من عمل النحو مارسه مالا يجهل موضعه<sup>(٣)</sup>.

فاخذ أبو الأسود الدؤلي هذا العلم عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وأذخره لنفسه حتى شاع عنه، فاختلف الناس إليه يتعلمون منه، فأخذ عنه جماعة، (قال أبو حاتم: فتعلم منه أبوه عطاء بن أبي الأسود، ثم يحيى بن معمر العدواني، حليف بني ليث، وكان فصيحاً عالماً بالغريب، ثم ميمون الأقرن، ثم عنبسة بن معد الحروي، وهو الذي يُقال له: عنبسة الفيل<sup>(٤)</sup>).

فكان عمله هذا يمثل البداية الحقيقية لعلم النحو العربي من خلال وضع الأسس المأخوذة عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وتعليمها لتلاميذه ومريديه من محبي لغة العرب، وقد اجمع أكثر النحاة على هذا<sup>(٥)</sup>.

بهذا يكون اللحن قد سلك اتجاهين اثنين هما: ما وقع بسبب من اللكنة أو

---

(١) أمالي الرجاسي: ٢٣٨ - ٢٣٩، ظ: الأشباه والنظائر / السيوطي: ١٣ / ١٤، حاشية نعمة الله الجزائري على شرح الجاني / نعمة الله الجزائري: ١٣ (طبعة حجرية)، تاريخ النحو العربي / د. محمد خنار: ٤٣ - ٤٥.

(٢) بكسر لا م رسول، والآية ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ سورة التوبة / الآية ٣.

(٣) الخصائص / ابن جني: ١٠ / ٢.

(٤) مراتب النحويين / أبو الطيب اللغوي: ٢٤، ظ: تاريخ النحو العربي / د. محمد الخنار: ٤٥ - ٥٤.

(٥) ظ: الدراسات النحوية واللغوية عند الزغشري / د. فاضل السامرائي: ٢٧، ظ: تاريخ النحو العربي / د. محمد الخنار: ٤٥ - ٥٤.

اللغة، أو ما كان خروجاً عن المألوف من سلفية العرب، ويسميه بعض النحاة خطأ إعرابياً<sup>(١)</sup>.

هذا اللحن المسمى بـ (الخطأ الإعرابي) قد ألقى بظلاله على الإعراب في اللغة، وكونها سلفية أم لا، وخاصة في المصنفات اللغوية المعاصرة، فمن خلاله شنّ بعض المعاصرين هجوماً على قصة الإعراب، منهم الدكتور إبراهيم أنيس، إذ يقول في هذه القصة: (ما أروعها من قصة، لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متاثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري، أو أوائل الثاني على يد قوم من صنّاع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً، أمتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشقّ اقتحامه إلّا على قوم سُموا فيما بعد بالنحاة<sup>(٢)</sup>)، في حين رفض هذا الإنجاء من علماء العربية المعاصرين وعذوه غلوّاً، فقد يكون للنحاة العرب عمل شخصي في تنسيق ما استتجوه من أصول النحو وقواعده من كلام فصحاء العرب<sup>(٣)</sup>، إذ كان علماء العربية الأوائل يُغيرون على قبائل العرب الموغلة في قلب الصحراء لياخذوا اللغة عن نساينهم وأطفالهم وحتى مجانينهم، واستمر ذلك حتى القرن الرابع الهجري، وعلى ذلك وضعوا قواعدهم لكلام العرب.

هذا الإنجاء في إلغاء وجود الإعراب في كلام العرب قاد المستشرق ك. فيلزر K. VOLLERS، إلى أن بنى فكرته بأنّ القرآن الذي نزل على النبي محمد ﷺ نزل بلغة

(١) ط: من أسرار اللغة / د. إبراهيم أنيس: ١٧٣.

(٢) م. ن: ١٦٩.

(٣) ط: دراسات في فقه اللغة / د. صبيح الصالح: ١٢٦.



مكة غير المعربة، وأنه يدين بأسلوبه الذي وصل إلينا إلى تنقيح خاضع للقواعد التي اعتمدت في العربية على الأخص من حيث الإعراب، وقد ردّ هذه الفكرة المستشرق الألماني نولدكه ورفضها<sup>(١)</sup>.

إنّ العربية كأخواتها الساميات قد احتفظت بسات التصرف الإعرابي، وهي من أقدم السات في اللغات السامية، من قبل الإسلام، قال يوهان فك : (فأشعار عرب البادية - من قبل العهد الإسلامي ومن بعده - تُرئنا علامات الإعراب مطّردة كاملة السلطان - حتى القرن الرابع الهجري والعاشر الميلادي في بالأقل - يختلفون إلى عرب البادية ليدرسوا لغتهم، تدلّ على أن التصرف الإعرابي كان بالغاً أشدّه لذلك العهد. بل لا تزال حتى اليوم نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة ظواهر الإعراب)<sup>(٢)</sup>.

نتيجة لما تقدّم صنّف علماء العربية في النحو كُتباً أصولاً تحمل مآجعوا فيها من أبواب النحو العربي، غير أنّه لم يكن أغلبها يعتمد منهجاً واضحاً في ترتيب الموضوعات، ولو ألقينا نظرة على ما في كتب النحو المؤلفة من زمن سيبويه حتى القرن السادس لوجدنا ضياع المنهج في ترتيب الموضوعات<sup>(٣)</sup> لأغلبها، ومنها:

١ - كتاب سيبويه، وهو أقدم كتاب نحوي، والنظر في بُت الكتاب يثبت انه ليس هناك في ذهن صاحبه خطة واضحة يسير عليها، فضلاً عن أنّ في أسلوبه كثيراً من الغموض.

٢ - مقدمة في النحو للحلف الأحر (ت ١٨٠ هـ)، وهي رسالة صغيرة، لم تكن

(١) ظ : العربية / يوهان فك : ٤ (الهامش).

(٢) ظ : العربية / يوهان فك : ٣.

(٣) ظ : الدراسات النحوية واللغوية عند الزعزري / د. فاضل السامرائي : ٣٢.

قائمة على ترتيب معين فضلاً عن اضطراب في مصطلحاته.

٣- المختضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، نجد فيه عدم التنسيق والترتيب واضحاً، وهو لا يخضع إلى فكرة معينة في ترتيب موضوعاته.

٤- الجمل للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) فنراه مضطرب الترتيب أيضاً في موضوعاته، فضلاً عن عدم الاستقرار في بعض مصطلحاته.

٥- التفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، وهو معاصر للزجاجي، نرى فيه الخلط وعدم الخضوع لفكرة معينة في ترتيب واضح فيه.

٦- الإيضاح لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، وفيه نجده مصدراً في تبويه على أساس يّين، وهو أساس العامل.

٧- اللمع لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وهو تلميذ أبي علي الفارسي، فقد كان أكثر تنظيماً وترتيباً من سابقه.

٨- ملحّة الإعراب لأبي القاسم الحريري (ت ٥١٦هـ)، فقي منظومته هذه (وجدناه ينسق الأبواب تنسيقاً آخر فهو بعد أن يتكلم عن باب الكلام فالنكرة والمعرفة والاعراب نراه يعرض لحروف الجر وللإضافة وكم الخبرية ثم يعرض للمبتدأ والخبر<sup>(١)</sup> ولبقية موضوعاته، يستمر على ترتيب وتنسيق في مواضعه وأبوابه.

استمر هذا المنهج حتى منتصف القرن السابع الهجري واحتلال المغول بغداد سنة ٦٥٦هـ إذ كان الاتجاه مختلفاً بعد هذا الحدث الكبير في حياة العرب والمسلمين، إذ فقد أكثر تراثهم وحضارتهم وكتبهم فضلاً عن شيوع الأمية وهجمة الأقوام الأعجمية، فخيف على لغة العرب من الضياع، فاتجه علماءها إلى أن تؤلف متوناً في

---

(١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزغشري / د. فاضل السامرائي : ٣٩.

النحو على شكل منظومات وأراجيز ومختصرات تُسَمَّنُ فيها كل قواعد النحو العربي.  
هذه كانت مثار إهتمام دارسي النحو فشرحوها وعلّقوا عليها، ومنهم مَنْ علّق على تلك الشروح وحشّأها أو شرح شواهدا، وهكذا استمر الحال حتى عصر ابن معصوم المدني، وعليه يمكن تقسيم هذه الأنشطة في التأليف النحوي قبيل عصره وعنده إلى ما يأتي:

١ - شرح المتون النحوية، ومن هذه المتون، مقدمة ابن بري (ت ٥٨٢هـ)،  
وارجوزة ابن معط (ت ٦٢٨هـ)، والكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، والجلاسة  
لابن مالك (ت ٦٧٢) وهي الألفية، وإرشاد الهادي في النحو للفتازاني (ت ٧٩٢هـ)  
والفوائد الصمدية للشيخ البهائي (ت ١٠٣١هـ).

٢ - الحواشي على شروح المتون النحوية، مثل حاشية عصام الدين الاسفرائيني  
(ت ٩٤٣هـ) على حاشية لشهاب الدين احمد بن قاسم البادي (ت ٤٩٤هـ)<sup>(١)</sup>.

٣ - شرح الشواهد النحوية، من نحو شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي  
(ت ٩١١هـ)<sup>(٢)</sup>.

وشرح شواهد ألفية ابن مالك لمحمد بن علي الحرفوشي (ت ١٠٥٩هـ)<sup>(٣)</sup>.  
٤ - شرح الأصول النحوية، من نحو تحفة الغرب في شرح مغني اللبيب لبدر  
الدين الدمايني (ت ٨٢٨هـ)<sup>(٤)</sup>، وكشف النقاب عن مخدّرات ملحّة الاعراب

---

(١) ظ : كشف الظنون / حاجي خليفة : ١٣٧٢ / ٢.

(٢) ظ : م . ن . ١٧٥٣ / ٢.

(٣) ظ : تاريخ الأدب العربي / بردكليان : ٢٨٨ / ٥.

(٤) ظ : كشف الظنون / حاجي خليفة : ١٧٥٢ / ٢.

وسأقتصر الحديث على شرح المتون النحوية لما للسيد ابن معصوم المدني من جهد مشارك في هذا المجال، ولعل هذا النوع من التصنيف النحوي كان من خصائص تلك المرحلة الزمنية بعد احتلال المغول ببغداد (سنة ٦٥٦هـ) التي كثر فيها وضع المتون النحوية المتمثلة بالمختصرات والمنظومات والأراجيز والذي يبدو أن وضعها كان لخدمة الناشئة، بيد أنها كان يشوبها الغموض بسبب من اختصارها الذي لا يساعد على الفهم، وهذا مما دفع بعض العلماء إلى شرحها وتذليل مصاعبها وتوضيح ماخفي فيها طوال القرون الأربعة التي سبقت عصر ابن معصوم وحتى عصره، فشرحت ألفية ابن معط<sup>(٢)</sup>، وكافية ابن الحاجب<sup>(٣)</sup> عدة شروح.

أما ما يخص ابن معصوم المدني فقد شرح إرشاد الهادي في النحو للتفتازاني وسقى شرحه (موضح الرشاد في شرح الإرشاد) وذكره في الخدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية<sup>(٤)</sup>. وسبقه في شرح الإرشاد كذلك محمد بن علي بن محمد الشريف الجرجاني، وسقى شرحه (الرشاد في شرح الإرشاد)<sup>(٥)</sup>.

أما الفوائد الصمدية للشيخ البهائي، فقد شرحها السيد ابن معصوم المدني وسقى هذا الشرح (الخدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية)، وشرحه غيره منهم<sup>(٦)</sup>:

(١) طبع مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٣٥١هـ.

(٢) ظ: كشف الظنون / حاجي خليفة: ١/ ١٥٥.

(٣) ظ: م. ن. ٢/ ١٣٧٠ - ١٣٧٦، تاريخ الأدب العربي / بروكلمان: ٥/ ٣٠٨.

(٤) ظ: الخدائق الندية / ابن معصوم: ٣٢.

(٥) توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة المجمع العلمي العراقي بالتسلسل (ت ف / ١٩٦)، واخرى في مكتبة الإمام الحكيم العامة بالتبجف الأشرف تحت رقم (٩٢٤).

(٦) ظ: الغدير / الأميني: ١١/ ٢٧٠.

١- المولى أحمد بن محمد علي البهبهاني.

٢- الشيخ محمد بن علي الحرفوشي العاملي (ت ١٠٥٩هـ).

٣- السيد بهاء الدين محمد بن محمد باقر المختاري (ت ١١٤٠هـ) وسمى

شرحه (الفوائد البهية في شرح الفوائد البهية).

٤- الشيخ محمد مؤمن بن محمد قاسم الجزائري الشيرازي وسمّاه (الفوائد

البهية) وغيرها من الشروح، غير أن شرح ابن معصوم كان أجمعها وأوسعها، وأفصح فيه عن مقدرته النحوية وآرائه ومعارضاته لآراء مَنْ سبقه، فضلاً عن سعة إطلاعه وكثرة مصادره، وهذا مما دعاني إلى أن أفرد له فصلاً خاصاً به من هذه الدراسة.



## الفصل الأول

### الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية (دراسة وتقويم)

#### نظرة عامة في مؤلفات ابن معصوم النحوية:

عُرِف ابن معصوم المدنيّ نحويّاً كما عُرِفَ لغويّاً وبلاغياً، ولعل كونه نحويّاً بسبب من تعدّد موارد ثقافته وعلومه التي ارتضعها طفلاً ويافعاً وشاباً في مجلس والده وفي حلقات الدرس التي تنوّعت بين اللغة والنحو والبلاغة والأصول والفقه وعلم الكلام والفلك والحساب وغيرها من علوم عصره.

صنّف ابن معصوم في النحو العربي على ما تذكر كتب التراجم ثلاثة كتب هي:

١- الزهرة في النحو، وهو من كتبه المفقودة، وذكره الخوانساري<sup>(١)</sup> وأشار إليه بالعنوان ذاته الشيخ أغابزرك الطهراني<sup>(٢)</sup> ولم يُشر إليه عباس العزاوي ضمن مصنّفات اللغوية، في حين أكد إسماعيل باشا عنوانه ومادته<sup>(٣)</sup> وذكره من المعاصرين<sup>(٤)</sup> أيضاً الشيخ عباس القمي والاميني والسيد محسن الأمين والسيد حسن الصدر.

---

(١) ظ: روّضات الجنّات / الخوانساري : ٣٨١ / ٤.

(٢) ظ: الذريعة / الطهراني : ٧٢ / ١٢.

(٣) ظ: هدية العارفين / إسماعيل باشا : ٧٦٣ / ١.

(٤) ظ: فوائد الرضوية / عباس القمي : ٤٥٢ / ١، الفدير / الأمين : ٣٤٨ / ١١، أعيان الشيعة / الأمين :

١٥٣ / ٨، تكملة أمل الأمل / حسن الصدر : ٤٩٦ / ٣.

٢- موضع الرشاد في شرح الإرشاد، وهو شرح لكتاب (إرشاد المهادي في النحو) لسعد الدين التفتازاني صاحب (المطوّل) والذي ألفه لولده المكرّم في خوارزم (سنة ٧٧٨هـ)، وعليه شروح كثيرة ذكرها حاجي خليفة<sup>(١)</sup>، منها شرح ابن معصوم المدني والذي سّماه (مَوْضَعُ الرِّشَادِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ)، وأشار اليه السيد حسن الصدر بأنّه شرح الرشاد في النحو وسّماه (توضيح موضع الرشاد)<sup>(٢)</sup> في حين أسماه السيد محسن الأمين بـ (مَوْضَعُ الرِّشَادِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فِي النُّحُو)<sup>(٣)</sup> وكذلك الأميني في الغدير<sup>(٤)</sup> وإسماعيل باشا البغدادي<sup>(٥)</sup>. وذكر الشيخ أغابزرگ أن (أول المَوْضَعِ بعد الخطبة والديباجة (غرة النحو، علم بقوانين ألفاظ العرب من حيث الإعراب والبناء وفائدته حفظ اللسان عن الخطأ في المقال، وموضوعه الكلمة والكلام، فالكلمة لفظ موضوع مفرد وهو اسم وفعل وحرف، والكلام لفظ مقيد بالإسناد ولا يتأقّد إلا في اسمين أو فعل واسم، إيضاح الاسم : كلمة معناها مستقل غير مقترنة بإحدى الأزمنة الثلاثة، ويختص الاسم بالجر والتنوين والإضافة) ونسخة موضع الرشاد في النجف سقط من أوله شرح الديباجة إلى غرة، وهو شرح مزج بخط النسخ تعليق الجيد وكتب المتن جملة جملة بالحمرّة وينتهي الموجود منه إلى أواخر باب الجعل)<sup>(٦)</sup>.

وأشار السيد ابن معصوم إلى هذا الكتاب في حداثته الندية، في موضوعة ملحقات المتنّ، عندما وهم جواز إضافة الثلاثة وبأشكلها إلى كل ضمير، فقال:

(١) ظ : كشف الظنون / حاجي خليفة : ٦٧ / ١.

(٢) ظ : تكملة أمل الأمل / حسن الصدر : ٤٩٦ / ٣.

(٣) ظ : أعيان الشيعة / الأمين : ١٥٣ / ٨.

(٤) ظ : الغدير / الأميني : ٣٤٨ / ١١.

(٥) ظ : هدية العارفين / إسماعيل باشا : ٧٦٣ / ٥.

(٦) (الذريعة / الطهراني : ٢٦٧ / ٢٣،

(وليس كذلك فإنها لا تُضاف إلى ضمير مثنى، فلا يُقال جاء الرجلان اثناهما، والمرآنان اثنتاهما أو اثنتاهما قياساً على جاءني ثلاثهم لأن ضمير الثنية نص في الأثنين، بإضافة الأثنين إليه قياساً على جاءني ثلاثهم لأن ضمير الثنية نص في الأثنين، بإضافة الأثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه وقد أُجبت عن ذلك في شرح الإرشاد<sup>(١)</sup>).

٣- الحقائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، يُعدّ هذا الكتاب من كتب النحو المهمة التي ألّفت في عصره الذي امتاز بكثرة الحواشي والشروح على المصنفات والأراجيز والمختصرات، وغيرها.

ألّف الشيخ البهائي (ت ١٠٣١هـ) مختصراً لأخيه الصغير (عبد الصمد) ليعلمه بها علم النحو وموضوعاته سبّاه (الفوائد الصمدية) وقسمه على خمسة أقسام وأطلق على كلّ قسم منه حديقة، وضمت كلّ واحدة منها مجموعة موضوعات حتى استوفى أكثر موضوعات النحو.

كان السيد علي صدر الدين بن معصوم المدني متأثراً بالشيخ البهائي أثراً تأثراً، ومعجباً به وبمصنفاته، فعمل على شرح المختصر النحوي شرحاً وافياً متبجاً بعمله الترتيب ذاته الذي سار عليه مصنّفه من قبل.

وأضاف الشارح فيه مقدمة تناول أهمية علم النحو، وقدم ترجمة وافية عن أحوال الشيخ البهائي منذ ولادته في جبل عاملية وحتى وفاته في أصفهان ودفنه في جوار مشهد الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام في طوس، ذاكراً مؤلفاته وأساتذته وحظوته عند الشاه عباس الصفوي<sup>(٢)</sup>.

(١) الحقائق الندية / ابن معصوم : ٣٦.

(٢) ظ : م . ن : ٢ - ٣.



أما حداثته الندية، فقد ابتدأها بالحديقة الأولى<sup>(١)</sup> والتي تناول فيها علم النحو وموضوعاته معرّفاً بها ودالاً عليها، وعرّف الكلمة والكلام وما يتعلّق بها ومعرّجاً على معنى الأسماء وبعض خواصه وأقسام التنوين، والمعرفة والتكرة وأقسام العلم، والمعرّف باللام واسم الإشارة والموصول، وواصل الحديث بالمضاف والمعرّف بالنداء، وتقسيمات الفعل وبنائه وإعرابه، وكذلك معاني الإعراب وعلاماته.

أما الحديقة الثانية<sup>(٢)</sup>، فهي من أوسع الحقائق وأكبرها، فقد ضمتّ مواضيع عديدة ابتدأ بها يتعلّق بالأسماء وأنواع الإعراب، فابتدأ بتعريف الفاعل وأحكامه، ونائب الفاعل، ثم تعريف المبتدأ والخبر، ومازاً على الأفعال الناقصة والحروف المشبهة بالفعل والمشبّهات بليس، ولا النافية للجنس وأفعال المقاربة ومجموعة المنصوبات، وحروف الجر، وعيّنات أسماء العدد، والمضمرات وأسماء الإشارة والموصولات، والتوابع، والمعطوفات، ثم عكف على تعريف المصدر، واسم الفاعل وبقية المشبّهات به، ثم أسباب منع الصرف.

أما الحديقة الثالثة<sup>(٣)</sup>، فكانت أغلب موضوعاتها تتعلّق بالأفعال، وأدوات النصب والجزم، فضلاً عن شرحه لأفعال المدح والذم، وأفعال التعجّب، والقلوب، وتنازع العاملين على معمول واحد.

ففيما تناول في الحديقة الرابعة<sup>(٤)</sup> أحوال الجمل التي لها محل من الإعراب، من نحو الجمل الواقعة حالاً أو مفعولاً به أو مضافاً إليها، وكذلك درس فيها الجمل

---

(١) ظ: م. ن. ٩: ٣٩.

(٢) ظ: الحقائق الندية / ابن معصوم: ٤٠ - ١٩٢.

(٣) ظ: م. ن. ١٩٣ - ٢٢١.

(٤) ظ: م. ن. ٢٢٢ - ٢٣٨.

الواقعة جواباً لشرط جازم أو التابعة لمفرد، حتى استوفاهما، وبعد ذلك عرّج على الجمل التي ليس لها عمل من الإعراب، كالجمل الاعتراضية وسماها (الجمل المعترضة)، وكذلك الجمل المفصلة والواقعة صلة للموصول، أو جواباً للقسم أو الشرط، أو عندما تكون تابعة لما لا محل له من الإعراب، أو الجار والمجرور والظرف، وفي هذه الحديقة استوفى أكثر أنواع الجمل.

أما الحديقة الخامسة<sup>(١)</sup>، وهي الأخيرة من حدائقه الندية، فكانت أغلب موضوعاتها في المفردات وهي معاني الهمزة وأن بالفتح والتخفيف والكسر، وكذلك في معاني إذ وإذا وأم وبل وحاشا وحتى والفاء وقد، وتحقيق معاني قط وكم وكيف ولو، ولولا.

وهذا يكون السيد المدني قد استوفى أغلب موضوعات النحو وعلومه شارحاً بذلك متن الشيخ البهائي - رحمه الله تعالى - معتمداً على الكثير من آراء علماء اللغة والنحو من قبيل الزجاج وابن جني والزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وابن هشام الأنصاري والرضي الاستربادي والأعلم، وغيرهم، فضلاً عن علماء البلاغة والبيان من نحو الفتازاني في شرح التلخيص، وعصام الدين في شرحه على التلخيص، مستشهداً بأقوالهم على أغلب موضوعاته التي ذكرها الشيخ البهائي، فضلاً عن آرائه الشخصية، فهو تارة يوافقه فيما ذهب إليه، وأخرى معارض له، من خلال عرض الآراء النحوية في المسائل المختلف فيها، ومستعيناً بشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي وأقوال العرب شعراً ونثراً، متخذاً لذلك سبيلاً، أن القاعدة النحوية لا تفرض على النص فرضاً قاسياً، بل كان يروضها لتتفق مع النص العربي،

يعدُّ القاعدة مشتقة من النص لا العكس.

فرغ السيد ابن معصوم من تأليف هذا الكتاب ضحوة يوم الاثنين سابع شهر شوال سنة خمس وسبعين وتسعمائة<sup>(١)</sup>، وهو مطبوع طبعة حجرية سنة (١٢٩٧هـ)، وهي المعتمدة في هذه الدراسة.

هناك كتاب آخر نُسب خطأ للسيد ابن معصوم، ظناً من بعض العلماء أنه من شروحاته على الصمدية اسمه (الفوائد البهية في شرح الفوائد الصمدية)، فيما نسب بعضهم الآخر إلى السيد بهاء الدين محمد بن محمد باقر المختاري (ت ١١٤٠هـ)، ووجدت عدة نسخ من هذا المخطوط، ففي مكتبة كاشف الغطاء في النجف الأشرف توجد نسخة بعنوان (الفوائد البهية في شرح الفوائد الصمدية) منسوبة للسيد علي خان المدني برقم (١٨٩) وأخرى بعنوان (الفوائد البهية في شرح الفوائد الصمدية) لمؤلفها السيد بهاء الدين محمد بن محمد باقر المختاري برقم (٢٩٠)، فالتبس على بعض النحاة في نسبتها وفي اسمها، وذلك بسبب من معاصرة المؤلفين لبعضهما إذ عاشا في زمان واحد، فضلاً عن تقارب عنوان المخطوطتين وموضوعهما.

قام الباحث السيد محمد نوري الموسوي بالتحقيق في هذا الموضوع، فجمع ثلاثة عشر مخطوطاً من العراق وإيران، واستطاع أن يتحقق من نسبة الكتاب للسيد المختاري لا للسيد المدني، وأنه كان شرحاً على الصمدية للشيخ البهائي، وتحقق أنه لم يكن كتاب (الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية) كما توهم من قبل، معتمداً في ذلك على ما قاله المختاري في الفرائد: (فسألني بعض الأصحاب من أنجابه الطلاب - شرح الله صدره وسهّل أمره - أن اشرحه شرحاً ثانياً ولو كسلاً ومتوانياً، شرحاً

(١) ظ: الحدائق الندية / ابن معصوم: ٢٧٦.

مختصراً يُداني متن الكتاب في الوجازة وعدم الإطناب، مقتصرّاً على مخ الإعراب، إلّا ما شأَ لطرد الباب فاسعفت مؤوله، وحققتُ مأوله، وتركت أكثر القواعد والتعديلات في القواعد والوصفيات، وذكرتُ فيه سمّي سميته، ويُنْتُ بذلك صفته، فسَمِّتُهُ بالفرائد البهية في شرح الصمدية<sup>(١)</sup>، وإنّ عبارته في ذيل النص تشير إلى أنّ (الفرائد البهية) مشتقة من اسمه بهاء الدين، وختمها به، إذ قال: (تم بالخبر بحمد الله وتوفيقه لتحريره وتنميته على يد الفقير إلى رحمة ربّه الخبير البصير بكل ظواهر وضمير... بهاء الدين محمد بن محمد باقر المختاري)<sup>(٢)</sup> فضلاً عن ذلك أنّ الطهراني نسب الكتاب إليه، ونقل نص خاتمة الكتاب السابقة الذكر<sup>(٣)</sup>.

هكذا أمّاط الباحث الموسوي اللثام عن هذا الوهم وأرجع الكتاب إلى مصنّفه<sup>(٤)</sup>، وبَرَأ السيد ابن معصوم المدني منه، وفصله عن الخدائق الندية، وفضلاً عن هذا الكتاب هناك شروح أخرى ذكرها صاحب الغدير<sup>(٥)</sup>.

قرّض كتاب الخدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية لابن معصوم المدني عدة تقاريف من أهل التراجم، فقال فيه السيد حسن الصدر: (الخدائق الندية في شرح الصمدية للشيخ البهائي، طويل الذيل حسن الفرائد، قال في رياض العلماء، وهو شرح لم يُعمل مثله في علم النحو، وقد نقل فيه أقوال جميع النحاة عن كتب كثيرة عزيزة)<sup>(٦)</sup> وذكره صاحب أعيان الشيعة<sup>(٧)</sup> وأثنى عليه ناقلاً ما قاله فيه صاحب رياض

(١) الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية / المختاري (النص المحقّق): ٣ (رسالة الماجستير)

(٢) ظ: الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية / المختاري (النص المحقّق).

(٣) ظ: الذريعة / الطهراني: ١٦ / ٣٢٨، ١٣٤.

(٤) ظ: الفرائد البهية في شرح الفوائد الصمدية / المختاري (مقدمة الحق): ٢٣ - ٢٨ رسالة ماجستير.

(٥) ظ: الغدير / الأمين: ١١ / ٢٧٠.

(٦) تكملة أمل الأمل / حسن الصدر: ٣ / ٤٩٥ - ٤٩٦.

(٧) ظ: أعيان الشيعة / الأمين: ٨ / ١٥٦ - ١٥٣.

العلماء، وعدّه الشيخ عباس القمي من مؤلفاته وسّاه بالصمدية<sup>(١)</sup>، أما صاحب نزّهة  
الخواطر<sup>(٢)</sup> فسّاه به (الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية)، وغيرهم من  
المعاصرين<sup>(٣)</sup>.

### سبب تأليف الكتاب:

كان عصر ابن معصوم المدني قد اتسم بكثرة شروح الكتب الأصول والتحشية  
وفك الألغاز، والأراجيز، وتوضيح ما اختصر وإيجاز الإطالة لذا سلك مسلك علماء  
زمانه، فعمد إلى شرح مختصر الشيخ البهائي المسمّى به (الفوائد الصمدية).

وهو كان من قبل قد تأثر به كثيراً والتزم كتبه ومنهجه (وقد حاول السيد المدني  
أن يقلّد الشيخ البهائي في كتبه، فألف كتابه المخلاة على منوال كتاب المخلاة للشيخ  
البهائي، وكتابه التذكرة في الفوائد النادرة، على ضوء كشكول الشيخ البهائي، إضافة  
إلى شروحه الثلاثة على الفوائد الصمدية)<sup>(٤)</sup>.

ولم يقتصر على ذلك بل عمل على شرح الصحيفة السجادية على ضوء شرح  
الشيخ البهائي لبعض أدعيثها التي سّاهها به (حدائق الصالحين)، فجعل ابن معصوم  
اسم شرحه لها مرادفاً لما أسماه الشيخ البهائي، إذ إنّّه في بداية الأمر أسماه به (رياض  
الصالحين) ثم عدل المؤلف بعد ذلك إلى عنوان (رياض السالكين)<sup>(٥)</sup> ناظراً به وتيمناً.  
لهذا فليس من الغريب أن يعتمد ابن معصوم إلى اختيار الفوائد الصمدية

---

(١) ظ : الكنى والألقاب / عباس القمي : ٢ / ٤٠٣.

(٢) ظ : نزّهة الخواطر / عبدالحق الحسني : ٦ / ٧٦٤.

(٣) ظ : الغدير / الأميني : ١١ / ٣٤٨، معجم المؤلفين / كحالة : ٧ / ٢٨.

(٤) رياض السالكين / ابن معصوم (مقدمة المحقق) : ١ / ٢٠.

(٥) ظ : الغدير / الأميني : ٦ / ٢٨٨، ظ : رياض السالكين / ابن معصوم : ١ / ٢١.

ليشرحها وليوضح ما اختصر منها وبيان ما غمض فيها، رغبة منه واعتزازاً بمؤلفها  
إجلالاً وإعظاماً، فضلاً عن غنى هذه الفوائد واشتغالها على أغلب أبواب النحو، قال  
ابن معصوم: (وإنّ من أحسن ما صنّف فيه المختصر المستقى بالفوائد الصمدية...  
شيخنا ومولانا بهاء الدين محمد العاملي سقى الله ثراه وجعل بحبوحة الفردوس  
مشواه، فإنّه كتاب منفرد في باب، قد انطوى من هذا العلم على لبّ لبابه، اشتمل على  
جمله ومفرداته وقواعده وضوابطه ومثله ما دخل إليه أحد من باب الإشتغال رائداً،  
إلا كان عليه بفرائد الفوائد عانداً لكنه ربّما احتاج في بعض المباحث إلى توضيح  
العبارة وتصريح ما أوصى إليه ببدء الإشارة، ولم يقع له مع ذلك شرح يذل مصونه  
ويبرز من جنابا مكنونه، فاستخرتُ الله تعالى وشرحته شرحاً يكشف رموزه ويظهر  
من مطاويه كنوزه ويرفع حجابيه ويعقل شوارد صعابه مع فوائد الحقتها وفرائد في  
سلك الإفادة نظمها، فجاء بحمد الله سبحانه وإفياً بالمراد، منهلاً صافياً للرواد  
والرّواد منطقياً على درر الفوائد محتوياً على غرر الفرائد، وسميته بالحدائق الندية في  
شرح الفوائد الصمدية)<sup>(١)</sup>.

كانت الفوائد الصمدية للشيخ البهائي مختصرةً جامعةً لأغلب أبواب النحو قد  
يصعب فهم محتواها ومضمونها، فكان الشرح في فكّ ما أدغم فيها وبيان ما غمض  
منها قصد الإفادة وتعميمها مازجاً بعبارة بعبارة. ته وقرن صريح كلامه بخفي إشارة،  
فاعتدلت تلك الفرائد المختصرة كتاباً جامعاً لأغلب أبواب النحو.

إذاً كان هناك سببان لهذا الشرح، أولهما: متعلّق بالمختصر ذاته في أنه كان  
جامعاً لأغلب علوم النحو العربي، والآخر إيمانه بقدرة الشيخ البهائي وعلوّ كعبه فيه.

---

(١) الحدائق الندية / ابن معصوم (مقدمة المؤلف): ٢.

وابن معصوم المدني ينحدر من أسرة هاشمية شيعية إمامية، وجلى رجالها من العلماء والشعراء والفلاسفة، وانه عاش أغلب حياته في بلاد العجم، وكان كثيراً ما يشاقق إلى العرب وأخيارهم ليرفع عن نفسه كآبة الغربة في بلاد الهند وقساوتها، وقد اشتهر قبيل ولادته، الشيخ البهائي، وكان علمياً في العلم والمعرفة والفيا في النقه والأصول، وكانت كتبه غذاءه الذي يعيش عليه أغلب أيام حياته لأنه كان الأقرب إلى نفسه من حيث الفكر والعقيدة والمذهب، فضلاً عن التخصص، فتعلق به غاية التعلق حتى عدّه شيخه الذي تعلم عليه من كتبه ومؤلفاته فتابعه والتصق به من خلال ما ألف وأنشج، فتأثر بأرائه وأفكاره، فهو لا ينفك منه ولا يتعد عنه، فكان مرجعه إذا اختلفت الآراء، والموجه إذا اشتهت السبل، قال فيه: (كان ذا فضل زاهر وأدب باهر، ملك للعلوم قيادها واعمل فيها رواسم وجياذ أخب في المعاني ووضع، ورفع ما شاء ووضع، فأصبح هو المختلف إليه والمتفق عليه، حجتة قاطعة، وبهجته ساطعة، به يتهدي السارون، ومنه يمتري المتارون، لم يكن في زمانه من تجاربه ولا يباريه، بل لا يقاربه ولا يدانيه، إليه ترجع الأقوال إذا تصعبت وعليه تجتمع الآراء إذا تشعبت، فله هو من إمام، ألبست كتابي بذكره تاجاً، وأوضحت له من سبيل اليمن منهاجاً<sup>(١)</sup>، فاحتذى حذوه في شرح فوائده الصمدية، ويرجع إليه إذا اختلفت الأقوال والتبست الأنهام، فتابعه مترحماً عليه تارة ومعظماً له أخرى، وهو بين هذه وهذه لم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا بينها وشرح غوامضها ورفع اللبس عنها مستشهداً بكلام الأعلام ومسدداً لما يقوله بآيات الله الباهرات أو الحديث النبوي الشريف أو أقوال العرب شعراً ونثراً.

---

(١) الخدائق الندية / ابن معصوم : ٣.

## طريقة تأليفه :

الفوائد الصمدية للشيخ البهائي هي في الأصل مختصر عمله مصنفه لتعليم أخيه عبد الصمد النحو وموضوعاته، فصاغه بشكل مختصر كي يسهل حفظه ومعرفته دون الولوج في التفاصيل التي قد يضع فيها جهده في تعليم الصغار، فقدّمها سائغة سلسلة له.

أما الحقائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، فقد صنفها ابن معصوم المدني شرحاً للفوائد الصمدية - كما علمت - وسار على الطريقة ذاتها التي جاءت عليها الفوائد، فابن معصوم كان مقيداً بمنهج وُضِعَ له من قبل في المختصر المذكور.

طريقة ابن معصوم في الشرح أن يُورد نصّ الفوائد الصمدية في المتن ثم يشرح كل عبارة أو لفظة فيه مازجاً عبارة الشيخ البهائي بعبارته، ثم يمضي شارحاً ومفسراً لها، ومورداً عليها آراء العلماء من أساطين النحو أو غيرهم من أئمة البلاغة واللغة، وعمللاً أقوالهم في كلّ مسألة يطرقها الشيخ البهائي ومرتبها رأياً على رأي، أو ساكتاً عنها جميعاً، أو يكون معترضاً عليها في بعض الأحيان.

فهكذا نجده قد التزم بما التزم به الشيخ البهائي، فقسم شرحه هذا وفق المختصر فجعله في خمس حقائق - كما ذكرنا من قبل - وقدم لها نبذة من حياة المؤلف من ولادته في جبل عاملة عام ٩٥٣هـ وحتى وفاته في أصفهان ودفنه في داره بطوس (سنة ١٠٣١هـ) مجاوراً لضريح الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، وشرح البسملة، وهي ابتداء الكلام ثم الصلاة والسلام على سيد الأئمة وآله البررة الكرام ولا سيما ابن عمه علي بن أبي طالب عليه السلام، ثم ذكر شيئاً من نسبه عليه السلام وسيرته وبعض الحوادث المتعلقة به وموازنته لابن عمه محمد عليه السلام ثم ذكر ريادته في وضع اللبانات الأولى في



علم النحو وموضوعاته مستنداً في ذلك إلى أمالي الزجاجي، ونقل نصّ ما أملاه في ذلك<sup>(١)</sup>، وذهب غيره إلى ريادته عليه السلام فيه<sup>(٢)</sup>، فكتب في صحيفة أبي الأسود الدؤلي: (بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كلّ اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل)<sup>(٣)</sup>، ولم يزد علماء النحو المتقدمون على هذا التقسيم شيئاً غيره، فتبع ذلك سيبويه في كتابه، وساق لكل قسم منها أمثلة (فالاسم رجل وفرس وحائط، وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأشياء، وبنيت للماضي ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع، والحرف جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فتحو ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة)<sup>(٤)</sup>، وعلى هذا جمهور النحاة، غير أن منهم من زاد قسماً رابعاً وهو أبو جعفر النحوي<sup>(٥)</sup> وسماه الخالفة ويعني به اسم الفعل قال ابن معصوم: (ولم يقل بذلك أحد غيره ولم يلتفت إليه أحد)<sup>(٦)</sup> ومن المحدثين كذلك مَنْ أضاف قسماً خامساً وسماه (القرين)<sup>(٧)</sup> وهو اسم الفاعل، ومنهم من جعل أقسام الكلام سبعة وهي الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف والأداة<sup>(٨)</sup>.

(١) ظ: أمالي الزجاجي / الزجاجي: ٢٣٨.

(٢) ظ: نشأة النحو / محمد طنطاوي: ٢٣، تاريخ النحو العربي / د. محمد غنار: ٤٣ - ٤٥، نشأة النحو العربي في سيرته الكونية / كريم الأسدي: ٩، ١٨، إنباء الرواة على أنباء النحاة / القفطي: ١ / ٤.

(٣) أمالي الزجاجي / الزجاجي: ٢٣٨، ظ: الأشباه والنظائر / السيوطي: ١٣ / ١٤، الخلدائق الندية / ابن معصوم: ٧، إنباء الرواة على أنباء النحاة / القفطي: ٤ / ٤.

(٤) كتاب سيبويه: ١٢ / ١.

(٥) هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير الفراءاني المتوفى سنة ٧٠٨ هـ، ظ: بنية الرواة / السيوطي: ٣١١ / ١.

(٦) الخلدائق الندية / ابن معصوم: ١١.

(٧) ظ: اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية / د. فاضل السائي: ١٣٢ - ١٣٣.

(٨) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها / د. تمام حسان: ٨٦ - ١٣٢.

أما الأصوليون وكما ذكر المرحوم الدكتور صالح الظالمي : (لم يخرجوا عن دائرة التقسيم القديم للكلمة، الاسم، الفعل، الحرف، وإن اختلفت عندهم عن الدلالة التي يراها النحويون في كل قسم)<sup>(١)</sup>.

إن ابن معصوم بهذا التقسيم الثلاثي قد وضع شرحاً، فقدّم الأسماء العربية ومتعلقاتها من التواسخ والحروف، ثم الأسماء المبنية، وأردفها بالأفعال وما يتعلق بها من الأدوات الناصبة والجازمة ثم المفردات، وأكد هذه القسمة الثلاثية للكلام وانحصاره فيها ومدلاً عليها بقوله : (إذ الأصل فيه - أي الكلام - أن يكون حاصراً، والدلالة على هذا الانحصار ثلاثة، أحدها الأثر، وهو ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام، والثاني: الاستقراء التام من أئمة العربية، فإتهم تتبّعوا كلمات العرب فلم يظفروا بغير هذه الثلاثة، ولو كان نوع آخر لعثروا عليه، الثالث الدليل العقلي)<sup>(٢)</sup>، وهو ما وجدته من أصل الكلمة، فقال: (إنّ الكلمة موضوعة... فتكون دالة لائحة لأن الوضع من أسباب الدلالة، فنقول أما تدلّ على معنى غير مستقل بالمفهومية أو لا الأول الحرف، والثاني أما أن يدل على اقتران معناها بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الأول الفعل والثاني الاسم، ومنها الكلمة إمّا أن يصح إسنادها إلى غيرها أو لا فإن لم يصح فهي الحرف، وإن صحّ فإمّا أن تقترب بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا فإن اقترنت فهي الفعل وإلا فهي الاسم)<sup>(٣)</sup>، ولم يدخل قسماً آخر فيه، وأهمّل ما ذهب إليه أبو جعفر النحوي من إفران الخالفة قسماً رابعاً، بل عدّها من الأسماء ولم يقل بفعليتها، ذلك لأنّ الفعل مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، غير أنّ اسم الفعل في أصل وضعه لم يقترن بزمانٍ معيّن، فضلاً

(١) تطور الجملة العربية بين النحويين والأصوليين / د. صالح الظالمي : ٢٤ .

(٢) الحدائق الندية / ابن معصوم : ١١ .

(٣) الحدائق الندية / ابن معصوم : ١١ .

عن كونه دالاً على مستقل هو الحدث<sup>(١)</sup>، لذا كانت الخالفة في أصل وضعها اسماً - كما يرى -.

وكذلك لم يدرج اسمي الفاعل والمفعول فسمياً كما ذهب إليه المحدثون، قال :  
(لأنهما وإن كانا لا يعملان إلا مع اشتراط الحال والإستقبال، إلا أن ذلك الزمان مدلولهما العارض لمدلولهما بحسب الوضع الأول)<sup>(٢)</sup>، فالزمان فيها عارض لا أصل، فاخرجهما من الفعلية إلى الأسمية<sup>(٣)</sup>، ودفع التوهم، وهو بذلك يقترب من الأصوليين في عد اسم الفاعل ذاتاً غير أنه يتصف بالحدث دون الاقتران بالزمان، لأن الزمان والمكان من مستلزمات الحدث لا أصل فيه، أي لا بُدَّ من زمان ومكان لوقوع الحدث، فذهبوا إلى أن اسم الفاعل ذاتٌ اتصفت بالحدث فقط<sup>(٤)</sup>، وإن الإقتران بالزمان فيه غير لازم البتة.

وكذلك أخرج بقية المشتقات من كونها أقساماً إضافية كالصفة المشبهة واسم التفضيل، واسمي الزمان والمكان، اسم الآلة، وغيرها يعدّها ذوات، فهي أمّا أن تكون ذوات متصفة بالحدث أو حيز زماني أو مكاني لوقوع الحدث أو غير ذلك، مما يُبعدّها عن الحدث المحض<sup>(٥)</sup>؛ وهو في كلّ ذلك ينطلق من مفاهيم أصوليّة أكثر منها نحويّة<sup>(٦)</sup>، اعتماداً منه على موارده الثقافية في الأصول.

بيد أنّي أجد في تقسيمه منهجاً قد غلبت عليه فكرة العامل النحوي، والتي

---

(١) ظ : م . ن : ١٣ .

(٢) م . ن : ١٣ .

(٣) راجع الصفحة ٢٤٤ . في أثر علم الأصول على ابن معصوم المدني في العلاقة بين اسم الفاعل والمصدر .

(٤) ظ : البحث النحوي عند الأصوليين / د. مصطفى جمال الدين : ١٣٨ - ١٣٩ .

(٥) ظ : الخدائق الندية / ابن معصوم : ١٧ .

(٦) ظ : البحث النحوي عند الأصوليين / د. مصطفى جمال الدين : ١١٧ - ١٤٠ .

سيطرت على كلِّ ابواب كتابه وموضوعاته تمثيلاً مع مذهب إليه شيخه البهائي. في فوائده الصمدية، لكن من حسناته أنه لم يفرد للعامل باباً كما فعل غيره<sup>(١)</sup>، وأنها ضمنتها أغلب موضوعاته مبيّناً نوعه وعمله.

إن أثر العامل النحوي في منهجه بدا واضحاً في تقسيات الكلام على الاسم والفعل والحرف، وهي الأصول الرئيسة التي أقرت من قبل، ومابعداها ماهي إلا عوارض لها، وإنما ابتدأ بالاسم لأنه ذات قائم بنفسه، وهو أقواها وأمكنها في العمل وكذلك يُجبر به ويُجبر عنه، ثم نثى بالفعل لأنه يُجبر به ولا يُجبر عنه ويحتاج إلى حيز زمني مكاني لحدوثه، ثم ثلث بالحرف لأنه لا يُجبر به ولا يُجبر عنه، ولا يظهر معناه إلا في غيره، فهذه كلها من تأثيرات العامل كما رأيت.

ثم أن ابن معصوم وتمثيلاً مع وضع استاذة الشيخ البهائي في فوائده، قدّم في حديقة الأسماء وما يتعلق بها (الحديقة الثانية) المعرّب من الأسماء على المبنيات منها، ذلك لأن الإعراب أصل في الأسماء، فقدّم ما كان مُعرّباً على ما شدّ منها من المبنيات من نحو أسماء الإشارة والموصولات والتوابع.

وفي الأسماء المعربة عمل على تقديم المرفوعات على المنصوبات، فقدّم الفاعل ونائبه، ثم المبتدأ والخبر، وغيرها على المنصوبات، كما المفعول به ثم المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول معه، والمنصوب بنزع الخافض والملحقات بها كالحال وغيره.

ثم آخر ما وقع مجروراً بعد المرفوعات والمنصوبات، وبعدها عرّج على تعريف المصدر واسم الفاعل وبقية المشبهات به كاسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وغيرها، وأنها جعلها في آخر الأسماء وبعد المبنيات، لما قدّمنا من قبل، كونها تشترك مع

---

(١) منهم ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، إذ افرد للعامل باباً في المقدمة الحثية ٢/ ٣٤٤-٤٠٦.

الأشياء في أنها ذوات، غير أنها متصفة بالحدث، أي ان دلالتها على الذات تكون ناقصة ما لم تنصف بالحدث فأخرها إلى ذيل الاسماء لضعفها.

وعزداً إلى الأسماء المعربة، نجده قد حكّم العامل التحوي أيضاً في تقديم المرفوعات أو تأخيرها عن بعضها، فجعل من الفاعل، الأصل فيها، ثم أردفه بنائب الفاعل ثم المبتدأ والخبر، واسم كان وخبر إنّ وغيرها، فقال في المرفوعات : ( ما يرد مرفوعاً لا غير أربعة، الأول الفاعل، وبداية لكونه الأصل في استحقاق الرفع عند الأكثر، وقيل الأصل هو المبتدأ، قال ابن يعيش : ذهب سيبويه وابن السراج إلى أنّ المبتدأ هو الأصل في استحقاق الرفع وغيره من المرفوعات محمول عليه، وذلك لأنّ المبتدأ يكون معرّى من العوامل اللفظية، وتعرّي الاسم في التقدير قبل أن يقترن به غيره، قال : والذي عليه حدّاق اصحابنا أنّ الفاعل هو الأصل<sup>(١)</sup>، وقيل من كون المبتدأ أصلاً للمرفوعات بقوله : (وقيل)، وإنما قدّم الفاعل - وهو مذهب الشيخ البهائي - على المبتدأ، مخالفاً لسيبويه وابن السراج في ذلك<sup>(٢)</sup>.

وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنّ الفاعل أصل المرفوعات، والمبتدأ فرع فيه، فقال : (واعلم أنّ الرفع للفاعل، في الأصل، وكونه في الإبتداء فرع على ذلك، لأنّ أصول الكلام على ثلاثة معانٍ، الفاعلية والمفعولية والأضافة فالرفع للفاعل والنصب للمفعولين والجور للمضاف إليه، فالمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل<sup>(٣)</sup>، غير أنّ كلاً من الفاعل والمبتدأ موصوفان، فالفاعل متصف بالفعل، والمبتدأ موصوف بالخبر،

---

(١) الخدائق الندية / ابن معصوم : ٤١.

(٢) ظ : شرح كتاب سيبويه / ابن يعيش :، اللع في العربية / ابن جني : ٧٩، ٨٨، شرح قطر الندى / ابن هشام : ١١٦، ١٨٠، البهجة المرضية / السيوطي : ٧٩.

(٣) المتقصد في شرح الإيضاح / الجرجاني : ١ / ٢٠، ظ : شرح شذور الذهب / ابن هشام : ١٨٩، المغني في علم النحو / الجاريري : ٢٣.

وأنتها مرفوعان، وعامل الرفع في الفاعل هو الفعل الداخل عليه وفي المبتدأ الإبتداء عند البصريين، أو أنها أي المبتدأ والخبر يترافعان عند الكوفيين<sup>(١)</sup>، وكلاهما في دائرة الإسناد، إذ إن كل واحد منهما مسندٌ إليه.

الذي يتبين من ذلك أن كليهما أصل، وهو مذهب الرضي لأنها عمدة الكلام والباقي محمولٌ عليها<sup>(٢)</sup>، وهو أيضاً مذهب بعض المعاصرين، فعند الدكتور مهدي المخزومي أن المرفوعات في العربية نوعان: مرفوع أصالة، ومرفوع تبعاً، أما المرفوعات أصالة فموضوعان هما: الفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الاسمية، وعنده أن المبتدأ لا يتميز عن الفاعل بمكانه في التركيب لكونه يقع أولاً والفاعل ثانياً، وإثنا يتميز بأنه يتصف بالمسند إتصافاً ثابتاً، ولا يتحقق هذا إلا إذا كان المسند اسماً، أو وصفاً دالاً على الدوام، وأما الفاعل إثنا يتصف بالمسند إتصافاً متجدداً ولا يتحقق إلا بكون المسند فعلاً أو وصفاً دالاً على التجدد<sup>(٣)</sup>، وهو الراجح، ذلك لأن المتكلم هو الذي يحدد الأصل في المرفوعات أو في غيرها، ثم أن مسألة جدوى تقدير المحذوف من خلال معرفة الأصل الذي أشار إليها ابن معصوم معتمداً على بدر الدين الدماميني في شرح التسهيل، حين يقول: (بل تظهر جدوى الخلاف في أولوية المقدّر عند الإحتال، كما إذا وجدنا عللاً دار الأمر فيه بين أن يكون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، وأن يكون المحذوف خبراً والباقي مبتدأ، كما إذا قيل من قام، فقيل في جوابه زيد، فإنه يحتمل كون زيد فاعلاً، والتقدير قام زيد ويحتمل كون زيد مبتدأ والتقدير زيد قام، فإن قلنا الفاعل أصل ترجّح الأول في جوابه، وإن قلنا المبتدأ

(١) ظ: اتلاف النصرة في اختلاف نحاة البصرة/ عبد اللطيف الزبيدي: ٣٠-٣١.

(٢) ظ: شرح الرضي على الكافية / الرضي الأسترابادي: ١/ ١٨٣.

(٣) ظ: النحو العربي - نقد وتوجيه/ د. مهدي المخزومي: ٧٨-٧٩.

أصل يرتجح الثاني<sup>(١)</sup>، ففي كلا الإحتمالين يعود الأمر إلى المتكلم فهو الذي يحدّد الأصل، وهو العامل فيها، وبما يقوي كونها أصلاً ما تحدّث به ابن معصوم في إضافة احتمال ثالث : (وإن قلنا كلاهما أصل استوى التقديران لفقد المرجح)<sup>(٢)</sup>، وهذا الاحتمال هو الآخر عائد إلى المتكلم أيضاً.

ونجد تحكّم العامل النحوي عنده أيضاً في تقديم المنصوبات على بعضها أو تأخيرها فجعل من المفعول به أصلاً فيها، والبقية فرعاً عليه، قال ابن معصوم : (ولما كان الأصل منها - أي المنصوبات - هو المفاعيل الخمسة، ولما كان المفعول به أكثرها استعمالاً، واشهرها ذكراً وأمكنها النصب لشدة احتياجه إليه، لآته الذي يلتبس لولا النصب بالمفاعل)<sup>(٣)</sup>، فقدّمه لهذه الأسباب جميعاً على بقية المفعولات وجعله أصلاً لها، لكن هذا فيه نظر، إذ إنّ المفعول هو الناتج عن الفاعل بسبب قيامه بالفعل، وهذا ينطبق على المفعول المطلق أكثر من غيره، في حين أنّ المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل، فهو متلق لما سيقع عليه من المفعول الذي نتج عن الفاعل بفعله<sup>(٤)</sup>، وهذا مما يجزم فكرة أصالة المفعول به.

وهكذا يأتي على بقية المفعولات طبقاً لنظرية العامل، فيُورد موضوعة المفعول المطلق والمفعول له ومعه ثم يأتي المنصوب بتنزع الخافض بعدها إيماناً منه ومن المصنّف كونه في الأصل مجروراً بحرف جر، فهو أضعف المفعولات من حيث تأثير العامل عليه، فأورده في ذيل المنصوبات، ثم يلحق هذه المفعولات توابعها كالحال والتمييز

---

(١) الخلافات الندية / ابن معصوم : ٤١.

(٢) م . ن : ٤١.

(٣) م . ن : ٧٥.

(٤) سوف أبحث هذه المسألة بمزيد من التفصيل في دراسته النحوية إن شاء الله تعالى.

وغيرها.

ثم يأتي بعدها ما يتعلّق بها من الإضافة وحروف الجر العاملة في هذه الأسماء العربية، فيبيّن عملها وتأثيرها فيها، مستنداً إلى نظرية العامل التي أّخرت المجرورات عامة عن غيرها من المعربات.

ثم يأتي بالمنصوبات التي لا تعمل فيها حروف الجر كالمستثنى والاستنفال والنداء ومميّزات اسمااء الأعداد.

وتظهر نظرية العامل واضحةً في منهجه كذلك عندما ينتهي من الأسماء المعربات ويأتي بفصل خاصي بالمضمرات، لأنها من المبتنيات، تقدّم العرب على المبني في مجملها.

وأردف المضمرات باسماء الإشارة ذلك لأنّها ليست مضمرة ولا ظاهرة، ومن ثم الموصولات لأنّها تشبه الحروف لاحتياجها إلى صلة وعائد كما تحتاج الحروف إلى غيرها، وجاء بعدها بالركبات لاحتياجها إلى غيرها كذلك، وهي تشمل المحدود وغيرها من الأسماء التي ركّبت من لفظين مستعملين، أو فعلين أو حرفين أو مهملين أو مختلّفين كالأعداد من نحو خمسة عشر أصله خمسة وعشر، حذفت واو العطف قصداً لتركيب الاسمين ومزجها للتخفيف وبنى الأول لإفتقاره للثاني فأشبه الحرف، والثاني لتضمّنه معنّى الحرف وهو الواو، وكان البناء حركة على إشعار بأنّ لها أصلًا في الإعراب فكانت الفتحة لتجبر خفّتها نقل التركيب<sup>(١)</sup>، ثم جاء بتوابعها كالنعت، والعطف بالحروف، والتأكيد، ثم عطف البيان، وهذه من متعلقات الأسماء العربية والمبنيّة، أي تكون مشتركة فيها جميعاً، فجاء بها في الآخر.

---

(١) ط : الحدائق الندية / ابن معصوم : ١٤٩.



وما أن ينتهي من الأسماء المعربة والمبنية حتى يشتغل بالأسماء العاملة المشبهة بالأفعال، وهي المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل واسم الفعل وغيرها، وإنما قدم المصدر لأنه الأصل في الاشتقاق عند البصريين<sup>(١)</sup>، وتابعم في ذلك فصدره على غيره، ثم أردفه ببقية المشتقات المذكورة لأنها مشكّلة، فبعض خصائص الأسماء لا تظهر فيها، فضلاً عن ظهور بعض خصائص الأفعال عليها.

ويبدو أثر العامل واضحاً كذلك في (الحديقة الثالثة) والتي خصصها لما يتعلّق بالأفعال، فعندما يتحدّث عمّا يتعلّق بالأفعال من الأدوات فيقسمها بحسب عملها، فقدم الأدوات الناصبة للأفعال، ثم الأدوات الجازمة، وهذا الترتيب يتفق مع العامل الجاري على الترتيب (الرفع ثم النصب ثم الجر ثم الجزم)، فلما لا تدخل حروف الجر على الأفعال، اكتفى بالنصب ثم الجزم لإختصاصها بالأفعال.

وهذه إنمّا قدمها لتعلّقها بالأفعال غير المختلف عليها، عدا أفعال المدح والذم، التي اختلفت في فعليتها، وكذلك فعليّ التعجب، إذ إنّ بنية هذه الصيغ بنية خاصة لا تتغيّر بدخول العوامل عليها فاشبهت بالجمود وأخرها لهذا السبب، وهكذا لبقية موضوعات الحديقة الثالثة المتعلقة بالأفعال.

الحديقة الرابعة خصصها للجمل وأقسامها، فبدأ بالجمل التي لها محلّ من الإعراب، فكان أوّلها الجملة الخبرية، ثم الجمل التي يعنوها النصب كالجملّة الواقعة حالاً أو مفعولاً به، أو مضافاً إليها ثم الواقعة جواباً لشرط جازم أو التابعة لمفرد. ثم أردفها بالجمل التي ليس لها محل من الإعراب، كالجمل الواقعة صلة

---

(١) ظ: الإنصاف / الأنباري: ١ / ٢٣٥ مسألة ٢٨، إيتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة /

عبد اللطيف الزبيدي: ١١١، الحقائق الندية / ابن معصوم: ١٧٠.

للموصول أو الواقعة جواباً لقسم أو للشرط، ثم جاء بعدها الجمل التابعة لما لا محل لها من الإعراب في الجار والمجرور والظرف.

وفي كل ذلك تجد فكرة العامل فاعلة بشكل واضح، ويؤكدنا في (الحديقة الخامسة) وهي المتعلقة بالمفردات، لتكون خاتمة الموضوعات، وهو إنشأ وضعها في الخاتمة مذكراً أنّ الكلم مؤلف من الاسم والفعل والحرف، وهي الأصول الأولى التي لا يستغنى عن معرفتها؛ فبدأ بالاسم لأنه أقواها وأمكنها، والإعراب فيه أصل البناء فرع، ونثى بالفعل لأنه بعد الاسم في المنزلة، والبناء فيه أصل والإعراب فرع، وفي كليهما يكون المعرب هو الأمكن، ثم نثت بالحرف إذ لا يكون له معنى إلا مع غيره عند الجمهور.

ومن منهجه أيضاً استقصاء أغلب الآراء في المسألة الواحدة، فهو يذكر منها ما اتفقت مع آراء المصنّف في (الفوائد الصمدية) وما خالفها، من القدماء أو ممن عاصر الشيخ البهائي، كالشيخ محمد بن علي الحرفوشي العاملي (ت ١٠٥١هـ)، وكان يصفه به (شيخ شيوختا)<sup>(١)</sup>.

وهو في خضم هذه اللجج من الآراء والمقولات كان حذراً في إبداء رأيه بل شديد الحذر، حتى أنّك لا تستطيع أن تتلمس في زوابع الآراء بصيصاً من نور لتتهدي به إلى رايه أو مقولته في الموضوع الذي يدرسه إلا بصعوبة بالغة جداً.

فمن حذرّه الشديد إنّه كان يهتج في دراساته النحوية مسالك ثلاثة هي:

١- ذكره لأغلب آراء النحويين دون أن يرجح رأياً على آخر بوضوح، والظاهر عنده أنّه كان يذكر أول الآراء، وقد يكون هو المعتمد عليه في بحثه للمسألة، وإذا قال

---

(١) ظ: الحقائق الندية / ابن معصوم: ٢٨،

(قبل) فإنه دليل على ضعف ذلك الرأي عنده، وربما كان ذكْرُهُ له هنا لأجل المقارنة وإيضاح ما أراده من خلال وهن بقية الآراء، غير أنه لا يَبْلِي برأي فيها، فمن ذلك في المرفوعات قوله : (مايرد مرفوعاً لا غير أربعة : الأوّل الفاعل، وبداية لكونه الأصل في استحقاق الرنغ، وقيل الأصل هو المبتدأ)<sup>(١)</sup>

ففي قوله هذا ضَعْف من كون المبتدأ أصلاً للمرفوعات بقوله (قيل)، وكذلك في تقديمه الفاعل عليه، فجعله في صدر كلامه، فنجده لم يرجح قولاً على قول، وإنّ انجازه لرأي معيّن قد يبدو من خلال تقديمه للمفضل عنده، وتضعيفه للآخر بتأخيره كما علمت.

ومنه ما حكاه في (أل) التعريف الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول عن الأخفش إذ حُكي عنه (إنّ انتصاب الاسم في نحو الضارب زيداً على التشبيه بالمفعول، ورُدّ بأنّ المشبه إنّما يكون سبباً... وقيل انتصابه بفعل مضمر ولا عمل لاسم الفاعل، فالتقدير في المثال ضرب زيداً، أو يضرب، وهي دعوى بلا دليل)<sup>(٢)</sup> فانتقد ما قيل عن انتصاب اسم الفاعل المعرّف بـ(أل) بفعل مضمر في المثال السابق، إذ وهن ماجاء من آراء بعد قوله (قيل)، وهذا منهجه في استدراج الآراء وذكرها جميعاً، وتوهين مايراه واهناً مع ذكر الرأي الذي يقتنع به.

ومنها كذلك ما قيل في الأساء العاملة عمل الفعل كاسم التفضيل، فيقول : (من الأساء العاملة عمل الفعل اسم التفضيل، وبعضهم يقول أفعل التفضيل، قيل : وما عبّر به المصنّف أوّل ليشتمل خيراً أو شراً)<sup>(٣)</sup>، فعبّر ابن معصوم عن عدم رضاه

---

(١) م. ن. : ٢٩.

(٢) الحدائق الندية / ابن معصوم : ١٧٤.

(٣) م. ن. : ١٧٥.

بما عتبر به المصنّف بآته أوّل بعد قوله (قيل)، فردّ عليه بما يراه مناسباً فقال : (ورُدُّ بانها بزنة أفضل في الأصل إذ أخير أو أشر، وحُذفت الهمزة بدليل ظهورها في قراءة أبي قلابة ﴿سَيَعْلَمُونَ عَذَابَ الْكَذَّابِ الْأَكْثَرُ﴾<sup>(١)</sup> بفتح الشين وتشديد الراء)<sup>(٢)</sup>

هذه كانت إحدى وسائله في البحث النحوي في توهين الآراء أو تسديدها دون أن يذم أحداً أو يمجح كاتباً، وإنما كان رده بأسلوب علمي.

٢- ومن منهجه أيضاً في الحقائق الندية، اعتياده قول المحققين من علماء النحو ممن يثق بهم كالزخشري والراضي الاستربادي وغيرهما، وهو إنَّما يذكر المحققين إشارة لهم دون ذكرهم، ويأخذ بآرائهم إذا اختلفت الآراء في المسألة النحوية، فمن ذلك قوله في إضافة اسم الفاعل، فقال : (وقال بعض المحققين، ونعم ما قال، إنَّ المستمر يصح عمله نظراً إلى اشتغاله على الحال أو الإستقبال، والغاؤه نظراً إلى الماضي، فيحتمل إضافته)<sup>(٣)</sup>، وإنَّ إعمال اسم الفاعل في الحال والإستعمال رأي بصري<sup>(٤)</sup>، مخالفاً الكوفيين لقولهم : (إنه يعمل إذا كان لما مضى أيضاً، كقوله تعالى : ﴿وَكَلَّيْنَاهُم بِأَسْطُ ذُرَايِهِ بِالْوَصِيدِ﴾<sup>(٥)</sup> وحكي عن بعض العرب : هو ما زُيِّدَ أمس)<sup>(٦)</sup>، وهو الأرجح، وأيدهم من المحدثين الدكتور إبراهيم السامرائي، إذ يقول : (فهو يدلّ على الحال والإستقبال إن كانت هناك قرينة تصرفه إلى ذلك، كما يدلّ على الماضي إن كان

(١) سورة القمر / الآية ٢٦.

(٢) الحقائق الندية / ابن معصوم : ١٨٠.

(٣) م. ن : ١٧٥، ط : المنفصل / الزخشري : ٢٢٨.

(٤) ط : إلتلاف النصرية في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة / عبداللطيف الزبيدي : ٩٧ - ٩٨ (المسألة الثانية عشر بعد المئة).

(٥) سورة الكهف / الآية ١٨.

(٦) إلتلاف النصرية في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة / عبداللطيف الزبيدي : ٩٨.

المعنى يقتضي هذا الزمن<sup>(١)</sup>، فقولنا (وكلبهم ييسط ذراعيه) لا يؤدي الدلالة ذاتها في الآية، ذلك (لأنّ الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة والوقت، ويقتضي الأسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً)<sup>(٢)</sup>، فاسم الفاعل إذن يعمل عمل فعله في الحاضر والمستقبل، وعلى الوصف في الماضي أيضاً.

ومنه أيضاً ما جاء في صيغة أفعل التفضيل، إذ يقول : (قال بعض المحققين، الظاهر أنه لا يختص التوصيل إلى التفضيل مما ذكر بصيغة أفعل، بل يصح التوصيل بغيره أيضاً نحو زيد زائد)<sup>(٣)</sup>.

ومنه أيضاً ما قاله في صرف بعض اسماء الأنبياء، فقال : (قالوا : إنّ جمع أسماء الأنبياء لا يتصرف إلّا عمداً وصالحاً وشعياً وهوذا لعريتها، ويؤيد تقدّمه على اسماعيل، وأنه لا عرب قبل هذا وفيه أن شيئاً وعزيراً متصرفان أيضاً)<sup>(٤)</sup>، وهذا يدلّ على عربية هذه الأسماء وإن كانت قبل اسماعيل عليه السلام، وإنّ ما جاء في القرآن كلّه عربيّ وخالف من العرب.

٣- ومن منهجه أيضاً في الحدائق الندية أنّه يرجّح رأياً على آخر ويشير إلى الصحيح صراحة، فمن ذلك ما جاء في الأداة (أن) الواقعة بعد (ظنّ)، إذ يقول : (وفي أنّ التي بعد الظنّ، وجهان إهمالها بناء على تأويله ما يعلم وإعمالها إجراء على أصله، وهو الأرجح عقلاً ونقلًا لأنّ التأويل خلاف الأصل والأكثر في لسان العرب النصب

(١) الفعل زمانه وأبنيته / د. إبراهيم السامرائي : ٣٥.

(٢) م. ن. : ٤٤، ظ : دلائل الإعجاز / الجرجاني : ١٧٤، تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين

والأصوليين / د. صالح الظالمي : ٤٥-٤٦.

(٣) الحدائق الندية / ابن معصوم : ١٨٢.

(٤) م. ن. : ١٨٧.

بعده، ولذا أجمع القراء عليه في ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَمُرُّوا﴾<sup>(١)</sup>، واختلفوا فقوله ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ مِنْهُ﴾<sup>(٢)</sup> فقرأه غير أبي عمرو وحزمة والكسائي بالنصب والثلاثة بالرفع<sup>(٣)</sup>، فرجح إعمالها النصب في الفعل لأن الظاهر أنه عدّها (أَنْ) الناصبة، غير أنّ الذي أهملها عدّها بمعنى ليس، لأنها تجحد بـ(لا) فنحالت (لا) بين (أَنْ) وبين النصب، واختلف في ذلك<sup>(٤)</sup>.

ومنه أيضاً مقالته في الآداة (أو) : (أَنْ) النصب بأن مضمرة بعد أو هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائي إلى أنّ (أو) المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب القراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أنّ الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح الأوّل لأن (أو) حرف عاطفة لا عمل لها ولكنها عطفت مصدرأ مقدراً على مصدر متوهم، ومن ثم لمزم إضمار أنّ بعدها<sup>(٥)</sup>، فأخذ برأي جمهور النحاة، وذلك لأن (أو) هي أداة عاطفة لا غير، وليس من شأنها النصب، فإذا جاء منصوباً بعدها ولا بُدَّ أن يكون بأداة نصب، فقدرها بـ(أَنْ) مضمرة بعد (أو).

ومنه أيضاً في متابعته لجمهور النحاة في المنصوب والمرفوع في قولنا (نعم رجلاً زيداً) إذ يقول : (ما حكاها المصنّف من أنّ الفاعل في نحو «نعم رجلاً زيداً» ضمير، وأنّ المنصوب تمييز، وهو مذهب سيويه والجمهور والكسائي والقراء، إلّا أنّه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل، واختلفا في المنصوب، فقال الكسائي هو

(١) سورة العنكبوت / الآية ٢.

(٢) سورة المائدة / الآية ٧١.

(٣) الحقائق الندية / ابن معصوم : ١٩٥.

(٤) ظ : الحجة في القراءات السبعة / ابن خالويه : ٧٠، المتوان في القراءات السبعة / ابن خلف المقرئ.

الاندلسي : ٨٨، النشر في القراءات العشر / الجزري : ١٩٢ / ٢.

(٥) الحقائق الندية / ابن معصوم : ١٩٨.

حال، وقال الفراء تمييز تحوّل عن الفاعل والأصل يغم الرجل زيد، ويفتح عند تأخّره عن زيد، وأجاز الكسائي تأخير، والصحيح رأي الجمهور، بدليل قولهم «يغم رجلاً كان زيد» فادخلوا عليه الناسخ، وحقّ الفاعل أن يُذكر بعد الفعل، ثم يُذكر المخصوص<sup>(١)</sup>، فعُلّل صحة رأي الجمهور بأحقية تأخّر الفاعل عن فعله، أو تقدير الناسخ له.

٤ - ومن منهجه أيضاً أن يعترض على المصنّف فيما يراه غير موافق لما عليه العلماء من النحاة أو جمهورهم، فمن ذلك ما اعترض به على عدم إدراج المصنّف لأفعال القلوب الناسخة لمفعوليها اللذين أصلهما مبتدأ وخبر، فلم يذكرها ضمن موضوعة المبتدأ والخبر وكان حقها - كما يرى - أن تكون في جلة التواسخ لها، قال ابن معصوم في التواسخ: (وهي من حيث هي نوعان لأنّها إمّا أفعال أو حروف كما ذكره، ومن حيث عملها واختلاف أحكام بعضها مع بعض خمسة أنواع، ولم يذكر فيها أفعال القلوب، مع اعترافه بأن أصل مفعوليها المبتدأ والخبر كما عليه الجمهور)<sup>(٢)</sup>، وهو الحق، وقد ذكرها المصنّف في حديقه الأفعال<sup>(٣)</sup>.

إنّ عمل هذه الأفعال، الدخول على المبتدأ والخبر فتصبها، قال ابن معصوم: (فما كان مبتدأً يصير مفعولاً أولاً، وما كان خبراً يصير مفعولاً ثانياً)<sup>(٤)</sup>، وهي سبعة: ظنّ، وحسب، وخلا، وزعم، وعلم، ورأى، ووجد، وهذه الأفعال تدخل على الجملة منها إذا قصد امضاؤها على الشك أو اليقين فتصب الجزئين على المفعولية<sup>(٥)</sup>، ونصبها

(١) م. ن: ٢٠٧، ظ: الكتاب / سيره: ١٧٥ / ٢.

(٢) م. ن: ٥٥.

(٣) ظ: الحقائق الندية / ابن معصوم: ٢١١، وجعلها في الفصل ساء (فصل أفعال القلوب).

(٤) م. ن: ٢١١.

(٥) ظ: المفصل / الزغشري: ٢٦٠.

واجب إذا تقدّمت عليها ولم يأت بعدها مُعلّق وجائز إذا توسّطت بينهما نحو «زيداً  
ظننت عالماً» أو تأخّرت عنها نحو «زيداً عالماً ظننت»<sup>(١)</sup>.

لقد ذكرها جملة من العلماء في نواسخ المبتدأ والخبر منهم عبد القاهر في  
المقتصد<sup>(٢)</sup> وابن عقيل في شرحه<sup>(٣)</sup>، ومنهم من ذكرها في الأفعال كالزغشري. في  
الفصل<sup>(٤)</sup> وجعلها ابن عصفور في باب الأفعال المتعدية<sup>(٥)</sup>، وابن هشام في شرح  
شذور الذهب<sup>(٦)</sup> ومن اعتراضاته أيضاً في باب المشبهات بـ (ليس)، قوله تنقّته على  
المصنّف: (لم يتعرّض المصنّف لذكر إنّ النافية)<sup>(٧)</sup> أي في باب لا النافية للجنس ثم  
يعتذر عنه بذكر آراء جملة من النحاة في إعمالها وإعمالها، فقال: (لأنّ إعمالها نادر كما  
ذهب إليه ابن مالك، بل ذهب الفراء وأكثر البصريين إلى المنع وأجازة الكسائي وأكثر  
الكوفيين وأبو بكر وأبو علي الفارسي وأبو الفتح، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد  
فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد)<sup>(٨)</sup>، وربما كان تحيّر المصنّف إلى  
البصريين سبباً في إعمالها جرياً معهم في ذلك.

#### شواهد الكتاب:

لم يختلف ابن معصوم المدني عن غيره من علماء العربية الذين عاصروهم أو

(١) ظ: شرح شذور الذهب / ابن هشام: ٣٧٧، شرح قطر الندى / ابن هشام: ١٧٣.

(٢) ظ: المقتصد في شرح الإيضاح / الجرجاني: ٤٩٤/٣.

(٣) ظ: شرح ابن عقيل / ابن عقيل: ٤١٦/١.

(٤) ظ: الفصل / الزغشري: ٢٥٩.

(٥) ظ: القرب / ابن عصفور: ١٢٦-١٣٥.

(٦) ظ: شرح شذور الذهب / ابن هشام: ٣٧٧.

(٧) الخلفاء النونية / ابن معصوم: ٦٨.

(٨) م. ٥، ٦٨، ظ: الكتاب / سيبويه: ١٥٢/٣-١٥٣، التتبع / المبرد: ٩٠/١، المقتصد في شرح

الإيضاح / عبد القاهر الجرجاني: ٤٩٠، ٤٨٦، ٤٩٠.



الذين كانوا قُبيل عصره، في إيراد الشواهد لدعم مسألة نحوية أو حل قضية لغوية، فلم يكن عصره الذي أُلّف فيه الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، أو عصر مصنّف الفوائد الصمدية، عصر رواية وسامع وكذلك لم يكن عصر استقراء آوّلِي اللغة يقرم على أساس الروايات المسموعة بل جاء في عصر جمعت فيه اللغة ودرست وصنّفت، ووضع النحاة فيها قواعد النحو<sup>(١)</sup>، وفيه استكملت أغلب علوم العربية، فأُلّفَت في ذلك مجموعة كبيرة من المصنّفات التي اعتنت في ذلك أيّما اعتناء، حتى قُنِن فيه ما كان متيسراً وفق أصول وضوابط مدروسة، بل كانت عصور الجمع والتقنين من أضبط العصور التي شهدت بناء الصرح اللغوي العظيم، لذا نجد أنّ ابن معصوم المدني قد سار على وفق ماسار عليه القدماء في إيراد الشواهد وسلك مسلكهم في ذكر أدلّتهم ومنهجهم، فكانت شواهده تنحصر في:

١- القرآن الكريم والقراءات القرآنية.

٢- الحديث النبوي الشريف.

٣- أقوال العرب شعراً ونثراً.

أولاً: القرآن الكريم: هو المصدر الأول في دعم القاعدة النحوية والأوثق بين كل هذه المصادر، إذ تسقط دونه الشواهد الأخرى، التي قد ترد مخالفة له في دعم القاعدة النحوية، وكانت أكثر شواهد القرآنية على قراءة عاصم بن أبي النجود، وهذه هي قراءة الجمهور، لأنّ عاصماً أخذ قراءته عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام وعثمان بن عفان وعبدالله بن مسعود وأبي بن كعب، ورواها عن الحسن والحسين ابني عليّ بن أبي طالب عليه السلام<sup>(٢)</sup>.

(١) ط: المقدمة المحبسة / ابن بابشاذ (مقدمة المحقق): ٥٤ / ١.

(٢) ط: النشر في القراءات العشر / الجزوي: ١ / ١١٩ - ١٢٧، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة

والنحو / د. مهدي المخزومي: ٢٢ - ٢٣.

إذاً هذه القراءة هي قراءة آل البيت عليهم السلام وإليها استند في أكثر شواهده وإن كان يعتقد إجماع المسلمين على حجية هذه القراءات وتواترها<sup>(١)</sup>، لذا كان يعتمد على بعضها في توثيق قواعده النحوية أو آرائه فيه، ثم أنه لم يشر في استشهاده بالقراءات القرآنية إلى مخالفتها للقياس، أو أنها تخالف أصلاً من أصول أي من المدرستين، بل كان يذكرها إيراداً لشاهد نحوي في مسألة نحوية، ثم يعلل ما جاء فيها : أو أنه كان يعدّها من نوادره التي يعتمد عليها في توثيق بعض المسائل المختلف عليها وفق ما جاءت به، وهذه بعض الأمثلة من القرآن الكريم والقراءات القرآنية :

١- إنّ الأصل في المفعول به تأخّره عن الفاعل<sup>(٢)</sup>، لكونه فضلة، والفضلة يمكن الإستغناء عنها، لذا تأخّرت عن الفاعل، غير أنّ ابن معصوم استشهد بالقرآن على تقدّم المفعول به على فاعله لأنّ الأصل فيه - أي المفعول به - تأخّره عن الفاعل لأنّه فضلة، فقد يجوز خلاف الأصل فيتقدّم المفعول أو يتأخّر الفاعل كما في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذِيرُ﴾<sup>(٣)</sup>، ويجب ذلك الأصل إذا خيف اللبس في الفاعل لعدم ظهور الإعراب<sup>(٤)</sup> أي وجوب تقديم الفاعل على المفعول به إذا خيف اللبس من نحو قولنا : (ضرب عيسى موسى) فالفاعل عيسى مقدّماً، وموسى مفعول به، وإنّما قدّم الفاعل وجوباً لمنع اللبس والوقوع في الخطأ، فقدّم الفاعل وأخّر المفعول به عملاً بالأصل.

(١) ط : دراسات قرآنية / د. محمد حسين الصغير : ١٢٤.

(٢) ط : الحدائق الندية / ابن معصوم : ٧٥.

(٣) سورة القمر / الآية ٤١.

(٤) ط : الحدائق الندية / ابن معصوم : ٧٥.

٢- إنَّ الواو من حروف العطف وهي لمطلق الجمع عند أغلب النحاة<sup>(١)</sup>، وقد أفاد منها، فقال : (فالعمل في نحو جاء زيد وعمرو محتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد، وأن يكون حصل من زيد أولاً، أو أن يكون حصل من عمرو أولاً، فبهذه ثلاثة احتمالات عقلية لا دليل في الواو على واحد منها وإنَّها دلت على مطلق الاجتماع في الحكم، ومن ثم يُعطف بها الشيء على مصاحبه نحو : ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السُّيُوفِ﴾<sup>(٢)</sup>، وعلى سابقه نحو ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٣)</sup>، وعلى لاحقه ﴿جَعَلْنَاكُمْ وَالْأَنْبِيَاءَ﴾<sup>(٤)</sup>، وهو بذلك لا يختلف عن بقية النحاة فيها، غير أنه فضل في الاحتمالات التي ترد فيها عاطفة لمطلق الجمع.

٣- وقد يُحذف المبتدأ جوازاً إذا وجدت القرينة الدالة على المحذوف، قال ابن معصوم: (وأما حذف المبتدأ جوازاً فعند قيام القرينة أيضاً، نحو قولك زيد لمن قال: مَنْ هذا، أي هذا زيد، وهو كثير بعد الإستفهام. قال تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَطَمَةُ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ﴾<sup>(٥)</sup>، أي هي نار الله، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ تَارُ حَامِيَّةَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَمَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَمُ النَّارِ﴾<sup>(٨)</sup> وبعد فاء الجواب

(١) ظ: حروف المعاني / الزواج: ٣٦، معاني الخروف / الروابي: ٥٩، مغني اللبيب / ابن هشام:

٦٦٥ / ١.

(٢) سورة العنكبوت / الآية ١٥.

(٣) سورة الحديد / الآية ٢٦.

(٤) سورة الرسائل / الآية ٣٨.

(٥) الخلفاء الندية / ابن معصوم: ١٥٦.

(٦) سورة الحجر / الآية ٥-٦.

(٧) سورة القارعة / الآية ١٠-١١.

(٨) سورة الواقعة / الآية ٢٧-٢٨.

(٩) سورة الحجج / الآية ٧٢.

نحو ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾<sup>(١)</sup> أي فعله لنفسه<sup>(٢)</sup>، فالمبتدأ المحذوف في قوله سبحانه ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ﴾ هي نار الله، والقرينة الدالة عليها (الحطمة) فيكون الجواب هي نار الله<sup>(٣)</sup>، وكذلك في قوله سبحانه ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ فِي يَدْرِ مَحْضُودٍ﴾، فالمبتدأ محذوف هم في سدر مخضود، والقرينة الدالة عليه (أصحاب اليمين)، وهكذا لبقية الامثلة، فهو لا يختلف عن غيره في حذف المبتدأ جوازاً.

ومثله كذلك حذف الخبر جوازاً أو كليهما معاً، ففي قوله تعالى ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> قال : (فحذف خبر الأول، ومبتدأ الثاني)<sup>(٥)</sup>، والتقدير في الأول (عليكم سلام)، وفي الثاني (أنتم قوم منكرون)<sup>(٦)</sup>.

٤- ومن تأنيث المذكر، قال ابن معصوم : (ومن تأنيث المذكر حملاً على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر نحو قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٧)</sup> آتت المصدر المنسبك من أن والفعل هو المخبر عنه لتأنيث الخبر وهو فتنتهم)<sup>(٨)</sup>، والتقدير (ثم لم تكن فتنتهم إلا مقالتهم)، وهذا ماذهب إليه أبو حيان الأندلسي

(١) سورة فصلت / الآية ٤٦، سورة الجاثية / الآية ١٥ .

(٢) ط : شرح ابن عقيل / ابن عقيل : ٢٤٦/١ .

(٣) الحدائق الندية / ابن معصوم : ٥١ .

(٤) ط : جمع البيان / الطبرسي : ٥٣٨/٥ .

(٥) سورة النازيات / الآية ٢٥ .

(٦) الحدائق الندية / ابن معصوم : ٥١ .

(٧) ط : الكشف / الزغشري : ٤٠٤/٤، البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي : ١٩٦/٨ .

(٨) ط : م . ن . ٤٠٤/٤، م . ن : ١٩٧/٨ .

(٩) سورة الأنعام / الآية ٢٣ .

(١٠) الحدائق الندية / ابن معصوم :

والزجاج، قال أبو حيان الأندلسي : (إنَّ الأَوَّلَى أن يقدر أن قالوا بمؤنث أي إلّا مقالتهن، وكذا قدره الزجاج بمؤنث)<sup>(١)</sup>، ولكن لماذا لا يكون التقدير : إلّا قورهم؟

أما شواهد في القراءات القرآنية فكثيرة منها:

١ - ردّ كون (إنّ) إذا دخلت على الاسم لأبْدَ أن يَكُون بعدها إلّا أو أما المشدّدة<sup>(٢)</sup> معتمداً في ذلك على بعض القراءات السبعة، ففي قوله تعالى : ﴿إِنْ كُنْ تُحِبُّ نَفْسِي لَمَّا عَلَيَهَا حَافِظٌ﴾<sup>(٣)</sup>، ففي قراءة (لَمَّا) يقول ابن خالويه : (يقرأ بتشديد الميم وتخفيفها، فالجحة لمن شدد ان جعل إنّ بمعنى (ما) الجاحدة، وجعل (لَمَّا) بمعنى (إلّا) للتحقيق، والتقدير : مأكّل نفسي إلّا عليها حافظ من الله تعالى)<sup>(٤)</sup>، لكن ابن معصوم ردّ ذلك<sup>(٥)</sup> بدخول إنّ النافية على الاسم من دون الحاجة إلى إلّا ولَمَّا واستشهد بقوله تعالى : ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾<sup>(٦)</sup>، أي كقولنا : (ما عندكم بارضكم نور)<sup>(٧)</sup>، فاحتفظت بكونها نافية من غيرهما، من خلال قراءة (لَمَّا) المشدّدة.

٢ - وكذلك (إنّ) المخففة من (إنّ) المكسورة الهمزة المشدّدة النون فإنّها تدخل على الجملتين الأسمية والفعلية، فإن دخلت على الإسمية الغيت غالباً لزوالها اختصاصها بالأسماء<sup>(٨)</sup> مستهدداً بقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَعِلْ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾<sup>(٩)</sup>

(١) البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي : ١٢٧ / ٤.

(٢) ظ : الحدائق الندية / ابن معصوم : ٢٤٣.

(٣) سورة الطارق / الآية ٤.

(٤) الحجة في القراءات السبعة / ابن خالويه : ٢٤٢.

(٥) ظ : الحدائق الندية / ابن معصوم : ٢٤٣.

(٦) سورة يونس / الآية ٦٨.

(٧) ظ : البحر المحيط / أبو حيان : ٢٣٠ / ٥.

(٨) ظ : الحدائق الندية / ابن معصوم : ٢٤٣.

(٩) سورة يس / الآية ٣٢.

في قراءة من خَفَفَ لَمْ<sup>(١)</sup>، لأن ورود لَمْ مشددة يعني كون (إِنْ) نافية لا مخففة من (إِنْ) لكن ابن هشام الأنصاري يذهب إلى أنها إِنْ (دخلت على الأسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين)<sup>(٢)</sup>، ودليله قراءة الحريصين وأبي بكر، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَسَاءَ لِيَوْمَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> ذلك أن مَنْ أجاز إعمالها مخففة أنه جعلها مخففة من المثقلة فأعملها عمل المثقلة لأنها مشبهة بالفعل، وَمَنْ أهملها حجته أنه لَمْ خَفَفَ عاد الاسم بعدها إلى الابتداء والخبر<sup>(٤)</sup>.

هذا الاختلاف إنما مرجعه إلى فكرة العامل النحوي التي قال بها النحويون تأثراً بالمناطقة والتكلمين.

٣- لام الأمر دائماً ما تقترن بفعل المضارع للغائب، ولاتأتي مع المخاطب، غير أن فعل الأمر عند ابن معصوم لا يُدُلُّ عليه إلا بالحرف، لأنه معنى وحقه أن يُؤدِّي بالحرف وهو الأصل، وإن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمراً أو خبراً خارج من مقصوده<sup>(٥)</sup>، لذا جاء الأمر على قراءة جماعة في قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾<sup>(٦)</sup> بالتاء أي (فلتفرحوا) مع المخاطب على الأصل عنده، فالغيث القاعدة بدخول لام الأمر على الغائب في الغالب، في حين وصف ابن باشاذ (ت ٤٦١ هـ) قراءة الآية بالتاء بالشذوذ، فقال: (من قرأ «فبذلك فلتفرحوا» بالتاء فإنه استعمل الأصل المتروك، لأن الأصل في المواجهة أن يكون بلا حرف مضارعة وإن

(١) ظ: العنوان في القراءات السبع / أبو طاهر المقرئ: ١٥٩.

(٢) مخني اللبيب / ابن هشام: ٥٧/١.

(٣) سورة هود / الآية ١١.

(٤) ظ: الحجة في القراءات السبعة / ابن خالويه: ١٠٨.

(٥) ظ: الحقائق الندية / ابن معصوم: ٢٥.

(٦) سورة يونس / الآية ٥٨.

يُقال : فبذلك فافرحوا، لأنّ المواجهة أغنت عن تاء المخاطبة، ومثله في الشذوذ ﴿لَسْتُ أَخْذُوا مَصَافِكُمْ﴾ وأصله «خذوا مصافكم»<sup>(١)</sup>.

٤- وذهب ابن معصوم إلى جواز العطف على الضمير معتمداً رأي الرضي في شرح الكافية إذ عدّ من مؤيدات الجواز قوله تعالى : ﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرِ بِهِ وَالْمُسْجِدَ الْحَرَامَ﴾<sup>(٢)</sup> بالعطف على الماء لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه الفصل الأجنبي بين جزئي الصلة<sup>(٣)</sup>، ومعزراً ذلك بقوله : (ومن مؤيدات الجواز ايضاً قراءة حمزة ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾<sup>(٤)</sup>، وهي قراءة ابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقائدة والنخعي والأعمش ومجى بن وثاب وأبي زيد، ومثل هذه القراءة قول بعض العرب (ما فيها غيره وفريسيه) رواه قطرب بجر فريسيه، ومثله ما أنشد سيبويه من قول الشاعر:

(فاليوم قرّبت تهجرتنا وتشمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب)<sup>(٥)</sup>

وهو بذلك يذهب مذهب الكوفيين في الخفض، قال ابن خالويه : (فأما الكوفيون فأجازوا الخفض واحتجوا للقاريء بأنه أضمر الخافض واستدلوا بأن العجاج كان إذا قيل له : كيف نجدك؟ يقول : خير عافاك الله، يريد بخير)<sup>(٦)</sup>، في حين انكرها البصريون وقالوا بنصب (الارحام) بحجة عطفها على (الله) تعالى<sup>(٧)</sup>.

---

(١) المقدمة المحبة / ابن باشاذ : ٢٤٤ / ١.

(٢) سورة البقرة / الآية ٢١٧.

(٣) ظ : شرح الرضي على الكافية / الرضي الاستربادي : ٣٣٦ / ٢.

(٤) سورة النساء / الآية ١١.

(٥) الخلفاء الندية / ابن معصوم : ١٥٩، ظ : الكتاب / سيبويه : ١ / ٣٩٢ تحصيل عين الذهب / الأعلام

الششمري : ٣٧٧ - ٣٧٨.

(٦) الحجة في المقراءات السبعة / ابن خالويه : ٥٨.

(٧) ظ : م . ن . ٥٨.

فهكذا نجد ابن معصوم المدني يعدّ الشاهد القرآني وما جاء من القراءات القرآنية المتفق عليها حجة في تثبيت القاعدة النحوية وترك ما خالفها، ولم يهتم بكون الرأي الذي يخالفه أو يتفق معه كوفياً أو بصرياً، فهو يأخذ بكل الآراء الموافقة للنص المبارك.

### ثانياً الحديث النبوي الشريف وأحاديث آل البيت (عليهم السلام) :

استشهداته بالحديث النبوي الشريف تكاد تكون قليلة قياساً على شواهد القرآنية والشعرية، وربما كان ذلك جرياً مع مسار عليه معظم النحاة في قلّة إيرادها شأهاً لتثبيت قاعدة نحوية، لأن مصادره التي اعتمد عليها يغلب عليها قلّة الاستشهاد به، وهذا مما بدا واضحاً في كتابه، فمن ذلك:

- ١- قوله (عليه السلام) لأصحابه: (لتأخذوا مصافكم)<sup>(١)</sup>، فعند ابن معصوم أن فعل الأمر لا يُدَلُّ عليه إلا بحرف، وأن اللام في (لتأخذوا) قد دخلت على المخاطب، وهو الأصل في ذلك خلافاً لابن بابشاذ الذي عدّ ذلك من الشذوذ<sup>(٢)</sup> - كما علمت من قبل.
- ٢- وفي قوله (عليه السلام) لعائشة: (إني لا أعلم إذا كنت عليّ راضيةً وإذا كنت عليّ غصبي)<sup>(٣)</sup>، فقد أورده للاستدلال على كون (إذا) الأولى مبتدأ والثانية خبر، لتعضيد ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ لَإِيسَ لِيُوقِعْتَهَا كَاقِبَةٍ خَافِضَةٍ رَافِعَةٍ إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا﴾<sup>(٤)</sup>، فقال ابن معصوم: (قال ابن جني في ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾، الآية فيمن نصب خافضة رافعة، إن إذا الأولى مبتدأ والثانية خبر، والمنصوبان حالان،

(١) ظ: الحقائق الندية / ابن معصوم: ٢٥.

(٢) ظ: المقدمة المحسية / ابن بابشاذ: ١ / ٢٤٤.

(٣) الحقائق الندية / ابن معصوم: ٢٤٧.

(٤) سورة الواقعة / الآيات ١ - ٤.



والمعنى وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين وهو وقت رج الأرض<sup>(١)</sup> وأورد الحديث، فرجح كونها مبتدا وخبر فيه.

٣- في قوله ﷺ مورداً فيه لغة أهل اليمن فقال: (ليس من أمبر امصيام في امسفر)، إذ جاء به مستشهداً بورود (أم) في لغة اليمن حرف تعريف، فقال: (أن تكون حرف تعريف كأل، وهي لغة حمير)<sup>(٢)</sup> وأورد الحديث. وهذه من لغات العرب المذمومة وتسمى بالطمطانية<sup>(٣)</sup>.

٤- قوله ﷺ: (إن في قعر جهنم سبعين خريفاً).

جاء بـ(إن) لكونها حرف جواب بمعنى نعم، فقال: (أن تكون حرف جواب كنعم فيقع تصديراً للمخبر وإعلاماً للمستخبر ووعداً للطالب... هذا مذهب سيبويه والجمهور)<sup>(٤)</sup> وهو اختياره، وأورد الحديث شاهداً على ذلك، وكذلك أوردته في كون خبرها يأتي منصوباً في لغة من لغات العرب، فقال: (وأجاز نصبه - أي خبر إن - على أنه لغة، ومَن قال بذلك ابن أسلم وابن الطراوة وابن السيد البطليوسي)<sup>(٥)</sup>، فسبعين عدّها خبراً لـ(إن) في بعض لغات العرب. وأما ما يتعلّق بأقوال آل البيت عليه السلام فسأبحثها في مذهب النحوي إن شاء الله.

### ثالثاً أقوال العرب شعراً ونثراً :

يُعدُّ الشعر العربي المصدر الثاني من مصادر اللغة والأدب وكثرة الاستشهاد به

---

(١) الخدائق الندية / ابن معصوم : ٢٤٧.

(٢) م. ن. ٢٥٢.

(٣) م. ن. ٢٤٥؛ ط. للزهر / السيوطي : ٢٢٣/١، نصول في نفع العربية/ د. رمضان عبدالنواب: ١٢٨.

(٤) م. ن. ٦١.

(٥) م. ن.

عند علماء النحو العربي، وإنَّما كثر الإحتجاج لأنَّه يمثِّل ثروة لغوية، وهو ديوان العرب وموضع تفاخرهم وعنوان مجدهم، فكان لكلِّ هذا مصدراً رئيساً ووسيلةً في استنباط الأحكام النحوية وتقييدها، فوضعوا الأسس لاختيار الشعراء الذين يُجَنِّحُ بشعرهم وحدّدوا عصور الإحتجاج<sup>(١)</sup>.

لقد أفاد ابن معصوم من سابقه في اختيار شواهد الشعرية، واعتمد على امهات كتب اللغة والنحو، فأخذ عنهم الكثير ممَّا وجده في المؤلفات النحوية الأصول، ككتاب سيويه ومقتضب المبرّد وأصول ابن السراج ومفصل الزغشري وغيرهم فضلاً عن دواوين الشعراء ممَّا صحَّ عنده في الرواية عنهم، فاستشهد بشعراء العصر الأموي والعصر العباسي رغم ابتعادهم عن عصور الإحتجاج<sup>(٢)</sup>.

نلاحظ أنَّ ابن معصوم المدني لا ينسب أكثر الشواهد إلى شعرائها، وهو إنما يسير على خُطى سابقه من علماء النحو، الذين أهملوا نسبة الأشعار إلى أصحابها، وهذا ممَّا دفع النحاة إلى تصنيف الكتب الخاصة بشرح هذه الشواهد منها كتاب (تحصيل عين الذهب) للأعلم (ت ٤٧٦هـ) وهو في شرح شواهد سيويه، وكتاب (خزانة الأدب) للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) وهو في شرح شواهد الرضي على الكافية، وغيرهما. فمن شواهد ما أنشده سيويه من قول الشاعر:

فاليوم قرَّبتَ تهجونا وتشتعنا      فاذهب فما بك والأيام من عجب  
في جواز العطف على الضمير فخفض (الأيام) عطفاً على ضمير المخاطب  
المجرور (بك)<sup>(٣)</sup> وأورد قول الشاعر:

---

(١) ظ: مقدمة خزنة الأدب للبغدادي.

(٢) ظ: الحقائق الندية / ابن معصوم: ٤٤، ٤٥، ٥١، ١٥٩، ١٧٣، ٢٤٢.

(٣) ظ: م. ن. ١٥٩، ظ: كتاب سيويه ٣٩١/١.

جاءت الخلافة أو كانت له قدراً  
كما أتى ربُّهُ موسى على قدر  
استشهاده منه بتقديم المفعول على الفاعل، إذ الأصل تأخره عن الفاعل لآتية  
فضلة مقدّمة خلاف الأصل<sup>(١)</sup>.

وفي استعمال الباء بمعنى البذل، قال ابن معصوم : (وهي التي يحسن في مكانها  
بدل، كقول الحماسي:

فليت بهم قوماً إذا ركبوا  
شتوا الإغارة فرساناً وركباناً  
أي بدّهم، وانتصاب الإغارة على المفعول لأجله<sup>(٢)</sup>. قالباء في (بهم) استعملت  
بمعنى البذل والتقدير (فليت لي بدّهم قوماً).

أما شواهد من مثور كلام العرب فهي قليلة قياساً إلى الشواهد الشعرية.  
وأوردها لتوضيح بعض الأحكام النحوية، وليس لبناء قاعدة، فمنها ما جاء في كلام  
ابن الزبير في كون دلالة (إنّ) بمعنى (نعم)، فقال : (وكقول ابن الزبير لمن قال له :  
لعن الله ناقه حملتي إليك قال إنّ وراكبها، أي نعم ولعن الله راكبها)<sup>(٣)</sup>.

وفي تذكير المؤنث وبالعكس حملاً على المعنى نقلاً عن بعض العرب، قال :  
(وكقول بعضهم : جاءته كتابي فاحتقرها، فيها حكاة الأصمعي عن أبي عمرو، قال :  
سمعت رجلاً من أهل اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلتُ له :  
أتقول : جاءته كتابي، فقال : نعم أليس بصحيفة<sup>(٤)</sup>)، فأنّت المذكر (الكتاب) حملاً على  
المعنى من كونه صحيفة، وهي مؤنث.

(١) ظ : م . ن : ٤٥ .

(٢) الخليلي النخعي / ابن معصوم : ١٠٧ .

(٣) م . ن : ٢٤٥ .

(٤) م . ن : ٢١ .

ومنها أيضاً قول أبي الدرداء : (وأنزلنا على حالٍ لنا ذو مالٍ وذو همة)<sup>(١)</sup> فقد أوردته لبيان التعت إذا كان لنكرة اشترط في جواز القطع تأخره عن نعت آخر.

مصادره:

لاربي في أن ابن معصوم المدني في كتابه الكبير (الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية) لما أورد فيه من علم واسع ومسائل مشعبة في النحو العربي، قد اعتمد على مصادر كثيرة، وأستطيع أن أقول سامن كتاب في النحو سواء كان من المشاركة أو المغاربة من القدماء أو ممن كان قريباً من عصره إلا وأطلع عليه وأفاد منه في توضيح القواعد النحوية وتعزيد الآراء فيها، وخاصة كتب النحو الأصول، فقد كان حريصاً جداً على معرفة كل ما يحيط بالمسألة النحوية من إشكالات دلالية أو إعرابية، فيحاول أن يرصدها ويوجهها معتمداً على ما تعلمه هو وما انفرد به من آراء خاصة، أو الاستعانة بآراء غيره، فهو تارة مرتجحاً رأياً من الآراء أو مؤمناً آخر، ومعزداً ذلك بما حفظ من كتب النحو وغيرها.

وأهم مصادره:

١- القرآن الكريم : كان له الحظ الأوفر في تعزيد القواعد أو استنباط الحكم النحوي من خلال الآيات المباركات.

٢- كتب القراءات القرآنية : فقد أفاد منها في إثبات قاعدة أو نفيها أو تعزيدها دون أن يشير إلى مصدر القراءة، غير أنني وجدت أكثر ما يعتمد إنها كان على كتاب الحجة في القراءات السبعة لابن خالويه، والنشر في القراءات العشر للمجزري.

٣- دواوين الشعر العربي من شعراء الجاهلية والإسلام، وكذلك العصر

---

(١) م. ٥، ١٥٥.

٤- كتب النحو الأصول: منها كتاب سيبويه ومقتضب البرد والأصول لابن السراج والمفصل للزخشي، فضلاً عن كتب أخرى لم يذكرها وإنما ذكر مؤلفيها من نحو الأخفش والأباري والمازني والزجاجي وابن جني وغيرهم من علماء القرون الأولى، ومنها أيضاً الشروح من نحو شرح الرضي على الكافية وشرح المفصل لابن يعيش، واعتمد بشكل كبير على ما ألفه ابن هشام الأنصاري فذكر من مصنفاته شرح شذور الذهب والمغني وشرح اللمحة وشرح التسهيل، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، وأفاد من كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لابي حيان الأندلسي، ومن كتب الدماميني من نحو تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب، وشرح التسهيل وذكر كثيراً مما كان يراه ابن عصفور الأشبيلي وابن خروف والشلوين وتلميذاه ابن الصائغ وابن أبي الربيع، وابن الطراوة وناصر الجيش والشمي وغيرهم في مصنفاتهم وشروحاتهم على الفية ابن مالك وابن الحاجب وغيرها من الكتب المختصرة والموجزة<sup>(١)</sup>.

فضلاً عن ذلك اعتمد على بعض من كتب التفسير من نحو الكشاف للزخشي، وكتب البلاغة للتفتازاني وبهاء الدين السيكي.

وكان يعدّ من مصادره ما أفاده من علم عن طريق أساتذته من نحو علي بن محمد الشامي الذي علّمه النحو وأشار إلى الشيخ الحرفوشي ونعته بأنه (استاذ اساتذتنا الحرفوشي)<sup>(٢)</sup> وهو من جبل عاملة بلبنان، وتلمذ على الشيخ البهائي وكان له آراء في

(١) إنها تركت ذكر الصفحات التي وردت فيها هذه الكتب لكثرتها .

(٢) ظ: الحدائق الندية / ابن مصوصم : ١٠٧،

النحو جدرة بالاهتمام.

هذه هي أغلب المصادر التي اعتمد عليها ابن معصوم في دراساته وشرحه على الفوائد الصمدية للشيخ البهائي، والتي تمثلت بكتب الأصول والشرح فضلاً عن آراء العلماء المبثوثة في كتب تلامذتهم وغيرها من كتب القراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف ودواوين شعر العرب.

### المؤاخذات :

لا يخلو كتاب من خلل أو عيب، وقد رصدتُ في الحقائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، بعضاً من المؤاخذات، وهي في الأصل لا تقلل من قيمة الكتاب أبداً، فمن المؤاخذات ما يأتي:

١- ألحق اسم المصدر في باب المصدر، وحقه أن يُفرد في باب وحده، قال ابن معصوم: (لا بأس لذكر الاسم المصدر تيمناً للفائدة وتعميماً للعائدة، إذ لا يُغني ذكر المصدر عن ذكره)<sup>(١)</sup>، وقسمه على ثلاثة أقسام أحدها ما كان من أساء الأحداث كسبحان، والثاني ما اختلف في إعماله وهو ما كان اسماً لغير الحدث فاستعمل له كالعطاء، والثالث ما يعمل اتفاقاً وهو ما يُدعى بميم لغير الفاعلة كمضرب ومقتل لآته مصدر في الحقيقة ويسمى المصدر الميمي<sup>(٢)</sup>. ولم يذكره ابن عقيل في باب المصدر، وأفرد له الرضي باباً خاصاً<sup>(٣)</sup>.

٢- تقديم المفعول به على المفعول المطلق لآته كان يراه أكثرها استعمالاً

---

(١) الحقائق الندية / ابن معصوم : ١٧٣.

(٢) ظ : م . ن.

(٣) ظ : شرح الرضي عل الكافية / الرضي الاسريدي : ٣ / ٤١٢.

وأشهرها ذكراً وأمكنها في النصب لشدة احتياجه إليه<sup>(١)</sup>، في حين قدّم الزخشي  
المفعول المطلق على المفعول به في المفضل<sup>(٢)</sup>، والرضي في شرحه على الكافية<sup>(٣)</sup>  
وغيرهم، وعدّوه أصلاً للمفعولات، وهو الراجح. فالزخشي وابن الحاجب إنّما  
قدّماه على المفعول به في الذكر لآته المفعول حقيقة<sup>(٤)</sup>.

٣- وما يؤخذ على ابن معصوم ما جاء في الأداة (إذ)، فيقول: (إذ ترد ظرفاً  
للزمن الماضي، ولا تقع للاستقبال عند الجمهور)<sup>(٥)</sup>. والأولى أن يقول (في الغالب)  
لأن (إذ) قد تكون اسماً للزمن المستقبل، نحو قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذْ  
الْأَغْلَافُ فِي أَعْطَانِهِمْ﴾<sup>(٦)</sup>، فإن (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس  
عليه وقد أعمل في (إذ) فيلزم أن يكون بمنزلة إذا<sup>(٧)</sup>.

٤- وكذا لك ما جاء في (إذا)، إذ يقول ابن معصوم: (إذا ترد ظرفاً للزمن  
المستقبل وفيها معنى الشرط غالباً فتضاف إلى شرطها، وهو الجملة التي بعدها لزوماً  
وتنصب بجوابها عند الأكثرين)<sup>(٨)</sup>.

غير أنّ (إذا) قد تحيى للماضي<sup>(٩)</sup>، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا

(١) ظ: الحدائق الندية / ابن معصوم: ٧٥.

(٢) ظ: المفضل / الزخشي: ١٨.

(٣) ظ: شرح الرضي على الكافية / الرضي الاستريادي: ١/٢٩٥.

(٤) ظ: شرح شذور الذهب / ابن هشام: ٢٥٢-٢٥٣.

(٥) الحدائق الندية / ابن معصوم: ٢٤٦.

(٦) سورة غافر / الآية ٧١-٧٠.

(٧) ظ: المغني / ابن هشام: ١/٨١، مع المراجع / السيوطي: ١/٢٠٤، الدراسات النحوية واللغوية عند  
الزخشي / د. فاضل السامرائي: ١١٩-١٢٠.

(٨) الحدائق الندية / ابن معصوم: ٢٤٦.

(٩) ظ: المغني / ابن هشام: ١/٩٥، مع المراجع / السيوطي: ١/٢٠٦، الدراسات النحوية واللغوية عند  
الزخشي / د. فاضل السامرائي: ١١٩-١٢٠.

أَتَوَكَّلْ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴿١١﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا فَأَخْرَجَتْ مِنْهَا كُلَّ فَتَكَةٍ فَإِنَّهَا سَاءُ مُتَجِدِّدَةٌ﴾ (١٢)، والإستقبال جاء لـ (إذا) من (فسوف يعلمون) وهي لا دخل لها في هذا الإستقبال لأنها ظرف بمعنى حين، وتحدث في الآيتين عن حالة كانت في المستقبل وهي تذكر في كل زمان ومكان، أناس صادقون وآخرون لم ينطبعوا على الصدق والإخلاص .

٥- وقد تبنت ابن معصوم القول بكون (حاشا) تفيد التنزيه في باب الإستثناء وهو قول الرضي (٣)، غير أن إفادة حاشا للتنزيه في باب الإستثناء لم تكن معروفة عند النحويين (٤)، إذ إن حاشا التنزيهية غير حاشا الإستثنائية (٥)، وافرد لها ابن هشام باباً خاصاً، فقال: (الثاني: أن تكون - حاشا - تنزيهية نحو حاش لله وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل) (٦).

٦- فَرَزَ أفعال القلوب في باب وحدها عن أفعال المقاربة، وهي كلها من النواسخ وتتعدى إلى مفعولين.

٧- تفريق حروف الجر على بابين، ففي الباب الأول جعلها ضمن المتعلقات بالأساء، وفي الباب الثاني يَبَيِّنُ أحكامها مع المجرور، وكان الأفضل أن تكون في باب واحدة.

---

(١) سورة التوبة / الآية ٩٢.

(٢) سورة الجمعة / الآية ١١.

(٣) ط: شرح الرضي على الكافية / الرضي الاسترادي: ١٢٤ - ١٢٥.

(٤) ط: المقدمة المحبة / ابن بابشاذ: ١/ ٢٣٩، ٢/ ٣٢١، المختص في شرح الإيضاح / الجرجاني: ٧١٥/ ٢.

- ٧١٧.

(٥) ط: مني اللبيب / ابن هشام: ١/ ٢٤١ - ٢٤٣.

(٦) م: ن: ١/ ٢٤٢، ط: المختص / المبرد: ٢/ ٥٩٦، اللع في العربية / ابن جني: ١٤٦.



٨- فرّق كثيراً من الأدوات، ووزّع الأداة الواحدة على أكثر من باب مثل لا

النافية وغيرها .

٩- لم يُفرد باباً لأدوات الاستفهام.

١٠- لم يُفرد باباً للإغراء والتحريض.

١١- لم يُفرد باباً خاصاً بالنفي.

١٢- عدم إفراد باب خاصٍ للتعدي واللزوم في الأفعال.

هذه هي أهم المواخذات، وهي لا تؤثر في قيمة الكتاب، وقد يكون ابن

معصوم معذوراً في ذلك إذ كان ملزماً بها جاء في (الفوائد الصمدية) غير أنه لم ينوّه إلى

ذلك.



## الفصل الثاني مذهبه النحوي

المبحث الأول: المذاهب النحوية وأثرها في منهجه النحوي:

لم يعد عصر ابن معصوم المدني عصر صراعات بين المدارس النحوية لأن فيه تكامل النحو العربي قواعد وقوانين، فابن معصوم ولد في وقت لم يكن فيه حس أو شعور من تأثير مدرسة على أخرى، أو طغيان مذهب نحوي على آخر، إذ إن ذلك قد حصل وتكامل في القرون الثلاثة الأولى من الهجرة النبوية المباركة، لذا يعد ابن معصوم من النحاة المتأخرين إذ انتهت مرحلة التأصيل للنحو العربي مع نهايات القرن الثالث الهجري، وتزعم المدرسة البصرية آنذاك أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، وتزعم المدرسة الكوفية أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ).

وكان لكل منها أصحابه وتابعوه ممن درسوا النحو عليها، فمنهم من تأثر بالمبرد، وآخرون بثعلب، وبعضهم أخذ عن الاثنين معاً، وكانت بغداد ساحة الصراع النحوي بين المذهبين، فتمخّض عن ذلك تيار ثالث حاول أن ينتخب من هؤلاء وهؤلاء، واستمر هذا التيار الجديد حتى منتصف القرن الرابع الهجري، حيث بدأت تتضح مساراته، ابتداءً من ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) وغيره ممن خلط بين المذهبين ويُقصد بهم البغداديون<sup>(١)</sup>.

---

(١) ظ: الفهرست/ ابن التميم: ١٢٣.

غير أنّ المتبع لنشأة النحو العربي يجد أنّ أصوله بصرية، يقول ابن سلام (ت ٢٣١هـ): (وكان لأهل البصرة في العربية قدمة بالنحو وبلغات العرب والغريب عناية)<sup>(١)</sup>، فكان أبو الأسود الدؤلي - كما علمت - أول من اهتم بالنحو العربي منهم بدافع من الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، فوضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف وحروف الرفع والنصب والجر والجزم، وأخذ عنه يحيى بن يعمر، (وكان مأموناً عالماً يروي الفقه، روى عن ابن عمر، وروى عن قتادة، وإسحاق بن سويد وغيرهما من العلماء، وأخذ ذلك عنه ميمون الأقرن وعنبسة الفيل، ونصر بن عاصم اللثبي وغيرهم)<sup>(٢)</sup>، ثم جاء من بعد هؤلاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، (وكان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء... وكان عيسى بن عمر أخذ عن ابن أبي إسحاق، وأخذ يونس عن أبي عمرو بن العلاء)<sup>(٣)</sup>، ولم يكن في الكوفة آنذاك من تصدي للنحو ودراسته، حتى جاء أبو جعفر الرضاسي (ت ١٤٨هـ) إلى البصرة يطلب النحو من أهله، وتبعه الكسائي (ت ١٨٩هـ)، فنشأ تيار جديد اتضحت معالمه أكثر عند الفراء (ت ٢٠٧هـ)، أي أنّ التقاء الأخيرين كان السبب في وضوح هذا التيار الجديد الذي نشأ في الكوفة، والذي اتخذ سبيلاً آخر، وهو في الحقيقة لا يختلف عن مدرسة البصرة كثيراً، إلا في بعض السمات التي اختلفت بها كل بيئة والتي تمثلت ببعض الخصائص الاجتماعية والاتجاهات الفكرية التي فرضت نفسها على كل من هذين الاتجاهين.

فمدرسة البصرة، كما يقول الشيخ محمد الطنطاوي: (إن من حسن حظ النحو

(١) طبقات نحول الشعراء/ ابن سلام: ١٢ / ١.

(٢) ظ: م ن: ١٣ / ١.

(٣) طبقات نحول الشعراء/ ابن سلام: ١٥ / ١.

أن كانت البصرة مولده ومهده لأنها اختصت بها حرمة الكوفة التي ناهضتها بعد ذلك:

أولاً: إن العرب النازحين إليها من القبائل العريقة في اللغة الفصحى فانغذوها دارهم وأكثرهم من قيس وتميم الذين بقوا على عربيتهم.

ثانياً: أنه كان على كتب منهم المريد الذي قد اتخذ العرب سوقاً في الجهة الغربية منها مما يلي البادية بينه وبينها نحو ثلاثة أميال.

ثالثاً: موقعها الجغرافي فإنها على طرف البادية مما يلي العراق وأدنى المدن إلى العرب الاقحاح الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار<sup>(١)</sup>.

هذه الخصائص الجغرافية التي اختصت بها البصرة قد جعلتها أقرب ما يكون إلى قبائل العرب الاقحاح، فضلاً عن أنها كانت محط رحال العلماء من غير العرب كالفرس والهنود وغيرهم، بحكم موقعها من البحر وقربها من بلاد فارس واخذ، فكل هذه العوامل عملت مجتمعة أن ترتدي البصرة رداءً خاصاً بها يختلف عن غيرها فتمسكت باللغات الأفصح لأنها نشأت على طرف البادية، وتحكم البداوة في اختيار علمائها واضح جداً، فضلاً عن تحكم الحضارات المجاورة في تعقيد القواعد والتمثل في استعمال المنطق وعلم الكلام والفلسفة فيها، لذا فإن (البصريين) كانوا أكثر حرية وأقوى عقلاً وأن طريقتهم أكثر تنظيماً وأقوى سلطاناً على اللغة<sup>(٢)</sup>.

إن حريتهم هذه إنما جاءت من اعتيادهم على الأغلب الشائع من كلام العرب فضلاً عن تحكم المقياس العقلية في الكثير من شؤونهم، وإذا اصطدم أي أصل من

---

(١) نشأة الحر/ محمد الطنطاوي: ١٢٤-١٢٥.

(٢) ضحى الإسلام/ أحمد أمين: ٢/ ٢٩٦.

الأصول التي ابتدعوها بسباع غير مشهور نزعوا إلى التأويل والتوجيه أو قد يرمى هذا المسموع بالشذوذ أو الندرة بل بالخطة أحياناً<sup>(١)</sup>، وكان من نتيجة ذلك إهمال طائفة من لغات العرب والتشدد اتجاه القراءات القرآنية، واتساع نطاق القول بالتعليل والقول بالعوامل كان من خصائص النحو بصورة عامة والبصرة بصورة خاصة<sup>(٢)</sup>.

هذا الاتجاه البصري الصارم في الدرس النحوي هياً أن ينشأ مذهب نحوي له مواصفات خاصة تختلف عن غيره، والذي تُوِّج بكتاب سيويه الذي أخذته عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، حتى أن البصريين (إنما انتسبوا للمدرسة البصرية عن طريق كتاب سيويه، و التلمذة له، فقد بهرهم الكتاب وأعجبوا به غاية الإعجاب، وهو قوام المدرسة البصرية، ومحور نشاطها وهو مادة علم البصريين)<sup>(٣)</sup>، قال ابن النديم: (كان المبرد إذا أراد إنسان أن يقرأ عليه سيويه، يقول له: هل ركبت البحر؟ تعظيماً له واستصعاباً لما فيه، وكان المازني يقول: من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيويه فليستحي)<sup>(٤)</sup>.

ولعل من دواعي الثقة بقواعد البصريين، أنها بُنيت على عناصر مهمة تمثلت في سلامة من أخذوا عنهم من العرب المقطوع بعراقتهم وصون فطرتهم من تسرب الروم إليها من طائفة الحضارة، فهم لم يأخذوا إلا عن سكان البوادي، ثم أن الثقة برواية ما سمعوه عن طريقة الحفظ والإثبات وخضوعهم للاختبار والامتحان في مروياتهم، فضلاً عن الكثرة من هذا المسموع، التي تسلمهم إلى الاطمئنان عليه في

(١) ط: نظرات في اللغة والنحو / طه الرواي: ١١.

(٢) ط: دروس في المذاهب النحوية / د. عبد الكاظم الياسري: ٦٢ - ٧٣.

(٣) مدرسة الكوفة / د. مهدي المخزومي: ٦٨ - ٦٩.

(٤) الفهرست / ابن النديم: ٨١.

نوط القواعد به<sup>(١)</sup>. كل هذه العوامل المهمة قد أخذت بآبن معصوم المدني في توجيهاته النحوية أن يأخذ بكثير من مسائل البصريين، بسبب من اعتمادهم العقل والمنطق والذي تأثر فيها بسبب من دراساته الفقهية الأصولية<sup>(٢)</sup> المبينة في أغلبها عليها، غير أنه لم يسلم قيادة كاملة للاتجاه البصري في النحو، إذ نراه يعتمد الاتجاه الكوفي كذلك، والذي أخذ كثيراً من قواعده عن البصرة بفضل تلمذة شيخ الكوفة كالرؤاسي والكسائي ولعلماء البصرة الذين سبقوهم في الدرس النحوي بقرن من الزمان تقريباً. أما الكوفيون فلم يتهاى لهم ما تهاى للبصرة من يشة تصلح أن ترفدهم، كما ردت البصرة، فلم يتح لهم أن يفيدوا من العرب الافحاح في عربيته، بل خالط علماءها من قبائل العرب المجاورة الذين تدنت فصاحتهم، فخرموا من هذا النمر العذب (فأصاخوا إلى كل مسموع لهم وقاسوا عليه، ولم يدققوا تدقيق البصريين، وقد يتساهلون مع هذا في التثبت من معرفة القائل، وربما استشهدوا ببيت لا يعرف شطره الآخر، ولا يعلم قائله... وأول من سن لهم طريق التسامح إلى أبعد مدى شيخهم الكسائي)<sup>(٣)</sup>، حتى تميز مذهبهم في توسع السماع لديهم إذ لم يلتزموا بحدود زمانية ومكانية محددة، كما فعل البصريون، فشمّل العرب الذين سكنوا الحواضر، وكذلك التوسع بالقياس، فالنحو عندهم اتباع كل ما سمع من العرب والقياس عليه، كما

(١) ط: نشأة النحو/ محمد الطنطاوي: ١٢٧.

(٢) فقد عدّه الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء من الفقهاء، ففي رسالة منه إلى الدكتور عبد اللطيف حزة المدرس بكلية الآداب بجامعة فزاد الأول الصادرة من النجف الأشرف في ٤ ربيع الأول ١٣٦٥ هـ جاء فيها: (فقد كان لأكثر فقهاءنا حتى من غير العرب نصيب من الأدب العالي والشعر الراقق والمؤلفات النفيسة في أنواع علوم العربية حتى متن اللغة، ولو نظرت إلى (طرز اللغة) للسيد علي خان صاحب السلاطة والذي هو أن لم يكمل، أصناف القاموس، نسم لو نظرته لرأيت المعجب من تلك السعة والإحاطة وحسن الذوق)، الحركة الفكرية في مصر - د. عبد اللطيف حزة: ٣٨٢.

(٣) نشأة النحو/ محمد الطنطاوي: ١٤١، وأرى في هذا تحاملاً على الكسائي.

إننا النحو قياسٌ يتبع وبه في كُلِّ أمرٍ يُتفع

فبالغ الكسائي في ذلك وأجازوا صنع أقسية لا تعتمد على مسموع في الظاهرة،  
وإنما بناها على المشابهة والاختلاف<sup>(١)</sup>.

فضلاً عن موقفهم من القراءات القرآنية، إذ كانت الكوفة مهذلاً لها، فكان  
شيوخ المذهب الكوفي من القراء، فليس من الغريب، إذأ أن يتوسعوا في قبولهم طائفة  
من القراءات وإقامة القواعد عليها.

وبما يميّز به الكوفيون أيضاً ابتعادهم ما أمكن عن التأويلات البعيدة وذلك  
لانتساعهم في القياس<sup>(٢)</sup>.

وهذا مما يُعطي للكوفيين مزية تختلف عن البصريين، في أنهم ألصق بالطبيعة  
اللغوية مما عليه البصريون الذين اعتمدوا العقل والمنطق. قال الدكتور مهدي  
الحزومي: (إنّ نحاة الكوفة كانوا يلمحون الطبيعة اللغوية، ويمتازون بفهم العربية  
فهنّ لا يقوم على افتراضات وتكهّنات أو إستهداء بقوانين العقل، وأصول المنطق،  
ولكنه يقوم على تذوق اللغة وحسّ بطبيعتها)<sup>(٣)</sup>، لذا نجد الكوفيين قد تصرفوا في  
اللغة وقواعدها تصرفاً طبعياً فرسموا الخارطة اللغوية كما هو عليه الواقع اللغوي،  
فجمعوا شتاتها واستعانوا بالفصح والأصح والتمسوا ذلك من القبائل الموغلة في  
قلب الصحراء، وكذلك القبائل العربية التي جاورت المدن والحوضر العربية، فكان

(١) ظ: مدرسة الكوفة/د. مهدي الحزومي: ١٦٦.

(٢) ظ: المدارس النحوية/د. خديجة الحديشي: ١٦١، ١٦٥، مدرسة الكوفة/د. مهدي الحزومي: ٣٧٦-

٣٧٩، دروس في المذاهب النحوية/د. عبد الكاظم الجاسري: ١١٤-١١٧.

(٣) مدرسة الكوفة/د. مهدي الحزومي: ٣٧٩.

ذلك منهجاً متساهلاً تجاه المذهب البصريّ المتشدد، وربما يكون أكثر تمثيلاً للواقع اللغوي العربي.

هذا المنهج التساهل لم يغفل عنه ابن معصوم المدني إذ استعان به في الأخذ بكثير من المسائل التي ارتضاها منه لغضه معرضاً بعض الشيء عما ذهب إليه البصريون، فالتمس في تساهلهم - مع شدته في اختياراته - عوناً له، فارتضى أن يكون في بعضها كوفياً، وهو من قبل أرتضى أن يكون بصرياً، فانتخب مسائل من هنا وأخرى من هناك، لما يراه فيها من صحة.

إذاً نحن أمام اتحامين أو تيارين في الدرس النحوي العربي، أحدهما يدعو إلى التشدد والصرامة في أخذ اللغة وتعميد القواعد حفاظاً عليها لأنها لغة القرآن الكريم، والثاني يدعو إلى التساهل وعدم التشدد، وذلك لأن التشدد سيهمل كثيراً من لغات العرب، ولذا ستكون القواعد المبنية على الأنصح مختصة ببعضها دون بعضها الآخر، وهذا مما سيفقدنا الكثير من الكلام العربي.

أستطيع أن أقول إن كلا التيارين أو الاتحامين ينزع إلى استيعاب اللغة وقواعدها، وأن أحدهما يكمل الآخر، وأن الوقوف مع الجانب البصري دون الكوفي أو بالعكس سيغطي صورة مشوّحة للنحو العربي، بل باجتماعها تكون الصورة جلية واضحة قال د. محمد مختار: (وحينما نمنع النظر في هذين المذهبين - البصري والكوفي - فإننا نجد التباين بين المدرستين أقل مما يتصوره المؤرخون إذ إن أكثرها يعود إلى العوامل التقديرية التي علّلوا بها الأعراب، مع أنهم متفقون غالباً في حكم الإعراب نفسه)<sup>(١)</sup>، وذلك أن هذا التقديرات هي محض تصورات لا تستند إلى حقيقة مطلقة.

---

(١) تأريخ النحو العربي / د. محمد المختار : ١٠٠ .



فمن ذلك يرى الكوفيون أن المفعول منصوب بالفعل والفاعل اللذين قبله،  
بينما يكتفي البصريون بالفعل وحده ناصباً<sup>(١)</sup>، واختلفوا في ناصب المستثنى به (إلا) إذ  
يقرر الكوفيون أن (إلا) هي عامل النصب هنا، وأيدهم المبرد والزجاج في هذا الرأي،  
لكن سائر البصريين يقدرون فعلاً متوسطاً بين (إلا) والمستثنى<sup>(٢)</sup>، واختلفوا كذلك في  
رافع المبتدأ والخبر، فالبصريون يقولون إن الرفع فيها بسبب من عامل الإبتداء، فيها  
ذهب الكوفيون إلى أنها ترافعاً<sup>(٣)</sup>.

إنّ كلّ هذه الآراء ما هي إلا تصورات غير مبنية على أساس علمي ووضعوا  
العوامل والعلل تمسكاً منهم بهذه الفروض، حتى استوت قواعدهم، غير أنها لا  
تشكل اختلافاً ذا بال.

فضلاً عن ذلك نجد أن وضع المصطلحات النحوية من المدرستين البصرية  
والكوفية، لم يكن بالشيء الكبير الذي يفرقهما مادام ذلك المصطلح يدل على مفهوم  
واحد عندهما.

لذا نجد ابن معصوم المدني قد استعان في مسائله النحوية بكلا المذهبين إيماناً  
منه بأن المعنى الذي يتجلى من خلال السياق هو الحاكم في الاستدلال، وعليه يجب أن  
تروض القاعدة النحوية بما يتفق معه، وهذا كان دليله وسائقه في الأخذ بالقواعد  
النحوية فإذا كان هناك رأي كوفي يتفق معه أخذ به وأعرض عن مخالفه إذا كانت  
الدلالة السياقية تؤيد ذلك.

(١) ظ: الإنصاف/ الإتياري: ٧٨/١ - مسألة ١٦.

(٢) ظ: إتلان النصرية في اختلاف نحاة الكوفة البصرة/ عبد اللطيف الزبيدي: ١٧٤ - مسألة ٥١، ظ:

الإنصاف/ الإتياري: ١/ ٤٤/ ٥، مسألة ٥، المختضب/ المبرد: ٢/ ٥٩٥.

(٣) ظ: الإنصاف/ الإتياري: ١/ ٤٤ - مسألة ٥

هذا الاتجاه في الجمع بين المذاهب قد تهيأت له الظروف المناسبة من قبل في بغداد التي كانت مهداً للخلافة العباسية، فاجتمع فيها أساطين المذاهب الكسائي والفراء وثلعب والمبرد، وأضرابهم من علماء النحو، وكان التحام المدرستين على أوجِه عند ثلعب والمبرد، إذ ازدحم طلاب العلم في الأخذ عنهما، فنشأت طبقة من النحاة ممن جمع المذاهب حتى (أُتيح للبغداديين هذا أن ينظروا للمذاهب البصري والكوفي ويوازنوا بين آراء الفريقين فأنشأوا لهم مذهباً كان أساسه المستحسن من المذاهب وأضافوا إلى ذلك ما عنَّ لهم من آراء خاصة، وكانوا في أول الأمر أكثر ميلاً إلى موافقة الكوفيين لمكانة نحاة الكوفة عند الخلفاء، ولكنهم اتبعوا المذهب البصري في كثير من المسائل)<sup>(١)</sup> لأنه موافق لشؤون العقل والمنطق، بينما كان المذهب الكوفي ملائماً لطبيعة الواقع اللغوي فانحازوا إلى البصرة.

اختلفت اتجاهات العلماء في بغداد على ثلاثة، فنزعت طائفة منهم إلى الأخذ من المدرستين ما صح من القوانين النحوية بعد الإستقراء التام دون التحيز إلى فريق دون آخر، فجز ذلك إلى الخلط بين المذاهب وكان ابن قتيبة رائدهم في ذلك<sup>(٢)</sup>، وطائفة التزمت بالمذهب البصري، كالزجاج وابن السراج، وثالثة أخذت بالمذهب الكوفي. إذن كان المذهب البغدادي عموماً ملفقاً من المذاهب مع بعض قواعد استنبطوها وهي قليلة جداً، وعلى هذا فمسانئله أما كرفية أو بصرية أو مبتكرة<sup>(٣)</sup>.

يرى الدكتور مهدي المخزومي أن البغداديين من أمثال أبي موسى الحامض

(١) القواعد النحوية/ د. عبد الحميد حسن: ١٠٥.

(٢) ظ: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواربي/ د. محمد حسين الصغير: ٢١.

(٣) ظ: نشأة النحو/ محمد الطنطاوي: ١٨٦، ظ: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواربي/ د. محمد حسين الصغير: ٢١، تيسر النحو وبحوث أخرى/ د. خديجة الحديدي: ١٣٥-١٣٦.

وأبي الحسن ابن كيسان وإبراهيم بن عرفة وعلي بن سليمان الأخفش الصغير (إنما هم رجال مدرسة جديدة انشأت في بغداد عن تلاقي المدرستين فيها، ونهجوا نهجاً جديداً، أنبنى على الانتخاب من أصول المذهبين والتوفيق بين منهجي المدرستين)<sup>(١)</sup>.

إنّ هذا المنهج التوفيقي بين الاتجاهين لا يمثل مدرسة قائمة بذاتها على حساب المدرستين السابقتين، وإنما هو اتجاه جامع انتقائي من آراء هؤلاء وهؤلاء، حتى في مصطلحاتهم نجدهم تارة يستعملون المصطلح الكوفي وأخرى المصطلح البصري، فهم مرة يقولون (لا) الثبوت وأخرى (لا) النافية للجنس، وهكذا لبقية المصطلحات، لأنها عندهم ذات دلالة واحدة وإن اختلفت التسمية، قال الدكتور فاضل السامرائي: (إن الذي يمكن أن يقال أنه بعد زوال رجال الطبقات نشأ في بغداد من تلامذتهم أو من تلمذ لتلامذتهم نحويون أخذوا بهذا المذهب أو ذاك أو مزجوا بينها ولا يعني ذلك تشكّل مدرسة نحوية مستقلة)<sup>(٢)</sup>، ثم إنّ الاتجاه البغدادي الانتقائي في النحو لا توجد له أسس يقوم عليها من الرواية والقياس وغيرها كالمدرستين البصرية والكوفية، إذ إنّ هذه الأسس هي المعيار الذي تقوم عليه المدرسة، لذا لم يرجع الدكتور فاضل السامرائي وجود مدرسة نحوية بغدادية، فيقول: (ولا نرجح أن هناك مدرسة نحوية بغدادية مستقلة اسمها المدرسة البغدادية، كما ذهب إليه قسم من الباحثين إذ إنّ من المعلوم أنّ لكل مدرسة أسساً تقوم عليها من حيث الرواية ورفضها والقياس والسمع عن تأخذ؟ ومن تدع من القائل؟ كما هو معلوم في أسس مدرستي البصرة والكوفة - كما مر - فما أسس المدرسة البغدادية)<sup>(٣)</sup>.

(١) مدرسة الكوفة/ د. مهدي الخزومي: ٨٣، ظ: تيسر النحو وبحوث أخرى/ د. خديجة الحديشي: ١٤٠.

(٢) الدراسات النحوية واللغوية عند الزغشري/ د. فاضل السامرائي: ٣١٨.

(٣) م. ن. ٢١٨.

هذا هو الحال الذي كان عليه نحاة بغداد بعد الطيقتين والمدرستين البصرية والكوفية من عدم إتضاع هذه الأسس والمعايير في بناء الإتجاه البغدادي، وبقي كذلك عل مر العصور المتلاحقة، بل كان أكثر وضوحاً مع مرور الزمن، إذ تلقى النحاة المتأخرون عن نحاة بغداد، القواعد جاهزة، وربما تفتق عن بعضهم بعض ما يراه في مسألة معينة مخالفاً فيها أو مجتهداً في أخرى، فضلاً عن بعض الشواهد المتعلقة في إثبات قاعدة أو رفضها فظهر عند ابن مالك كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف أو عند الرضي الاستربادي في صحة الاستشهاد بأحاديث آل البيت عليه السلام وهذا يعد تحولاً كبيراً في العربية<sup>(١)</sup>،

لقد أفاد ابن معصوم المدني من هذه المحاولات الجادة والكبيرة فاختر لذلك ما كان يجب أن يكون من استعمال أنوال آل البيت عليه السلام كشاهد نحوي أو لغوي، بعد أن أعرض عنها الكثير من النحاة، وهم قد استشهدوا من قبل بها لا يعرف من العرب، فكيف والقائل لسليل الدوحة المحمدية ممن عُرف بالفصاحة والبلاغة وعدم الزينغ.

لذلك كانوا حجة في اللغة والفقه والأصول، وهم في عقيدة الشيعة الإمامية أئمة معصومون من الخطأ والزلل، وهم أيضاً أعلم أهل زمانهم باللغة من حيث فصاحة ألفاظها ومستعملها وشواذها ومهملها، قال ابن معصوم في اللغة العربية: (وهي أوسع اللغات مذهباً وأكثرها ألفاظاً ولا يحيط بها من الناس إلا نبي<sup>(٢)</sup>)، أو وصي نبي، ولعل الموجود منها دون ما ذهب بذهاب أهله، والله أعلم<sup>(٣)</sup>)، وقوله: (أو

---

(١) ظ: العربية/ يوهان فك: ٢٢٧، الحديث النبوي الشريف/ د. محمد ضاري الحمادي: ٣٣٩، الشاهد

وأصول النحو/ د. خديجة الحديثي: ٦١ - ٧٦.

(٢) ظ: الرسالة/ الشافعي: ٤٢.

(٣) الطراز الأول/ ابن معصوم: ١١/ ١.

وصي نبي) يعني به علي بن أبي طالب عليه السلام بدليل قوله عليه السلام : (إِنَّ هَذَا أَخِي وَوصي وخليفتي من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا)<sup>(١)</sup> فجعل عليه السلام السمع والطاعة له على الإطلاق دون تحديدها بأمر معين، وبما أن كلام النبي عليه السلام لا يزيغ فيه ولا انحراف بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾<sup>(٢)</sup>، فكلام الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام منعصم وهو من أفصح الناس وأخطبهم وكذلك أبنائه وأولاده من الأئمة عليهم السلام، فهم أعلم أهل زمانهم، وأفصحهم لغة وأجلهم بياناً، ولهذا شدد ابن معصوم المدني على صحة الاستشهاد بأحاديثهم، وتوسع في ذلك متجاوزاً الرضي الاستريادي، فجعل من كلامهم عليهم السلام حجة واضحة لمن خالفهم في القواعد العامة.

فما شدد به ابن معصوم على صحة الاستشهاد بكلام آل البيت عليهم السلام استشاده على صحة استعمال (كافة) مضافة غير حال، متقدماً الرضي الاستريادي ومسداً الزغشري في استعمالها، ذلك لأنها جاءت في كلام المصوم عليه السلام يقول الإمام علي بن الحسين عليه السلام : (وأجعلني اللهم أجزي بالإحسان مسيئهم، وأعرض بالتجاوز عن ظالمهم واستعمل حسن الظن في كافتهم)<sup>(٣)</sup>، وكان الرضي الاستريادي قد استهجن هذا الاستعمال لـ (كافة) بقوله: (وتقع «كافة» في كلام من لا يوثق بعربيته، مضافة غير حال)<sup>(٤)</sup>، غير أن ابن معصوم رد ذلك، فقال: (وفي عبارة الدعاء من ضياء الحق، ما يصدع بظلام الشيء، فكفى به شاهداً على وقوع «كافة» مضافة في الصحيح،

(١) ظ: الكتاب المتنى في فضائل علي المرتضى / كاظم التلاوي: ١٦٣، وملاحظة مصادر الحديث التي تروى على ثلاثين مصدراً.

(٢) سورة النجم / الآية ٣.

(٣) رياض السالكين / ابن معصوم: ١٦١ / ٤.

(٤) شرح الرضي على الكافية / الرضي الاستريادي: ٥٢ / ٢.

فإنه عليه السلام أفصح العرب في زمانه، فليتخط الزخشري رقاب من خطاه، ويحق ما قيل: إن عبارته كروايته، وما العجب إلا من الرضي عليه السلام إذ لم يقف على عبارته الصحيحة الشريفة مع مكانته في المذهب وزعم أن وقوعها مضافة غير حال إنها يقع في كلام المتأخرين، وعن لا يوثق بعربيته، والله يقول الحق ويهدي السبيل<sup>(١)</sup>.

ووردت «كافة» مضافة<sup>(٢)</sup> عند ابن جني، فقال: (فتجمع كافة اللغات على ضعف ونقص)<sup>(٣)</sup>، وقوله أيضاً: (وهذا عند كافة أصحابنا)<sup>(٤)</sup>، فتكون إضافة «كافة» إلى غيرها من الاستعمال الصحيح بدليل ورودها عن الإمام المعصوم عليه السلام وابن جني والزخشري، وربما عن غيرهم.

ومن الاستشهاد بأقوال آل البيت عليه السلام ما قاله الإمام علي بن الحسين عليه السلام (ت ٩٣ هـ) في دعائه: (فإذا صافَ عدوك وعدوه، فقللهم في عينه، وصغرهم في قلبه، وأذل منهم ولا يُدبِّه منته)<sup>(٥)</sup>، إذ حكي أن اللام في (وأذل لهم) جاءت لتقوية العامل، فهذا كلام في نظر ابن معصوم لا يُعَوَّل عليه وذلك لأن لام التقوية إنما تزد لتقوية عامل ضعيف... وأنَّ العامل القوي فلا يُؤْتى بها معه إلا شاذاً نادراً... وتخريج كلام المعصوم عليه السلام على الشاذ النادر لا وجه له)<sup>(٦)</sup> للأسباب التي ذكرناها سابقاً.

وفي لفظة يذهب الراغب الاصفهاني (ت ٥٠٥ هـ) إلى أنه (قلبا يستعمل في «كاد» «أن» إلا في ضرورة الشعر، قال:

(١) رياض السالكين/ ابن معصوم: ١٦١/٤.

(٢) ظ: ابن جني النحوي/ د. فاضل السامرائي: ٧٢.

(٣) الخصائص ابن جني: ١٧/٢.

(٤) م. ن: ٢٩٠/٢، وانظر كذلك الصفحات: ١٨٩/١، ٣٤٤، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٦٨/٢، ٢٢٣/٣، ٢٤٨.

(٥) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٢٥٩/٤.

(٦) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٢٦٢/٤.

لكن (أن) وردت في خبر (كاد) إذ جاء في دعاء علي بن الحسين عليه السلام بقوله: (وقد كاد أن يحل بي لو لا رحمتك ما حل بساحتك)<sup>(٢)</sup>، فعُدَّ ابن معصوم ورودها في الدعاء دليل السعة، قال: (واتفقت النسخ المشهورة في الصحيفة على إثبات (أن) في خبر كاد هنا، وهو شاهد على وروده في السعة وإن قل... ومن شواهد أيضاً قول بعض الصحابة: ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)<sup>(٣)</sup>.

إن قوله، (وهو شاهد على وروده في السعة وأن قل)، ذلك أن خبر «كاد» ورد في القرآن الكريم دون (أن) من نحو قوله سبحانه: (إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)<sup>(٤)</sup> وقوله سبحانه: (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)<sup>(٥)</sup>، لهذا جعل ورودها مع (أن) توسعاً. ولأجل استكمال معرفة مذهب النحوي لا بد أن نعرض بعضاً من المسائل الخلافية التي ذكرها ابن معصوم المدني، والتي من خلالها يمكن أن نستكمل الصورة.

### نماذج من المسائل الخلافية:

تعرض ابن معصوم لكثير من المسائل الخلافية في النحو بين المدرستين، ذاكرةً لآراء بعض المتقدمين والمتأخرين، في إسناد رأي له أو دعم مسألة معينة سواء كان على منهج البصريين أو الكوفيين، وفي بعضها الآخر ساكتاً دون أن يدلّ برأي له.

(١) ديوان رزية: ٧٢.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن/ الراغب الاصفهاني: ٧٢٩.

(٣) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٢٦٩/٧.

(٤) م. ن.

(٥) سورة النور/ الآية ٤٠.

(٦) سورة البقرة/ الآية ٧١.

## مسائل اتفق فيها مع البصريين:

هذه مجموعة من المسائل النحوية التي اتفق فيها ابن معصوم المدني مع

البصريين:

١- المصدر أصل للفعل وهو رأي بصري<sup>(١)</sup>، قال سيبويه: (وأما الفعل فأصله أخذت من لفظ أحداث الأسماء... والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل)<sup>(٢)</sup>، فيما ذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل للمشتقات، وقد أورد كلاهما ما يند رآيه<sup>(٣)</sup>.

٢- وذهب أيضاً إلى أن الصفة مشتقة من المصدر، وهو رأي جمهور النحاة، ومنهم البصريون، وذلك لأن الصفة تتضمن حروف الفعل وفيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما هي له، كما زاد الفعل بالدلالة على الزمان المعين، فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل، إذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة على زمان معين<sup>(٤)</sup>، فيما ذهب الكوفيون إلى أن كل المشتقات ومنها الصفة مشتقة من الفعل<sup>(٥)</sup>.

٣- إن (نعم وبش) فعلان جامدان، ورد على ابن هشام في قول أصحابه خلاف ذلك، فيقول: (وقال ابن هشام في البهجة المرضية<sup>(٦)</sup> الخلاف في فعلية نعم وبش قد نقله الأصحاب في مسائل الخلاف. انتهى. والصحيح أنها فعلان جامدان

---

(١) ظ: الإيضاح في علل النحو/ الزجاج: ٥٦-٦٣.

(٢) كتاب سيبويه: ١/ ١٢، ٢٠-٢١، ظ: الفعل زمان وأنبته/ د. إبراهيم السامرائي: ١٦.

(٣) ظ: الإنصاف/ الإيباري: ١/ ٢٣٥-٢٣٦ مسألة ٢٨، النصرة في إتلاف نحاء الكوفة والبصرة/ عبد اللطيف الزبيدي: ١١١-١١٥ - المسألة الأولى.

(٤) ظ: الحقائق الندية/ ابن معصوم: ١٧٠-١٧١، ظ: كتاب سيبويه: ١/ ٢١-٢٢.

(٥) ظ: الإنصاف/ الإيباري: ١/ ٢٢٣-٢٣٦ مسألة ٢٨.

(٦) والصحيح: (قال السيوطي في البهجة المرضية: وذهب الكوفيون على ما نقله الأصحاب عنهم في مسائل الخلاف إلى أنها اسمان) ظ: البهجة المرضية/ السيوطي: ٢٦٢.



للزومها إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة<sup>(١)</sup>، في حين ذهب الكوفيون إلى اسميتها، منهم الكسائي<sup>(٢)</sup>.

٤ - وذكر أنّ الميم في (اللهم) وقعت عوضاً عن حرف النداء، قال: (وحرف النداء من اللهم محذوف عوض منه الميم في آخره على الأصح)<sup>(٣)</sup>، وأضاف: (وإنما أخرت الميم تبركاً باسمه تعالى، وخصّصت بذلك دون غيرها لأن الميم عهدت زيادتها آخرًا، كميم زرقم للشديد الزرقة، هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّ الميم ليست عوضاً، بل بقية من جملة محذوفة وهي: أمتنا بخير)<sup>(٤)</sup>.

قيل الصواب أن أصل الكلمة عبري، وهو (ألوهيم) ومعناها (الآهة)، وهم لا يريدون إلا الواحد المفرد وأنها جموعه للتعظيم<sup>(٥)</sup>.

٥ - وذهب إلى عدم جواز تقديم جواب الشرط في (إذا) الظرفية المتضمنة معنى الشرط، ذلك لأن للشرط صدر الكلام، ففي قول الإمام علي بن الحسين عليه السلام (اللهم صل على محمد وآله إذا ذكر الأبرار)<sup>(٦)</sup>، قدم جواب الشرط (اللهم صل على محمد وآل محمد) والتقدير: إذا ذكر الأبرار فصل على محمد وآله، ثم قال ابن معصوم: (وإنما لم يجعل المتقدم جواباً لأن للشرط صدر الكلام، فلم يجز تقديم جوابه عليه، هذا مذهب البصريين)<sup>(٧)</sup>، فيها ذهب الكوفيون إلى خلاف ذلك، وعدّوا المتقدم جواباً

(١) الخدائق الندية/ ابن معصوم: ٢٠٦.

(٢) ظ: الإنصاف/ الإنباري: ٩٧/١ - المسألة ١٤.

(٣) الخدائق الندية/ ابن معصوم: ٤، ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ٤٥٤/١.

(٤) رياض السالكين/ ابن معصوم: ٤٥٤/١.

(٥) ظ: مدرسة الكوفة/ د. مهدي المخزومي: ٢٢٣.

(٦) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١١٩/٥، ظ: كتاب سيبويه: ١٠٧/٤، ٢٣٢.

(٧) رياض السالكين/ ابن معصوم: ١١٩/٥.

٦- وعد المدني أن «رُبَّ» حرف جر، فقال: (ورُبَّ حرف جر، ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً... ومجروها أما ظاهر منكرٌ موصوف، وهو الأكثر، نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيته، أو ضمير غيبة مفرد ومذكر مُخَيَّر مطابق للمعنى)<sup>(٢)</sup>، وهذا مذهب البصريين، خلافاً لقول الكوفيين الذين ذهبوا إلى اسميتها، قال الإنباري: (ذهب الكوفيون إلى أن «رُبَّ» اسم، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر)<sup>(٣)</sup>.

٧- وذهب إلى فعلية (أفعل) في التعجب<sup>(٤)</sup>، وهو مذهب سيويه<sup>(٥)</sup>، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين<sup>(٦)</sup>، خلافاً لإجماعهم، إذ ذهبوا إلى اسمية (أفعل) واحتجوا (بأن قالوا: الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرف ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف، لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء)<sup>(٧)</sup>.

٨- الناصب للمفعول به يكون فعلاً أو اسم فعل أو مصدرأ<sup>(٨)</sup>، وهو رأي بصري، وجاء في الإنصاف: (ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب، الفعل والفاعل جميعاً... وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول

(١) ط: الإنصاف/الإنباري: ٦٢١/٢.

(٢) الحدائق الندية/ابن معصوم: ١١٠.

(٣) الإنصاف/الإنباري: ٨٣٢/٢ - مسألة-

(٤) ط: الحدائق الندية/ابن معصوم: ٢١٠.

(٥) ط: كتاب سيويه: ٩٧/٤ - ٩٨، ط: شرح ابن عقيل: ١٤٨/٢.

(٦) ط: الإنصاف/الإنباري: ١٢٦/١ - مسألة ١٥.

(٧) الإنصاف/الإنباري: ١٢٦/١ - مسألة ١٥.

(٨) ط: الحدائق الندية/ابن معصوم: ٧٧.

٩- اختار ابن معصوم في التنازع من نحو قولنا (قام وقعد زيد) أو (لعل وعسى زيد أن يخرج) إعمال الثاني لقربة من المعمول<sup>(٢)</sup>، وهو رأي البصريين، في حين أن الكوفيين يختارون إعمال الأول لسبقه على غيره من العوامل. جاء في الإنصاف: (ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو «أكرمتُ زيداً»، و«أكرمتُ وأكرمني زيداً» إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى<sup>(٣)</sup>).

١٠- وذهب كذلك إلى كون (حتى) تأتي جارة فقال: (وقد يتنصب المضارع بعدها... أي الجارة - بأن مضمرة، نحو «سرتُ حتى أدخلها» بتقدير أن أدخلها لآبها، أي حتى نفسها خلافاً للكوفيين)<sup>(٤)</sup>، الذين يذهبون (إلى أن «حتى» تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير (أن)... وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض... وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم ينخفض بعدها (إلى) مضمرة أو مظهرة، وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير (أن) والاسم بعدها مجرور بها<sup>(٥)</sup>.

١١- وتبع ابن معصوم البصريين أن يكون رافع المبتدأ الذي تدخل عليه الأفعال الناقصة هي ذاتها، لأنها كما يقول: (تحدد عليه رفعاً غير الأول، لكونها عوامل

(١) الإنصاف/ الإتياري: ١/ ٧٨ - ٧٩ - مسألة ٤.

(٢) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢١٧.

(٣) الإنصاف/ الإتياري: ١/ ٨٣ - مسألة ١٣.

(٤) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢٥٩.

(٥) الإنصاف/ الإتياري: ٢/ ٥٩٧ - مسألة ٨٣.

لفظية، وهو مذهب البصريين<sup>(١)</sup>، وذهب الكوفيون إلى أنه باقي على رفعه لأنه يتميّز عما كان عليه، والصحيح الأول، بدليل اتصال الاسم بها إذا كان ضمير نحو كنتُ قائماً، بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله<sup>(٢)</sup>.

١٢ - وذهب كذلك إلى أن يكون رافع الخبر الذي تدخل عليه الحروف المشبهة بالفعل هي ذاتها، وهو مذهب البصريين<sup>(٣)</sup>، قال: (وعملها أي عمل الأحرف المذكورة - أن وأخواتها - عكس عمل كان، وهو نصب المبتدأ ورفع الخبر... ونسبة العمل في الخبر إلى هذه الأحرف كعكسها، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه باقي على رفعه الأصلي، وعملها فيه الرفع وهو المشهور)<sup>(٤)</sup>.

١٣ - وذهب أيضاً إلى عدم جواز تقدم الفاعل على فعله<sup>(٥)</sup>، وهو رأي البصريين، لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الفعل<sup>(٦)</sup>.

#### مسائل اتفق فيها مع الكوفيين:

وهذه بعض من المسائل التي اتفق فيها مع الكوفيين.

١ - أنّ اللام في (لعل) أصلية، كما ذهب الكوفيون إلى ذلك، قال: (لعل وليس أصلها علّ، واللام لام الابتداء خلافاً للمبرد، كما حكاه عند صاحب المفتاح، بل

---

(١) ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستريادي: ١٨٨/٤، شرح ابن عقيل: ١/٢٦٣.

(٢) الحقائق النندية/ ابن معصوم: ٥٦.

(٣) ظ: الإنصاف/ الإنباري: ١٧٦/١ - مسألة ٢٢.

(٤) الحقائق النندية/ ابن معصوم: ٦١.

(٥) ظ: م: ٤٥.

(٦) ظ: أسرار العربية/ الإنباري: ٨٩-٩١، في التحر العربي - نقد وتوجيه/ د. مهدي الخزومي: ٤٧-٤٨.

«عَلَّ لغة فيها»<sup>(١)</sup>، في حين ذهب البصريون إلى أنها زائدة<sup>(٢)</sup>، وقول ابن معصوم هو الأصح لأن حروف الزيادة لا تدخل على الحروف، وإلى ذلك ذهب عبد اللطيف الزبيدي في اختلاف النصرة<sup>(٣)</sup>.

٢- وذهب إلى أن (مِنْ) تقع لا ابتداء الغاية من المكان والزمان<sup>(٤)</sup>، وفي الزمان خلافاً للبصريين<sup>(٥)</sup>، قال مستشهداً: (وفي الحديث: «مطرونا من الجمعة إلى الجمعة» والشواهد فيه كثيرة، وتأويلها تعسف)<sup>(٦)</sup>، وجاء في قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدَ أُسَسِّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ رَبِّجَالٍ مُجَبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾<sup>(٧)</sup>، «وأول يوم» من الزمان.

٣- ويرى صحة جواز الخفض على الضمير المخفوض من دون إعادة الخافض، مستشهداً بقول الإمام علي بن الحسين عليه السلام: (وكان قيامه زيادة في مكروها وشيئتنا)<sup>(٨)</sup>، وقال أنه: (مذهب الكوفيين قاطبة، ويونس والأخفش من البصريين، خلافاً لساثرهم، وصححه ابن مالك وأبو حيان لثبوته في فصيح الكلام)<sup>(٩)</sup>، ومنه قولنا (الصلاة والسلام على محمد وآله الكرام البررة). قال ابن معصوم: (وعن

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٦١، ظ: المتنصب: المبرد ٣- ٦٢.

(٢) ظ: الإنصاف/ الإنباري: ٢١٨/ ١- مسألة ٩٦.

(٣) ظ: إنتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة/ عبد اللطيف الزبيدي: ١٧٣ - مسألة ٥٠.

(٤) ظ: حدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٥) ظ: الإنصاف/ الإنباري: ٣٧٠/ ١- مسألة ٥٤.

(٦) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٧) سورة التوبة/ الآية ١٠٨.

(٨) رياض السالكين/ ابن معصوم: ١٩٢/ ١.

(٩) م. ن: ١/ ١٩٢، ظ: إنتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة/ عبد اللطيف الزبيدي: ٦٢- ٦٣

مسألة ٤٩، حن العوام/ الزبيدي: ١٤- ١٥، لدخل إلى تقويم اللسان/ ابن هشام اللخمي: ١١.

الأخفش أنهم قالوا: أن آل المدينة وآل البصرة، لا يجوز إضافته إلى المضممر عند الكسائي، وأبي جعفر النحاس والزيدي، وأجازه غيرهم، وهو الصحيح<sup>(١)</sup> أي الكوفيين<sup>(٢)</sup>، وما يؤيد ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾<sup>(٣)</sup>، خفض الأرحام عطفاً على ضمير (به) وقوله سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٤)</sup>.

٤- وذهب إلى جواز الفصل بين فعلي التعجب ومعموليهما، وهو رأي كوفي، قال: (واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل، فذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع، وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين إلى الجواز، وهو الصحيح لقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب)<sup>(٥)</sup> ورأي البصريين المنع، قال الزغشري: (ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل)<sup>(٦)</sup> والزهشري بصري المذهب<sup>(٧)</sup>.

٥- ومنها أيضاً جوازه تقديم المفعول على العامل، فيقول: (وتقديم المفعول يؤذن بجواز تقديم العامل، قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه إلى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين، وهو غير لازم، فقد يتقدم المفعول من حيث لا يتقدم العامل بدليل تجويزهم «زيداً لم أضرب» و«عمراً لن أضرب» مع امتناع تقدم

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٥، ط: رياض السالكين/ ابن معصوم: ٤٢٦/١ - ٤٢٧.

(٢) ط: الإنصاف/ الإنباري: ٤٦٣/٢ - مسألة ٦٥.

(٣) سورة النساء/ الآية ١.

(٤) سورة البقرة/ الآية ٢١٧.

(٥) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢١٠، ط: المنتصب/ المبرد: ٤٤٢/٤، شرح التسهيل: ابن مالك:

٣٧٢ - ٣٧٣.

(٦) المفصل/ الزغشري: ٢٧٧.

(٧) ط: الدراسات النحوية واللغوية عند الزغشري/ د. فاضل السامرائي: ٣١٩.

أضرب على (الم)<sup>(١)</sup>، فعدم اللزوم عنده يوجي إلى وجود حالات خلاف ذلك، أي تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل وهو مذهب الكوفيين، واحتجوا بالنقل والقياس<sup>(٢)</sup>.

٦ - ومنها أيضاً ما ذهب إليه، أنَّ علة إعراب الفعل المضارع دخول المعاني المختلفة عليه كالاسم، فقال: (إنَّ كلاًَّ منها نظرى عليه بعد التركيب معاني مختلفة يتعاقب على صيغة واحدة فيفتقر بالتمييز بينها إلى الإعراب)<sup>(٣)</sup>، فأصالة الإعراب في المضارع هي رأي الكوفيين، فيما ذهب البصريون إلى أن الإعراب فيه لمشابهته الاسم<sup>(٤)</sup>، أي أن الإعراب في الاسم هو الأصل، وفي المضارع يكون فرعاً.

٧ - وذهب أيضاً إلى جواز عجيء (أنَّ) مع (كاد)، وهو مذهب الكوفيين، وعده توسعاً لأنه جاء في كلام المعصوم عليه السلام، وهذا عنده حجة<sup>(٥)</sup>، فيما ذهب البصريون إلى خلاف ذلك، لأن عندهم (أنَّ) لم تأت في القرآن ولا في كلام فصيح، وعدوا ما جاء في الحديث (كاد الفقر أن يكون كفراً)، كون (أنَّ) زائدة في كلام الراوي لا من كلامه عليه السلام لأنه أفصح من نطق بالضاد<sup>(٦)</sup>، واعترض ابن معصوم على ما أورده الدماميني في عدم اقتران (كاد) بـ(أنَّ) وأورد ما استشهد به سيبويه (ونتهت نفسي بعد ما كدت أفعل)، فقال ابن معصوم: (الأصل أن أفعله فأضمرت أن)<sup>(٧)</sup>.

(١) الخدائق الندية/ ابن معصوم: ٥٧، اللع في العربية/ ابن جني: ١٢٢، المقتصد في شرح الإيضاح/ عبد القاهر الجرجاني: ١/ ٣٢٤ - ٣٣٥ شرح الشهاب/ ابن مالك: ٤٢/ ٢ - ٤٣.

(٢) ظ: الإنصاف/ الأنباري: ٨٢٩/ ٢ - ٨٣٠ - مسألة ١٢٠.

(٣) الخدائق الندية/ ابن معصوم: ٢٢.

(٤) الإنصاف/ الأنباري: ٥٤٩/ ٢ - مسألة ٧٣.

(٥) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ٢٦٩/ ٧.

(٦) ظ: الإنصاف/ الأنباري: ٥٦٧/ ٢ - مسألة ٧٧.

(٧) الخدائق الندية/ ابن معصوم: ٧٣، كتاب سيبويه: ١٢/ ٣، ١٦٠.

٨- عدّ ابن معصوم (الفي) من أفعال القلوب<sup>(١)</sup>، وهو رأي الكوفيين وابن مالك، فيها أنكرها البصريون، ولم يذكرها ابن عقيل في شرحه<sup>(٢)</sup>، وقد أثبتتها الرضي في شرحه على الكافية وعنده تكون لأصالة الشيء على صفته مع الفعل (وجد)<sup>(٣)</sup>.  
 وذهب إلى أن المنصوب الثاني في قول القائل:

«فجربوه فألفوه المغيث»

يكون مفعولاً وهو رأي الكوفيين، فيها أنكر البصريون ذلك، فقال: (وقالوا: المنصوب ثانياً حال، وتأولوا البيت بزيادة اللام، وليس بشيء، إذ التأويل خلاف الأصل، فالصحيح قول الكوفيين وهما - وجد وألفى لتيقن الخبر أي يفيدان في الخبر يقيناً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله: ﴿أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾<sup>(٥)</sup>، أي أن (فاسقين، ضالين) كل منهما مفعولاً ثانياً.

٩- متعلق الباء في البسملة عنده يكون فعلاً مقدراً ومتأخراً، قال: (وأما متعلق الباء فمقدر خاص أو عام، فعل أو اسم، مؤخر أو مقدم أولى هذه الثمانية أولها، أعني الخاص الفعلي المؤخر)<sup>(٦)</sup>، وتقديم (بسم الله أقرأ وأتلو)<sup>(٧)</sup>، وهو قول الكوفيين، لأن البصريين يقدرون: ابتدائي بسم الله، أي جملة اسمية، أما الكوفيون فهي عندهم جملة فعلية<sup>(٨)</sup>.

(١) ظ: م: ٢١٢.

(٢) ظ: شرح ابن عقيل: ٤١٦/١.

(٣) ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الأستربادي: ٤/ ١٥١، الصحاح/ الجوهري: ٦/ ٢٤٨٤.

(٤) سورة الأعراف/ الآية ١٠٢.

(٥) سورة لصفافات/ الآية ٦٩.

(٦) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢١٢، ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الأستربادي: ٤/ ١٥١ - ١٥٢.

(٧) م: ن: ٣.

(٨) ظ: الكشاف/ الزمخشري: ٤٥/ ١.

(٩) ظ: مغني اللبيب/ أن هشام: ٣٧١ - ٣٧٥، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري/ د. فاضل

السامرائي: ٣٢٩.



## مسائل سكت عنها :

سكت ابن معصوم المدني عن مسائل ولم يدل له برأي فيها، فكانه يؤمن إلى قبولها جميعاً، منها:

١- الخلاف في عامل النصب في المستثنى، إذ أورد اختلاف العلماء بين أن يكون العامل إلآء أو هي وما قبلها، أو فعلاً مقدراً هو استثنى، وقال: (وقيل غير ذلك وهو خلاف لا ثمرة فيه)<sup>(١)</sup>، وهو قول صائب لكنه لم يُعط بديلاً عنه.

٢- ونقل أيضاً اختلاف العلماء في زنة جمع (أشياء)، فنقل قول الخليل وسيبويه وجمهور البصريين على أنه اسم جمع وأصلها شياء بهزتين بينها ألف، وقلبت بتقديم لانها على فانها فصار وزنها لَفْعاء، ومنعت الصرف لألف التانيث المحدودة، وعند الأخفش هي جمع شيء «أصلها أشياء» على أفعلاء، فاجتمعت همزتان، فحذفت الهمزة التي هي لام الكلمة وفتحت الباء لبسلم الجمع فصارت أشياء على أفعاء ومنعت الصرف لألف التانيث<sup>(٢)</sup>.

٣- اختلف العلماء في الأعراف بين المضمر والعلم واسم الإشارة والموصول وغيرها، قال ابن معصوم: (والذي عليه الجمهور أن الأعراف المضمر ثم العلم ثم اسم الإشارة... ومذهب الكوفيين أن الأعراف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الأداة، وعند بن كيسان أن الأعراف المضمر ثم العلم ثم اسم الإشارة)<sup>(٣)</sup> ولم يبين في كل ذلك رأياً.

٤- واختلف في عامل الرفع في الفاعل، وأورد ثلاثة عوامل هي:

(١) الحقائق الندية/ ابن معصوم: ١١٤.

(٢) ط: الطراز الأول/ ابن معصوم: ١١٨، ١؛ الإنصاف/ الأنياري: ٢/ ٨١٢-٨١٣- مسألة ١١٨.

(٣) الحقائق الندية/ ابن معصوم: ٢٠.

١- المسند حقيقة إن خلا من الباء ومن الزائدتين.

٢- أو أن رافعه الإسناد.

٣- وذهب بعض الكوفيين إلى أنه أحداث الفعل<sup>(١)</sup>، ولم يد له رأياً في عامل

الرفع هذا.

٤- واختلف البصريون والكوفيون أيضاً في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، قال ابن معصوم: (ذهب البصريون إلى أن العامل في المبتدأ هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوازل للاستناد إليه أو لإسناده... ثم قال المتأخرون كالزخشي والجزولي وابن الحاجب هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضاً... ونقل الأندلسي عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ، ويحكى عن أبي علي وتلميذه أبي الفتح، وهو مذهب جمهور المتأخرين، وقال الكسائي والفراء يترافعان، وقيل غير ذلك)<sup>(٢)</sup>، وسكت عن كل ذلك.

٥- وذهب البصريون إلى تسمية الاسم مأخوذة من السمو وهي الارتفاع، ومن السمة عند الكوفيين وهي العلامة، وأصله وسم<sup>(٣)</sup>، قال ابن معصوم: (وسمي الاسم اسماً أخذ من السمة أو من السمو على ما تقدم<sup>(٤)</sup>، لأنه علامة على مسماه، أو لسموه على أخويه - أي الفعل والحرف - باستغنائه عنهما للإخبار به وعنه)<sup>(٥)</sup>، فأجاز الرأيين دون أي اعتراض منه.

---

(١) م. ن: ٤٢، ظ: الإنصاف/ الأتباري: ٨١/١ - المسألة ١٦، ظ: اللع في العربية/ ابن جني: ٨٨.

(٢) الحقائق النندية/ ابن معصوم: ٥٢.

(٣) ظ: الإنصاف/ الأتباري: ٦/١ مسألة ١، اتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة/ عبد اللطيف

الزبيدي: ٦٧ - المسألة الأولى.

(٤) ظ: حقائق النندية/ ابن معصوم: ٣.

(٥) م. ن: ١١.

وربما كان السكوت عن هذه المسائل النحوية المذكورة وغيرها وعدم إبداء رأي له واضح أو صريح، يعود إلى حذره في ذلك، أو لإيمانه بصحة كل الآراء المطروحة، أو أنه يوحى بسلوك ميسر في النحو وعدم فرض رأي معين طلباً للاتساع، وهو قد علمنا من قبل، إنما كان يدعو إلى الاستشهاد بأقوال آل البيت عليهم السلام فضلاً عن الأحاديث النبوية، لأجل اتساع قاعدة الشاهد النحوي واللغوي، ليشمل الواقع اللغوي كله وعدم الاقتصاد على جانب معين دون آخر، وهذا مذهب تيسيري لأنه كان يرمي إلى عدم لّي عنق النص ليتوافق مع القاعدة النحوية، بل يدعو إلى ترويض القاعدة لتتوافق مع النص العربي، فوسّع من قاعدة الاستشهاد فضلاً عن سكوته عن كثير من الآراء في المسألة الواحدة أخذاً بها جميعاً، وهذا مذهب المتأخرين من بعد الطبقات الأولى ممن وضعوا الكتب الأصول في النحو العربي.

#### المبحث الثاني: نماذج من دراساته النحوية:

بعد أن تعرّفنا على المذهب النحوي لابن معصوم المدني البني على الانتقاء من مجمل الآراء بما يتفق مع الواقع اللغوي، ومن اتفاهه أو اختلافه في بعض المسائل النحوية سواء كان مع البصريين أو الكوفيين أو غيرهم، وكذلك من منهجه في استقراء الواقع اللغوي وتوسعه في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وأقوال آل البيت عليهم السلام، عقدت هذا البحث للتعرف على كيفية معالجته لطائفة من المسائل النحوية التي كانت محل خلاف بين النحويين أو غيرهم كالأصوليين، وأرى أنها ضرورية لتضعنا وجهاً لوجه أمام ابن معصوم النحوي.

اخترت مجموعة من المسائل وحاولت أن تكون موضوعات متنوعة لا أن تكون من وإي واحد فتعجب الرؤية الواضحة، فكانت موضوعات مختلفة المشارب،

اختلف فيها من أهتم بالنحو أو بغيره كالأصوليين مثلاً، وذلك لتوضيح طبيعة رؤيته في البحث النحوي.

#### ١- النائب عن الفاعل :

جاء في الحدائق الندية قوله: (وما يرد مرفوعاً لا غير نائب الفاعل، ويترجم له الجمهور بمفعول ما لم يسم فاعله)<sup>(١)</sup> وترجمه الجمهور له بهذا كونه مفعولاً حقيقة، وإنها جاء مرفوعاً لفظاً ولم يكن هو الفاعل، بل أن ما لحقه من بعض الصفات الإعرابية مع رفع وإسناد وتأنيث فعله بتأنيثه وغيرها، جعلته كالفاعل، وإنها هي قضايا تخص اللفظ، ومع ذلك فإنه يبقى مفعولاً على الأصل، ففي قولنا «أعطيت زيداً درهماً، فإن (زيداً، درهماً) يمثلان مفعولي الفعل (أعطى)، ولو بني الفعل للمجهول فيكون (أعطي زيداً درهماً)، فأنتا نعرب (درهماً) مفعولاً ثانياً، فأين المفعول الأول؟ لاشك أنه (زيد) وأن جاء مرفوعاً على أنه نائب عن الفاعل، فالمسألة أذاً لفظية بحتة.

وإلى ذلك ذهب الدكتور مهدي المخزومي، عندما عدَّ نائب الفاعل فاعلاً، قال: (فالنائب عن الفاعل في رأينا فاعل أيضاً، وهو فاعل لم يصدر عنه الفعل بل تلبس به تلبساً، وهو فاعل لغوياً يترتب عليه كل ما يترتب على الفاعل من كونه مسنداً إليه، وكونه مرفوعاً، وكونه يقتضي تأنيث الفعل إذا كان مؤنثاً، وهو فاعل من النوع الثاني الذي أشاروا إليه في تعريف الفاعل، وهو فاعل قام بالفعل وتلبس به ولم يفعله)<sup>(٢)</sup>، وهو في هذا إنما نظر له نظرة لفظية من حيث الإعراب، وقد أطلق الدكتور مصطفى جمال الدين على هذا النوع من الإعراب من النحو بأنه (نحو الإعراب)<sup>(٣)</sup>،

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٤٦، ظ: كتاب سبويه: ١/ ٤١- ٤٣.

(٢) النحو العربي - نقد وتوجيه/ د. مهدي المخزومي: ٥٦.

(٣) ظ: البحث النحوي عند الأصوليين/ د. مصطفى جمال الدين: ٢٩٨.

والذي أهتم في نظره، بعمل الدوال النحوية المتمثلة بوظيفة الأداة والصيغة والتركيب، إذ حولتها إلى كونها (عوامل إعراب) تحدث في أواخر معمولاتها الرفع والنصب والجر والجزم وترك دلالتها المؤثرة في سياق الجملة<sup>(١)</sup>، وهذا كان هم النحويين.

لقد أشار ابن معصوم إلى هذا المفهوم في نائب الفاعل، وكونه غير دالٍ على من قام بالفعل، بقوله: (إن أريد قيامه - أي نائب الفاعل - مقامه - أي الفاعل - ووقعه عليه فظاهر أنه لا مجال لهذا المعنى أصلاً هذا مع خفاء المراد إذ لم يعلم جميع هذه الأحكام والمراد بالفاعل، الفاعل النحوي)<sup>(٢)</sup>، أي أن نائب الفاعل لا يمثل الفاعل في الدلالة ولا مجال لورود هذا المعنى أصلاً، وإنما تمثل بنيابته عن الفاعل النحوي المعلوم من خلال الإعراب، وأن يلحقه ما يلحق الفاعل من الإسناد وغيره، لذا قرنه بالفاعل النحوي لا الفاعل الدلالي، وهذه إشارة منه إلى كون الدلالة هي الحاكمة أصلاً في نائب الفاعل، ويبقى كونه مفعولاً لأنه وقع عليه فعل الفاعل، وإن ما لحقه من تغير في علامات الإعراب إنها هي مسائل لفظية، والعمل الحقيقي للدلالة الناتجة عن تركيب الألفاظ بأسمائها وحروفها وما يجري عليها من تقديم وتأخير وفصل ووصل وغيرها، وهذا ما يسميه الأصوليون المحدثون بـ(نحو الدلالة)<sup>(٣)</sup>، والظاهر كان ذلك ناتجاً عن تأثره بأساتذته من أصحاب الأصول.

على أن الدكتور فاضل السامرائي، ذهب إلى أن النائب عن الفاعل هو المفعول به باعتبار وقوع الفعل عليه وإن جاء مرفوعاً<sup>(٤)</sup>، وهو بذلك قد نظر إليه من حيث

(١) ظ: م: ٢٩٨.

(٢) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٥٦.

(٣) ظ: البحث النحوي عند الأصوليين/ د. مصطفى جمال الدين: ٢٩٨-٢٩٩.

(٤) ظ: الدراسات النحوية واللغوية عند الزغري/ د. فاضل السامرائي: ٣٤٨.

الدلالة فقط، غير أن ابن معصوم قد جمع الحالتين معاً، دلالة الإعراب من حيث وظائف الأدوات والصيغ والتراكيب المتقلة إلى كونها (عوامل إعراب)، والدلالة الناتجة عن التغيير النسبي لدلالات هذه الدوال ومضمونها في أثناء عملها في السياق.

هذه النظرة الشمولية بعدم الاكتفاء بالإعراب في استخراج الدلالة، بل التوسع على الدلالة التي يتضمنها السياق كذلك قد أعطت حيوية في منهج البحث النحوي، أي أنه لم يغلب جانب الإعراب وحده، بل دعمه بما يمل عليه مقتضى الحال.

فالنظر إلى نائب الفاعل على أنه فاعل يكون من النظرة الأولى فقط، قال: (ذلك كافٍ في الأولوية، وإنما جعل نائب الفاعل تلو الفاعل لشدة اتصاله به حتى ذهب أكثر البصريين والجرجاني الزخشيري والفتازاني إلى أنه فاعل، وهو أي نائب الفاعل المفعول صريحاً أو ما في حكم المحذوف فاعله)<sup>(١)</sup>.

إنما كانت نظرة هؤلاء العلماء من حيث اللفظ لا غير، وهي نظرة أولية كما يوضحها الجرجاني، حين يقول: (وإذا جاز أن يسمى نحو «مات زيد» فاعلاً مع أنه عارٍ من الفعل، ومفعول في المعنى من حيث أن الله تعالى أماته، جاز أيضاً أن يسمى زيدٌ في قولك: ضُربَ زيدٌ، فاعلاً، وأن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى، وذلك لما ذكرنا من أنَّ الاعتبار بأن يكون الفعل مسنداً إليه مقدماً)<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي عندما قال: (وإذا أردنا أن نوازن بين مثالين بين قولنا: انكسر الزجاج، وقولنا كُسر الزجاج، ظهر لنا أن المسند إليه في كل منها الفاعل، فلم نكد نحس بالفرق بينهما. فكلاهما مما لا إرادة له ولا اختيار،

(١) الحقائق الندية/ابن معصوم: ٤٦.

(٢) المتنصّد في شرح الإيضاح/الجرجاني: ٣٤٦/١.

وكلاهما مما قام بالفعل قياماً اضطرارياً، وكلاهما من وجهة نظر المنطق قد وقع عليه الفعل<sup>(١)</sup>، وهذا منهج نحوي قائم على أساس من الإعراب فقط، وهو مذهب جمهور النحويين في الغالب.

على أن ذلك مما لا يراه ابن معصوم لأن فيه قصراً للدلالة على مجال ضيق جداً، وهو مجال الإعراب، في حين كان يرى أن التوسع في طلب الدلالة يكون من خلال تفاعل المفردات في السياق وإبراز مضامين إضافية لدلالاتها المعجمية، فضلاً عن الدلالة الإعرابية المرجوة من طريقة محدّدة، وهذا منهج نحوي يعتمد على البحث الشامل في اكتناء المعاني من مظاعها الإعرابية والسياقية.

## ٢- الأصل في المفاعيل:

اختلف النحويون في أصل المفعولات، بين المفعول به، والمفعول المطلق، فمنهم من جعل المفعول به أصلاً ومقدماً على المفعول المطلق<sup>(٢)</sup>، ومنهم من قدم المفعول المطلق<sup>(٣)</sup>، وكل من هؤلاء النحويين قدم ما يَسُوِّغ تقديم أحدهما على الآخر. المفعول به في حد النحويين، هو ما وقع عليه فعل الفاعل<sup>(٤)</sup>، وقد حده ابن معصوم المندبي بـ(أن الفعل واقع عليه)<sup>(٥)</sup>، والمراد بالوقوع (التعلق المعنوي لا المباشرة التي تعلقه بما لا يعقل إلا به، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدي)<sup>(٦)</sup>، والتعلق المعنوي

(١) النحو العربي - نقد وتوجيه / د. مهدي الخزومي: ٥١-٥٢.

(٢) منهم الزنجشري وابن الحاجب والرضي الأسترادي والسيوطي.

(٣) منهم أبو علي الفارسي والبرجاني وابن هشام وابن عصفور.

(٤) ظ: المقصل / الزنجشري: ٣٤، المقرب / ابن عصفور: ١٢٥، شرح الرضي على الكافية / الرضي

الأسترادي: ٣٣٣/١، شرح شذور الذهب / ابن هشام: ٢٤١، شرح قطر الندى / ابن هشام: ٢٠١،

المغني في علم النحو / الجاربردي: ١٧٥.

(٥) الحقائق الندية / ابن معصوم: ٧٥.

(٦) شرح شذور الذهب / ابن هشام: ٢٤١.

عند ابن معصوم يعني (تعلقه به بلا واسطة بحيث لا يعقل إلا به)<sup>(١)</sup>، فأخرج من ذلك الفعل اللازم لأنه يصل إلى مفعوله بحرف الجر.

فالمفعول به من هذه المفهومات هو الذات التي يقع عليها ما أنتجه الفاعل عند القيام بالفعل.

في حين أن المفعول المطلق يعرف بأنه (المصدر، سمي بذلك لأن الفعل يصدر منه ويسميه سيويه الحدث والحدثان، وربما سماه الفعل وينقسم على مبهم نحو ضربت ضرباً، ومؤقت نحو ضربت ضربة وضربتين)<sup>(٢)</sup>، أو (هو اسم ما فعله فاعل فعل)<sup>(٣)</sup>، ويكون فضله<sup>(٤)</sup> ومؤكداً لعامله أو المين نوعه أو لعدده<sup>(٥)</sup>.

أما ابن معصوم فيذهب إلى أن (المفعول المطلق سمي بذلك لصحة إطلاق صفة المفعول عليه لغة من غير تقييد... أما اصطلاحاً فيصح الإطلاق على كل واحد من الخمسة، وهو ما قرن بفعل الفائدة ولم يُسند إليه ذلك وتعلق به تعلقاً خصوصاً)<sup>(٦)</sup>. فحدد الإطلاق بخصوصية إيجاد الفعل فلا يكون واقعاً عليه، أو له أو فيه أو معه، وإنما يكون المفعول موجداً من الفعل بواسطة الفاعل، لذا كان اسماً له ومعبراً عنه.

في حين كان المفعول به - كما علمت - قد وقع عليه الفعل مباشرة وبلا واسطة،

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٧٥.

(٢) المفصل/ الزغشري: ٣١-٣٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية/ الرضي الأسترادي: ١/ ٢٩٥، ط: القرب/ ابن عصفور: ١٦٠، المنى في علم النحو/ الجاربردي: ٢٥.

(٤) ط: شرح شذور الذهب/ ابن هشام: ٢٥٢، شرح ابن عقيل: ١/ ٥٥٧.

(٥) ط: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٧٧.

(٦) ط: م ن.



كحرف جر مثلاً، فلا يكون الفعل اللازم واقعاً عليه، بل تعلق به تعلقاً غرضياً، كما يقول ابن معصوم من حيث التمس بالفعل مثلاً من غير إسناد.

إذاً نلاحظ أن هناك فرقاً بين المفعول المطلق والمفعول به، والفرق كون الأول قد صدر عن الفعل أصلاً وهو المفعول، وهو اسم للمفعول الصادر عنه، والثاني وقع عليه المفعول، أي أن المفعول المطلق لم يكن لولا صدوره عن الفاعل عندما قام بالفعل، فهو مُنتج عنه وملزم لعمل الفاعل عند قيامه بالفعل، ويستوي فيه اللازم والمتعدي من الأفعال..

فما يكون المفعول به ذاتاً قد وقع عليها ما أنتجه الفاعل عند قيامه بالفعل فتكون الذات التي وقع عليها فعل الفاعل هي غير المُنتج عن الفاعل بالفعل، لذا فإن المفعول به لا يصلح أن يكون أصلاً للمفعولات أو مقدماً على المفعول المطلق، كما ذهب إليه ابن معصوم المدني، لأنه في الأصل لم يكن مفعولاً أو مُنتجاً عن الفاعل بفعله، في حين أن المفعول المطلق هو عين ما أنتجه الفاعل بفعله<sup>(١)</sup>.

المفعول المطلق مؤثر في المفعول به، فعندما نقول «قرأت الكتاب» فإن الكتاب لم يكن هو المفعول، وإنما هو الذات التي وقع عليها ما أنتجه الفاعل من الفعل، وهو القراءة، فالقراءة هي المُنتج الذي وقع على الكتاب، وأن الكتاب بدوره قد ناله ما وقع عليه، لذا فإن المفعول به لم يكن مفعولاً في الأصل، ويكون تأثير المفعول بالكتاب أكثر لو اتصل به أحد حروف الجر، فعندما نقول «قرأت بالكتاب» فيكون تمكن القراءة من الكتاب أكثر، وألصق به، مما لو تعرّى من حرف الجر.

هذا الاستنتاج الأخير يقودنا إلى مسألة أخرى طالما تحدث بها علماءنا الأعلام،

---

(١) مصطفى جواد وجهرده اللغوية/ د. محمد عبد المطلب البكاء: ٢٠٤ - ٢٠٥، ٢٠٧ - ٢٠٨.

وهي أيها الأصل الفعل اللازم أم المتعدي؟.

يذهب الدكتور مصطفى جواد إلى كون الفعل المتعدي هو الأصل، فيقول:  
(أن الأصل في الأفعال التعدي، لأن الحياة على اختلاف أنوعها وتباين طرائفها تعتمد على التعدي، وأن اللزوم عارض طارئ، وعلى هذا فكون الأفعال التي يكثر فيها اللزوم مثل «فرح يفرح» والتي يغلب عليها اللازم مثل «سهل يسهل» حديثة الوجود بالنسبة إلى غيرها من ضروب الثلاثي المجرد، ويكون الضرب الذي خالف هذين الوزنين من الأفعال اللازمة مثل «دخل وخرج ونام» من باب العلاج الذاتي محدوداً بحيث يكاد يكون معدوماً<sup>(١)</sup>).

ولا أرى علاقة بين تعدي الأفعال والحياة، ثم أن قلة اللازم لا تعني أن يكون الفعل طارئاً أو عارضاً، قال الدكتور إبراهيم السامرائي راداً عليه: (إن قلة اللازم في العربية ومجئته على أبنية محدودة كالتي أشار إليها الأستاذ الجليل لا يمكن أن نجعل من هذا الفعل «عارضاً طارئاً»، والذي أراه أن الفعل أصله قاصر لازم ثم يصار من هذه الحالة إلى المتعدي وذلك جرياً على طبيعة العربية المشبهة أبداً بالإيجاز<sup>(٢)</sup>)، وهو كذلك في مثالنا السابقين: «قرأت الكتاب، وقرأت بالكتاب» فإذا أراد المتكلم أن يعتبر عن شدة التصاق القراءة وهي المفعول على الكتاب الذي وقع عليه فعل الفاعل يسبق المفعول به بحرف الجر، وإن أراد التخفيف حذف حرف الجر، وفي العربية أمثلة كثيرة من هذه الأفعال من نحو الفعل (دخل)، فقد يتعدى إلى مفعوله بنفسه، أو بحرف الجر، فعما جاء متعدياً بنفسه قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله

(١) الباحث اللغوية في العراق / د. مصطفى جواد: ٧.

(٢) الفعل زمانه وأبنيته / د. إبراهيم السامرائي: ٨٣ - ٨٤.

(٣) سورة البقرة / الآية ٢١٤.

سبحانه: ﴿وَلْيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾<sup>(١)</sup> وأما ما جاء متعدياً إلى مفعوله بحرف جر قوله سبحانه: ﴿وَرَأَيْتِ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله سبحانه: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾<sup>(٣)</sup> وقوله جل ثناؤه: ﴿إِن لَّمْ يَكُونُوا دَخَلْتُمْ مِيقَاتِنَا﴾<sup>(٤)</sup>، فنجد من مجمل هذه الآيات المباركات أن الفعل (دخل) إذا تعدى بنفسه فإن الدخول يكون أقل تمكناً من الذات المدخول فيها، والتي وقع عليها مُتَّبِعُ الفاعل بالفعل وهو المفعول (الدخول) وعندما يتعدى بحرف جر، فإن الدخول يكون أكثر تمكناً على من يقع عليه أو فيه أو به.

وعليه فإن الأصل يكون في اللزوم، لأنه أكثر تمكناً، ولكن عندما يتخل الفعل اللازم عن حرف الجر، فذلك قصد الحفّة والإيجاز، وهذا شأن العربية في تشبها بالإيجاز، والإيجاز بلاغة<sup>(٥)</sup>. وعلى هذا فإن المفعول الذي أنتجه الفاعل بالفعل غالباً ما يكون مضمراً غير أن أثره موجود في الذي يقع عليه أو فيه أو معه أو له.

ففي قولنا: «قرأت الكتاب» أو «قمت إجلالاً» أو «سرت والنهر» أو «دخلت في الدار» فلا يعني أن «الكتاب»، و«إجلالاً»، و«النهر»، وفي الدار مفاعيل للأفعال، بل أن المفعول منها هو المفعول المطلق المضمَر وهو (القراءة، القيام، السر، الدخول) على التوالي<sup>(٦)</sup>، وإن جاء منصوباً أو ما يسميه النحويون مفعولاً به أو له أو معه أو فيه، ما هي إلا خصصات للمفعول الأصل (المفعول المطلق) وتبع له في الإعراب، ففي

(١) سورة الإسراء/ الآية ٧.

(٢) سورة النصر/ الآية ٢.

(٣) سورة آل عمران/ الآية ٣٧.

(٤) سورة النساء/ الآية ٢٣.

(٥) ط: الفعل زمانه وأينته/ د. إبراهيم السامرائي: ٨٣ - ٨٤.

(٦) ط: مصطفى جواد وجهوده اللغوية/ د. محمد عبد المطلب البكاء: ٢٠٤.

مثالنا «قرأت الكتاب» فإن المفعول المطلق (القراءة) قد وقع على الكتاب، فخصص القراءة به لا على المجلة أو القرطاس أو الصحيفة، وكذلك في مثالنا «قمت له إجلالاً»، فإن المفعول هو (القيام)، وخصص بأنه قيام للإجلال، لا شوقاً ولا حباً، وفي مثالنا «سرت والنهر» فإن المفعول هو (السير) وخصص بأنه مع النهر لا مع القمر ولا مع الثريا أو غيرها، وكذلك في مثالنا «دخلت في الدار» فإن المفعول هو (الدخول)، وقد خصص بكونه في الدار لا في المقهى أو في المدرسة، وهكذا.

إذاً ما سمي بالمفعول (المفعول به، له، معه، فيه) هي في الحقيقة ليست بمفاعيل، وإنما هي محصّات للمفعول الأصل (المطلق) المضمر، أو أنها وصف له، وقد اكتسبت النصب وعلامته إبتاعاً له.

### ٣- فعل الأمر:

وافق ابن معصوم المدني ما ذهب إليه شيوخه في موضوعه فعل الأمر من حيث الفاعلية والدلالة على الزمان، فقد ذهب الشيخ البهائي إلى أنّ فعل الأمر في أصل الوضع مشترك بين الحال والاستقبال، فرد عليه ابن معصوم بقوله: (وقلت هذا مخالف لما عليه جميع النحويين من أنّ الأمر مقترن بالاستقبال فقط، وإلّا لزم تحصيل الحاصل)<sup>(١)</sup>، أي أنّه أراد أن يفرّق بين دلالاته على الحال ودلالته على الاستقبال، ومسنداً رأيه بما يراه الشيخ الحرفوشي<sup>(٢)</sup> فقال: (قال شيخ شيوخنا العلامة محمد

(١) الخدائق الندية/ ابن معصوم: ٢٣.

(٢) وهو الشيخ محمد بن علي بن أحمد الحرفوشي الخويزي الشامي العاملي، انتقل من بلاد الشام إلى بلاد المعجم وقطن بها إلى وفاته سنة ١٠٥٩هـ ومن تلامذته هاشم بن الحسين الحسائي، ومن مصنفاته شرح الزبدة في الأصول، والألائل السنية في شرح الأجرومية، وشرح التهذيب في النحو، وشرح شرح الفاكهي على قطر الندى وغيرها. ظ: سلافة العصر/ ابن معصوم: ٣١٥-٣١٦، تكملة أمل الأمل/ حسن الصدر: ٣١٧/١، طبقات أعلام الشيعة/ اغايزرك الطهراني: ٥٠٨/٥-٥٠٩.

الحر فوشي في شرحه على تهذيب المصنف، والحق أن يقال أن مَنْ فسر الفعل على جهة الاستعلاء كما هو عند أرباب الأصول فهو للحال - كما ذكروا - وإنْ فُسر بأنه حدث واقع في زمن الاستقبال فهو للمستقبل<sup>(١)</sup>، دون أن يدلي له برأي حاسم في هذه المسألة، وإنما استقرى ما كان عليه فعل الأمر، لكن ابن معصوم ذهب مذهب أستاذه محمد بن علي الشامي في تحقيق ما يؤول إليه فعل الأمر، وهو في رأيه غاية ما يقال فيه، حين قال: (ونصه الحق عند النحاة أن الأمر بالصيغة قسم من الفعل برأسه لا مندرج تحت قسم المضارع، وأنه موضوع في أصل اللغة بالوضع النوعي على وجه القانون الكلي لطلب إدخال حقيقة الفعل أو فرد منها منتشر في جنسه في الوجود على النحو الذي لذلك الفعل من الوجود من فاعل معيّن بالخطاب، وإنْ معنى الطلب استفاد من الصيغة بسبب وضعها له لا من لازم الأمر المقدرة، والطلب لكونه نسبة يقتضي بطبعه التعلّق بمطلوب فينحل معنى هذه الصيغة إلى حدثين، أحدهما: مسند في المعنى إلى التكلم وهو الطلب في الحال، والآخر مسند في اللفظ إلى المخاطب وهو ما تعلّق الطلب بإيقاعه في المستقبل<sup>(٢)</sup>، فيكون الشيخ محمد بن علي الشامي قد أكد فعلية (فعل الأمر) بإسناده إلى المتكلم أو المخاطب، فإن كان الإسناد إلى المتكلم فهو طلب في الحال، وإن كان للمخاطب فهو طلب أيضاً متعلّق بالمستقبل، غير أن هذا التقسيم الذي هو للحال وللإستقبال يأخذ بيد الشيخ إلى أن التعلّق بالإستقبال هو مدلول لهيئة الكلمة أي صيغتها، وهي مسألة لفظية، وأنّ التعلّق بالحال مدلول لمادة الكلمة أي دلالتها، فقال: (فمن نظر إلى جانب اللفظ حكم بأن الأمر للإستقبال ومن نظر إلى جانب المعنى حكم بأنه للحال، لكن الأول أنسب بمصطلحات الفنون الباحثة عن

(١) الحداثق الندية/ ابن معصوم: ٢٣.

(٢) م ن: ٢٣.

الأحوال اللفظية، والثاني أُلقي بتعارف العلوم المتكلفة بالمباحث المعنوية، فالجري على خلاف ذلك خلط بين الاصطلاحين، فإن أحتج على كونه للاستقبال على كل حال بأنه إنها يدل عليه بالتضمن دون دلالة عليه من جهة كونه فعلاً، وعلى الحال بالإلزام، لأن دلالة عليه إنها هي لضرورة وقوعه إنشاءً، ثم يختم كلامه في خلاصة ما توصل إليه، بقوله: (غاية ما في الباب إن رعاية جانب اللفظ أوجب أن تقول أنه يتضمن كلا الزمانين لتضمنه كلا الحدين)<sup>(١)</sup>، وهو عين ما ذهب إليه ابن معصوم معتدلاً برأي أستاذه الشامي ومؤكدته<sup>(٢)</sup>.

إذاً كان ابن معصوم قد نظر إلى فعل الأمر كما نظر إليه أستاذه، من جانبين اثنين، جانب اللفظ وجانب الدلالة، وهو إنها سلك هذا السلوك الثاني فيه متأثراً منه بالنحاة من جهة، وبالأصوليين من جهة ثانية تبعاً لثقافته الواسعة فيها.

المعروف عند النحاة الاهتمام باللفظ أو الصيغة وما يطرأ عليها من أمور، ففعل الأمر في صيغته الآمرة هو طلب عندهم، يسمون به كل ما يصح أن يُطلب به الفعل من الفاعل المخاطب، سواء طلب به على وجه الاستعلاء أو الخضوع<sup>(٣)</sup>.

أما الأصوليون، ومنهم العلامة الشيخ حسن بن زين الدين العاملي (ت ١٠١١ هـ)، فقد ذهبوا إلى (أن المتبادر من الأمر طلب إيجاد حقيقة الفعل والمنزلة والتكرار خارجان عن حقيقته، كالزمان والمكان ونحوهما، فكما أن قول القائل: «اضرب» غير متناول لمكان ولا زمان ولا آلة يقع بها الضرب، كذلك غير متناول للعدد في كثرة أو قلة)<sup>(٤)</sup>، وهذا مما يجرده من الفعلية والزمان، لأن الأمر عنده إيجاد

(١) الحقائق الندية/ ابن معصوم: ٢٣.

(٢) ظ: م، ٢٦.

(٣) ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الأسترادي: ١٢٣.

(٤) معالم الدين/ الشيخ حسن العاملي: ٢١٦.

حقيقة الفعل لا الفعل ذاته.

أما من معاصري نحائنا فقد ذهب الدكتور الجوّاري إلى أنّ الزمان لا علاقة له بالأمر، فضلاً عن كون الاستقبال دعوى لا تقوم على أساس<sup>(١)</sup>، وهذا الرأي يعارض ما ذهب إليه ابن معصوم المدني وشيخه الشامي تماماً، من حيث الدلالة على الزمن، وخصوصاً الاستقبال منه.

وذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى نفي فعلية الصيغة (إفعل) من الأمر ذلك لأن الفعل عنده يميّز بشيئين أولهما الاقتران بالدلالة على الزمان، وثانيهما أنّه يبنى على المسند إليه ويُجمل عليه، وأنّ بناء (إفعل) خلط من هاتين الميزتين<sup>(٢)</sup>، فردّ عليه الدكتور مصطفى جمال الدين متأثراً بالأصوليين في ذلك فقال: (في كون الصيغة «إفعل» فعلاً لدلالاتها على النسبة الصدورية تصوّراً، وإن لم تدل على وقوع الحدث من الذات فعلاً، لأن الوعاء الملحوظ النسبة ليس هو وعاء التحقق، بل وعاء الطلب... أما بقية رأي المخزومي في كون المسند إليه في فعل الأمر من ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة وياء المخاطبة، ليست أساء ولا ضائر كما يزعم النحاة، بل هي كتابات تشير إلى جنس المخاطب أو عدده، فلا يصح إسناد الفعل إليها)<sup>(٣)</sup>.

وهو بذلك يصدر عن فعلية (إفعل) خلافاً للمخزومي، لكونها مستندة بسبب من صدورها في عالم التصور، وهو في حقيقته طلب.

أما مدرسة النجف الأصولية المعاصرة التي ابتدأت مع الشيخ مرتضى

---

(١) ظ: نحو التيسير/ د. أحمد الجوّاري: ١٠٣، ظ: نحو التجديد في دراسات الدكتور الجوّاري/ د. محمد حسين الصغير: ١١٥.

(٢) ظ: النحو العربي - نقد وتوجيه/ د. مهدي المخزومي: ١٣٠.

(٣) البحث النحوي عند الأصوليين/ د. مصطفى جمال الدين: ١٥٨.

الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)، فتذهب إلى أن صيغة الأمر فعل حقيقة، وإن لم يقع الحدث لأنه يكون قد صدر من المتكلم تصوراً وإن لم يدل على وقوع الحدث من الذات فعلاً لأن الوعاء الملحوظ لنسبة الحدث ليس هو وعاء التحقق بل وعاء الطلب<sup>(١)</sup>.

أما دلالة الزمان فهي عندهم ليست من الفعل، بل هي من مستلزماته كالمكان، وقد خلاص الأصوليون المتأخرون إلى النتيجة الآتية: (أن الأفعال جميعاً لا تدل على الزمان، لا بنحو الجزئية، ولا بنحو القيدية، لا بالدلالة المطابقة ولا بالدلالة الإلزامية)<sup>(٢)</sup>. فهكذا نظر كل من النحاة والأصوليين إلى فعل الأمر من حيث الزمان والحدث، من وجهته الخاصة، فلم يتوَعَب النحاة كل الدلالات المتوخاة من فعل الأمر، وكذلك الأصوليون فقد أحملوا إجماعات الصيغة لفظاً بل اكتفوا بهادة اللفظ دون هيأتها.

بيد أن ابن معصوم المدني وبفضل ثقافته النحوية والأصولية الواسعتين استطاع أن يلمّ بأطراف المسألة، فجمع الصيغة وهيأتها إلى الدلالة التي تضمّنها مادة اللفظة، فأخذ بكل الدلالات الحالية والمستقبلية فيما يخصّ المتكلم والمخاطب معاً بالأمر. إذاً كان الأمر في نظره فعلاً أسند فيه الحدث إلى المتكلم أو إلى المخاطب، فشغل الزمنين الحالي والمستقبلي حسب إسناده إلى الفاعل، فالزمن الحالي يخص به المتكلم، والفعل وإن لم يصدر في الواقع فهو يصدر تصوراً، أما الزمن المستقبل فهو يخص به المخاطب أي أنه واقع لا محالة، فتتحقق في كلا الزمنين ومن كلا الفاعلين الحدث، سواء في عالم التصور أو في عالم الحقيقة، فيكذب بنى ابن معصوم فكرته في فعل الأمر مستعيناً بثقافته الأصولية النحوية معاً، وعدم اقتصاره على جانب واحد، وإلاّ

---

(١) ظ: م ن: ١٨٥ .

(٢) محاضرات في أصول الفقه/ الشيخ محمد إسحاق الفياض/ ٢٤٨/١.



لكانت رؤيته قاصرة عن فهم الدلالة المتوخاة من هيئة الفعل ومادته.

٤ - عسى:

اختُلفَ في (عسى) في كونها فعلاً مطلقاً أو حرفاً مطلقاً، قال ابن معصوم المدني: (القول بفعلية عسى مطلقاً، وهو ما عليه الجمهور، وذهب ثعلب وابن السراج إلى أنها حرف مطلقاً، وسيبويه، فيها حكاة السيرافي حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله: يا أبتا علك أو عساكا...، والصحيح الأول لاتصاله ضائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة بها وذلك من آيات الفعل)<sup>(١)</sup>، ولهذا عدّها فعلاً جامداً لا يتصرف ولا يأتي منه إلا الماضي<sup>(٢)</sup>.

واللاحظ فيها التناير الواضح في تصرفها بما يليها، فهي تبدو تارة فعلاً تاماً وأخرى فعلاً ناقصاً، ونجدها أيضاً تتصرف تتصرف الحروف، بحسب السياق الذي ترد فيه هذه الكلمة، لكن خافي كل هذه الحالات، أما دلالة المقاربة فأدخلت في باب أفعال المقاربة، وأما أن تؤدي دلالة الرجاء باعتبارها حرفاً يعمل عمل (لعل)، فعدها من العلماء لذلك من الأفعال المتخلفة، قال الدكتور مهدي الخزومي: (عسى من هذه الأفعال المتخلفة التي أخذت بتخلفها - تنخل عن دلالتها القديمة واستعمالها القديم، وأخذت تستعمل استعمال الأدوات للدلالة على الرجاء مثل لعل)<sup>(٣)</sup>، والذي أخذ بأيدي الجمهور من علماء النحاة إلى كونها فعلاً بسبب من اتصالها بضائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة<sup>(٤)</sup>، وهو ما عليه ابن معصوم المدني، لكن ورودها في اللغة

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٧٢، ظ: الكتاب/ سيبويه: ٣٧٥/ ٢.

(٢) ظ: رياض السالكين/ ابن معصوم: ١٢٥/ ٦.

(٣) النحو العربي - نقد وتوجيه/ د. مهدي الخزومي: ٢٠٩.

(٤) ظ: أسرار العربية/ الاتياري: ١٢٥.

مستعملة استعمال لعل حداً بآخرين إلى القول بحرفيتها، كثعلب وغيره<sup>(١)</sup>، ولعل السبب في ذلك أنها لا تتصرف، قال الأنباري: (فإن قيل: فلم لا يتصرف؟ قيل لأنه أثنى الحرف، لأنه لما كان فيه معنى الطمع أشبه (لعل) و(لعل) حرف لا يتصرف فكذلك ما أشبهه<sup>(٢)</sup>).

«عسى» تدخل على الجملة الاسمية وهو قليل فيها من نحو قول الفرزدق:  
وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا جفير زياد<sup>(٣)</sup> وتدخل على الجملة الفعلية وهو الغالب فيها ويقترن الفعل بعدها بـ(أن) غالباً<sup>(٤)</sup> من نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

ويعلل ابن معصوم سبب هذا الاقتران بأن (وذلك لأن «عسى» من أفعال الترجي وهو يختص بالاستقبال، فتناسب اقتران خبرها بأن الموضوع له، أو كان القياس وجوب ذلك، حتى ذهب البصريون والجمهور إلى أن التجريد ضرورة<sup>(٦)</sup>).

والظاهر أن سبب هذا الاقتران بـ(أن) عند النحويين، يعود في حال كونها فعلاً جامداً لا يجوز توالي فعلين ففصل بينهما بها، ولأنها تفيد الاستقبال، وإن (أن) هي علم الاستقبال<sup>(٧)</sup> وذهب آخرون إلى كون «عسى» فيها تراخي خلافاً لأخذ وجعل وطفق، قال ابن عصفور: (وأما «أخذ» و«جعل» و«طفق» فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا

---

(١) ط: م.ن.

(٢) م.ن: ١٢٥ - ١٢٦.

(٣) ديوانه: ١ / ١٦٠، وجاء في الديوان: (٠٠٠) إذا نحن خلفنا جفير زياد).

(٤) ط: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٧٣.

(٥) سورة البقرة/ الآية ٢١٦.

(٦) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٧٣.

(٧) ط: أسرار العربية/ الأنباري: ١٢٨.

بغير «أن» والسبب ذلك أن «عسى» و«يرشك» و«أخلوق» فيها تراخي<sup>(١)</sup> وواقفه من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي، وقال: (والذي يبدو لي أن الرأي الراجح هو الذي يذهب إلى أن «أن» ليست مصدرية وإنما هي مؤذنة بتراخي الفعل أي جيء به للدلالة على الاستقبال)<sup>(٢)</sup>.

#### ٥- نعم وبش:

اُخْتَلِفَ فيها في كونها اسمين أو فعلين، قال ابن معصوم: (والقول بفعليتها مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما... وذهب الكوفيون سوى الكسائي إلى أنها اسمان لدخول حرف الجر عليهما)<sup>(٣)</sup>.

وأورد أبو البركات الأنباري ما استدل به الفريقان على صحة ما ذهبوا إليه<sup>(٤)</sup>، فاستدل البصريون فضلاً عن اتصالها بتاء التانيث الساكنة، أن الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالأفعال فإنهم قالوا: نعماً رجلين، ونعموا رجلاً، كما قالوا: قاما وقاموا، ثم أنها مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لما بُنِيَ على الفتح من غير علة. فيما استدل الكوفيون على اسميتها فضلاً عن دخول حرف الجر عليهما، أنَّ العرب تقول: يا نعم المولى ونعم النصير، فنداء (نعم) يدل على أنها اسم، وكذلك لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا يحسن أن تقول: نعم الرجل أمسي، وبش الرجل غداً، ثم أنها لا يتصرفان ولو كانا فعلين لكانا يتصرفان، والنصرف من خصائص الأفعال<sup>(٥)</sup>. بيد أن ابن معصوم يذهب إلى كونها فعلين جامدين فيبعد أن

(١) المقرب / ابن عصفور: ١٠٨.

(٢) معاني النحو / د. فاضل السامرائي: ١ / ٢٤٧.

(٣) الحقائق الندية / ابن معصوم: ٢٠٦، ظ: المقرب / ابن عصفور: ٦٩.

(٤) ظ: أسرار اللغة / الأنباري: ١٠٣ - ١٠٤.

(٥) ظ: أسرار اللغة / الأنباري: ١٠٣ - ١٠٤.

يعرض لحكاية الخلاف بين العلماء فيها، يقول: (والصحيح أنها فعلاَن جامدان للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، فتقلتا عما وضعتا من الدلالة على المضى وصارتا للإنشاء، فنعم متقولة من قولك نعم الرجل إذا أصاب نعمه، وبش متقولة من قولك بش الرجل إذا أصاب يؤساً<sup>(١)</sup>).

وهو في هذا يذهب مذهب البصريين في كونها فعلين جامدين وفيها مبالغة، كما يرى ابن جني يقول: (إعلم أنّ نعم وبش فعلاَن ماضيان غير متصرفين، ومعناها المبالغة في المدح والذم)<sup>(٢)</sup>، أي أنها لا يتفان مع قولنا: «أمدح زيداً» أو «أذم عمراً»، إذ إنّ دلالة الفعلية فيها بيّنة بحدود ما وضع لها واضع اللغة من دلالة وإسناد، غير أن قولنا (نعم الرجل زيد) أو (بش الرجل عمرو) لا يشعر بالدلالة ذاتها، إذ لا وجود لأثر الفعل فيها، ولا زمان، فضلاً عن خلوها من الإسناد، وكذلك تفتقران للفاعل، فلا الرجل ولا زيد بفاعلين للمدح أو الذم حتى يسند إليهما فعل المدح أو فعل الذم<sup>(٣)</sup> فلهذا فلا يمكن القول بفعليتهما.

أما القول باسميتهما فهو الآخر فيه نظر، إذ نجد إياهما قبول بقية علامات الأسماء<sup>(٤)</sup> عدا قبولها حرف الجر (الباء) في (ما هي بنعم الولد)، فهي لا يقبلان دخول بقية حروف الجر عليهما، ولم نسمع ذلك عن العرب غير قبولها الباء. وأما قبولها النداء، فالحقيقة أنّ أداة النداء لم تدخل على نعم وبش وإنها هي داخلة على كل من صيغتي المدح والذم بما فيها نعم وبش والأسماء الملحقة بهما، فقولنا: (يا نعم الولي ويا نعم النصير) يمكن أن تُخرَج على أنّ المادى محذوف وهو (أنت) والتقدير (يا أنت نعم

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ٢٠٦.

(٢) اللع في العربية/ ابن جني: ٢٣٦.

(٣) ظ: تطور دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين/ د. صالح الطائي: ١٨٩.

(٤) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها/ د. تمام حسان: ١١٥.

الولي ويا أنت نعم النصير)، والصيغة نعم الولي، نعم النصير كل منهما بدل عن المنادى المحذوف(أنت). أو يمكن أن نلمس في (يا) غير معنى النداء، وهو معنى المناجاة والتلذذ بذكر المحبوب ما يعدها عن النداء والنتيجة تفقد نعيم وبس معنى الاسمى. عليه فلا يمكن أن يُعَوَّل على أقوال البصريين والكوفيين في اسميتها وفعاليتها وقد يكون السبب في ذلك عدم وضع الاعتبارات لطبيعة الاستعمال وتأثيره ودلالته، بل اكتفى النحاة بالاعتبارات اللفظية فقط<sup>(١)</sup>.

أجد أنّ صيغتي المدح والذم كل منهما صيغة إنشائية (يجب النظر إلى هيأتها التركيبية بكونها (جاهزة) حكمها حكم المثل في الجمود . ولا نجد هناك حاجة إلى إعرائها، كما يذهب إلى ذلك الدكتور صالح الظالمي (رحمه الله تعالى)<sup>(٢)</sup>، أو تكون مكان التعابير المسكوكة جارية مجرى الأمثال كما يرى ذلك الدكتور تمام حسان<sup>(٣)</sup>، وإنما وجدا ذلك لطبيعة الدلالة المتوخاة في الاستعمال لا مجرد النظر إلى العلامة فيها، فدلالتهما ضمن صيغتها تدلان على المدح أو الذم دون إسناد أو حدث أو زمن مقترن به، وإنما كان التركيب كاملاً يدلّ على المدح والذم في طبيعة وضعه، لذا كان من الأولى أن تكون صيغ جاهزة أو مسكوكة دون الحاجة إلى وضع إعرائي لها. يجري ما قلناه سلفاً على صيغتي حبذا ولا حبذا مطلقاً إذ إنّهما تستعملان كصيغتي مدح وذم جاهزتين شبيهتين بنعم وبس للغرض ذاته.



(١) ظ : النحر العربي - نقد وتوجيه / د. مهدي المخزومي : ٢١٢، تطور دراسة الجملة العربية بين

التحويين والأصوليين / د. صالح الظالمي : ١٨٩ .

(٢) تطور الجملة العربية بين التحويين والأصوليين / د. صالح الظالمي : ١٩٣ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها / د. تمام حسان : ١٦٥ .

### الفصل الثالث

## أثر علم الأصول في دراساته النحوية (حروف الجر انموذجاً)

دلالة حرف الجر بين النحويين والأصوليين:

إن طبيعة النحو العربي في قواعده، مبنية على جملة أمور تتعلق بعلوم المنطق والفقه والكلام، وقد نوّه بعض من علماء اللغة بذلك، إذ استمدوا أكثر قواعدهم النحوية من علم الأصول، حتى بلور ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ذلك وشرح فيه. فألف كتابه المشهور (الخصائص) فسخر كثيراً من مفاهيم علم الكلام وأصول الفقه في علمه ذلك فأتى منها خصائصه، قال فيه: (إنّ هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الإعراب، وإنّما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بُدِيَءَ وإلام نُجِيَ، وهو كتاب يُسَاهِمُ ذُوو النظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتاب والمتأدّين، والتأمل به أو البحث عن مستودعه)<sup>(١)</sup> فقد أعمل ابن جني فيه قواعد النحاة والمتكلمين والفقهاء وغيرهم، فكان جامعاً من كل علمٍ وفنٍ في دراسة العربية لغةً ونحواً، فاستعان بمصطلحات الأصوليين وتحديداتهم وعباراتهم، على غير عادة علماء اللغة والنحو ممّن سبقوه، قال: (وذلك إنّما لم نر أحداً من علماء البلدَيْن<sup>(٢)</sup> تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه)<sup>(٣)</sup>

(١) الخصائص / ابن جني: ٦ / ٦٨.

(٢) يعني علماء البصرة والكوفة.

(٣) الخصائص / ابن جني: ١ / ٢.

أي الذين سبقوه لذا لم يكن على ابن معصوم بأس في النظر بقضايا النحو وأصوله من حيث أصول الفقه، وهو العالم فيها ومدرسها فقد أخذ - كما علمنا من قبل - هذا الفن في الدراسة عن أساتذة أجلاء كان لهم باع طويلة فيه فضلاً عن الثقافة الأسرية التي كان الفقه وأصوله زاهمهم اليومي في بيوتهم وأماكن درسه، ومعاملاتهم. فلا عجب إذاً من الأخذ بهذا العلم وتوجيه بعض مسائل النحو في ضوء دراسات الأصوليين، وهم الذين درسوها من وجهتهم الخاصة التي تختلف عن الواجهة النحوية كثيراً أو قليلاً.

فهناك بعض الموضوعات النحوية التي تشترك في دروس النحويين والأصوليين، كموضوعة فعل الأمر واسمي الفاعل والمفعول وبقية المشتقات كالصفة المشبهة مثلاً<sup>(١)</sup> قد أشبعها كلا الطرفين بحثاً ودراسةً، فافترقوا فيها واقتربوا حسب كل موضوع، ومن أهمها حروف الإضافة (حروف الجر)<sup>(٢)</sup>، إذ أخذت عندهم حيزاً كبيراً في دراساتهم الأصولية والنحوية من حيث الحدود والدلالة والاستعمال، فكل أورد ما يراه مناسباً في تعريفها ودلالاتها بما يتسق مع منهجه النحوي أو الأصولي.

لقد حدّ النحويون حروف الإضافة بحدود كثيرة، وهي واحدة من أقسام الكلام الثلاثة، قال سيبويه: (فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)<sup>(٣)</sup>، إذ إن الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران<sup>(٤)</sup>، والفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان<sup>(٥)</sup>، فيها كان الحرف لا هذا ولا ذلك وبعض النحاة يرى

---

(١) ظ: أصول الفقه / المظفر: ١ / ٥٠ - ٥١.

(٢) حروف الجر مصطلح البصريين، ويسمى الكوفيين حروف الإضافة.

(٣) الكتاب / سيبويه: ١ / ١٢، ظ: الصاحبي / ابن فارس: ٨٦.

(٤) ظ: المفصل / الزمخشري: ٦.

(٥) ظ: م: ٢١٣.

أن حرف الجر يدل على معنى في نفسه وهو خارج عن التركيب.

وقد أسماها الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) حروف المعاني<sup>(١)</sup>، وقال: (وأما أحد حروف المعاني، وهو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دل على معنى في غيره، نحو من، وإلى، وثم، وما أشبه ذلك)<sup>(٢)</sup>، فحدد كون معناه ملتباً في غيره ولا يقوم بإظهار المعنى بنفسه كالاسم أو الفعل، فهذا دالاً على معناها بأنفسها خلافاً له.

في حين ذهب الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) في حدوده إلى أن (حد الحرف: هو كلمة دلت على معنى، دخل مع المحدود قسيما، ثم خرج الفعل وبعض الأسماء بقوهم في غيرها، أي بسبب إنضمام غيرها إليها من اسم «كمررت بزيد» أو فعل «قد قام» أو جملة كحروف النفي والاستفهام والشرط، فالحرف مشروط في دلالاته على معناه الذي وضع له ذكر متعلقة، فإن لم يذكر متعلقه، فلا دلالة له على شيء، فهو كما قال الرضي: كالعلم المنصوب بجنب الشيء ليدل على أن في الشيء فائدة، فإن أفرد عنه بقي غير دال أصلاً، وقد يُحذف متعلقه للعلم به كنعم، ولا، ..)<sup>(٣)</sup>، أي أنه اشترط في دلالة الحرف دخوله على غيره، وإلا فلا دلالة له بنفسه دون التعلق، وهو مذهب الرضي الذي أشار إليه بقوله: (فالحرف وحده لا معنى له أصلاً، إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة، فإذا انفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلاً)<sup>(٤)</sup>.

---

(١) يعني بها حروف الجر وغيرها من الأدوات النحوية ذكرها في كتابه «حروف المعاني» بتحقيق د. علي توفيق الحمد.

(٢) الإيضاح في علل النحو/ الزجاجي: ٤٥، ط: الحدود في النحو/ الرمانى: ٣٨، الفصل/ الزعزعي: ٢٨٣. شرح شذور الذهب/ ابن هشام: ٣٦، أسرار النحو/ ابن كمال باشا: ٧٦، التعريفات/ الشريف الجرجاني: ٦٨.

(٣) شرح الحدود النحوية/ الفاكهي: ٥١، ط: شرح الرضي على الكافية/ الرضي: ٣٧/١.

(٤) شرح الرضي على الكافية/ الرضي: ٣٧/١.



ورأي الرضي هذا قريب من الأصوليين في معنى الحرف ودلالته، وربما كان متأثراً بهم لأنه أصولي وفقهه، بل هذا هو الرأي الذي تبناه بعض الباحثين اللغويين المحدثين من أمثال فندريس<sup>(١)</sup>، وهو بهذا يكون قد ترك مسافات قريبة بينه وبين اللغويين من جهة، والأصوليين من جهة أخرى.

بيد أن ابن معصوم المدني هو الآخر، كان لأصول الفقه تأثير في دراساته النحوية، إذ إن الأثر الأصولي لا ينفك عنه في أن يلبس بعض أبحاثه في النحو ثيابة التي تسربلها من دراساته أيام شبابه على أساتذة أكفاء، حتى ظهر ذلك جلياً في عباراته وجملة في حداثته الندية أو غيرها من مصنفاته في اللغة والنحو.

لقد برز هذا الأثر الأصولي في بعض دراساته في فعل الأمر والمصدر واسم الفاعل والمفعول وبقية المشتقات الأخرى كصيغ المبالغة مثلاً<sup>(٢)</sup>.

بيد أنه في مبحث الحرف كان أكثر وضوحاً، فوظف ثقافته النحوية والأصولية فيه، فكان حدّه له يجمع الثقافتين، قال : (والحرف حرفاً لكونه على حرف أي طرف من الكلام من حيث أنه لا يدلّ على معنى في نفسه وأنه لا يقع عمدة في الكلام بخلافه عنهما - أي الاسم والفعل - ولهذا أُخّر عنها)<sup>(٣)</sup>، وهذا عين رأي اللغويين والنحاة، إذ جعله فضله لأنه يفتقد إلى الإسناد كما في الاسم والفعل، وأنه لا معنى له في نفسه إلا مع غيره، أي احتياجه إلى ضمنية من فعل أو اسم كي يظهر معناه وتحقق الدلالة الكلية.

---

(١) ظ: البحث التحري عند الأصوليين/ د. مصطفى جمال الدين: ٢٠٦-٢٧، اللغة/ فندريس: ١١٦ -

١٢٠.

(٢) ظ: الحداث الندية/ ابن معصوم: ٢٣، ١٧٠، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧.

(٣) م. ن: ١١ - ١٢.

لكنه في موضع آخر يحاول أن يسلط ضوءاً كاشفاً على هذا المعنى وتلك الدلالة من فكرة الأصولي، فيؤكد عدم دلالة على معنى بمفرده حين يقول : (والحرف كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية، أي يحتاج في تعقله والدلالة عليه لها إلى ضم ضمنية لأنه إنما يكون ملحوظاً باعتبار أنه آله للغير<sup>(١)</sup>) فنتحتاج إلى ملاحظة الغير من حيث أنه متبوع له فلا يكون مستقلاً كالابتداء الذي هو مدلول «من» في قولك: سرت من البصرة، فإنه لا يُتصَوَّر ولا يَتَمَيَّز إلا بذكر السير والبصرة ولا يتعقل إلا بتعقلها<sup>(٢)</sup>.) فهو في هذا إنشأً يحدد الحرف بكونه لا يملك معنى مستقلاً بذاته كالاسم والفعل، بل يحتاج إلى تعقل دلالة من استعمال في جملة، وهذا يخالف لما عليه الرضي الاسترادي في كونه علامة على الشيء الذي وُضِعَ لأجله، ولا معنى له عندما يكون وحده.

هذا الرأي الأخير للرضي الاسترادي قد أخذ به بعض علماء الأصول في المدرسة الأصولية النجفية الحديثة<sup>(٣)</sup>، منهم الشيخ هادي الطهراني صاحب «المحجّة» وبعض من تلامذته، وذهبوا إلى أن الحرف لا معنى له أصلاً وإنما وُضِعَ ليكون علامة، وهو نظير الحركات الإعرابية التي لم تُوضع لمعنى، وإنشأ هي قرينة على إرادة خاصية معينة في حالة دخولها على لفظ معين كونه فاعلاً أو مفعولاً أو غير ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) كلمة (غير) شديدة الإيهام وإن دخلت عليها (أل) التعريف أو بالإضافة، وبمفهوم يرو دخولها عليها لتكون عوضاً عن المضاف إليه، وهذا غير متفق عليه.

(٢) م. ١٦، وقد رأى ستيف أولان أن الحروف (إلا مجرد عناصر أو وسائل نحوية، ليس لها معنى مستقل خاص بها. ليست شيئاً أكثر من وسائل، وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة)، ظ: دور الكلمة في اللغة/ ستيف أولان: ٥١، ودراسات في الأدوات النحوية/ د. مصطفى النحاس: ١٧.

(٣) ابتدأت مدرسة النجف الأصولية الحديثة مع زعامة الشيخ مرتضى الأنصاري لها والمتمثلة سنة ١٢٧٥ هـ.

(٤) ظ: البحث النحوي عند الأصوليين/ د. مصطفى جمال الدين: ٢١٠، المقالات الغريبة/ محمد صادق التبريزي: ١٠٠.

غير أن ابن معصوم المدني لا يأخذ بهذا الرأي، إذ أنه أكّد دلالته بكونها غير مستقلة أي أنها تظهر حال الاستعمال، وأكّد أيضاً أن الحرف «آلة» والآلة تحدث معنى في غيرها لا على وجه الاستقلال، وإنما على وجه التبعية.

وذكر أيضاً أن الابتداء الذي هو مدلول (من) في قولنا: سرت من البصرة، لا يمكن أن تصوّره أو تميّزه إلا بذكر السير والبصرة معاً، فهو يُوميء إلى أن (من) لا يمكن أن تُعوّض عن الابتداء ذاته، فضلاً عن ذلك أكّد رابطيتها بين الفعل والاسم، أي أنها تفضي بالفعل إلى الاسم لإيجاد معنى جديد غير المعاني المنفردة من غير رابط، وهذا ما أشار إليه نجم الأئمة الرضي الاستريادي بقوله: ((إنّ معنى «من» الابتداء، فمعنى «من» ومعنى لفظ الابتداء سواء، إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة، ومعنى «من» مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي، فلهذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء، نحو: الإبتداء خير من الإنتهاء، ولم يجر الإخبار عن «من» لأن الإبتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يُجَبَّر عن لفظ ليس معناه فيه، بل في لفظ غيره<sup>(١)</sup>.

هذا يزيل الإبهام الذي قد يقع فيه بعض من انتقد الرضي الاستريادي بعدم وجود معنى للحرف أصل<sup>(٢)</sup>، فهو لم يذهب إلى إنكار معنى الحرف ولا إنكار دلالته<sup>(٣)</sup>.

---

(١) شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستريادي: ٣٧/١.

(٢) ظ: م. ن.

(٣) لمزيد معرفة برأي الرضي الاستريادي في معنى الحرف ودلالته، ظ: البحث التحري عند الأصوليين/ د. مصطفى جمال الدين: ٢١٤ - ٢١٥.

وقد ذهب الإمام السيد عبد الكريم آل علي خان المدني إلى ما ذهب إليه جده السيد علي خان بن معصوم في معنى الحرف ودلالته، وهو رأي أكثر الأصوليين، فقال : (فنقول: قد اتفقت كلمة علماء الفن على أن معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية والتحصيل)<sup>(١)</sup> أي لا يتحصّل إلا مع غيره، وكذلك اتفق معه في دلالة الابتداء لـ «من»، إلّا أنها يفرقان في الإستعمال، فقال : (عدم صحة إستعمال كل من لفظي الاسم - كالابتداء - والحرف - من نحو «من» في مقام الآخر، مع فرض وحدة الموضوع له، والمستعمل فيه فيها ذاتاً وحققة)<sup>(٢)</sup>.

فما لم يوافقه الشيخ محمد رضا المظفر في ذلك، إذ ذهب إلى (أنّ الحروف موضوعة لمعانٍ مباينة في حقيقتها وسنخها للمعاني الاسمية، فالمعاني الاسمية مستقلة بذاتها، ومعاني الحروف غير مستقلة بنفسها بل متقومة بغيرها)<sup>(٣)</sup>، أي أن معنى الابتداء غير معنى (من) ومعنى الظرفية غير معنى (في)، وهكذا لبقية حروف المعاني، حتى خلص إلى نتيجة مفادها (أن الحروف لها معانٍ تدل عليها كالأسماء، والفرق أن المعاني الاسمية مستقلة في أنفسها وقابلة لتصورها في ذاتها، وإن كانت في الوجود الخارجي محتاجة إلى غيرها كالأعراض، وأمّا المعاني الحرفية فهي معانٍ غير مستقلة وغير قابلة للتصور إلا في ضمن مفهوم آخر، ومن هنا يشبه كل أمر غير مستقل بالمعنى الحرفي)<sup>(٤)</sup>.

على أن السيد ابن معصوم المدني قد فرض في تعريفه للحرف والدلالة عليه

(١) معالم الوصول إلى كفاية الأصول/ الإمام عبد الكريم علي خان: ٩٩.

(٢) معالم الوصول إلى كفاية الأصول/ الإمام عبد الكريم علي خان: ١١٠.

(٣) أصول الفقه/ الشيخ محمد رضا المظفر: ١٤/ ١.

(٤) م.ن: ١٦/ ١.

مقدمات ثلاث، خلص فيها إلى أن حروف المعاني لها وضع يختلف عن غيرها، في أن دلالتها تتنوع بحسب السياق الذي ترد فيه حتى أصبح فيها إمكان إثابة حرف مكان حرف آخر، وهذا شائع في دراساته وكتبه وملاحظ<sup>١</sup> عليه، انطلاقاً منه في أن السياق هو الذي يفرض المعاني الجزئية ضمن المعاني الكلية العامة، وإنها يصدر في كل ذلك عن مقدمات ثلاث ثبت رأيه وتحدد مزاجه النحوي في تحديده للحرف ودلالته، قال ابن معصوم: (وتحقيق المقام يتوقف على ثلاث مقدمات:

أحدها: إن وضع الحروف كلها من وضع العام لموضوع له خاص، وإن وضع الأسماء الموضوعة للنسب إنما هو من قبيل وضع العام لموضوع له عام. الثانية: أن النسبة بين الأمرين إنما تستعقل بتعقلها إن عاماً فعاماً وأن خاصاً فخاصاً، غاية إن أفراد النسب ليست إلّا حصصها لها لا أفراد حقيقة، إذ مفهوم الكلية والجزئية، مخصوص بالمعاني المستقلة.

الثالثة: إن مدار كون مدلول اللفظ مستقلاً بالمفهومية منه على أحد أمرين، أما أن يكون ملحوظاً بالذات لا تعرف أحواله إلا بالتبع بأن يكون آلة للملاحظة ما هو حال من أحواله، أو بأن يكون اللفظ الدال عليه كافياً في إحضاره في الذهن بحيث لا يتوقف على ذكر ضمنية وإن لوحظ بالتبع، إذ تمهد هذا، فنقول: إنها كانت مدلولات الحروف غير مستقلة بالمفهومية، لأنها لما كانت بموجب المقدمة الأولى موضوعة لنسب جزئية توقفت تعقلها بمقتضى المقدمة الثانية على تعقل متعلقاتها المعينة، ثم لما كان تعقلها آلة للملاحظة تلك المتعلقات بمقتضى المقدمة الثالثة مستقلة بالمفهومية بخلاف مدلولات الأسماء الموضوعة للنسب<sup>(١)</sup>.

---

(١) الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٦.

في هذه المقدمات الثلاث التي أثبتها ابن معصوم يتجه البحث في الحروف إلى أن المعاني الحرفية (معاني الحروف) ما هي إلا معانٍ لا تقوم إلا في غيرها، ذلك من قوله : (إنَّ وضع الحروف كلها من وضع العام لموضوع له خاص)، فالوضع كما يعرفه الفقهاء : (لغة: الجعل، واصطلاحاً: هو الربط الخاص بين اللفظ والمعنى على نحو إذا أطلق اللفظ أو أحسَّ به انتقل الذهن إلى المعنى، مثل الربط الحاصل بين لفظ «زيد» ومعناه، لذا إذا أطلق لفظ «زيد» انتقل ذهن السامع إلى ذاته الذي هو معناه<sup>(١)</sup>).

وعليه فإن حقيقة الوضع هو جعل اللفظ إزاء المعنى وتخصيصه<sup>(٢)</sup>، أي بالمعنى، فعندما نقول إنسان، فإنه سيتبادر إلى الذهن ذلك الجنس من البشر، إذ هو شامل لكل الناس، فذاك وضع عام لموضع له عام كذلك، وعندما نقول زيد، فسرعان ما يتبادر إلى الذهن معنى خاصاً وضع لموضوع خاص، وذلك إذا تصوّر الواضع حين الوضع معنى خاصاً مثل «زيد» ووضع لذلك المعنى الخاص<sup>(٣)</sup>.

غير أن الحروف في وضعها يختلف عن الوضعين السابقين، إذ يقول الأصوليون : (ووضع الحروف عام، والموضوع له خاص، لأن الواضع حينما يضع حرفاً من الحروف يكون كمن تصوّر معنى عاماً، كمفهوم الإبتداء حين وضع كلمة (من) ولكنه يضعه للجزيئات الخاصة المتدرجة تحت ذلك المعنى العام<sup>(٤)</sup>)، فالإبتداء مفهوماً عاماً ودلالته غير محدّدة بموضع معيّن، وهذا المعنى يندرج تحته كثير من المسافات فتمام مكان معيّن مقصود، كقولنا سرت من النجف، أو سرت من كربلاء،

---

(١) مرآة الأصول/ الشيخ بشير النجفي: ١٧.

(٢) ظ: أصول الفقه/ الشيخ محمد رضا المظفر: ١/ ١٠.

(٣) ظ: مرآة الأصول/ الشيخ بشر النجفي: ١٩- ٢٠، أصول الفقه/ الشيخ محمد رضا المظفر: ١/ ١١.

(٤) ظ: م. ن: ٢٠.

وهكذا، فالإبتداء يشمل السير من النجف ومن كربلاء ومن غيرهما، فنلتزم معنى عاماً أندرجت تحته كل تلك الإبتداءات المحددة بالسير والمكان المقصود بواسطة عنصر الربط وهو الحرف (من) فيكون (من) محدداً للإبتداء، فتارة يكون من النجف وأخرى من كربلاء، فأوقع هذا الحرف جملة الإبتداءات هذه تحت مفهوم الإبتداء العام . وهكذا فإن مفهوم الإبتداء يكون مفهوماً عاماً تندرج تحته المفهومات المتكونة من استعمال (من) في هذه الجمل، ولهذا فلا يمكن أن نعوض (من) موضع الإبتداء كذات، بل هي موضوعة لنسب جزئية، كما أشار إليها ابن معصوم قبل قليل، فضلاً عن كونها غير مستقلة في ذاتها، وإلا لَعُوِضَت عن الإبتداء، ففي قولنا : (الإبتداء خبر من الإنتهاء) لا نَعُوِضُ «من» عن الإبتداء، وذلك أن الدلالة ستكون غير واضحة ومفهومة، وإتيا يظهر معنى الحرف حين استعماله، لذا قال : (إنما كانت مدلولات الحروف غير مستقلة بالمفهومية)<sup>(١)</sup>، وهذا عليه إجماع الأصوليين المحدثين<sup>(٢)</sup>، وهما مما يخص المقدمة الأولى.

أما في المقدمة الثانية، فقد صدر عن رأي مهم جداً، طالما ناقشه كثير من الأصوليين المحدثين كالإمامين الكبيرين السيد أبي القاسم الخوئي والسيد محمد باقر الصدر (رحمهما الله تعالى) في مسألة التخصيص التي أشار إليها السيد ابن معصوم المدني في هذه المقدمة، ذلك أنه فرق بين مفهومين مهمين هما الجزء والخصه .

إذ جعل من الجزئية مفهوماً مرتبطاً بالكلية، ومخصوصاً بالمعاني المستقلة كمعاني الأسماء التي تكون معانيها في ذاتها، فيما جعل من التخصيص مفهوماً لا يندرج تحت الكلية، وذلك أن مفهوم الكلية يندرج في النسبة الواحدة، فيما أن التخصيص ما هو

(١) الحقائق الندية/ ابن معصوم: ١٦.

(٢) ظ: معالم الوصول إلى كفاية الأصول/ الإمام عبد الكريم علي خان: ٩٩.

إلا أفراد في النسبة، أي أنه يقوم مقام النسبة الواحدة وإن كان جزء منها، مقامها، لذا قال: (إنّ أفراد النسب ليست إلا حصصها لها لا أفراد حقيقية)<sup>(١)</sup>.

ثم أنّ الجزئية هي اقتطاع جزء من معنى كليّ عام، وعليه فإنّ الجزء لا يمكن أن يقوم مقام الكل، بسبب أن النقص يعتره، فيما أن مسألة التخصيص المعين بأفراد النسب، تكون للحصة الواحدة مواصفات الكل، إلا أنها تقوم مقام الجزء لا مقام الكل.

هذا المعنى أشار إليه الإمام أبو القاسم الخوئي في تقريراته على أسناده الشيخ حسن النائي، إذ يقول: (إنّ كل مفهوم اسمي له سعة وإطلاق إضافة إلى الحصص التي تحته سواء كان الإطلاق بالقياس إلى الخصوصيات المنزّعة أم المصنّفة أو المشخّصة.... ومن الضروري أنّ غرض المتكلم كما يتعلق بإفادة المفهوم على إطلاقه وسعته، فكذلك قد يتعلّق بحصة خاصة منه، كما في قولك (الصلاة في المسجد حكمها كذا) وحيث أن حصص المعنى الواحد، فضلاً عن المعاني الكبيرة، غير متناهية للأبد للواضع الحكيم من وضع ما يُوجب تخصيص المعنى وتقييده، وليس ذلك إلاّ الحروف والهيآت الدالة على النسب الناقصة)<sup>(٢)</sup>.

فالحصة الواحدة هي ذات الكل في عدم تناهيها، إلا أنها ذات معنى مخصّص ومقيّد وذلك لتعلّق الحصة تلك بضمائنها في الجملة، لذلك اكتسبت سمة الربط بينها، إذ لا يمكن تصوّر المعنى فيها دون تلك الحصة الرابطة، لذا قال الإمام أبو القاسم الخوئي: (لا إشكال في تحقيق الربط في الكلام بواسطة الحروف، وأنه لولاها لما كانت

---

(١) الحقائق الندية/ ابن ميمون: ١٦.

(٢) أجود التقريرات/ الإمام أبو القاسم الخوئي: ٢٨/١.



الجملة مربوطة، إلاَّ أنَّ الربط المزبور إنما يكون من جهة دلالتها على معانيها التي وُضعت لها<sup>(١)</sup>، وهي المعاني المتمثلة في الحصة الكبرى، وعملية الربط هذه إنما أُوجِدَت معاني جديدة لم تكن موجودة قبل استعمال الحروف، فكان الحرف آلة رابطة ومُوجِدَة لمعاني لم تكن موجودة، وهذا ما أشار إليه ابن معصوم قبل غيره من علماء الأصول المحدثين عندما قال : (بأن يكون -أي حرف- آلة لملاحظة ما هو حال من أحواله)<sup>(٢)</sup>.

فالربط حال من أحواله، وإيجاد المعاني الجديدة هو الآخر حال من أحواله، وهكذا، قال الشيخ المحقق النائيني : (إنَّ الحروف بأجمعها، معانيها إيجادية نسبية كانت أو غيرها، فإنَّها لم توضع إلاَّ لأجل الربط بين مفهومين لا ربط بينهما، كلفظ «زيد» و«الدار» أي في قولنا «زيد في الدار» فكلمة «في» هي الرابطة بينهما في الكلام في مقام الاستعمال، فالموجد للربط الكلامي هو الحرف)<sup>(٣)</sup>.

فما لم يكن في وسع السيد عبد الكريم علي خان أن يوافق أستاذه النائيني في كون معاني الحروف معاني إيجادية توجد بوجود تكويني في ظرف الاستعمال وذلك حين يقول : ( لكن ليس في الوسع الموافقة عليه بعدما عرفت من أن الذي نجده بالوجدان خلافه)<sup>(٤)</sup>.

في وضوء ما تقدم نجد أن السيد ابن معصوم المدني قد حدَّ الحرف بأنه غير مستقل في معناه إلا مع غيره، وآلة لإيجاد المعنى من كونه رابطاً بين طرفي الكلام قبل

(١) م. ٥ : ٢٧ / ١.

(٢) الخدائق التبية/ ابن معصوم: ١٦.

(٣) أجود التقريرات/ الإمام أبو لقاسم الخوئي: ٢٧ - ٢٩، ظ: أصول الفقه/ الشيخ محمد رضا المظفر:

١٨ / ١.

(٤) معالم الوصول إلى كفاية الأصول/ الإمام عبد الكريم علي خان: ١١٢.

وبعبده، وله تخصيص من المعنى الكلي، ولم يكن «علامة» على شيء، ولا خالياً أصلاً من أي معنى، وليس جزءاً من كل، وهو بذلك قد سبق العلماء من مدرسة النجف الأصولية الحديثة في تحديد معنى الحرف ودلالته.

من خلال ما تقدم من تحديده لدلالة الحرف وتعريفه نجد أن وجهة ابن معصوم المدني تذهب إلى القول بنبابة حروف الجر عن بعضها في الوظيفية، ذلك أن هذه الحروف آلة، والآلة رابطة بين معنيين غير متوافقين، فاجتماعها تتوافق المعاني مع بعضها<sup>(١)</sup> وتركّب تركيباً خاصاً لتوجد معاني جديدة لم تكن موجودة أصلاً، وإنها وُجِدت من تركيب المعاني السابقة بفضل حرف الإضافة الجامع لها.

إذاً تعمل هذه الحروف على استقدام معاني وإبعاد أخرى، والحرف في كل ذلك يوائم بينها ويناسب - حسب ما يرى ابن معصوم - وهذا مما يعمل على تحليها ومتعلقاتها من بعض وظائفها ودلالاتها، فيتضمن فعلٌ معنى فعلٍ آخر فيفضي إلى معموله بغير الحرف الذي وُضع له أصلاً في التعدي، اعتماداً منه على عدم استقلالية الحرف وكونه آلة ورابطاً وحصّة من معنى عام كلي.

وهذا قد يكون جائزاً في اللغة، ولكن ليس معنى أن يكون جائزاً في اللغة أن يكون كذلك في القرآن الكريم، فكل حرف من حروفه له رسالة يؤديها في موضع وظيفته وهذه المسألة يجب أن نجعل كلام الله عنها<sup>(٢)</sup>، لأنها تفضي بالدلالة الترخّية إلى معان ليست هي مراد النص المبارك. وربما وقع اللبس في نبابة بعض حروف الجر عن بعض يرجع ذلك إلى احتمالين اثنين<sup>(٣)</sup>:

(١) ظ: دور الكلمة في اللغة / أولمان: ٥١.

(٢) ظ: التعبير القرآني والدلالة النفسية / د. عبد الله الجبوري: ٣٤٣.

(٣) ظ: دراسات في اللغة / الشيخ محمد الحضر حسين: ٣١٠.

الأول: إما أن يكون المعنى الآخر موقوفاً على السماع.

الثاني: أن يكون الحرف في الأصل موضوعاً لمعنى واحد ثم وضع في معنى الآخر وقوفاً مجازياً كالذي نجده عند اللغويين من استعارة حرف لمعنى آخر.

وقد أبطل الدكتور محمد حسن عواد هذين الاحتمالين اللذين أوقعا بعض الدارسين في الوهم واللبس بالقول بالنيابة بقوله: (فإن كان الأول بطل القول بالنيابة قياساً، وإن كان الثاني بطل القول بأن الحرف يؤدي عدة معان تأدية حقيقية من غير مجاز)<sup>(١)</sup>.

وعليه فإن القول بالتضمن هو الآخر لا يمكن وقوعه في القرآن الكريم ولا يوجد مسوغ له فيه، ولا يلجأ إليه إلا للضرورة في كلام العرب دون غيره للأسباب المذكور آنفاً.

حروف الجر وتناوبها بالمعنى الوظيفي عنده:

الأفعال تنفذي إلى الاسماء إما بنفسها أو بأحد أحرف الجر، فينسب بواسطتها الفعل إلى الاسم نتيجة لتعلقه به من نحو نسبة الفعل إلى الفاعل أو المفعول، وقد عرفه ابن الحاجب بأنه: (ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه)<sup>(٢)</sup> وأخذ به ابن معصوم<sup>(٣)</sup>.

والإفضاء يأتي هنا بمعنى الوصول، أي لإيصال الفعل إلى الاسم، والمراد بذلك تعدي الفعل إليه بواسطة حرف الجر، فيكون المجرور مفعولاً به لذلك الفعل،

(١) تناوب حروف الجر في القرآن الكريم/ د. محمد حسن عواد: ٢٠.

(٢) شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستريادي: ٤ / ٢٦٠.

(٣) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٤.

فيكون منصوب المحل لذا جاز العطف عليه بالنصب<sup>(١)</sup>.

لهذا سميت حروف الجر بحروف الإضافة، قال الزغشري : (سميت بذلك لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء)<sup>(٢)</sup>، وهذا يعني أن المضاف هو الاسم وليس الفعل، وقد مثل ابن معصوم لذلك بقوله : (فإذا قلت: مررت بزيد، «فمررت» من حيث أن زيدا مفعولاً له) ليس مؤولاً باسم، من حيث هو مضاف إلى زيد مؤول به أي بمرور مضاف، فالمضاف هو المرور لا الفعل الإصطلاحي)<sup>(٣)</sup>، وهو الأرجح، ولم تسم حروف الإفضاء، لأن الإفضاء يتضمن معنى الظرفية، والإضافة إلصاقاً.

أما حروف الجر عند ابن معصوم، فهي عشرون حرفاً، قال : (والمشهور من حروف الجر أربعة عشر حرفاً بإسقاط (عدا، وخلا، وحاشا، ولعل، ومتى، وكى)، فجمعتها عشرون ودعوى الثلاثة الأولى غير مشهورة وغير مسلمة، فإنها ليست في الإشتهار دون ما ذكره وإن نصبت أفعالاً، ولكن الجر بها ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح... وأما الثلاثة الأخيرة فشاذة، وأما (لعل) فلا يجز بها إلا عقيل... وأما متى فلا يجز بها إلا هذيل وهي عندهم بمعنى من الابتدائية... وأما (كى) فعدها من حروف الجر مذهب البصريين... وأما الكوفيون فعندهم ناصبة دائماً... وسميت هذه الحروف حروف الجر، قال ابن الحاجب: لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم وقال الرضي: بل لأنها تعمل إعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجر)<sup>(٤)</sup>.

(١) ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستريادي: ٤/ ٤٦١.

(٢) المقفل/ الزغشري: ٢٨٣.

(٣) الحقائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٤.

(٤) م، ن، ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستريادي: ٤/ ٢٦٠-٢٦١، المقرب/ ابن عصفور:

٢١٢-٢١٥، وشرح ابن عقيل/ ابن عقيل: ٢/ ٦-٦.

وسأقتصر على بعض من المشهور منها:

#### ١- من:

اختلف النحاة في أوجه معاني «مِنْ» بين مكثّر ومقلّ، فقصر سيبويه معانيها على الابتداء والتبعية والتوكيد<sup>(١)</sup>، غير أن ابن هشام جعل من أوجه معانيها خمسة عشر وجهاً، منها (ابتداء الغاية، وهو الغالب عليها)<sup>(٢)</sup>.

بعضهم عدّ هذه المعاني راجعاً إلى الابتداء، قال الزغشري: (فمن معناها إبتداء الغاية، كقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، وكونها مبعوضة في نحو: أخذت من الدراهم، ومبينة في نحو ﴿فَاخْتَبِرُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْتَانِ﴾<sup>(٣)</sup>، ومزيده في نحو: ما جاءني من أحدٍ، راجع إلى هذا)<sup>(٤)</sup> أي إلى الابتداء.

واختلفوا أيضاً في كونها تستعمل لإبتداء الزمان من عدمه، فذهب البصريون إلى أنها لا يجوز استعمالها فيه، فيما يرى الكوفيون صحة استعمالها في الزمان وذلك لمجيئها في كتاب الله العزيز وكلام العرب<sup>(٥)</sup> بدليل قوله تعالى ﴿لَسَسْجِدُ أُنْسَ عَلَى التَّنَوُّي مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾<sup>(٦)</sup>، و(أول يوم) من الزمان، فيما أول البصريون عدم مجيئها بتأويلات<sup>(٧)</sup> وربما كان فيها تكلف.

---

(١) ظ: الكتاب/ سيبويه: ٢٤٤/٤-٢٢٥، الفضل/ الزغشري: ٢٨٣، أسرار العربية/ الأنباري: ٢٣٣-

٢٣٥.

(٢) ظ: مني اللبيب/ ابن هشام: ١/ ٦٠٨.

(٣) سورة الحج الآية ٣٠.

(٤) الفضل/ الزغشري: ٢٨٣.

(٥) ظ: الإنصاف/ الأنباري: ١/ ٣٧٠- المسألة ٥٤.

(٦) سورة التوبة/ الآية ١٠٨.

(٧) ظ: الإنصاف/ الأنباري: ١/ ٣٧١- المسألة ٥٤.

فيما ذهب ابن معصوم المدني إلى أن معانيها ستة عشر معنى<sup>(١)</sup>، وكان أحدها: إبتداء الغاية، وأن معنى الغاية عنده ليس نهاية المسافة، قال: (ليس المراد بالغاية هنا نهاية المسافة، وكذلك في قولهم لإنتهاء الغاية، إذ لا معنى لإبتداء الغاية وإنهاء الغاية، وإنما المراد بالغاية جميع المسافة)، ثم يقول في دلالتها: (أن المراد بالغاية النهاية، أي الإبتداء له نهاية، ولا يستعمل في إبتداء لا نهاية له كالأمور الأبدية)<sup>(٢)</sup>، إلا أن الغاية تعني المراد، فإبتداء غايته أي مرادي، وليس كما ذهب إليه ابن معصوم، ثم عد استعمالها في الزمان واقعاً، وأن تأويل بعض النحاة خلاف ذلك تعسف لكثرة الشواهد فيها<sup>(٣)</sup>.

ومن معانيها عنده أيضاً، قال: (وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض، نحو أخذت من الدراهم، أي ببعض الدراهم)<sup>(٤)</sup>.

ومنها أيضاً بيان الجنس، قال: (أي إظهار المقصود منه، نحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾<sup>(٥)</sup>، وعلامتها أن يحسن مجيء الذي في مكانها)<sup>(٦)</sup>.

لكن الذي يبدو من الآية المباركة إن في الرجس معنى عاماً، والأوثان جزء منه، والدليل على ذلك قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْحَقْمُرُ وَالْمَيْرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾<sup>(٧)</sup> فجعل تعالاً كل هذه القذارات في لفظ جامع هو

(١) ظ: الحقائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٤.

(٢) م.ن: ١٠٥.

(٣) ظ: م.ن.

(٤) الحقائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٥) سورة الحج/ الآية ٣٠.

(٦) الحقائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٧) سورة المائدة/ الآية ٩٠.

الرجس، (قال الزجاج: الرجس في اللغة اسم لكل ما استقدر من عمل، فبالغ الله تعالى في ذم هذه الأشياء وسماها رجساً<sup>(١)</sup>)، ولما كان كل ذلك رجساً، إنها ذكر العام ثم خصص منه الأوثان، وعليه فأن استعمال (من) فيها تكون على معنى الابتداء لا لبيان الجنس، ذلك أنه أمر لإجتياح الرجس، فابتدأ بالأوثان أولاً التي هي منه، قال أبو حيان الأندلسي: (ومن أنكر أن تكون «من» لبيان الجنس جعل «من» لإبتداء الغاية فكأنه نهاهم عن الرجس عاماً، ثم عيّن لهم مبدأه الذي منه يلحقهم، إذ عبادة الوثن جامعة لكل فساد ورجس)<sup>(٢)</sup>، وربما أنه تعالى ابتدأ هذه الأرجاس بالوثن لكونه علامة للشرك بالله، والبشرك إثم عظيم يتقدم على بقية الأرجاس كالقهار وقول الزور وغيرهما.

ومن معانيها عنده أيضاً (البدل نحو قوله: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾<sup>(٣)</sup>)، ﴿بَجَعَلْنَا بَيْنَكُمْ مَلَائِكَةً﴾<sup>(٤)</sup>... وأنكر قوم، فقالوا: أرضيتم بالحياة الدنيا بدلاً من الآخرة<sup>(٥)</sup>، وذهب كثير من المفسرين إلى البدلية، قال الزمخشري: («من الآخرة» أي بدل الآخرة، كقوله: ﴿بَجَعَلْنَا بَيْنَكُمْ مَلَائِكَةً﴾<sup>(٦)</sup>).

الظاهر أنها تفيد الابتداء هنا، ذلك أن أسلوب الإستفهام الإنكاري يفضي إلى التوبيخ والتعنيف<sup>(٧)</sup> هذه الجماعة من المؤمنين لأنهم ائاثقوا إلى الأرض ولم يخرجوا إلى

(١) لسان العرب / ابن منظور: ١٤٧/٥ - مادة رجس.

(٢) البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي: ٤٤٥ / ٦.

(٣) سورة التوبة / الآية ٣٨.

(٤) سورة الزخرف / الآية ٦٠.

(٥) الحقائق الندية / ابن ميمون: ١٠٥.

(٦) الكشاف / الزمخشري: ٢ / ٢٥٩، ظ: البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي: ٥٢ / ٥، ظ: تفسير القرآن

المعظم / ابن كثير: ٢ / ٣٥٧.

(٧) ظ: التبيان / الشيخ الطوسي: ٥ / ٢١٩.

الجهاد، فأثروا القليل على الكثير، فأنكر عليهم ربهم ذلك، لأن الحياة الدنيا فانية، وهي ليست بدار قرار للمؤمنين ولما كانت حياتهم الحقبة تبدأ بالآخرة لأنها حياة الخلود، ولو كانت (من) تفيد البدلية لكأنت الدنيا حياتهم، وهي غير لائقة بهم لأنها لعب ولهو، خلاف ما كتب الله لهم من الخلود في الحياة الأبدية التي هي خير وأبقى من الحياة الدنيا.

وكذلك قوله سبحانه: ﴿جَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً﴾، فد(من) لا تفيد البدلية بل الإبتداء، ذلك أن الجعل هنا بمعنى التصيير، والمعنى أننا نصير من بني آدم ملائكة يخلفونكم في الأرض، ابتداءً منكم، كما جعلنا عيسى عليه السلام مثلاً لبني إسرائيل كما في قوله سبحانه: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلاً لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾<sup>(١)</sup>، فالجعل هنا نعمة - كما ترى - فالنبي عيسى عليه السلام ما هو إلا عبد أنعم الله عليه فجعله نبياً، وكذلك بإمكاننا أن نجعل الناس ملائكة بإنعامنا عليهم ابتداءً، مخاطباً الخاطئين.

ومن معانيها أيضاً التعليل<sup>(٢)</sup>، من نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَطَبْتُمْ أَغْرُقُو﴾<sup>(٣)</sup>، وذهب الزمخشري والطبرسي إلى ذلك<sup>(٤)</sup> فيما عدها بعضهم تبيضية، وذلك حين عدوا بعض الخطايا كفيلاً بإغراقهم. قال الدكتور محمد الأمين الخضري: ((أرى أن «من» تبيضية ولها دلالة بلاغية لا يؤديها سواها، ذلك أن الله تعالى أراد أن يبين كثرة ذنوبهم وبشاعة ما اقترفوه من الآثام، الأمر الذي لم يستطع نوح معه طوال ألف سنة إلا خمسين عاماً أن يغير منه، لعنادهم وانغاسهم في الغي والضلال، وكان بعض هذه

(١) سورة الزمخرف/ الآية ٥٩.

(٢) الحدائق الندية/ ابن مكرم: ١٠٥.

(٣) سورة نوح/ الآية ٢٥.

(٤) ظ: الكشف/ الزمخشري: ٦٢٢/ ٤، مجمع البيان/ الطبرسي: ٣٦٤/ ٥٠.



الخطايا كان كفيلاً أن يستجيب غضب الله عليهم، ويستحقوا معه ما أنزل بهم من إغراق في الدنيا وإحراق في نار الآخرة، وذلك ما تشيعه «من» في تركيبها<sup>(١)</sup> فضلاً عن ذلك، أن هناك من أعمال الشرك ما هو أعظم من الخطيئة، (والخطيئة: الذنب على عمد)<sup>(٢)</sup>، والله تعالى جاء بخطيئاتهم جمعاً مؤنثاً سالماً، وهذا الجمع يفيد القلة<sup>(٣)</sup>، فكان إغراقهم معللاً بما ارتكبه ابتداءً بالآثام وهي قليلة نسبة لما اقترفوه أي ابتداءً بالقليل دون الكثير لدلالة أن الدعوة بلغت ألف سنة إلا خمسين، وهذه إنشأ تختمل ذنوباً وفواحش كثيرة وأولها خطيئاتهم التي هي دون الشرك مثلاً.

ومن معانيها عنده أيضاً الظرفية<sup>(٤)</sup>، من نحو قوله سبحانه ﴿مَآذًا خَلَقُوا مِنْ الْأَرْضِ أَمْ لَكُمْ شِرْكٌ﴾<sup>(٥)</sup>، إذ ذهب بعض النحويين إلى أن (من الأرض) بمعنى في الأرض، منهم الهروي في الأزمية<sup>(٦)</sup>، وعدها ابن هشام لبيان الجنس<sup>(٧)</sup>، في حين جعلها أبو حيان الأندلسي تبعيضية، قال: (و «من الأرض» تفسير للمبهم، في «ماذا خلقوا» والظاهر أنه يريد أجزاء الأرض... أي على وجهها من حيوان أو غيره)<sup>(٨)</sup>، وهذا أوجه الآراء، لأن أصل التبعيض راجع إلى الابتداء، وعلّق الدكتور الخضري ناقداً غيره بمن جعلها ظرفية بقوله: (ولا أدري أي ضرورة تدعو إلى مثل هذا القول

(١) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الخضري: ٣٥٩.

(٢) لسان العرب/ ابن منظور: ١٣٣/٤ - مادة خطأ.

(٣) ظ: المفضل/ الزغشري: ١٨٩، معاني الأبنية في العربية/ د. فاضل السامرائي: ١٣٥.

(٤) الحقائق النابتة/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٥) سورة الأحقاف/ الآية ٤.

(٦) الأزمية/ الهروي: ٢٩٣.

(٧) مفني اللبيب/ ابن هشام: ٦١٤/١.

(٨) البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٧٨/٨.

- أي الظرفية - مع وضوح دلالتها على التبويض<sup>(١)</sup>، وهو في هذا يذهب إلى أن التبويض مرجعه الابتداء متعمداً على ما يراه المبرد والزغشري وغيره، ناقلاً عن الرضي الاستريادي، فقال: (والتبويض كما نقل الرضي عن المبرد وعبد القاهر والزغشري راجع إلى معنى الابتداء، لأن الدراهم في قولك: أخذت من الدراهم، مبدأ الأخذ)<sup>(٢)</sup>.

غير أن هذا التبويض وإن كان قريباً في الدلالة على المطلوب، إلا أنه يضيق بالمعنى، والقول أنها ابتدائية أسلم طلباً لاتساع الدلالة، فالذي يدعي مع الله إلهاً آخر عليه أن يأتي بدليل خلقه ابتداءً بالأرض ثم غيرها، لأنه شارك الله تعالى فيه، فيها أن القول بتجزئة الخلق ابتداءً من أجزائها، ناظراً إلى الجزئيات لكنه تعالى أراد النظر إلى الكلّيات فابتدأهم بالأرض ثم السماء ثم المخلوقات الأخرى من ناس وحيوان ونبات وملائكة، وكأنه تعالى أراد من هؤلاء النظر إلى خلق الله العظيم والتبصر فيه من أرض وساء وغيرها، قال تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومن معانيها عنده أيضاً أنها مرادفة «عن»<sup>(٤)</sup> في نحو قوله سبحانه ﴿قَوْلِ لِلْقَائِسَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>، مقدراً لها (عن ذكر الله)، ويرى غيره، من أجل ذكر الله، أي إذا ذكر الله تعالى عندهم تست قلوبهم<sup>(٦)</sup>، هذا المعنى ليس بالوجه المطلوب

(١) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم / د. عبد الأمين الحصري: ٣٦٧.

(٢) م: ن: ٣٦٥، ظ: المتضبط / المبرد: م/ ٨٦، المختص في شرح الإيضاح / عبد القاهر الجرجاني: ٢/ ٨٢٢، الفصل / الزغشري: ٢٨٣، شرح الرضي على الكافية / الرضي الاستريادي: ٤/ ٢٦٦.

(٣) سورة غافر / الآية ٥٧.

(٤) الحقائق الندية / ابن معصوم: ١٠٥.

(٥) سورة الزمر / الآية ٢٢.

(٦) ظ: الكشاف / الزغشري: ٤/ ١٢٥، البحر المحيط / أبو حيان الأنطلي: ٧/ ٥٦٢.

هنا، وأن فرقاً بينهما، ولو كانت «من» بمعنى «عن» فَلِمَ لم يستعملها، في حين كرر تعالى «من» في الآية التي تلتها مقارنة بالأولى مباشرة قال سبحانه : ﴿اللَّهُ تَزَلَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا تَعْتَصِرُ مِنْهُ جُلُودٌ الَّتِي لَا يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ذلك أن (قسوة القلب عن ذكر الله معناها إنصراف عن الله تعالى وعبادته وذكره، وقسوة القلب من ذكره تدلّ على أن ذكر الله تعالى هو منشأ القسوة والجمود)<sup>(٢)</sup>، وهذا فرق واسع بين المعنيين، فضلاً عن ذلك أن منشأ القسوة هذا، هو ابتداء الضلالة والانحراف عن الدين القويم، لذا قال تعالى في ذلك ﴿أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾<sup>(٣)</sup> فاستعمل (في) الظرفية للدلالة على دخولهم حيز الضلالة.

ومن معانيها عنده كذلك : (مرادفة الباء، نحو ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾<sup>(٤)</sup> قاله يونس) ثم قال : (قال ابن هشام : (والظاهر أنها للابتداء)<sup>(٥)</sup>).

وهذا موضع التباس آخر بين الباء وبين، فَمَنْ أراد كونها بمعنى الباء جعل الطرف آلة للنظر، وهذا غير مراد الآية المباركة، إذ لو كان كذلك لجيء باللام بدلاً منها، وهو استعمال أصيل في معناها، غير أنه استعمل (من) لدلالة بلاغية لا يمكن أن تأتي بها الباء، ذلك أن الله سبحانه أراد أن يصوّر مقدار الذل الذي اعترى الظالمين حين النظر إلى العذاب من خلال اختلاسهم النظر ببعض الطرف ذلاً وهواناً فوصفه بالخفاء، والدليل على عدم كون الطرف آلة، قوله سبحانه : ﴿لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ وَتَوَاضَعُوا يُعْذِرُونَ عَنْهَا خَاشِعِينَ مِنَ الذَّلِّ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ

(١) سورة الزمر / الآية ٢٣.

(٢) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم / د. الحصري: ٣٥٠.

(٣) سورة الزمر / الآية ٢٢.

(٤) سورة الشورى / الآية ٤٥.

(٥) المحذاتق الندية / ابن معصوم: ١٠٥، ظ: مغني اللبيب / ابن هشام: ٦١٤ / ١.

خَوِّفٍ»<sup>(١)</sup>، فقولُه سبحانه ﴿لَا رَأَوْا الْعَذَابَ﴾ أي بأعينهم الباصرة فلم يستطيعوا بعد ذلك أن ينظروا إليه خوفاً منه، فأخذوا يسترُقون النظر إليه ذلاً وهواناً، هذا المعنى لا يمكن لحرف الباء الدال على الإلصاق أو الأداة الآلة، أن يؤديه لأن به يُفتقد كل تلك الصور المعبرة عن هوان الظالمين، فالتعبير بـ(من) التبعيضية مناسب لمشهد الذل الذي هم فيه<sup>(٢)</sup> وهذا مرجعه الإبتداء.

ومن معانيها أيضاً موافقة «عند»<sup>(٣)</sup>، في قوله سبحانه: ﴿لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً﴾<sup>(٤)</sup>. وهو ما يراه أبو عبيدة<sup>(٥)</sup> غير أن ابن معصوم كان لا يرى ذلك، فقال: (والصحيح أنها في ذلك للبدل)<sup>(٦)</sup>، كما يرى ذلك الزعشري<sup>(٧)</sup>، في حين ذهب المبرد إلى أنها لإبتداء الغاية<sup>(٨)</sup>، وذكر ذلك الطبرسي فقال: (وقال المبرد: وهي على أصلها لإبتداء الغاية، وتقديره لن تغني غنى إبتداء وانتهاء)<sup>(٩)</sup>، ذلك أن حساب يوم القيامة بيد الله سبحانه وحده، وذلك لو كان هناك محاسب آخر غير الله تعالى لقدّم (شيئاً) على قوله ﴿مِنْ اللَّهِ﴾ فحصر مسألة الحساب بيده دون غيره، فإذا سيكون الغنى غنى ابتداء وانتهاء متعلق بالله سبحانه وحده، فجاءت (مِنْ) على أصلها وغير متوافقة مع (عند).

(١) سورة الشورى / الآيات ٤٤ و ٤٥.

(٢) ظ: معاني النحر / د. فاضل السامرائي: ٧٠ / ٣.

(٣) ظ: الحقائق الندية / ابن معصوم: ١٠٥.

(٤) سورة آل عمران / الآية ١٠.

(٥) ظ: مجاز القرآن / أبو عبيدة: ٨٧ / ١.

(٦) الحقائق الندية / ابن معصوم: ١٠٥.

(٧) ظ: الكشف / الزعشري: ٣٦٧ / ١.

(٨) ظ: المقتضب / المبرد: م / ٨٦.

(٩) مجمع البيان / الطبرسي: ٤١٢ / ١م.

ومن معانيها عنده كذلك الاستعلاء<sup>(١)</sup> في قوله تعالى : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَأَعْرِضْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾<sup>(٢)</sup>.

النصر في اللغة: العون<sup>(٣)</sup>، وجاء في القرآن الكريم معديّ به (على) في معنى الغلبة في قتال أو خصومة، قال عز وجل : ﴿ وَلَمَّا بَرَزُوا لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالُوا رَبَّنَا أَخْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَبَثِّ أَقْدَامَنَا وَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾<sup>(٤)</sup>، ويعديّ به (من) في معنى المنع، كقوله سبحانه : : ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ وهذا ما ذهب إليه الدكتور الحصري بقوله : (فهو موطن المنع والإنجاء، لأن نوحاً عليه السلام لم يعلن الحرب على قومه، ولم يكن معه من الجنود والأنصار ما يتصدى به لعنت المشركين، بل كان قومه هم الذين يحاولون استنصاله والقضاء عليه) ﴿ قَالُوا لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ يَا نُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>، فجاءت (من) على أصلها أي بمنعه من القوم وما أنزل عليه من العذاب، وما قيل في تضمين (نصر) معنى (منع)<sup>(٧)</sup> ليس بشيء، وإنما هو اتساع في دلالتها<sup>(٨)</sup> الذي يحكمها السياق الذي وردت فيه.

٢- عن :

اختلف النحاة في دلالتها غير انها تفيد المجاوزة عن الشيء المعين وعلى هذا

(١) ظ: الحقائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٢) سورة الأنبياء/ الآية ٧٧.

(٣) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ١٤/ ١٦٠ - مادة نصر.

(٤) سورة البقرة/ الآية ٢٥٠.

(٥) سورة الشعراء/ الآية ١١٦.

(٦) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الحصري: ٣٦٢.

(٧) ظ: الحقائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٥.

(٨) ظ: التمييز القرآني ودلالاته النفسية/ د. عبد الله الجبوسي: ٢٤٤.

جهور النحاة وذهب إمامهم سيبويه إلى ذلك حين قال : (وأما عَنْ فليما عدا النبي،،  
وذلك قولك: أضعمه من جوع جعل الجوع منصرفاً له قد جاوزه... وتقول: أضربتُ  
عنه، وأعرضتُ عنه، وانصرفتُ عنه، إنها تريد أنه تراخى عنه، وجاوزه إلى غيره،  
وتقول: أخذتُ عنه حديثاً أي عدا منه إلَيَّ حديثاً<sup>(١)</sup>).

ويستعمل «عن» كما في الحقيقة فإنه يستعمل للمجاز، ففي قولنا: أخذتُ العلم  
عن فلان، مجاز لأن علمه لم ينتقل منه، قال الزركشي : (ووجه المجاز أنك لما تلقيته  
منه صار كالمنتقل إليك عن محله)<sup>(٢)</sup>.

وذهب أبْن فارس إلى كون (عن) (تدل على الانحطاط والنزول، تقول: نزلت  
عن الجبل، وعن ظهر الدابة، وأخذ العلم عن زيد، لأن المأخوذ عنه أعلى رتبة من  
الآخذ)<sup>(٣)</sup>، وفي هذا إنها يستفاد من الفعل لا من معنى الحرف، ولا دلالة في كون  
المُعطي أفضل من الآخذ<sup>(٤)</sup>.

ويرى بعض أرباب اللغة والنحو أن (عن) قد ينوب عن بعض حروف الجر،  
من نحو إلى، والباء، وعلى، ومن: غير أن الرضي الاستريادي رحمته الله قد أصاب عندما  
ذهب خلاف ذلك، فربما تأتي بعض الحروف لتؤدّي معنى عاماً مشابهاً لغيرها، لكنها  
لا تتفق بالمعاني الدقيقة؛ فتفترق عنها، وقال : (والأولى إبقاء الحروف على معناها ما  
أمكن)<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب/ سيبويه: ٤/ ٢٢٦-٢٢٧، ط: الفصل الزخشي: ٢٨٨.

(٢) البرهان/ الزركشي: ٤/ ١٧٨، ط: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستريادي: ٤/ ٣٢٠.

(٣) الصاحبي/ ابن فارس: ١٥٥-١٥٦.

(٤) ط: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الحفري: ٣٠١.

(٥) شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستريادي: ٤/ ٣٢٠.

في حين ذهب ابن معصوم المدني إلى تعدد أوجه معناها وجعلها في سبعة تمثيلاً  
مع ابن هشام الأنصاري<sup>(١)</sup> وغيره، وهي:  
أحدها: المجاوزة، وهو الأكثر.

الثاني: البذل، من نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾<sup>(٢)</sup>.  
الثالث: الاستعلاء من نحو قوله سبحانه: ﴿فَإِنَّهَا يَبْتَحِلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾<sup>(٣)</sup>، أي  
عليها.

الرابع: التعليل من نحو قوله سبحانه: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾<sup>(٤)</sup>  
أي لأجله.

الخامس: مرادفة «بعد» من نحو قوله عز وجل: ﴿لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾<sup>(٥)</sup>  
أي حالة بعد حالة.

السادس: مرادفة (من) من نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ  
عِبَادِهِ﴾<sup>(٦)</sup>.

السابع: الاستعانة من نحو قولنا: رميت بالسهم عن القوس.  
والأرجح عندي أن (عن) في الآيات السابقات باقية على بابها في المجاوزة،  
وإنها وجودها في مواضعها هذه كان لدلالة دقيقة، ربما كانت خافية عن بعضهم.

---

(١) ظ: الحقائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٦.

(٢) سورة البقرة/ الآية ١٢٣.

(٣) سورة محمد/ الآية ٣٨.

(٤) سورة هود/ الآية ٥٣.

(٥) سورة الانشقاق/ الآية ١٩.

(٦) سورة الشورى/ الآية ٢٥.

ففي قوله سبحانه : ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾ لا تعني بدل نفس، بل جاءت على معناها من المجاوزة والانصراف، أي لا يصرف أحد عن أحد شيئاً من وزر أو ذنب، أو لا يحمل عنه أو يبعده<sup>(١)</sup>. والمعروف أن الفعل (جزى) يُعْدَى بالباء وعلى، ويكون بمعنى المكافأة على الشيء<sup>(٢)</sup>. وإذا عُذِّي بغير ما حُصِّص له من حرف فيكون لدلالة غير المكافأة والجزاء وإذا عُذِّي به (عن) يكون بدلالة القضاء فقولنا : «وجزى عن هذا الأمر، أي قضى» فيكون المعنى: أن لا تقضي نفس ما تجاوزته نفس.

وكذلك في قوله عز وجل : ﴿هَآأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُتَّقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلْ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ﴾، فهنا (عن) لا تفيد معنى الاستعلاء أبداً. فجاء البخل مقابلاً للإِنْفَاق، وأن السياق كان يلزم أن يكون البخل إمساكاً وحسباً ومتعاً وهو يتعدى به (عن) وأن يكون مقابلاً للإِنْفَاق لأنها ضده، كما قال تعالى : ﴿إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾<sup>(٣)</sup>، فاختصر كل هذه الدلالات والمعاني بالبخل، وعدها بها إشارة لها وتوسعاً، ثم أن البخل به هنا معنى المنع والتضييق، وهذا المعنى فيه تجاوز على من منع عنه المعروف والإضرار<sup>(٤)</sup>، فجاءت (عن) على بابها لا بمعنى الاستعلاء.

وفي قوله سبحانه : ﴿وَمَا تَخْنُ بِتَارِكِي آهِنَاتٍ عَنْ قَوْلِكَ وَمَا تَخْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾، لم تكن للتعليل. إذ فسر بعضهم (عن) بعدة تفاسير، قال الزعرشري : «(عن قولك)» حال من الضمير في «تاركى آهينات»، كأنه قيل: ما نترك آهتنا

(١) ظ: معاني النحو/ د. فاضل السامرائي: ٤٧ - ٤٨.

(٢) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٢٧٨ / ٢ - جزى.

(٣) سورة الإسراء/ الآية ١٠٠.

(٤) ظ: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الحصري: ٣١٨.



صادرين عن قولك<sup>(١)</sup>.

وذكر الطبرسي، أنها جاءت مكان الباء، قال : (وقيل إن «عن» جعلت مكان الباء فمعناها بقولك)<sup>(٢)</sup>.

والماتمل في قصة هود عليه السلام يجد أن هؤلاء القوم كانوا أصلاً لا يؤمنون برسالته، ذلك لأنهم كانوا يظنون أن هوداً عليه السلام لم يأتهم بنبأ كي يؤمنوا بها، بعيداً عن قوله، في دعوتهم، أي أن قوله لهم بالدعوة إلى الله قد تجاوزوه ولم يسمعوا له، لأنهم طلبوا البينة - كما يدعون-، إذاً كان القول هنا متجاوزاً عنه ولم يكن في حسابهم.

وما يزيد فهمنا لهذا الابتعاد من القول، أنهم لم يؤمنوا أصلاً، كما في قوله سبحانه : ﴿وَمَا تَحْصِي لَكَ يَمُؤْمِنِينَ﴾ ورغم دعوتهم لهم، فكان قوله عليه السلام بعيداً عن فهمهم ونقاشهم، وكأنه هذيان عندهم، إذ قالوا : ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾<sup>(٣)</sup>، ولما استأس منهم قال ﴿أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيٌّ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، فاستعمل «عن» للدلالة عن ابتعادهم وتجاوزهم عنه، ثم أن (عن) في الآية تناسب لفظة «بتاركي» التي تدل على المجاوزة أيضاً.

وأما قوله عز وجل : ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾<sup>(٥)</sup>، فالظاهر أنها لم تأت مرادفة (بعد) هنا، ذلك لأن «بعد» تدل على أن يعقب شيء شيئاً، تقول: جاء زيد بعد عمرو، ويقولون أنها تكون بمعنى «مع» يقال: هو كريم بعد هذا فقيه، أي مع هذا

(١) الكشف/ الزغشري: ٢ / ٣٨١.

(٢) مجمع البيان/ الطبرسي: ٣ / ١٧٠.

(٣) سورة هود/ الآية ٥٤.

(٤) سورة هود/ الآية ٥٤.

(٥) سورة الانشقاق/ الآية ١٩.

فقيه<sup>(١)</sup>، والتعقيب أن تكون فاصلة بين شيء وآخر.

يبد أن مراد الآية عدم ترك مهلة بين حال وآخر، بل يوحى القول إلى انتزاع حال من حال وتجاوزة إلى غيره.

لم يذكر الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) معنى «بعد» للحرف «عن» في هذه الآية إذا يقول: (وقوله: ﴿كَرَّكِبٌ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾) جواب القسم، ومعناه منزلة عن منزلة، وطبقة عن طبقة، وذلك أن من كان على صلاح دعاه إلى صلاح فوقه، ومن كان على فساد دعاه إلى فساد فوقه لأن كل شيء يحث إلى شكله<sup>(٢)</sup>، فمما يعنيه الجزاء على العمل، فمن عمل صالحاً فجزاءه النجاة في يوم الدين، وخلافه جزاؤه النار. وقال أيضاً: (وقيل: معناه شدة بعد شدة)<sup>(٣)</sup>، أي شدة متزعة من شدة، فيما ذهب الطبرسي إلى أن معناها بعد، قال: (وعن بمعنى بعد)<sup>(٤)</sup>، وإلى هذا ذهب ابن كثير (٧٧٤ هـ) في تفسيره<sup>(٥)</sup>، والرأي الأول هو الأرجح، لأنها جاءت على بابها لا بمعنى «بعد»

وكذا الحال في قوله تعالى: ﴿يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾<sup>(٦)</sup>، فإن تعدي (قبل) بـ(عن) تعني الإبتعاد والمجاورة، قال الزغشري: (ومعنى قبلته عنه: عزلته وابنته عنه)<sup>(٧)</sup>، ولو جاءت بمعنى «من» الإبتدائية لكان معنى القبول قاصراً، في حين أن الله تعالى يندق الخير كله على عباده، فتعديه (يقبل) بـ(عن) جاء لتجاوز كل السيئات

---

(١) الصاحبى / ابن فارس: ١٤٧.

(٢) التبيان / الطوسي: ١٠ / ٣١٣.

(٣) م. ٥: ١٠ / ٣١٣.

(٤) مجمع البيان / الطبرسي: م ٥ / ٤٦٢، ظ: رياض السالكين / ابن معصوم: ٨٨ / ٥.

(٥) تفسير القرآن العظيم / ابن كثير: ٤ / ١٩٠.

(٦) سورة الشورى / الآية ٢٥.

(٧) الكشف / الزغشري: ١ / ٢٢٧.

والذنوب التي قد يقع فيها العبد المؤمن، وهو إشعار بقبول أفعالهم الصالحة وتربيتهم الخالصة والتجاوز عن سيئاتهم، فأدت معنى (من) وزادت عليها نحو الذنوب وصرفها عنهم فضلاً منه ورحمة<sup>(١)</sup>.

وكذلك لو كان التعدي بـ(من) لكان المعنى أن يقبل التوبة عما يستقبل من الذنوب ويحاسب على الذنب الأول.

وجاء الفعل (قبل) في القرآن الكريم معداً بـ(عن) في ثلاثة مواضع منه، كلها في سياق التوبة والتجاوز عن السيئات.

### ٣- على:

يفيد الاستعلاء حقيقةً أو مجازاً، قال سيبويه: (أما «على» فاستعلاء الشيء، تقول: هذا على ظهر الجبل، وهو على رأسه، ويكون أن يطوي أيضاً مستعلياً، كقولك: مر الماء عليه، وأمرت يدي عليه، وأمرت على فلان فجرى هذا كالمثل... ويكون مررت عليه، أن يريد مرور على مكانه، ولكنه اتسع<sup>(٢)</sup>، فمن الاستعلاء الحقيقي قولنا: هو على السطح، وعلا زيدٌ على ظهر الحصان، ومن الاستعلاء المجازي «هو عليه دين»، قال الرضي: (كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه، أو على ظهره، ومنه عليّ قضاء الصلاة وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه)<sup>(٣)</sup>.

ويرى بعض النحاة أنها أكثر الحروف قرباً من حرف الوعاء (في) في الدلالة،

---

(١) ظ: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم / د. محمد الأمين الخضري: ٣٢٥.

(٢) الكتاب/ سيبويه: ٤ / ٢٣٠، ظ: المفصل / الزعزعي: ٢٨٨، المقرب / ابن عصفور: ٢٢٠ - ٢٢١.

(٣) شرح الرضي على الكافية / الرضي الاسترادي: ٢ / ٢٢١، ظ: لسان العرب / ابن منظور: ٩ / ٣٨٠ - علا.

وقد وردت في كثير من المواطن تدلّ على ذات الدلالة، ممّا يوحي بتداخل الحرفين والتباسها في المعنى وذلك (لأن معنى «على» الإشراف والإرتفاع، ومعنى (في) الوعاء والإشتغال، وهي خاصة بالأمكنة، ومكان الشيء قد يكون عالياً مرتفعاً وقد يكون مستغلاً منخفضاً)<sup>(١)</sup>، وذلك أن التوهم إنما يقع بسبب أن الإشتغال يكون متضمناً عاماً، دون النظر إلى الفروق الدلالية الدقيقة التي يحكمها السياق، فتكون له دلالة مركزية تخوم حولها دلالات هامشية تخرج بعيداً عنها<sup>(٢)</sup>، وهذا ما أشار إليه سيبيوه بكونه توسعاً لا نيابة، لأن البصريين لا يقولون بالنيابة، وإلى ذلك ذهب ابن السيد البطولي<sup>(٣)</sup> (ت ٥٢١هـ) كذلك . غير أن بعض العلماء يقولون بنيابتها عن حروف آخر من نحو من، وعن، وإلى، وفي، وغيرها<sup>(٤)</sup>.

وذهب ابن معصوم المدني إلى مذهبهم هذا، ووجه أن القول بحرفيتهما مذهب البصريين وأنكر ذلك الكوفيون، وجعل لها تسعة معان<sup>(٥)</sup>، أحدها الاستعلاء حساً، من نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، أو معنى، من نحو قوله سبحانه ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾<sup>(٧)</sup>، وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَكُفَّ عَنِّي ذَنْبٌ﴾<sup>(٨)</sup>،

(١) الانتصاب في شرح أدب الكتاب/ ابن السيد البطولي: ٣٥١/١.

(٢) ظ: تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية/ د. عبد الكاظم الياسري: ١١٧.

(٣) ظ: الانتصاب في شرح أدب الكتاب/ ابن السيد البطولي: ٣٥١/١.

(٤) ظ: حروف المعاني/ الزجاجي: ٧٥، معاني الحروف/ الرماني: ١٠٨-١٠٩، المختصر/ ابن سيده:

١٤/٦٨، أمالي المرتضى/ الشريف المرتضى: ١/٣٥١، شرح ابن عقيل: ٢/٢٣، البرهان/ الزركشي:

٣٧٧/٤.

(٥) ظ: الخدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٦-١٠٧.

(٦) سورة المؤمنون/ الآية ٢٢.

(٧) سورة البقرة/ الآية ٢٥٣.

(٨) سورة الشعراء/ الآية ١٤.

وهو الأصل في بابها . وسأقتصر الحديث على بعضها مما جاء فيه مثال من القرآن الكريم طلباً للإيجاز .

ففي قوله سبحانه : ﴿ عَلَى حِينٍ غَفَلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ <sup>(١)</sup> ، جاء الحرف (على) مفيداً للظرفية عند ابن المعصوم بتقدير في حين غفلة، وهو ما ذهب إليه الفراء، قال : (والمعنى في غفلة، أدخلت فيه «على» ولم تكن صواباً) <sup>(٢)</sup> ، فجعل من (على) الاستعلائية مفيدة للظرفية، وكان المراد من الآية الكريمة تأكيد الحين، وهذا ليس بمطلوب وإنما كان الإعتناء منصّباً على الغفلة ذاتها <sup>(٣)</sup> ، أي بمعنى (أنه دخل المدينة وأهلها على أعظم ما تكون الغفلة فيهم، وكأنه ركب الغفلة ودخل عليها) <sup>(٤)</sup> ، على أن استعمال (في) الظرفية ودخولها على الظرف (حين) مما لا يميزه العرب <sup>(٥)</sup> ، وإن وُجِدَ فهو من اللغات الضعيفة، والتي لا يقبلها القرآن الكريم، ومعناها دخوله في ذلك الحين من الغفلة، فيكون المراد هنا الحين ذاته، غير أن مسار الآية المباركة يوحى للمأمل أن المقصود الغفلة لا غير، لأنها ستكون السبب في دخوله المدينة لا الحين فجاءت «على» في بابها لا بمعنى الظرفية.

وقوله سبحانه ﴿ وَلَيَكْبُرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ ﴾ <sup>(٦)</sup> ، جاءت «على» للتعليل عند ابن معصوم، أي بمعنى لأجل هدايته إياكم، والصحيح أنه جاء على أصله لا بمعنى لام التعليل، أي جعل التكبير فوق الهداية، كما في قولنا: «كافأته على إحسانه»

---

(١) سورة القصص / الآية ١٥ .

(٢) معاني القرآن / الفراء: ٣٠٣ / ٢ .

(٣) ظ: إعراب القرآن / النحاس: ٧١٤ .

(٤) مباحث في لغة القرآن الكريم وبلاغته / د. عاتق الحريري: ١٣٨ .

(٥) ظ: معاني النحو / د. فاضل السامرائي: ١٥٥ / ٢ - ١٥٦ .

(٦) سورة البقرة / الآية ١٨٥ .

كان المعنى كأنك وضعت المكافأة على الإحسان، كما تكون العقوبة على الإساءة، لذا نجد أن في الحرف (على) (إشعار بالعلية، كما تقول: أشكرك على ما أسديت إلي)<sup>(١)</sup> وهذا مما ينبغي كون الفعل (تكبر) قد تضمن معنى الحمد والتعظيم، بل جاء على أصل معناه.

وقوله عز وجل: ﴿إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وردت (على الناس) بمعنى من الناس، موافقة لحرف الابتداء (من) عنده. وإلى ذلك ذهب الفراء من قبل، فقال: (وهما تعقبان، على ومن، في هذا الموضع، لأنه حتى عليه، فإذا قال: اكتلت عليك، فكأنه قال: أخذت ما عليك، وإذا قال: اكتلت منك، فهو كقولك: استوفيت منك)<sup>(٣)</sup>، لكن أبا جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) حاول أن يلتمس فرقاً دقيقاً بينها حيث نفى التعاقب الذي قال به الفراء وجعل تقديرها مختلفاً، ونسب هذا إلى ضعف العربية عند من يقدر، فقال: (وربما توهم الضعيف في العربية أن معنى اكتلت عليه واكتلت منه واحد، وتقديرهما مختلف، فمعنى اكتلت عليه: أخذت ما عليه، ومعنى اكتلت منه: استوفيت منه)<sup>(٤)</sup> دون تشبيه، أي أن «على» و«من» لا يتشابهان فيما بينهما في هذا الموضع.

إذا تأملنا أكثر، نجد أن «على» هنا استعملت بما يؤدي إلى الحيف والظلم والضرر، وهذا شأن المتعالي والمتحامل والتسلط على الناس ظلماً وأن «من» الابتدائية لا يمكنها أن تؤدي هذا المعنى، فضلاً عن ذلك نجد أن حذف اللام في قوله سبحانه :

---

(١) البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٧٤/٢.

(٢) سورة المطففين/ الآية ٢.

(٣) معاني القرآن/ الفراء: ٣/ ٢٤٦، ظ: إعراب القرآن/ النحاس: ١٢٨٧.

(٤) إعراب القرآن/ النحاس: ١٢٨٧.

﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ وهي لام الاستحقاق، يدل على بخص حقهم، لأن اللام تنفيد الاستحقاق، فلما لم يعطوهم حقهم حذفت اللام الدالة على ذلك، إشارة إلى منعهم حقهم<sup>(١)</sup>. وعليه فإن على جاءت على أصل معناها.

وقوله عز من قائل: ﴿وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾<sup>(٢)</sup> جاءت «على» في «حقيق على» مرادفة الباء عن ابن معصوم، بمعنى حقيق بأن أقول، والم تأمل في الآية المباركة يجد معنى غير ذلك، إذ إن حقيق جاء بمعنى ثابت أو قادر أو واجب<sup>(٣)</sup> أيضاً، إذ إن مقام ورودها يحتمل هذا المعنى، لأن فرعون قد كذَّب موسى ﷺ عندما قال له: (إني رسول من رب العالمين)، وفي مقام تكذيب نبي الله، كان على موسى ﷺ أن ينتفض غضباً لأن الواجب يحتم عليه أن لا يقول على الله إلا الحق، فكان الحق قد أوجب عليه وأمره أن لا يقول على الله إلا الحق، فقال ﴿حَقِيقٌ عَلَى﴾. وعلمنا أن حقيق جاءت بمعنى القادر والثابت على قول الشيء مستعمل عليه<sup>(٤)</sup>. فجاءت (على) مفيدة للاستعلاء، قال ابن فارس فيها: (تكون للعلو، تقول: هو على السطح، وتكون للعزيزية، كما تقول: أنا على الحج العام، وتكون للشئ على الأمر تقول: أنا على ما عرفتني به، وتكون للخلاف، مثل: زيد على عمرو، أي مخالفه، وهي وإن تشعبت راجعة إلى أصل واحد)<sup>(٥)</sup>.

(١) ظ: معاني النحو/ د. فاضل السامرائي: ٣/ ٤٥، مباحث في لغة القرآن الكريم وبلاغته/ د. علاء

الحريزي: ١٣٩ - ١٤١.

(٢) سورة الأعراف/ الآيات ١٠٤ و ١٠٥، وفي قراءة (حقيق علي). ظ: الحجة في القراءات السبعة/ ابن

خالويه: ٨٧.

(٣) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٣/ ٢٥٧ - ٢٥٨ مادة حقق.

(٤) ظ: مباحث في لغة القرآن الكريم وبلاغته/ د. علاء الحريزي: ١٤١.

(٥) الصاحبي/ ابن فارس: ١٥٦.

على ضوء ما ورد تكون (حقيق على) بمعنى كما عهدتني يا فرعون ثابت على الأمر، فأرسل معي بني إسرائيل إلى دين الحق، فكان المقام مقام دعوة وتحدٍّ وإثبات وجود، وفضلاً عن ذلك نجد وجهاً آخر قريباً عما ذهبْتُ، وذلك ما رآه الزخسري وعدة الأوجه من بين معانيها، فقال: (والأوجه الأدخل في نكت القرآن: أن يغرق موسى في وصف نفسه بالصدق في ذلك المقام، لاسيما وقد روي أن عدو الله فرعون قال له - لما قال - «إني رسول من رب العالمين» كذبت، فيقول: أنا حقيق على قول الحق، أي واجب على قول الحق<sup>(١)</sup>). هذا المعنى الدقيق لا يمكن أن يؤديه حرف الاستحقاق (الباء) في مقام التحدي والواجب. فجاءت (على) في بابها وأصل معناها.

#### ٤- في:

ظرف يفيد المكان والزمان، والظرف هو الرعاء لكل شيء<sup>(٢)</sup>، ويتضمن معنى (في) وأورد له الكوفيون عدة معانٍ، تنوب فيها عن بعض حروف الجر من نحو إلى، وعلى، وغيرها<sup>(٣)</sup>، فيما ذهب سيبويه خلاف ذلك، فقال: (أما «في» فهي للرعاء، تقوله: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك هو في الغل، لأنه جعله إذا أدخله فيه كالرعاء له، وكذلك هو في القبة، وفي الدار. وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا)<sup>(٤)</sup> أي وإن تعددت المعاني فهي راجعة إلى الظرفية.

أما الرضي الاستريادي فرد كل ما قيل عن تناوب هذا الحرف مع غيره

---

(١) الكشف/ الزخسري: ١٣٠ / ٢.

(٢) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٣٥٣ / ٨ - مادة ظرف.

(٣) ظ: حروف المعاني/ الزجاجي: ٨٢ - ٨٤، معاني الحروف/ الرماني: ٩٦، الصاحبي/ ابن فارس: ١٥٧ -

١٥٨ الألفية/ المروى: ٢٧٧، معني اللبيب/ ابن هشام: ١ / ٣٣٨، البرهان/ الزركشي: ١ / ١٨٧.

(٤) الكتاب/ سيبويه: ٢٢٦ / ٤.



وأرجعه إلى معنى الظرفية في صورتها الحقيقية والمجازية، فارجع ما قيل عنها أنها سببية أو بمعنى عل أو الباء أو المصاحبة وغيرها إلى الظرفية<sup>(١)</sup>، لأنه كان بصرياً. وأما ابن معصوم فقد ذكر لما عده معان<sup>(٢)</sup>:

أحدها: الظرفية، حقيقة مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله سبحانه: ﴿الْمُغْلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup>. أو مجازاً.

الثاني: السببية من نحو قوله عز وجل: ﴿لَسَكُمْ فِي مَا أَفْضَمُّ﴾<sup>(٤)</sup>.

الثالث: المصاحبة من نحو قوله سبحانه: ﴿وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أَسْمِ﴾<sup>(٥)</sup>.

الرابع: الاستعلاء من نحو قوله عز وجل: ﴿وَلَا ضَلْبَتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾<sup>(٦)</sup>.

الخامس: مرادفة الباء، كقوله:

وتركبن يوم الروع منأ فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلى<sup>(٧)</sup>.

السادس: مرادفة إلى، من نحو قوله تعالى: ﴿قَرَدُوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْرَاهِهِمْ﴾<sup>(٨)</sup>.

السابع: مرادفة (من) نحو قوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَ تَبْعَثُ فِي كُلِّ أُنَّةٍ شَهِيداً﴾<sup>(٩)</sup>.

---

(١) ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستربادي: ٤ / ٢٧٨ - ٢٨٠، ظ: من أسرار حروف الجر في

الذكر الحكيم / د. محمد الأمين الحفزي: ١٢١.

(٢) ظ: الحقائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٧.

(٣) سورة الروم/ الآيات ١-٤.

(٤) سورة النور/ الآية ١٤.

(٥) سورة فصلت/ الآية ٢٥.

(٦) سورة طه/ الآية ٧١.

(٧) البيت لزيد الخليل. ظ: ديوانه: ٦٧، ومغني اللبيب/ ابن هشام: ١ / ١٣٣٩، والأزهية/ الغروي: ٢٨١.

(٨) سورة إبراهيم/ الآية ٩.

(٩) سورة النحل/ الآية ٨٩.

الثامن: مرادفة (عن) نحو قوله: ﴿فَهَوِيَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾<sup>(١)</sup>.

التاسع: المقايسة نحو قوله سبحانه: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

العاشر: التوكيد، وهي زائدة نحو قوله تعالى: ﴿ارْكَبُوا فِيهَا﴾<sup>(٣)</sup> أي أركبوها.

وأرى أن «في» في هذه الآيات المباركات باقية على ظرفيتها، وأن وجودها في تلك المواضع إنما كان لدلالة بتطليها السياق، ولو أبدلت بغيرها من حروف الجر لما أعطت تلك المعاني المطلوبة، وكذلك لو خرجت (في) عن ظرفيتها لعجز السياق عن إحضار الدلالة المتوخاة من النص عامة.

فدلالة ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ﴾ لا تعني أن يمَسَّكم العذاب بسبب اندفاعكم وخضوعكم في حديث الألفك أو لأجله، بل (كان غضب الله عظيماً على المفتريين، ولولا سبق رحمته وفضله لأنزل عليهم عذابه وهم يخوضون فيه، ولأخذهم وألستهم لا تزال تلمق أنفكم)<sup>(٤)</sup> أي أن الخوض في حديث الالفك والإفاضة فيه زماناً ومكاناً هو موضع العذاب، قال الدكتور عائد الحريزي: (إنه تعالى، جعل العذاب في موضع الإفاضة، فكان الإفاضة ظرف في داخله العذاب)<sup>(٥)</sup>، فجاءت (في) على أصلها لا للتعليل.

---

(١) سورة الإسراء/ الآية ٧٢.

(٢) سورة التوبة/ الآية ٣٨.

(٣) سورة هود/ الآية ٤١.

(٤) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم / د. محمد الأمين الحفزي: ١٢١ - ١٢٢.

(٥) مباحث في لغة القرآن الكريم وبلغته / د. عائد الحريزي: ١٥٨.

وفي قوله عز وجل من قائل : ﴿ وَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمَمٍ ﴾ ، لا يعني المصاحبة، إذ إن معنى (في أمم) يساوي «مع أمم» في المعنى العام، لكن لا يساويه في المعنى الدقيق، لأن المقصود من (في أمم) في جملة الأمم ولست في ذلك بأوحد<sup>(١)</sup>، وأن (مع أمم) يعني بصحبته وليس منها، وهذا فرق.

ومنهم من قدر فعلاً<sup>(٢)</sup> أي أدخلوا في جملة أمم، غير أن هناك فرقاً أيضاً بين (أدخلوا في) و(أدخلوا مع)، فقولنا: دخل معهم، أي كان منعزلاً عنهم غير غشطل بهم، أما قولنا: دخل فيهم لا يكون إلا إذا دخل في جملتهم وانغمروا في مجموعهم<sup>(٣)</sup>، فكانت الأمم ظرفاً له.

وجاءت (في) في قوله تعالى : ﴿ وَلَا صَلَبَتْكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾<sup>(٤)</sup> على أصل معناها من الظرفية لا للإستعلاء، وهذا ما رجحه ابن معصوم أيضاً وذلك أنه تعالى شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه<sup>(٥)</sup>، واستحسنها الزركشي وقدمها وقال : (فكانت «في» أحسن من «على»<sup>(٦)</sup>)، وذلك أنها هنا لا تصلح مكان «على» لأن الشدة المحكم للأجساد يتركها وكأنها داخله في جذوع النخل، ولو أخذت عوداً وربطته بإحكام حول إصبعك لرأيت أثره في الجلد وكأنه قد دخل فيه، ولو قال سبحانه «على جذوع النخل» لكان ربطاً مجرداً يخلو من معنى عنف الربط<sup>(٧)</sup>،

(١) ظ: الكشف / الزغشري: ٤ / ٢٠٢، البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي: ٧ / ٦٥٤.

(٢) ظ: المغني لليب / ابن هشام: ١ / ٣٣٨.

(٣) ظ: معاني النحو / د. فاضل لسانرائي: ٣ / ٥١.

(٤) سورة طه / الآية ٧١.

(٥) الكشف / الزغشري: ٣ / ٧٧-٧٨، ظ: البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي: ٦ / ٣٢٣، الحدائق

النديّة / ابن معصوم: ١٠٧.

(٦) البرهان / الزركشي: ٤ / ١١٣.

(٧) ظ: مباحث لغة القرآن الكريم وبلغاته / د. عائد الحريزي: ١٥٩.

فكان استعمال «في» الظرفية أصح من «على» المفيدة للإستعلاء.

وجاءت «في» في قوله سبحانه: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ كذلك على معناها لا مرادفة (إلى)، إذ إن الفعل (ردّ) يتعلّى إلى مفعوله بنفسه ويكون بمعنى صرف الشيء ورجعه، أو بأحد أحرف الجر كاللام، أو في، أو إلى، أو على، أو عن<sup>(١)</sup>، وكل حرف منها يحدّد للفعل معنى دقيقاً يختلف عن المعاني الأخرى، وإن تساوت في المعنى العام الدال على الصرف والرجوع. فتعديته بـ(إلى) يدل على انتهاء الغاية والرجوع، فقوله سبحانه ﴿فَرَدَّدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ﴾<sup>(٢)</sup> تعني جعل الأم انتهاء الغاية<sup>(٣)</sup>، غير أن قوله سبحانه: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ لا يعني انتهاء حركة اليد إلى الفم، لأنّ ذلك لا يُسكت المتكلم، في حين أن المراد تكميم الأفواه وإسكاتها، وهذا يستلزم قوة في دفع اليد داخل الفم، أي تمكّن اليد في الفم ليكون لها ظرفاً، وهذا المعنى هو الأوّل عند الرضي<sup>(٤)</sup>.

ومما يدل أيضاً على شدة تمكّن فعل الرد وصلاحيّة حرف الجر (في) هنا، وجود قرائن تدل على ذلك، منها التأكيد بـ(إنّ) مرتين ووقوع السلام المؤكّدة في خبر (إنّ) الثانية في تمام الآية المباركة: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾. فناسب بين شدة تمكّن الأيدي في الأفواه مع شدة التأكيد، فلو كانت «في» بمعنى «إلى» المفيدة لإنهاء غاية وصول اليد إلى الفم لما كان موجب لكل ذلك التأكيد، وعليه فلا يمكن لحرف الإنتهاء أن يوجد هذه المعاني

(١) ط: لسان العرب / ابن منظور: ٥ / ١٨٤ - ١٨٦ - رد.

(٢) سورة القصص / الآية ١٣.

(٣) ط: مباحث في لغة القرآن الكريم وبلاغته / د. عاتق الحريزي: ١٦٠.

(٤) ط: شرح الرضي على الكافية / الرضي الاسترادي: ٤ / ٢٧٩.

التي أوجدها الحرف (في)، وإلى ذلك ذهب الدكتور محمد الأمين الحصري<sup>(١)</sup>.

وفي قوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ الْكِتَابَ يُقْرَأُ وَيُذَكَّرُ وَهَدَىٰ ذَرْبَهُمْ وَأَنْتَ يَاسَىٰ﴾ (٢)، فلم تأتِ (في كل أمة) بمعنى (من كل أمة) أي أن «في» ليست مرادفة «من»، وقد سبقَت الآية في السورة ذاتها تعدي الفعل (بعث) بـ(من) في قوله سبحانه: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا الْعَذَابَ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾ (٣)، وكل حرف منها جاء على بابه ومعناه.

ولكن الحظ في الآيتين أن الإنبياء جاء على مرحلتين، ففي الأولى كان الإبتداء بتخصيص الشهداء وإحضارهم أمام الأسم التي أرسلوا إليها مبعوثين، ومعهم كل الأدلة ضد الكافرين (وإحضار من يكذبونهم إذا ما أذعوا عدم تبليغ الرسل لهم، وهو ليس موقف حاجة ومساءلة<sup>(٤)</sup> بدليل قوله سبحانه ﴿ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ﴾ (٥) وهذا المعنى لا يحققه إلا حرف الإبتداء.

أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة حاجة واختلاف بين الكافرين وشركائهم مع الشهيد عليهم، حتى كان الشهيد على التصاق بهم يتنقل بينهم ليبين ذنب هذا وأثم ذلك بالدليل والحجة لأنه من أنفسهم وواحد منهم لا طارئ عليهم، حتى أصبحوا له

(١) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم / د. محمد الأمين الحصري: ١٤٥.

(٢) سورة النحل / الآية ٨٩.

(٣) سورة النحل / الآيتان ٨٥ - ٨٦.

(٤) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم / د. محمد الأمين الحصري: ١٥٢.

(٥) سورة النحل / الآية ٨٤.

كالوعاء الذي يحويه، وهذا المعنى حققه حرف الوعاء «في»<sup>(١)</sup> ولا يمكن أن يحققه الحرف (من) المفيد للابتداء. لذا جاء هذا الحرف على بابه في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ﴾ على أصل معناها لا بمعنى (من) المفيدة للابتداء. وفي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>، وهنا أيضاً كانت «في» بمعنى الظرف لا مرادفة (عن)، وذلك لأن ما بعدها ظرف، وهو على السواء أن يكون ظرف مكان أي (في دار الآخرة) أو ظرف زمان (في يوم الآخرة)، ولا دلالة فيها على كونها بمعنى (عن) المفيدة للتجاوز. وفي قوله تعالى: ﴿فَمَا مَنَعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾<sup>(٣)</sup> فلم تكن للمقايضة بل هي (باقية على ظرفيتها، والمقايضة متأية من التركيب العام للآية، وليس من «في»، ولكنها أدت غرضها الظرفي بإشارتها إلى الموجود في داخل الآخرة)<sup>(٤)</sup>. وأما قوله عز وجل ﴿قَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾<sup>(٥)</sup> لم تكن (في) زائدة، بل هي للوعاء، أي داخلها<sup>(٦)</sup>، فالدخول لا بد أن يكون في ظرف حقيقي أو مجازي، وأن الحرف (في) جاء للتوفر على الظرفية<sup>(٧)</sup> لا زائدة، كما ذهب إليه ابن معصوم المدني.

## ٥ - الباء:

يفيد الإلصاق والإختلاط، ولم يذكر سيبويه لها معاني غيرها، قال: (وباء الجر

(١) ظ: ملاك التأويل / ابن الزبير الغرناطي: ٣٠٦-٣٠٧.

(٢) سورة الإسراء / الآية ٧٢.

(٣) سورة التوبة / الآية ٣٨.

(٤) مباحث في لغة القرآن الكريم وبلاغته / د. عائد الحريزي: ١٦٠-١٦١.

(٥) سورة هود / الآية ٤١.

(٦) ظ: مباحث في لغة القرآن الكريم / د. عائد الحريزي: ١٦١.

(٧) ظ: الفعل زمانه وأبنته / د. إبراهيم السامرائي: ٨٤.

إنّما هي للإلحاق والإختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلتُ به وضربته بالسوط، ألزمتَ ضربك إتياءً بالسوط، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله<sup>(١)</sup>، أي أنّ ما ورد من دلالات أخرى إنّما مرجعها لها، وعدّ ذلك من باب الإلتباس في دلالتها وليس معنى مغايراً أو جديداً لها.

وقال ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ) في الغرض منها أنه (تعليق الشيء بالشيء، وهي تأتي على ثلاثة أضرب، إختصاص الشيء بالشيء، وإتصال الشيء بالشيء، وعمل الشيء بالشيء، وهذا كلّه راجع إلى معنى التعليق)<sup>(٢)</sup>، والتعليق هنا جاء بمعنى الإختلاط والملازمة والإلتصاق، حتى لا ينفك شيء عن شيء، وإنّما تكون الأشياء مرتبطة مع بعضها بقوة، واستعملت الباء لكل هذه المعاني، وما أفرز من معانٍ أخرى من خلال السياق، وإنّما مرجعها إلى هذه المعاني المذكورة.

بيد أن بعض العلماء نسب لها معانٍ أخرى، قد ينوب فيها الباء عن حروفٍ أخرى من نحو (عن، في، مع، على)، منهم ابن سيده حين يقول: (تأتي الباء مكان عن بعد السؤال، قال تعالى (فَأَسْأَلُ بِهِ خَيْراً)<sup>(٣)</sup> أي عنه)<sup>(٤)</sup>، وغيره كالزجاجي<sup>(٥)</sup> والرضي الاستربادي<sup>(٦)</sup>، وابن هشام<sup>(٧)</sup> والزرکشي<sup>(٨)</sup> والسيوطي<sup>(٩)</sup>، ولم يختلف ابن معصوم

(١) الكتاب/ سيويه: ٢١٧ / ٤.

(٢) المخصص/ ابن سيده: ٥١ / ١٤.

(٣) سورة الفرقان/ الآية ٥٩.

(٤) المخصص/ ابن سيده: ٦٥ / ١٤.

(٥) ظ: حروف المعاني/ الزجاجي: ٨٧.

(٦) ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستربادي: ٢٨١ - ٢٨٠ / ٤.

(٧) ظ: المعنى اللبيب/ ابن هشام: ١٩٧ - ٢٠٧ / ١.

(٨) ظ: البرهان/ الزرکشي: ١٥٨ / ٤.

(٩) ظ: الإتيان/ السيوطي: ٣١٨ - ٣١٩ / ١.

عنهم فيه، وذكر للباء أربعة عشر معنى<sup>(١)</sup>، منها الإلصاق قال: (وهو معنى لا يفارقها)<sup>(٢)</sup>، والتعدية والاستعانة وغيرها. وسأقتصر على بعضها فيما تمثل به بالقرآن الكريم، ففي قوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله سبحانه ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾<sup>(٤)</sup>، وذهب إلى أن الباء في (باتخاذكم، بذنبه) جاءت سببية وهو رأي كثير من المفسرين واللغويين<sup>(٥)</sup>.

لكن المتأمل فيها يجد أن الباء جاءت على بابها في ﴿بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجَلِ﴾، ذلك أن بينت سبب ظلمهم أنفسهم، وهو اتخاذهم العجل إلهاً ورباً لهم، قال تعالى: ﴿وَإِذْ وَاَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجَلِ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ ثُمَّ عَقَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَمَلَكُمْ تَشْكُرُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، في حين أن مضمون الحديث فيها بعدها يختلف، فليس المقام مقام الحديث عن سبب الظلم، بل كان الحديث عن مقدار تلبس عبادة العجل بهم واختلاطها بأنفسهم، فأمرهم بالتوبة، ثم اتبعها تعالى شأنه، قائلاً: ﴿فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ فجعل القتل مقابلاً لدالياً لعبادة العجل، لأجل إخراج ما تلبست به أنفسهم منها، قال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(٧)</sup>، فكان الباء يعبر عن مقدار اختلاط عبادة العجل والتصاقها بأنفسهم،

(١) ط: الحداثق الندية/ ابن معصوم: ١٠٧-١٠٨.

(٢) م.ن: ١٠٧.

(٣) سورة البقرة/ الآية ٥٤.

(٤) سورة التكبوت/ الآية ٤٠.

(٥) ط: جمع البيان/ الطبرسي: م/ ١١٣، البحر المحيط/ أبو حيان الأنديلي: ١/ ٣٠١، منبهي اللبيب/

ابن هشام: ١/ ٢٠١ البرهان/ الزركشي: ٤/ ١٦٠، الإنقان/ السيوطي: ١/ ٣١٩، الحداثق الندية/ ابن

معصوم: ١٠٧.

(٦) سورة البقرة/ الآيات ٥١، ٥٢.

(٧) سورة البقرة/ الآية ٥٤.



فجاء على أصل معناه لا للتعليل.

وكذا الحال في قوله عز وجل: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ فأنهم عوقبوا في أثناء تلبسهم بذنوبهم، فضلاً عن كون العقوبة مسببة، ويشهد ما سبقها من آيات، قال تعالى: ﴿إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾، الآية ثم قال تعالى (حاصباً ومنهم من أخذته الصيحة)، ومنهم من خسفنا ﴿وَلِإِلَّ مَذِينٌ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ وَعَادَا وَنمودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِينِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمُ الشَّيْطَانُ اغْتَوَتْهُمْ فَأَصْدَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُنْتَبِهِينَ وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانُوا سَابِقِينَ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِمْ فَمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ<sup>(١)</sup>﴾.

فبيان سبب الكفر هنا لا يقتضي وقوع العذاب، بل كان وقوع العذاب على الكافرين وهم متلبسون بكفرهم ومختلط بأنفسهم، ولم يزداهم نصيح الأنبياء إلا ابتعاداً، فجاء الباء على أصل معناه كذلك.

أما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، إذ ذهب ابن معصوم أن الباء للمصاحبة (بالكفر)، قال: (وهي التي تصلح في موضعها «مع» إذ يُعْنِي عنها وعن مصحوبها الحال)<sup>(٣)</sup> فأورد الآية بتقدير: دخلوا مع الكفر.

(١) سورة العنكبوت/ الآيات ٣٤-٤٠.

(٢) سورة المائدة/ الآية ٦١.

(٣) الخلفاء الندية/ ابن معصوم: ١٠٧.

لكن السياق فيها قبلها غير ذلك، إذ يوحى إلى أَنَّ المخاطبين وهم اليهود كانوا أشدَّ الناس كُفْراً ونفاقاً وشرّاً حتى لعنهم الله وغضب عليهم وجعل منهم القردة والخنازير وعبدَ الطاغوت، فلا يكون حال هؤلاء كذلك، إلاَّ لمن تلبَّس بالكفر واختلط به داخلياً وخارجاً.

وذهب إلى هذا المعنى كثير من المفسرين، بتقدير متلبس بالكفر<sup>(١)</sup>، فجاء على أصل معناه لا للمصاحبة التي تعني الملازمة غير الدائمة، لا بمعنى التلبس بالشئ واختلاطه مع غيره.

أما قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله عز من قائل: ﴿فَنَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾<sup>(٣)</sup> فالباء عنده في كلتا الآيتين المباركتين تفيد الظرفية<sup>(٤)</sup>، أي أنه خلع معنى الإلصاق وفارقه ليدلَّ على الوعاء أو الظرف، بمعنى أَنَّ (بدر) هو الظرف الذي بسببه وقع فيه النصر، وأنَّ (سحر) هو الظرف الزماني للنجاة، وهو رأي أغلب المفسرين، والذي دعاهم إلى ذلك دخول الباء على الظرف، مما أشعرهم بأنها تدل على الظرفية، لكن الظاهر أَنَّ الباء في (بيدر) لم تكن ظرفية والسبب أَنَّ بدر لم تكن حصناً يحتمي به المسلمون ولا صياصي يحتمون فيها، وإنَّما هي أرض مكشوفة وساحة قتال ومكان للكُرِّ والفُرِّ، وظهور المسلمين على عدوهم في هذا المكان ليس راجعاً إلى طبيعة خاصة فيه، وإنَّما هو فضل الله وعونه، ولو جاءت (في) لأشعرت بأنَّ للمكان طبيعة خاصة حماهم الله فيها من عدوهم فذلك يتناق مع الغرض الذي يهدف إليه السياق

(١) ط: الكشاف/ الزمخشري: ١/ ٦٨٦، مجمع البيان/ الطبرسي: ٢/ ٢١٧، البحر المحيط/ أبو حيان

الأندلسي: ٣/ ٧١٤.

(٢) سورة آل عمران/ الآية ١٢٣.

(٣) سورة القمر/ الآية ٣٤.

(٤) ط: الحقائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٧.

من إرجاع الفضل في النصر إلى الله وحده، كما يدل عليه نسبة فعل النصر إلى الله، والجملة الحالية «أنتم أذلة»<sup>(١)</sup> وهذا قريب في دلالة لما رآه الزخشي والطبرسي وأبو حيان الأندلسي<sup>(٢)</sup>.

ثم أن الآية المباركة التي تلتها تؤكد فضل الله تعالى عليهم في النصر، قال: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُبَدِّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلاَفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾<sup>(٣)</sup> فأوضح سبب النصر وهزيمة الكافرين في ذلك الموضع، فالنصر لم يكن بسبب طبيعة المكان حتى يكون الباء للظرفية، وإثباتها كان النصر بسبب خارج عن ذلك، فهو منزل من السماء، وهذا عما ينفي كون الباء للظرفية.

وكذا الحال في قوله عز وجل ﴿تَجِيئَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾ فقد ذكر أن الباء تفيد الوعاء أي أَنَّ السحر كان وعاء والظرف الذي حصلت فيه نجاة آل لوط عليه السلام أي بقصد أحماقهم والدلالة على تمكن الحدث فيه، وهذا التصور خلاف الظاهر من الآية المباركة، إذ كان القصد من ذلك استغراق وقت السحر كله ووقوع الحدث في أي جزء من أجزائه، وفي هذا جاء حرف الإلصاق دالاً على ملازمة الحدث فيها لزمن السحر كله من إرسال الحاصب ونجاة آل لوط عليه السلام، ولو كان بمعنى الوعاء لاقصر على دلالة نجاته فقط دون النظر إلى الحدث الأكبر، وفي ذلك قصور في استيعاب الدلالة الموجودة منه.

وفي قوله جل ثناؤه ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ

(١) من أسرار حروف الجبر في الذكر الحكيم / د. محمد الأمين الحفصري: ١٩٠-١٩١.

(٢) ظ: الكشاف / الزخشي: ١ / ٤٣٩، مجمع البيان / الطبرسي: م / ١ / ٤٩٨، البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي: ٧٠ / ٣.

(٣) سورة آل عمران / الآية ١٢٤.

اَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَانُ فَاسْأَلُ بِهِ خَيْرٌ<sup>(١)</sup>، فقد ذهب ابن معصوم إلى أن الباء في ﴿فَاسْأَلُ بِهِ خَيْرٌ﴾ بمعنى «عن» المقيدة للمجاوزة<sup>(٢)</sup>، وهو رأي الطبرسي إذ يقول: (ف قيل إنَّ المعنى فاسأل عنه خيراً، والباء بمعنى عن)<sup>(٣)</sup>، فيها يرى الزعشمي غير ذلك إذ يقول: (فاسأل به، كقولك اهتم به، واعتني به واشتغل به، وسأل عنه كقولك بحث عنه، ففش عنه، أو صلة خيراً، وتعمل خيراً مفعول سل، يريد: فسل عنه رجلاً عارفاً بخبرك برحمته، أو فسل رجلاً خيراً به وبرحمته، أو فسل بسؤاله خيراً، كقولك: رأيت به أسداً، أي برؤيته، والمعنى إن سألته وجدته خيراً)<sup>(٤)</sup>، فذكر عدّة دلالات دون أن يرجّح واحدة على الأخرى، فهو أقرب من الطبرسي إلى دلالة الباء الحقيقية عندما أراد لها معنى التجريد أي (باء التجريد) غير أن هذا الوجه لا يتفق مع الوجوه الآخر كالسؤال والإعطاء والتقدير التي ذكرها من قبل. بل بجرّها إلى كونها سببية (والأولى إبقاء الباء أصل معناها من الدلالة على المصاحبة الذي هو لازم الإلصاق)<sup>(٥)</sup>، لأن الباء أشارت إلى أن السؤال ينبغي أن يقتصر على الخير، وجاء هذا المعنى من كونها تفيد الملاصقة وكأنه قال: ينبغي أن يكون السؤال ملاصقاً بالخبر وملازماً له، فلهذا أفادت القصر.

ورأى أبو حيان الأندلسي أن تكون بمعنى (عن)<sup>(٦)</sup>، وهو عين ما يراه ابن سيده، فقال: (فمهما رأيت الباء بعدما سألت أو ساءلت أو ما تصرف منها فأعلم أنها

(١) سورة الفرقان/ الآية ٥٩.

(٢) ظ: الحدائق الندية/ ابن معصوم: ١٠٨.

(٣) مجمع البيان/ الطبرسي: م/ ٤/ ١٧٦.

(٤) الكشف/ الزعشمي: ٣/ ٢٩٥، ظ: شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستريادي: ٤/ ٢٨١- ٢٨٢.

(٥) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الحفصري: ٣٨٣.

(٦) ظ: البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٦/ ٦١٥.

موضوعه موضع عن<sup>(١)</sup> وأورد الآية المباركة، أي بمعنى فاسأل عنه خيرا.

والأمر ذاته في قوله سبحانه : ﴿ وَيَوْمَ تَشَقُّ السَّيِّدُ بِالْغَمَامِ ﴾<sup>(٢)</sup>، فاستدل ابن معصوم في الباء معنى المجاوزة، ومن قبل كان مذهب الفراء إلى ذلك، إذ يقول : (ومعناه - فيما ذكروا - تشقق الساء (عن الغمام) الأبيض ثم تنزل فيه الملائكة، وعلى وعن، والباء في هذا الموضع بمعنى واحد، لأن العرب تقول: رميت بالقوس، وعلى القوس، يراد معنى واحد)<sup>(٣)</sup>، وهو رأي الكوفيين.

وفرق الزمخشري والأندلسي بين انشق به، وانشق عنه، فوظيفة الباء في الأولى أن تكون الأداة التي انشق بها، وهذه الاستعانة مرجعها إلى الإلصاق، قال الزمخشري : (فإن قلت أي فرق بين انشقت الأرض بالنبات، وانشقت عن النبات، قلت: معنى انشقت به: أن الله شققها بطلوعه فانشقت به، ومعنى انشقت عنه: أن التربة ارتفعت عنه عند طلوعه، والمعنى أن السماء تنفتح بغمام يخرج منها)<sup>(٤)</sup>.

فالإنشقاق بالطلوع غير الإنشقاق عن الطلوع، ففي الأولى دلالة الملازمة واضحة وذلك أن قدرة الله قادرة على تحقيق الغرض، ففي شدة الغمام وكثرته يشقق به أعظم الأجرام الكونية، فيما أن الثانية تعني المجاوزة، كما في قوله سبحانه ﴿يَوْمَ تَشَقُّقُ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا﴾<sup>(٥)</sup>، إذ الغرض فيها هو الكشف عن قدرة الله تعالى في بعث الأموات من القبور وإعادة الحياة إليهم، وحين يأذن بذلك تنشق الأرض عما

---

(١) المخصص/ ابن سيده: ١٤ / ٦٥.

(٢) سورة الفرقان/ الآية ٢٥.

(٣) معاني القرآن/ الفراء: ٢ / ٢٦٧.

(٤) الكشف/ الزمخشري: ٣ / ٢٨٠، ظ: البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٦ / ٥٩٨، معاني النحر/

د. فاضل السامرائي: ٣ / ٢٠ - ٢١.

(٥) سورة ق/ الآية ٤٠.

في باطنها ليجد الخلق أنفسهم فوق سطحها سراعاً إلى موقف الجزاء<sup>(١)</sup>، فجاء (عن) على أصل معناه، وهي تختلف عن الباء في قوله سبحانه ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّ السَّاءُ بِالْغَمَامِ﴾<sup>(٢)</sup> المفيد للملابسة والمصاحبة والاختلاط.

أما قوله عز وجل ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُودِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُنتَ عَلَيْهِ قَاتِلًا﴾<sup>(٣)</sup> فالباء في (بقنطار) عند ابن معصوم بمعنى على المفيدة للإستعلاء، وهو ما عليه ثلثة من النحاة والمفسرين<sup>(٤)</sup>.

الفعل (أمن) يتعدى بالياء وب(على)، ولكل دلالة، فقولنا: آمنته بدينار، أي وثقت به فيه، وقوله: أمنتك عليه، أي جعلتك أميناً عليه وحافظاً له لأن (على) تفيد الإستعلاء، والباء تفيد الإلتصاق، والمعنى أنه لا يلتصق آمنه بدينار، بل ستفارقه أمانته ويتصرف به<sup>(٥)</sup>، فضلاً عن ذلك أن حرف الإستعلاء جاء في القرآن الكريم مع الفعل (أمن) مصحوباً بأجواء عدائية وهجومية، فيما إذا اقترن بالياء فلا يأتي إلا في سياق عدم الخوف على المؤمنين، ففي قوله سبحانه أعلاه، جاء الفعل (أمن) متعدياً بالياء في سياق لا يُخشى على المؤمن من غائلة أو اعتداء أو شرور، (وإنما هو موضع يُخشى فيه على الأمانة من ذات المؤمن وقربه من الأمانة والتصاقه بها وتمكنه من خيازها لنفسه)<sup>(٦)</sup>، وهذا المعنى لا يصلح لإظهاره غير الباء التي تدل على التصاق المؤمن بالأمانة وملاصقته لها.

(١) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم / د. محمد الأمين الحفزي: ٢٠٦.

(٢) سورة آل عمران/ الآية ٧٥.

(٣) ط: حروف المعاني/ الزجاجي: ٨٦، مجمع البيان/ الطبرسي: م/ ١/ ٤٦٢، مغني اللبيب/ ابن هشام: ١/

٢٠٣ البرهان/ الزركشي: ٤/ ١٦١، الإقتان/ السيوطي: ١/ ٣٢٠.

(٤) ط: معاني النحو/ د. فاضل السامرائي: ٣/ ٢١.

(٥) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم / د. الحفزي: ١٨١.

يفيد الإستحقاق والملك، قال سيويه: (لام الإضافة: ومعناها الملك واستحقاق الشيء، ألا ترى أنك تقول: الغلام لك، والعبد لك، فيكون في معنى عبدك، وهو أخ له، فيصير نحو هو أخوك فيكون مستحقاً لهذا، كما يكون مستحقاً لما يملك)<sup>(١)</sup>، ولم يذكر غير ذلك، وذهب الزخشي وغيره إلى إفادة الاختصاص، فقال: (واللام للاختصاص، كقولك: المال لزيد والسرّ للدابة)<sup>(٢)</sup>، ف قوله (المال لزيد) أفاد ملكية المال لزيد لا لغيره فيكون قد أرجع الملك للاختصاص وأفادت عبارته (السرّ للدابة) الاختصاص لا غير، وهذا مذهب الرضي الاستريادي أيضاً<sup>(٣)</sup> وذكر آخرون معاني أخرى، فضلاً عن موافقتها لحروف أخرى<sup>(٤)</sup>، وذهب ابن معصوم المدني إلى تعدّد أوجهها فعدها لهما عشرين وجهاً ومعنى<sup>(٥)</sup>، منها الاستحقاق والاختصاص والملك والتملك، وسأوجز القول فيها.

ففي قوله تعالى: ﴿يَأْنْ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾<sup>(٦)</sup> ذهب إلى أن (اللام) موافقة (إلى) أي بمعنى أوحى إليها، والملاحظ أن الفعل (أوحى) في الكتاب العزيز، مع مشتقاته ورد معدّى بـ(إلى) في أكثر من سبعين موضعاً<sup>(٧)</sup>، ولم يرد معدى باللام إلا في الآية السابقة، وبالباء في قوله سبحانه ﴿فَيُوحِي بِأَفْئِدَتِهِ مَا يُشَاءُ﴾<sup>(٨)</sup>، ومعدّى بـ(في) في قوله

(١) الكتاب/ سيويه: ٢١٧ / ٤.

(٢) المنفصل/ الزخشي: ٢٨٦.

(٣) شرح الرضي على الكافية/ الرضي الاستريادي: ٢٨٤ / ٤.

(٤) ظ: حروف المداني/ الزجاجي: ٧٦، معاني الحروف/ الرمان: ٥٥-٥٦، الصاحبي/ ابن فارس: ١١٢-

١١٥ الأزمعي/ المحروني: ٢٩٨-٣٠٠، مغني اللبيب/ ابن هشام: ١/ ٤٠٩-٤١٣.

(٥) ظ: الحديث الندية/ ابن معصوم: ١٠٨-١٠٩.

(٦) سورة الزلزلة/ الآية ٥.

(٧) ظ: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم/ محمد فؤاد عبد الباقي: ٧٤٦-٧٤٧.

(٨) سورة الشورى/ الآية ٥١.

تعالى ﴿فَقَضَاهُنَّ سِنْعَ سَنَائِهِ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَنَاءٍ أَمْرَهَا﴾<sup>(١)</sup>.

وإن تعدد حروف الجر وعملها في الحرف الواحد دليل على تعدد المعنى بتعدد حروف الإضافة، كما لا يمكن أن يُضحي بالمعنى مراعاة للفاصلة كما يرى ذلك أبو حيان الأندلسي حين يقول: (وعدّى أوحى باللام لا بـ(إلى)، وإن كان المشهور تعديها بـ(إلى) مراعاة الفاصلة)<sup>(٢)</sup>.

والعرب تعدي (أوحى) ومشتقاتها باللام في حال الإخبار، ونُقل عن أبي زيد (قال: وناس من العرب يقولون وَحَيْتُ إِلَيْهِ وَوَحَيْتُ لَهُ، وَأَوْحَيْتُ إِلَيْهِ وَلَهُ، قال: وقرأ جُؤَيْثُ الأَسَدِي: قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ مِنْ وَحِيْتِ، هَمْزُ الْوَاوِ، وَوَحَيْتُ لَكَ بَخْبَرِ كَذَا، أَيِ أَشْرْتُ وَصَوْتُ بِهِ رَوِيْدًا)<sup>(٣)</sup>. فمع اللام تكون دلالة الإيحاء صوراً وإشارة، فيها يكون وقرأ في النفس إذا تعدّى بـ(إلى)، وهو مذهب العرب في لغتهم.

وجاءت الآية في سورة الزلزلة مشحونة بصوت الزلزال ودفق الحمم والبراكين قال تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتْ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا يَأْنُ رَبِّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾<sup>(٤)</sup> فقرن الإيحاء باللام على عادة العرب، فجاءت على بابها لا بمعنى (إلى).

وقوله سبحانه: ﴿يَخْرُجُونَ لِلْذِّقَانِ سَجْدًا﴾<sup>(٥)</sup>، وذهب ابن معصوم إلى أن اللام هنا موافقة (على)، لكن المتأمل يجد في الآية المباركة موضعاً قد يلبس على بعضهم في

(١) سورة فصلت/ الآية ١٢.

(٢) البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي: ٧٠٩ / ٨.

(٣) لسان العرب/ ابن منظور: ٢٤١ / ١٥ - وحي.

(٤) سورة الزلزلة/ الآيات ١ - ٥.

(٥) سورة الإسراء/ الآية ١٠٧.



تعدّي الفعل (خَرَّ)، فذهب قوم إلى أن اللام في (للأذقان) بمعنى (على)<sup>(١)</sup>، وهذا الالتباس إنما جاء لأن (خَرَّ) في اللغة تأتي بمعنى السقوط أو الوقوع<sup>(٢)</sup>، فيقتضي أن يكون الشيء الواقع أو الساقط في علو، ثم أنحدر إلى الأسفل فجاء بحرف الاستعلاء (على) معه. بيد أن ما جاء في القرآن الكريم معدي بـ(على) يدل على انتقام أو عقوبة فيقع الكافر على وجهه ذليلاً خاسئاً، فيما إذا عدي باللام سيكون المعنى خلاف ذلك، ليكون الخروء مصحوباً بتدلسل المؤمن أمام ربّه وخشيته منه، لا بذلّة الكافر وانكساره، لأن اللام من شأنها أن تأتي دالّة على النفع، ومن شأن (على) أن ترمز إلى الضرر والشدة<sup>(٣)</sup>، كما في قوله سبحانه: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السُّفُّ مِنْ قَوْفِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

فترق الدكتور فاضل السامرائي بين (يجرون للأذقان) وعلى الأذقان، فقال: (فخرّ على وجهه سقط على وجهه، وأما خرّ لذقته فمعناه: أنه خرّ حتى بلغ في ذلك الذقن، أو الاختصاص أي: حتى خص ذقنه بذلك)<sup>(٥)</sup>، فلم يكن خروء ذلة واستكانة، بل تدلل وخشوع وتقديس، فكان لمصلحتهم، إذ يشابون عليه ويحصلون على أجر، فلهذا عدي باللام لأنهم استحقوا منفعة.

وقوله سبحانه: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٦)</sup>، ذهب ابن معصوم إلى أن اللام جاءت موافقة (في)، أي بمعنى (في يوم القيامة)، وهو مذهب بعض المفسرين، قال أبو حيان الأندلسي: (وذهب الكوفيون إلى أن اللام بمعنى (في)

(١) ظ: الأزهري/ المروني: ٢٩٨، الإتيان/ السيوطي: ١/ ٣٤٤.

(٢) ظ: لسان العرب/ ابن منظور: ٤/ ٥٧-٥٨- مادة ضرر.

(٣) ظ: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الحفري: ٢٤٠.

(٤) سورة النحل/ الآية ٢٦.

(٥) معاني النحو/ د. فاضل السامرائي: ٣/ ٥٧.

(٦) سورة الأنبياء/ الآية ٤٧.

ووافقه ابن قتيبة من المتقدمين وابن مالك من أصحابنا، وجعل ذلك قوله «القسط ليوم القيامة» أي في يوم القيامة<sup>(١)</sup>، وأرجح أنها جاءت على بابها بمعنى الاختصاص، أي أن هذه الموازين العادلة مخصصة بيوم القيامة، إذ لا معنى أن يكون يوم القيامة وعاء للموازين، والحديث في الآية عن ذلك اليوم، إذ لا مزية لتعريف الموازين به، وهي معرفة بـ(أل التعريف) وموصوفة بالقسط من قبل، إذ جاءت اللام هنا تخصيصاً للموازين لا تعريفاً لها باليوم بعد أن وصفها بالقسط والعدل سبحانه فيه، فاللام هنا جاءت مخصصة له لا لذات اليوم<sup>(٢)</sup> في كونه وعاء لحدث القيامة.

وقوله سبحانه ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾<sup>(٣)</sup>، ذهب فيها إلى أن اللام في (لدلولك الشمس) موافقة (بعد)، وهذا لا يمكن بحال، وذلك أن (بعد) تدلّ على التعاقب، أي الانتقال من حال إلى حال، وفي هذا الانتقال ستكون هناك مرحلة من زمن قصير بين الحالين، وهذا الوصف لا يتفق واستحقاق إقامة الصلاة في لحظة دلولك الشمس، فإن جاءت اللام بمعنى بعد ستكون هناك مهلة من بداية الدلولك إلى نهاية الحال الأول ومجيء التعاقب الدال عليه (بعد) متروكاً من زمن إقامة الصلاة، في حين استحقاق الصلاة يكون من لحظة الدلولك، لا بعدها، وعليه فأن مجيء اللام إنما كان ليحافظ على هذا الوقت من الصلاة وتكرار الدلولك، ولولا هذا التكرار لجيء بحرف آخر مثل «إلى أجلٍ مسمى» أو لأجلٍ مسمى، فاستعمال إلى يفيد الانتهاء عند الشيء، وأن استعمال اللام يفيد معنى يصل إليه ثم يعود أي يحصل التكرار، ومثله (لدلولك الشمس) في تكراره.

(١) البحر المحيط / أبو حيان الأندلسي: ٦ / ٣٦٩، ظ: معاني القرآن / الفراء: ٢ / ٢٠٥.

(٢) ظ: من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم / د. محمد الأمين الخضري: ٢٤٩.

(٣) سورة الإسراء / الآية ٧٨.

وقوله عز وجل: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾<sup>(١)</sup> قال: إنها جاءت بمعنى (عن) الخاصة بالتجاوز، والتقدير: قال الذين كفروا عن الذين آمنوا بدليل محيٍ (ما سبقونا) بضمير الغيبة، ولو كان عكس ذلك لجاءت (ما سبقتمونا)<sup>(٢)</sup>. لكن التأمل يجد خلاف ذلك، إذ لو كانت اللام بمعنى (عن) لكان هناك تجاوز وعدم لقاء بين المؤمنين والكافرين، غير أن الذي يبدو من الآية المباركة وما سبقها وجود حوار مباشر بينهم، قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ، فَأَمِنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup>.

لكن نحول الخطاب إلى الغيبة، كان لدلالة كبيرة برز فيها تعنت الكافرين واستكبارهم وغطرستهم (فعدلوا إلى أسلوب الغيبة صونا لأنفسهم من مواجهة من هم دونهم في زعمهم، وهو ضَرْبٌ من الإلتفات أثره القرآن الكريم لإبراز صور التعالي والغطرسة)<sup>(٤)</sup> فَجِيءَ باللام ليكون خطاب الكافرين بالمؤمنين خاصة، مواجهةً واستعلاءً لا غيبة، وهذا المعنى لا يمكن لـ(عن) أن تأتي به، بل خلافة. وأفادت اللام كذلك أن الكافرين ظنوا أن كلامهم يحقق مصلحة للمؤمنين، والمصلحة «ملكيتية» واللام تفيد الملكيتية فجاء بها.

\*\*\*

(١) سورة الاحقاف/ الآية ١١.

(٢) أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الحفزي: ٢٥٢.

(٣) سورة الاحقاف/ الآيتان ١٠ و ١١.

(٤) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم/ د. محمد الأمين الحفزي: ٢٥٢.

## الخاتمة

بعد هذه الرحلة مع السيد ابن معصوم المدني، ومتابعة آرائه ونقوداته في اللغة والنحو، أرجو أن أكون قد رسمتُ صورةً واضحةً عن جهوده اللغوية والنحوية أو اقتربت منه، بيد أن هناك بعض الأمور لا بد أن أوضحها، وأختصرها بما يأتي:

١ - كان ابن معصوم المدني ذا ثقافة متعدّدة الجوانب، فهو فضلاً عن كونه لغوياً ونحويّاً وبلاغياً، فقد كان يتّهم بعلم الكلام وأصول الفقه والحديث، فكان لتلك العلوم أثرها في دراساته اللغوية والنحوية.

٢ - تتبّع في دراساته ما سار عليه أغلب علماء عصره من اختصار الكتب الأصول أو شرحها أو نقدها، حتى ألّف على غرار ذلك كتبه المعروفة في اللغة والبلاغة والنحو.

٣ - تميّز منهجه في مجمل دراساته بالإعتماد على القرآن الكريم والقراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف والشعر العربي، إلا أنه تميّز من أكثرهم باعتياده أقوال آل البيت (عليهم السلام)، فعنده أن أقوالهم حجة، ولا دلالة للقاعدة النحوية عليها إن اختلفت عنها.

٤ - كان يحاول أن يفرض النص اللغوي على القاعدة وليس العكس، لأنه كان يعدّ الواقع اللغوي أصلاً مهماً في ذلك، لذا وسّع من الإستشهاد بأقوال الشعراء المولدين.

٥ - كان يفصل بين الدلالة اللغوية والدلالة النحوية، فإذا أراد أن يصل إلى معنى لفظة معيّنة في المعجم، فإنه يطلبه من خلال المعنى اللغوي، وأما في النحو فانه يطلبه من خلال الإعراب.

٦ - سار على منهج سابقه من الاختصار، فربما أورد بيتاً من شعر أو نصفه، وهو نادراً ما كان ينسب الأثر إلى قائله.

٧ - توسع في المجاز حتى فاق الزغشري في أساسه، وكان ذلك بوحى من مذهبه الأصولي، فوسّع من وجوده في القرآن الكريم ولغة العرب، وخالف الزغشري في كثير من المفردات التي عدها حقيقية، وهي عنده مجاز، فأضاف مجازات لم تُذكر في أساس البلاغة، وأخرج ما كان يعتقد مجازاً إلى الحقيقة، فضلاً عن توسّعه في قاعدة التمثيل بها، فنسجّل الدلالة المتعاقلة في المعجم من خلال ما استشهد به من نصوص.

٨ - استعمل طرائق في توسيع دلالة المفردات وتعدّدها واستدراك بعض الصيغ الصرفية من خلال القياس الصرفي على أصحاب المعجمات الأخرى الذين سبقوه.

٩ - أضاف سمات منهجية جديدة، كشف من خلالها عن المخزون الدلالي للمفردة اللغوية، فأعمل اللغة بالقرآن الكريم بطريقة عقلية كبيرة حتى أنتج فكرة.

١٠ - يرى ابن معصوم أنّ البقاء على القديم في الدرس الدلالي تحجيم لقدرة العربية على التطور، لذا أخذ بالواقع اللغوي دليلاً له في تطوّر الدرس الدلالي، فذهب إلى عدم التزمّت تجاه المولّد والجديد من الدلالات، فعدها توسعاً.

١١ - لم يتكلّ بوجود الترادف في القرآن الكريم، والترادف عنده لا يعني إبدال لفظ محل لفظ فقط، أو أن يعوّض اللفظ المبدل دلالة اللفظ المبدل عنه من حيث الاستعارة أو المجاز الذي أصبح حقيقة بسبب كثرة الاستعمال بل تعدها إلى أن الدلالة الحقيقية تتمكّن عن طريق الكناية في التعويض عن دلالة اللفظ الأصل.

١٢ - كان كثير الحذر في إبداء رأيه تجاه بعض المفردات في القرآن الكريم التي قيل فيها أنها مُعرّبة، وكان يميل إلى عربية بعضها والتي تواطأ القول بأعجميتها عند العلماء، غير أنّه لم ينكر أعجمية بعضها من نحو جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، لأنّ العربية في نظره لا يمكن أن يحيط بها إلا نبيّ أو وصيّ نبيّ.

١٣- اتبع ابن معصوم أسلوباً فنياً ناجحاً في عمله النقدي، تمثل بالأخذ بركنتي اللغة، اللفظ والمعنى، فلم يأخذ بأحدهما من دون الآخر، لأنه يعد ذلك إخلالاً في العمل وقصوراً في تبيان الدلالة ووضوح الصورة التي يجب أن تكون في النص، فالزم نفسه بمعايير فنية ومنطقية، فضلاً عن معايير اللغة والذوق والجمال التي كان يتمتع بها.

١٤- سلك مسلكاً وسطاً في التصحيح اللغوي، فقد أخذ بالأفصح من كلام العرب، ولم يتشدد فيه، وذلك عندما يجد أن اللفظ المستعمل قد فشا على ألسنة الناس، وهذا إنما يصدر عن إيمانه بحيوية اللغة وتطورها.

١٥- استدرك على الفيروز أبادي كثيراً من المواد اللغوية، وصحّح له ما وقع فيه من وهم، وربما كانت بعض تصحيحاته ليست في محلها، بل كان الفيروز أبادي فيها هو الأصح.

١٦- تبيّن أن كثيراً من مستدركات الزبيدي في تاج العروس على الفيروز أبادي في القاموس المحيط، قد سبقه إليها ابن معصوم المدني، ولم يذكر الزبيدي ذلك له.

١٧- لم يتفق مع كل ما كان يراه الشيخ البهاني في فوائده الصمدية، بل كان يعارضه، وإنما صدر في ذلك عن استعانة بشواهد قرآنية أو شعرية أو غيرها.

١٨- لم يجعل القاعدة النحوية حاكماً عليه مقابل النص، بل كان يروّض القاعدة كي تتفق مع النص اللغوي ويعدّها مشتقة منه.

١٩- تأثر كثيراً بالشيخ البهاني، فسار على خطاه في التأليف، فألف الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، وعمد كذلك إلى أن يؤلف كتاب الخلاصة وكتاب التذكرة في الفوائد النادرة على غرار الكشكول، ورياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين على طريقة حدائق الصالحين للبهائي.

٢٠- تأثر في دراسته النحوية بعلم الأصول، وأدخل قواعده في الدرس النحوي وخاصة في حروف الجر واسمي الفاعل والمفعول والصفات المشبهة بالفعل

وصيغ المبالغة والمصدر.

٢١- خالف النحاة في بعض المسائل مقترباً من الأصوليين، عندما عدَّ الزمان في اسم الفاعل زماناً عارضاً فيه وليس مدلولاً عليه في أصل الوضع، فهو كالمكان الذي يعدّ من لوازمه لا أصلاً فيه.

٢٢- علَّكت على منهجه في تقسيم مواد النحوية ودراساتها، نظرية العامل التي سيطرت على جميع أبواب كتابه.

٢٣- لم يفرد باباً للعامل كما فعل غيره، وهذه من حسناته، وإنما ضمَّته أكثر موضوعاته.

٢٤- كان يأخذ بأراء المذهبين البصري والكوفي، فلا يفرض على نفسه مذهباً معيناً، بل يأخذ بأصلح الآراء التي يجدها متفقة مع النص، غير أنه كان أكثر ميلاً منه إلى المذهب البصري.

٢٥- كان لمذهبه الشيعي الإمامي أثراً في دراساته ومباحثه في اللغة والنحو والبلاغة، غير أنه لا يذهب بعيداً عن طبيعة تلك المباحث.

٢٦- في تحديده لمعنى الحرف المعتمد على أصول الفقه، والمتمثل في مسألة التخصيص وكون الحرف آلة لإيجاد المعنى، وأنه لم يكن علامة، كان قد سبق في ذلك مدرسة النجف الأصولية الحديثة في هذا المفهوم، بزعمائها من نحو الشيخ محمد حسين النائيني والإمام أبي القاسم الخوئي والشهيد السيد محمد باقر الصدر وغيرهم - رضوان الله تعالى عليهم.

٢٧- يقول بنبابة الحروف والتضمين إعتياداً منه على الأثر الأصولي في دراساته النحوية، والسبب في ذلك يعود إلى أن الحرف غير مستقل بالمفهومية وأنه آلة رابطة ومؤجدة للمعاني.



حرف الالف

- ❖ إبتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة / عبداللطيف الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) - تحقيق الدكتور طارق الجنابي - بيروت - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية.
- ❖ الإبدال / تأليف ابي الطيب عبدالواحد اللغوي الحلبي (المتوفي سنة ٣٥١هـ) - تحقيق عز الدين التنوخي - دمشق - سوريا - مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق - ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ❖ مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق - ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.
- ❖ ابن جني النحوي / د. فاضل صالح السامرائي - طبع بمطابع دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع - ساعدت جامعة بغداد على طبعه - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ❖ ابن سيده وجهوده في اللغة / د. عبدالكريم شديد النعيمي - الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة والإعلام - دار الشؤون الثقافية والنشر - سلسلة دراسات (٣٦٨) - ١٩٨٤ م .
- ❖ ابن معصوم المدني أديباً وناقداً / د. كريم علكم الكعبي - العراق - النجف - مطبعة دار الضياء للطباعة والتصميم - الطبعة الأولى - ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ❖ الإنشاق في علوم القرآن / تأليف الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي (المتوفي سنة ٩١١هـ) - ضبطه وصححه وخرج آياته محمد هاشم سالم - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ❖ أجود التقريرات / تأليف المحقق الكبير أستاذ الفقهاء والمجتهدين السيد أبو القاسم الخوئي (١٣١٧ - ١٤١٣ هـ) - تحقيق ونشر مؤسسة صاحب الأمر - قم المقدسة - المطبعة ستارة - الطبعة الأولى - ربيع الأول ١٤١٩ هـ.



- ✽ أدب الكاتب/ تأليف أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة - اعتنى به فاتن محمد خليل اللبون - بيروت - لبنان - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ✽ الأزهية في علم الحروف/ تأليف علي بن محمد النحوي اخروي (ت ٤١٥ هـ) - تحقيق عبدالمعين الملقحي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- ✽ أساس البلاغة/ تأليف الإمام العلامة جاراالله أبي القاسم محمد بن عمر الزنجشري (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ) - بيروت - دار صادر - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ✽ أسرار العربية/ تصنيف الإمام أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥١٣ هـ - ٥٧٧ هـ) - تحقيق د. فخرالدين صالح قدارة - بيروت - دار الجليل - الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ✽ أسرار النحو/ لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف ببائين كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ) - تحقيق د. أحمد حسن حامد - عمان - دار الفكر - د.ت.
- ✽ اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية/ د. فاضل الساقى - القاهرة - المطبعة العالمية.
- ✽ الأشباه والنظائر في النحو/ تأليف الإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ) - وضع حواشيه غزير الشخ - بيروت لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية - ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ✽ إصلاح المنطق/ لابن السكيت (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ) - اعتنى بتصحيحه محمد مرعب - بيروت - لبنان - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الاولى - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ✽ الأصوات اللغوية/ تأليف الدكتور إبراهيم أنيس - مكتبة الانجلو المصرية - مطبعة محمد عبدالكريم حسان - ١٩٩٩ م.
- ✽ أصول الفقه/ الشيخ محمد رضا المظفر - مطبعة النعمان بالنجف - الطبعة الثانية - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- ✽ اضطراب الكلم عند الزهاوي/ بقلم إبراهيم الوائلي الاستاذ المساعد في كلية الآداب - جامعة بغداد - بغداد - مطبعة الإبران - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.

✽ الأطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم)/ تأليف العلامة إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (ت ٩٤٣هـ) - حققه وعلّق عليه عبد الحميد هندawi - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

✽ إعراب القرآن/ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسحاق النحاس (المتوفى سنة ٣٣٨هـ) - إعتنى به الشيخ خالد العلي - بيروت - لبنان - دار المعرفة - الطبعة الثانية - ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

✽ أعلام العرب في العلوم والفنون/ عبد الصاحب عمران الدجيلي - النجف - مطبعة النعمان - الطبعة الثانية - ١٣٨٦هـ.

✽ أعيان الشيعة/ الإمام السيد محسن الأمين - حققه السيد حسن الأمين - دار التعارف للمطبوعات - الطبعة الخامسة - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

✽ الأغاني/ لأبي الفرج الأصفهاني - بيروت - لبنان - عز الدين للطباعة والنشر.  
✽ الأعمال/ تأليف أبي عثمان سعيد بن محمد المعافري السرتطي - تحقيق دكتور حسين محمد شرف - مراجعة دكتور محمد مهدي علام - القاهرة - الحية العامة لشؤون المطابع الأميرية - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

✽ الإقتضاب في شرح أدب الكتاب/ تأليف أبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (المتوفى سنة ٥٢١هـ) - تحقيق محمد باسل عيون السود - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

✽ الإقناع في العروض وتخريج القوافي/ تأليف صاحب أبي القاسم إسحاق بن عباد/ تحقيق محمد حسن آل ياسين - بغداد - منشورات المكتبة العلمية - مطبعة المعارف - الطبعة الأولى - ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

✽ الأنفاظ الفارسية العربية/ السيد آدي شير - بيروت - طبع في المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين - ١٩٠٨م.

✽ أمالي الزجاجي/ لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (المتوفى سنة ٣٤٠هـ) - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - القاهرة - المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع - الطبعة

الأولى ١٣٨٢هـ.

❖ أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) / للشيخ المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - بيروت - لبنان - دار الكتاب العربي - الطبعة الثانية - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

❖ إنباء الرواة على أنباء النحاة / تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية - الطبعة الأولى - ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠هـ.

❖ الإنصاف للفيروز آبادي من مستدركات الزبيدي / د. خليل بنیان الحسون - بغداد - مطبعة التعليم العالي - ١٩٨٨م.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧هـ) - مصر - شارع محمد علي - دار إحياء التراث العربية - المكتبة التجارية الكبرى.

❖ أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والإحساء والبحرين / تأليف الشيخ علي بن الشيخ حسن البلادي البحراني (المتوفى سنة ١٣٤٠هـ) - أشرف على طبعه وتصحيحه محمد علي رضا الطبعي - النجف الأشرف - مطبعة النعمان - ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

❖ أنوار الربيع في أنواع البديع / تأليف السيد علي صدر الدين بن معصوم المدني (١٠٥٢ - ١١٢٠هـ) - حققه وترجم لشعرائه شاعر هادي شكر - النجف الأشرف - مطبعة النعمان - الطبعة الأولى - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

❖ الإيضاح في علل النحو / لأبي القاسم الزجاجي (المتوفى سنة ٣٣٧هـ) - تحقيق الدكتور مازن المبارك - بيروت - دار النفائس - الطبعة الثانية - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

#### حرف الباء

❖ البارع في اللغة / لأبي علي إسماعيل بن القاسم الفلالي البغدادي (المتوفى سنة ٣٥٦هـ) - تحقيق

- هاشم الطعان - بغداد مكتبة النهضة، بيروت - دار الحضارة العربية - الطبعة الأولى - ١٩٧٥م.
- ❖ البحر المحيط/ تأليف أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان الشهير بأبي حيان الاندلسي  
الغرناطي (المتوفى سنة ٧٤٥هـ) - حقق أصوله وعلّق عليه وخرّج أصوله د. عبدالرزاق المهدي  
- بيروت - لبنان - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ❖ بحوث بلاغية/ د. أحمد مطلوب - بغداد - مطبوعات المجمع العلمي - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ❖ بحوث في المعجمة العربية (المعجم العربي)/ د. عبدالله الجبوري - بغداد - منشورات المجمع  
العلمي - مطبعة المجمع العلمي - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ❖ بدائع الفوائد/ للإمام أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قَيِّم الجوزيّه (٦٩١-  
٧٥١هـ) - تصحيح وإضافة بعض التعليقات عمود غانم غيث - الناشر مكتبة القاهرة - مطبعة  
الفضالة الجديدة - الطبعة الثانية - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ❖ البدر الطالع / لمحمد بن علي الشوكاني - مصر - مطبعة السعادة ١٣٤٨ هـ.
- ❖ البرهان في علوم القرآن/ للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل  
إبراهيم - بيروت - لبنان - المكتبة المصرية - الطبعة الأولى - ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ❖ بنية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)  
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي وشركاه - الطبعة الأولى - ١٣٨٤هـ -  
١٩٦٥م.
- ❖ البهجة المرضية في شرح الألفية/ للسيوطي جلال الدين عبدالرحمن (ت ٩١١هـ) - صحّحه  
وحقّقه وعلّق عليه السيد قاسم الحسيني - قم - إيران - منشورات دار الحكمة - ١٣٧٦هـ.
- ❖ بيان إعجاز القرآن/ لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (٣١٩-٣٨٨هـ) ضمن ثلاث  
رسائل في إعجاز القرآن - حقّقها وعلّق عليها محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف  
بمصر.
- ❖ البيان والتبيين/ لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ - تحقيق وشرح عبدالسلام هارون - بيروت -  
دار الفكر - الطبعة الرابعة - .

## حرف التاء

- ❖ تاج المروس من جواهر القاموس/ عماد مرتضى الحسيني الزبيدي - مطبعة حكومية الكويت. الجزء ٦- تحقيق د. حسين نصار - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م. / الجزء ٧- تحقيق عبدالسلام هارون - ١٩٨٩م / الجزء ١٨- تحقيق عبدالكريم العزباوي - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ❖ تأريخ آداب العرب/ مصطفى صادق الرافعي - بيروت - لبنان - دار الكتاب العربي - الطبعة السادسة - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ❖ تأريخ آداب اللغة العربية/ جرجي زيدان - مصر - مطبعة الهلال بالقجالة - ١٩١٣م.
- ❖ تأريخ الأدب العربي/ كارل بروكلمان - نقله إلى العربية الدكتور عبدالحليم النجار - دار الكتاب الإسلامي - مطبعة ستارة - الطبعة الأولى - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ❖ تأريخ الأدب العربي في العراق/ تأليف عباس العزاوي - مطبوعات المجمع العلمي العراقي - مطبعة المجمع العلمي العراقي - ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- ❖ تأصيل الجذور السامية وأثره في بناء معجم عربي حديث/ تأليف د. حسام قذوري عبد - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ❖ التبيان/ لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠هـ) - تحقيق أحمد حبيب نصير العاملي.
- ❖ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب/ صنعه أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الششمري (المتوفى سنة ٤٧٦هـ) - حققه وعيّن عليه الدكتور زهير عبدالحسن سلطان - بغداد - وزارة الثقافة والإعلام - دار الشؤون الثقافية العامة - الطبعة الأولى - ١٩٩٢م.
- ❖ الترادف في اللغة/ د. حاكم مالك لميبي - الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة والإعلام - ١٩٨٠م.
- ❖ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ جمال الدين بن عبدالله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) - تحقيق محمد كامل بركات - القاهرة - دار الكاتب العربي - ١٩٦٧م.

- ❖ تصنيف نهج البلاغة/ لبيب بيضون - إيران قم - مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي - مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي - الطبعة الثالثة - ١٤١٧هـ.
- ❖ تطوّر الجملة العربية بين النحويين والأصوليين/ د. صالح الظالمي - النجف الأشرف - مطبعة النجف الأشرف - الطبعة الثالثة - ١٤٢٩هـ.
- ❖ التطوّر اللغوي - مظاهره وعلمه وقوانينه/ د. رمضان عبد التواب - القاهرة - مكتبة الخانجي - مطبعة المدني - الطبعة الثالثة - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ❖ التعبير القرآني/ د. فاضل السامرائي - وزارة التعليم العالي البحث العلمي - جامعة بغداد - بيت الحكمة - ١٩٨٦ - ١٩٨٧م.
- ❖ التعبير القرآني والدلالة النفسية/ د. عبدالله محمد الجبوسي - دمشق - دار الغوثاني للدراسات القرآنية - الطبعة الثانية - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.
- ❖ تعدد المعنى الوظيفي للأدوات النحوية/ د. عبدالكاظم عمن الياسري - جامعة الكوفة - كلية الآداب - كانون أول ٢٠٠٧م.
- ❖ التعريفات/ السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ❖ تفسير القرآن العظيم/ للإمام الجليل الحافظ عماد الدين، أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى سنة ٧٧٤هـ) - بيروت - لبنان - دار المعرفة للطباعة والنشر - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
- ❖ تكملة أمل الأمل/ تأليف الإمام السيد حسن الصدر (١٢٧٢ - ١٣٥٤هـ) - تحقيق حسين علي محفوظ، وعبدالكريم الدباغ وعدنان الدباغ - بيروت - لبنان - دار المؤرخ العربي - الطبعة الأولى - ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ❖ التكملة والذيل والصلة/ الحسن بن محمد بن الحسن الصفهاني (المتوفى سنة ٦٥٠هـ) - تحقيق عبدالعليم الطحاوي - مراجعة عبدالحميد حسن - القاهرة - مطبعة دار الكتب - ١٩٧٠م.
- ❖ تناوب حروف الجر في لغة القرآن/ د. محمد حسن عواد - عمان - جبل الحسين - دار الفرقان -

الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

✽ تناوب المعنى الوظيفي للأدوات النحوية / د. عبدالكاظم عمن الياسري - جامعة الكوفة - كلية الآداب - سلسلة كتاب الآداب - كانون أول ٢٠٠٧م.

✽ التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح / تأليف أبي محمد عبدالله بن بري المصري (المتوفى سنة ٥٨٢هـ) تحقيق مصطفى حجازي - مراجعة علي النجدي ناصف - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الأولى - ١٩٨٠م.

✽ تهذيب اللغة / لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٢٨٢ - ٣٧٠هـ) / تحقيق يعقوب عبدالنبي - مراجعة محمد علي النجار - القاهرة - الدار المصرية للتأليف والترجمة - مطبعة سجل العرب.  
✽ تيسير النحو وبحوث أخرى / د. خديجة الحديثي - منشورات المجمع العلمي - مطبعة المجمع العلمي - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

#### حرف الجيم

✽ جمهرة أشعار العرب / تأليف ابي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي - بيروت - دار صادر، دار بيروت - ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.  
✽ جمهرة اللغة / ابن دريد ابي بكر محمد بن الحسن الازدي البصري (المتوفى سنة ٣٢١هـ) - حيدر آباد الركن - مطبعة دائرة المعارف العثمانية - الطبعة الأولى - ذي القعدة ١٣٤٥هـ - اعدت طبعه مكتبة الشئ ببغداد.

#### حرف الحاء

✽ حاشية نعمة الله الجزائري على شرح الجامي / نعمة الله الجزائري - طبعة حجرية.  
✽ الحجة في القراءات السبعة / تأليف أبي عبدالله بن احمد بن خالويه (المتوفى سنة ٣٧٠هـ) - تحقيق أحمد مزيد المزيدي - قدّم له الدكتور فتحى حجازي - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- ❖ الخلائق الندية في شرح الفوائد الصمدية/ السيد علي خان الكبير بن معصوم المدني - طبعة حجرية - ١٢٩٧هـ.
- ❖ الحدود في النحو/ للرمانى - ضمن ثلاث رسائل في النحو واللغة - حققها وشرحها وعلق عليها الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مكنونى - بغداد - المؤسسة العامة للطباعة والصحافة - دار الجمهورية - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
- ❖ الحديث النبوي الشريف واثره في الدراسات اللغوية والنحوية/ د. محمد ضاري حمادي - بيروت - لبنان - مؤسسة المطبوعات العربية - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ❖ حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث/ د. محمد ضاري حمادي - الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد للنشر - ١٩٨٠م.
- ❖ الحركة اللغوية في الاندلس منذ الفتح العربي حتى عصر ملوك الطوائف/ البير حبيب مطلق - صيدا - بيروت - المكتبة العصرية - ١٩٦٧م.
- ❖ الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والملوكي/ د. عبداللطيف حمزة - دار الفكر - لجنة الجامعيين - لنشر العلم - الطبعة الأولى - د. ت.
- ❖ حروف المعاني/ صنفه أبوالقاسم عبدالرحمن بن أبي اسحاق الزجاجي (المتوفى سنة ٣٤٠هـ) - حققه وقدم له د. علي توفيق الحمد - أريد - الأردن - مؤسسة الرسالة - دار الأمل.

#### حرف الحاء

- ❖ غزاة الأدب ولب لباب لسان العرب/ تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) - تحقيق عبدالسلام محمد هارون - مكتبة الحائجي - مطبعة المدني - الطبعة الرابعة - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ❖ الاختصاص/ صنعة أبي الفتح عثمان بن جني - تحقيق محمد علي النجار - بغداد - وزارة الثقافة والإعلام - دار الشؤون الثقافية العامة - الطبعة الرابعة - ١٩٩٠م.
- ❖ خصائص العربية ومنهجها الأصل في التجديد والترديد/ محمد مبارك - معهد الدراسات العالمية - ١٩٦٠م.



❖ خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر/ تاليف محمد أمين بن فضل الله المحبّي الحنفي (المتوفى سنة ١١١١هـ) - تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

#### حرف الدال

❖ دراسات في الادوات النحوية/ د. مصطفى النحاس - جامعة الكويت - كلية الآداب - شركة الربيعان للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية - ١٩٨٦م.

❖ دراسات في اللغة/ الشيخ محمد الحضر حسين - جمع وتحقيق علي الرضا التونسي - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

❖ دراسات في فقه اللغة/ د. صبحي الصالح - بيروت - دار العلم للملايين - الطبعة الثانية - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

❖ دراسات قرآنية/ د. محمد حسين علي الصغير - مكتب الإعلام الإسلامي - الطبعة الثانية - ١٤١٣هـ.

❖ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني/ د. حاتم سعيد النعيمي - الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد - ١٩٨٠م.

❖ الدراسات النحوية واللغوية عند الزغشري/ د. فاضل صالح السامرائي - بغداد - مطبعة الرشد - ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

❖ الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة/ صدر الدين علي خان المدني الشيرازي الحسيني (المتوفى سنة ١١٢٠هـ - ١٧٠٨م) قدم له العلامة الكبير السيد محمدصادق بحر العلوم - النجف الأشرف - المطبعة الحيدرية - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

❖ درة النواص في أوهام الخواص/ للقاسم بن علي الحريري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - صيدا - بيروت - المكتبة العصرية - الطبعة الأولى - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

❖ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة/ لابن حجر العسقلاني - تحقيق محمد سيد جاد الحق - مصر - دار

الكتب الحديثة - ١٩٦٦ م.

❖ دروس في المفاهيم النحوية/ د. عبدالكاظم محسن الياسري - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - سلسلة كتاب الآداب - الطبعة الأولى - ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

❖ دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني/ د. محمد ياس خضر الدوري - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

❖ دلائل الإعجاز/ تأليف الشيخ الإمام عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني النحوي (المتوفى سنة ٤٧١ هـ أو ٤٧٤ هـ) - قرأه وعلّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر - القاهرة - مكتبة الخانجي - الشركة الدولية للطباعة - الطبعة الخامسة - ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

❖ دلالة الألفاظ/ د. إبراهيم أنيس - مكتبة الإنجلو المصرية - الطبعة الثانية - ١٩٦٣ م.

❖ دور الكلمة في اللغة/ ستيفن أولان - ترجمه وقدم له وعلّق عليه د. كمال بشر - المطبعة النعمانية - الطبعة الثالثة - ١٩٧٢ م.

❖ ديوان ابن معصوم/ تحقيق شاكر هادي شكر - بيروت - لبنان - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

❖ ديوان أبي نواس برواية الصولي - تحقيق الدكتور بهجت عبد الغفور الحديدي - بغداد - دار الرسالة - ١٩٨٠ م.

❖ ديوان امرئ القيس/ ضبطه وصحّحه الأستاذ مصطفى عبدالشافي - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الخامسة - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

❖ ديوان البحترى/ حققه وعلّق حواشيه وقدم له الدكتور عمر فاروق الطيّاع - بيروت - لبنان - شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

❖ ديوان حاتم الطائي - بيروت - دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر - ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.

❖ ديوان رؤية بن المعجاج - نشر ولیم بن الورد.

❖ ديوان زيد الخيل - بيروت - دار صادر .

- ❖ ديوان المعاجز / رواية عبد الملك بن قريش الأصمعي وشرحه / تحقيق د. عزة حسن - بيروت - مكتبة دار الشرق - ١٩٧١م.
- ❖ ديوان الفرزدق / بيروت - دار صادر - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- ❖ ديوان لبيد بن ربيعة العامري - دار صادر - بيروت.
- ❖ ديوان مسكين الدارمي - جمعه وحققه عبد الله الجبوري و خليل ابراهيم العطية - بغداد - مطبعة دار البصري - الطبعة الأولى - ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م .
- ❖ ديوان مهيار الديلمي - دار الكتب المصرية - مطبعة دار الكتب المصرية - الطبعة الأولى - ١٣٤٤هـ - ١٩٢٥م.
- ❖ ديوان النابتة الذبياني / تحقيق وشرح كرم البستاني - بيروت - دار صادر.

#### حرف الذال

- ❖ الذريعة إلى تصانيف الشيعة / تأليف العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني - إيران - قم - مؤسسة مطبوعات إسماعيليان.

#### حرف الراء

- ❖ رحلة ابن معصوم المدني أو سلوة الغرب وأسوة الأديب / ابن معصوم المدني - تحقيق شاكر هادي شكر - بيروت - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ❖ الرسالة / للإمام محمد بن إدريس الشافعي - تحقيق د. عبد اللطيف المهيّـم ود. ماهر ياسين الفحل - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ❖ روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات / تأليف الميرزا محمد باقر المرسوي الخوانساري - بيروت - الدار الإسلامية - الطبعة الأولى - ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ❖ رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين الإمام علي بن الحسين (ع) / تأليف العلامة

الأريب الفاضل الأديب السيد علي خان الحسيني المدني الشيرازي (المتوفى سنة ١١٢٠هـ) -  
تحقيق السيد محسن الحسيني الأميني - طبع مؤسسة النشر الإسلامي - الطبعة الرابعة - عزم  
الحرام ١٤٢٥هـ.

\* رياض العلماء وحياض الفضلاء / العلامة الميرزا عبد الله أفندي الأصفهاني (من أعلام القرن  
الثاني عشر) - باهتمام السيد محمود المرعشي - تحقيق السيد أحمد الحسيني - قم - إيران - مكتبة  
آية الله العظمى المرعشي النجفي - ١٤٠٣هـ.

#### حرف الزاي

\* الزاهر في معاني كلمات الناس / لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (المتوفى سنة ٣٢٨هـ) - تحقيق  
د. حاتم صالح الضامن - الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد للنشر -  
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.  
\* الزبيدي في كتابه تاج العروس / د. هاشم طه شلاش - دار الكتاب للطباعة - الطبعة الأولى -  
١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

#### حرف السين

\* سبحة المرجان في آثار هندستان / غلام علي آزاد - طبعة حجرية - ١٣٠٣هـ.  
\* سر صناعة الإعراب / تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (المتوفى سنة ٣٩٢هـ) - تحقيق محمد حسن  
محمد علي إسماعيل - شارك في التحقيق أحمد رشدي شحاته النجار - بيروت - لبنان - الطبعة  
الأولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.  
\* سلافة المعصر في محاسن الشعر بكل مصر / للعلامة السيد علي خان المدني / المكتبة المرتضوية.

#### حرف الشين

\* شرح ابن عقيل / قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المقيلي المحدث المصري (٦٩٨ -

- \* شرح التسهيل - تهليل الفوائد وتكميل المقاصد/ تأليف جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) - تحقيق محمد عبدالقادر عطا وطيارق فتحى السيد - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- \* شرح الحدود النحوية/ لعبدالله بن أحمد بن علي الفناكهي (المتوفى سنة ٩٧٢هـ) - دراسة وتحقيق الدكتور زكي فهمي الألويسي - طبع بمطابع دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل - ١٩٨٨م.
- \* شرح الرضي على الكفاية/ تأليف محمد بن الحسن الرضي الإسترادي - تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر - مؤسسة الصادق للطباعة والنشر - الطبعة الثانية - د.ت .
- \* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ تأليف الإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري - طهران - إيران - دار الكوخ للطباعة والنشر - مطبعة شريعت - الطبعة الأولى.
- \* شرح الفصح/ لأبي هشام اللخمي (ت ٥٧٧هـ) - دراسة وتحقيق د. مهدي عبيد جاسم - وزارة الثقافة والإعلام - دائرة الآثار والتراث - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- \* شرح الفصح في اللغة/ لأبي منصور ابن الجبان - دراسة وتحقيق د. عبدالجبار جعفر القرزّاز قدّم له المرحوم الأستاذ إبراهيم الوائلي - بغداد - وزارة الثقافة والإعلام - دار الشؤون الثقافية العامة - ١٩٩١م.
- \* شرح القاموس المحيط - المسمى : إضاءة الراموس وإفاداة التاموس على أضاءة القاموس/ لمحمد بن الطيب القاسمي الشرفي (المتوفى سنة ١١٧٠هـ) - حققه وشرح غامضه وقدم له الأستاذ الدكتور مناف مهدي الموسوي - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى - الزاوية - دار شمرع لثقافة - الطبعة الأولى - ٢٠٠٧م.
- \* شرح قطر الندى وبل الصدى/ تصنيف أبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (المتوفى في سنة ٧٦١هـ) - بيروت - لبنان - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الحادية عشر - ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

- ❖ شرح المقدمة المحببة/ للطاهر بن أحمد بن بابشاذ (الترقي سنة ٤٦٩هـ) - تحقيق خالد عبد الكريم - الكويت - الطبعة الأولى - ١٩٧٦م.
- ❖ الشعر والشعراء/ لابن قتيبة - تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر - القاهرة - دار المعارف.
- ❖ الشعراء نقاد/ د. عبد الجبار المطلبي - بغداد - وزارة الثقافة والإعلام - دار الشؤون الثقافية العامة الطبعة الأولى - ١٩٨٦م.
- ❖ شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل/ تأليف شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الحفاجي - قدم له ووثق نصوصه وشرح غريبه د. محمد كشاش - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ❖ الشيعة في مسارهم التاريخي/ السيد محسن الأمين العاملي - إيران - قم - مؤسسة دار معارف الفقه الإسلامي - الطبعة الثانية - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

#### حرف الصاد

- ❖ الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها/ أبو الحسن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) - حققه وقدم له مصطفى الشوي - بيروت - لبنان - مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر - ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
- ❖ الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية/ تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق أحمد عبدالغفور عطار - مصر - دار الكتاب العربي - ١٣٧٧هـ.
- ❖ الصرف الواضح/ تأليف عبد الجبار علوان النابلة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة الموصل - مديرية دار الكتب للطباعة والنشر - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ❖ الصورة الفنية في المثل القرآني - دراسة نقدية بلاغية/ د. محمد حسين علي الصغير - الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد - ١٩٨١م.

#### حرف الضاد

- ❖ ضحى الإسلام/ تأليف أحمد أمين - القاهرة - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة السادسة

## حرف الطاء

- ❖ طبقات أعلام الشيعة / تأليف العلامة الشيخ أغا بزرك الطهراني - تحقيق ولده علي نقى مزوي  
الناشر : مؤسسة انتشارات وچاب دانشگاه تهران - ١٣٧٢ هـ ش.
- ❖ طبقات فحول الشعراء / محمد بن سلام الجمحي - قراه وشرحه محمود أحمد شاكر - دار المدني  
بجدة.
- ❖ الطراز الأول والكناز لما عليه لغة العرب الممول / للإمام اللغوي الأديب السيد علي بن أحمد بن  
محمد معصوم الحسيني المعروف بابن معصوم المدني (ت ١١٢٠هـ) - تحقيق مؤسسة آل البيت  
عليه السلام لإحياء التراث - قم - إيران - مطبعة ستارة - الطبعة الأولى - ربيع الأول ١٤٢٧هـ.

## حرف العين

- ❖ العباب الزاخر واللباب الفاخر / تأليف الحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني (٥٧٧-٦٥٠هـ) -  
تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد - مطبعة المعارف - الطبعة الأولى - ١٣٩٧هـ -  
١٩٧٧م.
- ❖ العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) / من عمل يوهان فك - نقله إلى العربية  
وحققه وفهرس له الدكتور عبدالحليم النجار - القاهرة - مكتبة الخانجي بمصر - مطبعة دار  
المعارف العربي - ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
- ❖ العربية بين أمسها وحاضرها / د. إبراهيم السامرائي - الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة  
والفنون - بغداد - دار الحرية للطباعة - ١٩٧٨م.
- ❖ علم الدلالة / د. أحمد مختار عمر - عالم الكتب - الطبعة الخامسة - ١٩٩٨م.
- ❖ علم الدلالة - دراسة وتطبيقاً / د. نور الهدى لوشين - د. ت، د. ط .

- علم اللغة/ د. علي عبدالواحد وإني - القاهرة - دار نهضة مصر للطباعة والنشر - الطبعة التاسعة.
- ❖ علم اللغة - مقدمة للمقارئ العربي/ د. محمود السمران - بيروت - دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- ❖ علم اللغة العربية - مدخل تأريخي مقارنة في ضوء التراث واللغات السامية/ د. محمود فهمي حجازي - القاهرة - دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع - د. ت.
- ❖ العملة في محاسن الشعر وآدابه ونقده/ تأليف أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (٣٩٠هـ - ٤٥٦هـ) حققه وفصله وعلق عليه محمد محي الدين عبد الحميد - بيروت - لبنان - دار الجيل - الطبعة الرابعة - ١٩٧٢.
- ❖ العنوان في القراءات السبع/ لأبي ظاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأندلسي (المتوفى سنة ٤٥٥هـ) - حققه وقدم له د. زهير زاهد، د. خليل العطية - النجف الأشرف - مؤسسة المنار العراقية - الطبعة الثانية.
- ❖ العين/ للخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى سنة ١٧٥هـ) - تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي تصحيح الأستاذ أسعد الطيب - إيران، قم - مطبعة الباقر - الطبعة الأولى - ١٤١٤هـ.

#### حرف الفين

- ❖ الفندي في الكتاب والسنة والأدب/ عبد الحسين أحمد الاميني النجفي - بيروت - لبنان - دار الكتاب العربي - الطبعة الرابعة - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

#### حرف الفاء

- ❖ الفائق / للزغشري - تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل - القاهرة - ١٩٧١م.
- ❖ فحولة الشعراء/ للإمام الأديب الراوية الناقد أبي سعيد الأصبغي - تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي وطه حسن الزيني - القاهرة - المطبعة المنيرية بالأزهر - الطبعة الأولى - ١٣٧٢هـ -



\* الفروق اللغوية - للإمام الأديب اللغوي أبي هلال العسكري - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - د.ت.

\* فصول في فقه اللغة/ د. رمضان عبدالنواب - الشركة الدولية للطباعة - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة السادسة - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

\* الفصح/ لأبي العباس ثعلب (٢٠٠ - ٢٩١هـ) - تحقيق ودراسة د. عاطف مدكور - مصر - دار المعارف - مطابع سجل العرب - ١٩٨٤م.

\* الفعل - زمانه وأبينته/ د. إبراهيم السامرائي - بيروت - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

\* فقه اللغة وخصائص العربية/ د. كاسد ياسر الزبيدي - جامعة الموصل - مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م.

\* فلسفة التصويبات في النحو العربي/ د. عائد كريم علوان الحريزي - العراق - ٢٠٠٨م.  
\* الفوائد الرضوية في أحوال علماء المذهب الجعفرية/ خاتم المحدثين حاج شيخ عباس القمي - تحقيق ناصر باقري بيدعندي - مؤسسة بوستان كتاب - مركز الطباعة والنشر لمكتب الإعلام الإسلامي - ١٣٨٥هـ.

\* في أدب العصور المتأخرة/ د. ناظم رشيد - الموصل - جامعة الموصل - كلية الآداب - مكتبة بئام - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

\* في اللهجات العربية - د. إبراهيم انيس - القاهرة - مكتبة الإنجلو المصرية - مطبعة ابنها وهبة حسان - ٢٠٠٢م.

\* في النحو العربي/ قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث/ د. مهدي المخزومي - مصر - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - الطبعة الأولى - في شهر محرم ١٣٨٦هـ - مايو ١٩٦٦م.

\* في النحو العربي - نقد وتوجيه/ د. مهدي المخزومي - العراق - بغداد - دار الشؤون الثقافية

### حرف القاف

- ❖ القاموس المحيط / لمجد الدين الفيروز آبادي - مصر - المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة السعادة.
- ❖ القاموس المقارن لألفاظ القرآن الكريم / أ.د. خالد إسماعيل علي - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ❖ الفراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث / د. مي فاضل الجبوري - بغداد - وزارة الثقافة والإعلام - دار الشؤون الثقافية العامة - ٢٠٠٠ م.

### حرف الكاف

- ❖ كتاب سيبويه / لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر - تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون - القاهرة - مكتبة الخانجي
- الجزء الأول - الشركة الدولية للطباعة - الطبعة الرابعة - ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- الجزء الثاني - الشركة الدولية للطباعة - الطبعة الثالثة - ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- الجزء الثالث - الشركة الدولية للطباعة - الطبعة الخامسة - ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- الجزء الرابع - مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض - الطبعة الثانية - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- الجزء الخامس - الشركة الدولية للطباعة - الطبعة الرابعة - ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ❖ الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل / تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ) - تحقيق عبدالرزاق المهدي - بيروت - لبنان - دار إحياء التراث العربي / الطبعة الأولى - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ❖ الكشّاف المتقى في فضائل علي المرتضى / كاظم عبود الفتلاوي - مكتبة الروضة الحيدرية - منشورات لسان الصدق - الطبعة الأولى - ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ❖ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون / للعالم الفاضل والمؤرخ الكامل الاديب مصطفى بن

عبدالله الشهر بحاجي خليفة - بيروت - لبنان - مؤسسة التاريخ العربي - دار إحياء التراث العربي.

\* الكلم الطيب والغيث الصيّب / تأليف صدر الدين بن أحمد نظام الدين الحسيني المشهور بالسيد علي خان، وفي ضمنه حسن التيازي المشهور بدعاء السي - انتشارات كتابخانه آرومية - طبعة حجرية.

\* الكنى واللقاب / تأليف المحقق الشهيد والمؤرخ الكبير الشيخ عباس القمي - النجف - المطبعة الحيدرية - ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

\* كنز العرفان في معرفة آل السيد علي خان المدني / عبد الجليل آل سيد علي خان المدني - النجف - المطبعة الحيدرية - ١٩٧٣م.

### حرف اللام

\* لزلة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث / تأليف العلامة الشهر الشيخ يوسف البحراني (المتوفى سنة ١١٨٦هـ) - حققه وعلّق عليه العلامة الكبير السيد محمد صادق بحر العلوم - مطبعة النعمان - الطبعة الثانية - ١٩٦٩م.

\* لحن العوام / تأليف أبي بكر محمد بن حسن بن مذجع الزبيدي (٣١٩-٣٧٩هـ) - تحقيق وتعليق وتقديم د. رمضان عبدالنواب - المطبعة الكيالية - الطبعة الأولى - ١٩٦٤م.

\* لسان العرب / للإمام العلامة ابن منظور (٦٣٠-٧١١هـ) - بيروت - لبنان - مؤسسة التاريخ العربي - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الثالثة - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

\* اللغة / ج - فندريس - ترجمة - الدواخلي والقصاص - القاهرة - مطبعة دار البيان.  
\* اللغة العربية معناها ومبناها / د. تمام حنّان - الهيئة المصرية العامة للكتاب - مطابع الهيئة المصرية للكتاب - ١٩٧٣م.

\* اللغة والمجتمع / د. علي عبدالواحد واني - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.

- ❖ اللعم في العربية - تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (المتوفى سنة ٣٩٢هـ) - تحقيق حامد المؤمن -
- التجف الأشرف - منشورات جمعية منتدى النشر - مطبعة الماني - بغداد - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

### حرف الميم

- ❖ مائلحن فيه العامة / لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي (١١٩ - ١٨٩هـ) - حققه وقدم له وعلّق عليه الدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بالقاهرة - مكتبة الرفاعي بالرياض - مطبعة المدني - الطبعة الأولى - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- ❖ مباحث الدليل اللفظي / محمود الهاشمي - التجف الأشرف - مطبعة الآداب - ١٩٧٧م.
- ❖ مباحث في لغة القرآن الكريم وبلاغته / أ.د. عائد كريم علوان الحريزي - العراق - ٢٠٠٨م.
- ❖ المباحث اللغوية في العراق / د. مصطفى جواد - القاهرة - معهد الدراسات العربية - ١٩٥٥م.
- ❖ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر / تأليف ضياء الدين نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد عبدالكريم بن الاثير الجزري (المتوفى سنة ٦٣٧هـ) - حققه وعلّق عليه الشيخ كامل محمد محمد عويضة - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ❖ مجاز القرآن / صنعة أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (المتوفى سنة ٢١٠هـ) - عارضه بأصوله وعلّق عليه الدكتور محمد فؤاد مزيكين - بيروت - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ❖ مجمع البيان في علوم القرآن / مؤلفه الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي - وقف على تصحيحه وتحقيقه والتعليق عليه الفاضل المتّبع الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي - بيروت - دار إحياء التراث العربي - ١٣٩٧هـ.
- ❖ مجمل اللغة / لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (المتوفى سنة ٣٩٥هـ) - راجعه ودقّق أصوله محمد طعمة - بيروت - لبنان - دار إحياء التراث العربي - الطبعة الأولى - ١٤٢٦هـ -

✽ محاضرات في أصول الفقه - تقريرات السيد الخوئي / محمد اسحاق الفياض - النجف - مطبعة الآداب.

✽ المحيط في اللغة / كافي الكفاة الصحاح إسماعيل بن عباد (٣٢٦-٣٨٥هـ) - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - الجمهورية العراقية - وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد للنشر - ١٩٨١م.

✽ غارح الحروف وصفاتها/ للإمام أبي الأصم السبائي الأشبيلي المعروف بابن الطحان (المتوفى بعد سنة ٥٦٠هـ) - تحقيق د. محمد يعقوب تركستاني - الطبعة الأولى - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

✽ المختصص / تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (المتوفى سنة ٤٥٨هـ) - دار السور - د.ت.

✽ المدارس النحوية / د. خديجة الخديشي - مطبعة جامعة بغداد - الطبعة الثانية - ١٤١٠هـ.

✽ المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة - د. عبدالعال سالم مكرم - بيروت - القاهرة - دار الشروق - مطابع الشروق.

✽ المدخل إلى تفريم اللسان وتعليم البيان / تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخمي الأندلسي (المتوفى سنة ٥٧٧هـ) - دراسة وتحقيق مأمون بن محي الدين الجنان - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

✽ المدخل إلى أصوات العربية / د. غاتم قذوري الحمد - منشورات المجمع العلمي - مطبعة المجمع العلمي - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

✽ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / د. مهدي المخزومي - بيروت - لبنان - دار الرائد العربي - الطبعة الثالثة - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

✽ المذكر والمؤنث / تأليف أبي العباس محمد بن يزيد البرد (٢٨٥هـ) - حققه وقدم له وعلق عليه د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين الحادي - الجمهورية العربية المتحدة - وزارة الثقافة - مطبعة دار الكتب - ١٩٧٠م.

✽ مراتب النحويين / تأليف عبدالواحد بن علي أبو الطيب اللغوي - تحقيق ابو الفضل إبراهيم - صيدا - بيروت - المكتبة المصرية - الطبعة الأولى - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- ❖ مرقاة الأصول بحوث تمهيدية في أصول الفقه/ تأليف آية الله العظمى الشيخ بشير النجفي - مطبعة سليمان زاده - الطبعة الأولى - ١٤٢٤ هـ .
- ❖ الزهر في علوم اللغة وأنواعها/ العلامة السيوطي - شرح وتعليق محمد جاد الموني بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي - صيدا - بيروت - المكتبة المصرية - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- ❖ المصباح المنير/ تأليف العالم العلامة أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (المتوفى سنة ٧٧٠ هـ) - إيران - قم - منشورات دار الهجرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ .
- ❖ مصطفى جواد وجهوده اللغوية/ د. محمد عبدالمطلب البكاء - بغداد - وزارة الثقافة والإعلام - دار الشؤون الثقافية العامة - الطبعة الثانية - ١٩٨٧ م.
- ❖ المطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم)/ تأليف العلامة سعد الدين بن مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى سنة ٧٩٢ هـ) - تحقيق عبدالحمد هنداري - بيروت : لبنان - دار الكتب العلمية.
- ❖ المعاجم اللغوية - بداءتها وتطورها/ د. أميل يعقوب - بيروت - لبنان - دار العلم للملايين.
- ❖ معالم الدين/ الشيخ حسن بن زين الدين العاملي (ت ١٠١١ هـ) - النجف الاشرف - مطبعة الآداب.
- ❖ معالم الوصول إلى كفاية الأصول/ الإمام السيد عبدالكريم علي خان - تقديم باقر شريف القرشي - بيروت - لبنان - دار الزهراء - الطبعة الأولى - ١٤٠١ هـ - ١٩٩١ م.
- ❖ معاني الابنية في العربية/ د. فاضل صالح السامرائي - الطبعة الأولى - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ❖ معاني الحروف/ تأليف أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (٢٩٦ - ٣٨٤ هـ) - حققه وخرّج شواهده وعلّق عليه وقدم له وترجم للرماني وأرّخ لمصره د. عبدالفتاح إسماعيل شليبي - القاهرة - دار نهضة مصر للطبع والنشر - مطبعة دار العالم العربي.
- ❖ معاني القرآن/ تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (المتوفى سنة ٢٠٧ هـ) - تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار - دار الرور - د. ت .
- ❖ معاني النحو/ د. فاضل صالح السامرائي - عمان دار الفكر - الطبعة الثانية - ١٤٢٣ هـ -

٢٠٠٣م.

✽ معترك الأقران / إعجاز القرآن / للشيخ العلامة أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي (المتوفى سنة ٩١١هـ) - ضبطه وصحّحه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

✽ معجم المؤلفين - تراجم مصنفّي الكتب العربية / تأليف عمر رضا كحالة - بيروت - الناشر مكتبة المتنبي ودار إحياء التراث العربي - د.ت .

✽ معجم المطبوعات العربية والمعرّبة / يوسف سركيس - مصر - مطبعة سركيس - ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.

✽ المعجم المقهرس لألفاظ القرآن الكريم / وضعه محمد فؤاد عبد الباقي - دار مطابع الشعب.

✽ المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم / لأبي منصور الجواليقي موهوب بن أحمد بن محمد الحضر (٤٦٥ - ٥٤١هـ) تحقيق وشرح أبي الأشبال أحمد محمد شاكر - القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية - الطبعة الأولى - ١٣٦١هـ.

✽ المغني في إرباب التوحيد والعدل (إعجاز القرآن) / إسماعيل القاضي أبي الحسن عبد الجبار الأسديّبادي (المتوفى سنة ٤١٥هـ) قوّم نصّه على نسختين خطيتين أمين الحزلي - د.ت .

✽ المغني في علم النحو / للإمام العلامة الجاربردي الشافعي، أبو المكارم فخر الدين أحمد بن الحسن بن يوسف / تحقيق قاسم الموسوي أبو محمد أنس - بيروت - دار صادر - الطبعة الأولى - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

✽ مغني اللبيب عن كتب الأعراب / ابن هشام الأنصاري - قدّمه ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد، أشرف عليه وراجعه د. أميل يعقوب - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

✽ مفردات ألفاظ القرآن / العلامة الراغب الاصفهاني - تحقيق صفوان عدنان داوودي - إيران - قم - منشورات ذوي القربى - الطبعة الرابعة - ١٤٢٥هـ.

✽ الفصل في علم العربية / تأليف الأستاذ الإمام الأجل فخر خوارزم أبي القاسم محمود بن عمر

الزغشري (المتوفى سنة ٥٣٨هـ) - وبذيله كتاب المنفصل في شرح أبيات المنفصل للسيد محمد

بدرالدين أبي فراس النعماني الحلبي - بيروت - لبنان - دار الجليل.

❖ المقالات الغريبة / محمد صادق التبريزي - إيران - طبعة حجرية - ١٣١٥هـ.

❖ مقالات في اللغة والأدب / د. تمام حسان - عالم الكتب - الطبعة الأولى - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

❖ مقاييس اللغة / لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (المتوفى سنة ٣٩٥هـ) - اعتنى به الدكتور

محمد عوض مرعب وفاطمة محمد أصلان - بيروت - دار إحياء التراث العربي - ١٤٢٩هـ -

٢٠٠٨م.

❖ المختصر في شرح الإيضاح / لعبدالقاهر الجرجاني - تحقيق د. كاظم بحر مرجان - الجمهورية

العراقية - وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد للنشر - ١٩٨٢م.

❖ المختضب / تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (المتوفى سنة ٢٨٥هـ) - تحقيق حسن حمد -

مراجعة أميل يعقوب - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤٢٠هـ -

١٩٩٩م.

❖ مقدمة الصحاح / تأليف أحمد عبدالغفور عطار - بيروت لبنان - دار العلم للملايين - الطبعة

الرابعة - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

❖ المقرب / تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (المتوفى سنة ٦٦٩هـ) - تحقيق أحمد

عبدالستار الجوارري وعبدالله الجبوري - بغداد - مطبعة العاني - ١٩٨٦م.

❖ ملاك التأويل القاطع بذوي الإحاد والتعطيل في توجيه المشابه اللفظ من أي التنزيل / تأليف

الإمام أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي (المتوفى سنة ٧٠٨هـ) - وضع

حواشيه عبدالغني محمد علي القاسمي - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى -

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

❖ من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم / د. محمد الأمين الخضري - القاهرة - مكتبة وهبة -

الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

❖ من أسرار اللغة / تأليف د. إبراهيم اتيس - مكتبة الإنجلو المصرية - مطبعة محمد عبدالكريم



حسان - ٢٠٠٣م.

❖ المنهج الإحصائي التقدي في اللغة ودور السيد علي خان المدني في تطويره وتنميته - دراسة  
معجمية - السيد علي الشهرستاني - قم المقدسة - منشورات الإجتهد - الطبعة الأولى -  
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

❖ المهذب في علم التصريف / تأليف د. هاشم طه شلاش، د. صلاح الفرطوسي، د. عبد الجليل عبيد  
حسن - مكتبة اللغة العربية - شارع المتنبي - مطبعة التعليم العالي في الموصل - ١٩٨٩م.  
❖ مواهب الفتح في شرح تلخيص المتناح / تأليف أبي العباس أحمد بن محمد بن محمد بن أبي يعقوب  
المغربي (ت ١١٢٨هـ) - تحقيق خليل إبراهيم خليل - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية -  
الطبعة الأولى - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

❖ ميزان الذهب في صناعة شعر العرب / السيد أحمد الهاشمي - بيروت - لبنان - دار الكتب  
العلمية - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

#### حرف النون

❖ نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواربي / د. محمد حسين علي الصنبر - مطبعة المجمع  
العلمي العراقي - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.  
❖ نزهة المجلس ومية الأديب الأيس / تأليف العلامة السيد العباسي المكي الحسيني الموسوي  
(المتوفى حدود سنة ١١٨٠هـ) - وضع المقدمة محمد مهدي الخراسان - النجف الأشرف -  
المكتبة الحيدرية - ١٣٧٨هـ - ١٩٦٧م.

❖ نشأة النحو العربي ومسيرته الكوفية (مقارنة بين النحو الكوفي والنحو البصري) / كريم مرز  
الأسدي - سورية - دمشق - دار الحصاد للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى - ٢٠٠٣م.  
❖ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة / الشيخ محمد الطنطاوي - مصر - دار المعارف - الطبعة الثالثة.  
❖ النشر في القراءات العشر / تأليف الإمام الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن  
الجزري (المتوفى سنة ٨٣٣هـ) - قدم له صاحب الفضيلة الأستاذ علي محمد الطنطاوي - حَرَجَ آيَاتِهِ

الشيخ زكريات عميرات - بيروت - لبنان - دار الكتب العلمية - الطبعة الثالثة - ١٤٢٧هـ -

٢٠٠٦م.

❖ نشوة السلافة ومجل الإضافة/ تأليف العلامة الأديب محمد علي بن بشارة آل موحى الخيقاني

النجفي - تحقيق وتقديم محمد السيد علي بحر العلوم - النجف الاشرف - مكتبة الإمام الحكيم

العامة.

❖ نظرات في اللغة والنحو/ تأليف العلامة المرحوم طه الراوي - بيروت - منشورات - المكتبة

الاحلية - الطبعة الأولى - ١٩٦٢م.

❖ نفحة الرحمة ورشحة طلاء الحانة/ محمد أمين بن فضل الله بن محمد الدين بن محمد المحيبي

(١٠٦١ - ١١١١هـ) - تحقيق عبد الفتاح محمد حلو - عيسى البابي الحلبي وشركاه - الطبعة

الأولى - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

❖ النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري/ نعمة رحيم المزراوي - الجمهورية

العراقية - وزارة الثقافة والفنون - ١٩٧٨م.

❖ التكت في إعجاز القرآن/ لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ - ٣٨٦هـ) - ضمن ثلاث

رسائل في إعجاز القرآن - حققها وعلّق عليها محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام - مصر - دار

المعارف.

❖ النهاية في غريب الحديث والأثر/ للإمام محمد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجوزي (ابن

الأثير) (٥٤٤ - ٦٠٦هـ) - تحقيق طاهر أحمد الزاوي وعمود محمد الطناحي - إيران - قم -

مطبعة شريعت - الطبعة الأولى - ١٤٤٦هـ.

❖ النواذر في اللغة/ لأبي زيد الأنصاري - تحقيق ودراسة محمد عبدالقادر أحمد - دار الشروق -

الطبعة الأولى - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

#### حرف الهاء

❖ هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)/ مؤلفه إسماعيل باشا البندادي - استانبول وكالة

المعارف الجليلة في مطبعتها البهية سنة ١٩٥١م. أعادت طبعه بالأوفيسست دار إحياء التراث العربي في بيروت.

حرف الوار

- ❖ الوشائج بين السريانية والعربية/ هيئة اللغة السريانية في المجمع العلمي - منشورات المجمع العلمي - مطبعة المجمع العلمي - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ❖ وضع البرهان في مشكلات القرآن/ تأليف العلامة عمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري الغزنوي الملقب ببيان الحق النيسابوري - تحقيق صفوان عدنان داوودي - دمشق دار القلم، بيروت والدار الشامية - الطبعة الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

المخطوطات:

- ❖ التبت الجديد في معرفة المشايخ والأسانيد/ كاظم عبود الفتلاوي - مخطوط في مكتبة المؤلف.
- ❖ الطراز الأول / السيد علي خان المدني - مكتبة الإمام محمد الحسين آل كاشف الغطاء العامة - النجف الأشرف - العراق - تسلسل ٩٦٩.

الرسائل الجامعية:

- ❖ التغليب في القرآن الكريم/ عبدالوهاب حسن حمد - إشراف الدكتور فاضل صالح السامرائي - جامعة بغداد - كلية الآداب - صفر ١٤١١هـ - ايلول ١٩٩٠م - رسالة دكتوراه.
- ❖ الدرس البلاغي في ((أنوار الربيع في انواع البديع)) لابن مصوصم المدني/ ليل سعدالله ناجي - إشراف أ.م.د. فاضل عبود التميمي - جامعة ديالى - كلية التربية - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م - رسالة ماجستير.
- ❖ دعاء الإمام علي عليه السلام - دراسة نحوية إسلوية/ محمد إسماعيل عبدالله - إشراف الأستاذ الدكتور علي ناصر غالب - جامعة بابل - كلية التربية - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م - رسالة ماجستير.
- ❖ الظواهر اللغوية في كتب إعجاز القرآن حتى نهاية القرن الخامس الهجري - عادل عباس هويدي - إشراف الأستاذ الدكتور عبد الكاظم محسن الباسري - جامعة الكوفة - كلية الآداب -

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م - رسالة ماجستير.

❖ الفوائد البهية في شرح الفوائد الصمدية للسيد بهاء الدين محمد بن محمد باقر المختاري - دراسة وتحقيق - محمد نوري الموسوي - إشراف - جامعة بابل - كلية التربية.

❖ المباحث اللغوية في رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين لـ (علي خان المظني ١١٢٠هـ) علي عباس علوان - إشراف أ.م.د. عبد الإله علي جويعد - جامعة القادسية - كلية الآداب - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م. رسالة ماجستير.

❖ مظاهر التصويب اللغوي في كتب خن العامة من القرن الثاني حتى نهاية القرن الرابع الهجري / أحلام فاضل عبود - إشراف الدكتور الوالي - جامعة بغداد - كلية الآداب - جمادي الآخرة ١٤٠٣هـ - شباط ١٩٨٣م. رسالة دكتوراه.

الدوريات :

❖ مجلة الذخائر - مجلة فصلية محكمة تُعنى بالآثار والتراث والمخطوطات والوثائق - صاحبها ورئيس تحريرها كامل سلمان الجبوري - المعدادان ١٩ و ٢٠ - السنة الخامسة صيف - خريف ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

❖ مجلة المورد - المجلد السادس - المعداد الأول - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. الجمهورية العراقية - وزارة الإعلام.

❖ الموسوعة الثقافية - المعداد ٦ - سلسلة شهرية تصدر عن دار الشؤون الثقافية العامة (أبو حيان التوحيدي لغويًا). د. نعمة رحيم العزاوي - الطبعة الاولى - ٢٠٠٤م.

❖ الموسوعة الصغيرة - منشورات دائرة الشؤون الثقافية والنشر - الجمهورية العراقية - بغداد :

سنة ١٩٨٢ - المعداد ١١٢ (حروف الإضافة في الأساليب العربية) / يوسف نمر ذياب.

سنة ١٩٨٤ - المعداد ١٤١ (النقد اللغوي بين التحرر والجمود) / د. نعمة رحيم العزاوي.

سنة ١٩٨٥ - المعداد ١٦١ (نشأة دراسة حروف المعانية وتطورها) / د. هادي عطية مطر الحلائي.

## الفهرس

مقدمة.....	٥
تمهيد.....	٩
عصره.....	٩
اسمه ونسبه وأسرته.....	١٤
ثقافته.....	١٦
آثاره العلمية.....	٢٩
أسانذته.....	٣٣
إجازاته في الرواية.....	٣٥

### الباب الأول

#### الجهود اللغوية عند ابن معصوم المدني

مدخل (اللحن وتطور التأليف اللغوي إلى عصره).....	٣٩
الفصل الأول (الطراز الأول - دراسة وتقويم).....	٥١
مدخل (الغاية من تأليفه).....	٥١
المبحث الأول (الخصائص العامة في منهج الطراز الأول).....	٥٢
المبحث الثاني (الخصائص الدقيقة في منهج الطراز الأول - تحليل المنهج).....	٦٨

٩٦	المبحث الثالث : (شخصيته العلمية في الطراز الأول)
١١٣	الفصل الثاني: (مباحث اللغوية)
١١٣	مدخل
١١٤	المبحث الأول (تطور الدلالة)
١٣٣	المبحث الثاني (ظواهر دلالية متفرقة)
١٣٩	المبحث الثالث (الإبدال)
١٥٦	المبحث الرابع (الممز)
١٦٥	المبحث الخامس (المعرب)
١٧٥	الفصل الثالث (نقده اللغوي)
١٧٥	مدخل
١٧٩	المبحث الأول (تصحيحاته)
١٨٤	أولاً/ التصحيح اللغوي (رصد الانحرافات عن معايير اللغة والنحو)
٢٠٣	ثانياً/ الإضطراب في الأداء اللغوي (اضطراب الكلم)
٢٠٨	المبحث الثاني (استدراكاته)
٢٢٠	نظرة في مستدركات الزبيدي على الفيروز آبادي

## الباب الثاني

### الجهود النحوية عند ابن معصوم المدني

٢٢٩	مدخل (الخطأ الإعرابي واتجاهات التصنيف النحوي قُبل عصره وعنده)
٢٣٧	الفصل الأول: الحدائق الندية في شرح القوائد الصمدية
٢٣٧	نظرة في مؤلفاته النحوية
٢٤٤	سبب تأليف الكتاب

طريقة تأليفه.....	٢٤٧
شواهد.....	٢٦٣
مصادره.....	٢٧٥
المواخذات عليه.....	٢٧٧
الفصل الثاني (مذهب النحوي).....	٢٨١
المبحث الأول (المذاهب النحوية وأثرها في منهج النحوي).....	٢٨١
نماذج من المسائل الخلافية.....	٢٩٤
مسائل اتفق فيها مع البصريين.....	٢٦٥
مسائل اتفق فيها مع الكوفيين.....	٢٩٩
مسائل سكوت عنها.....	٣٠٤
المبحث الثاني (نماذج من دراساته النحوية).....	٣٠٦
النائب عن الفاعل.....	٣٠٧
الأصل في المقاعيل.....	٣١٠
فعل الأمر.....	٣١٥
عسى.....	٣٢٠
يَعْمَ وَيَسْ.....	٣٢٢
الفصل الثالث: تأثير علم الأصول في دراساته النحوية.....	٣٢٥
دلالة حروف الجر بين النحويين والأصوليين.....	٣٢٥
حروف الجر وتناوبها بالمعنى الوظيفي عنده.....	٣٣٨
مِنْ.....	٣٤٠
عَنْ.....	٣٤٨
على.....	٣٥٤
في.....	٣٥٩
إِلَاء.....	٣٦٥

٣٧٤.....	اللام
٣٧٩.....	الخاتمة
٣٨٣.....	المصادر
٤١٣.....	الفهرس







الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

**www.imamalli-a.com**